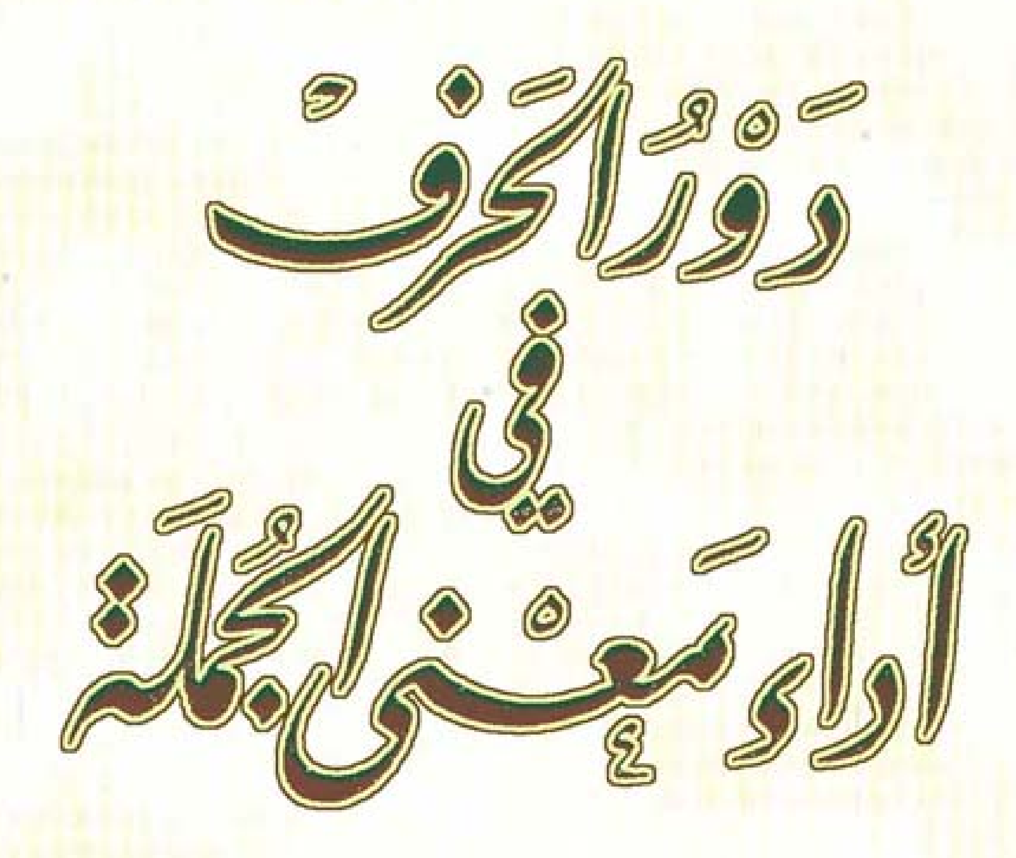


الصادق خليفة راشد
كلية الآداب والتربية
قسم اللغة العربية
جامعة قاريونس



منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

دَوْرُ الحَرْفِ في أداءِ مَعْنَى الجُمْلَةِ

الصَّادق خليفة راشد
كلية الآداب والتربية
قسم اللغة العربيَّة
جامعة قاريونس

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي



رقم الايداع 95/2081

دار الكتب الوطنية - بنغازي



منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

الإهـــداء

إلى روح والدتي العزيزة
التي لم يمهلها القدر
حتى ترى ثمرة من
ثمرات غرسها.



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الذي وقف بمعجزته الكبرى، وهو الأمي يتحدى فحول الشعراء والخطباء بلسان عربي لا تشوبه شائبة، ولا تستطيع مجاراته ألسن.

وبعـــد،،،،

فقد ظهر النحو العربي والدعوة الإسلامية ترفرف راياتها على أرجاء العالم من أقاصي آسيا شرقاً إلى أطراف أوروبا غرباً، ينضوي تحتها الملايين من البشر الذين تختلف أجناسهم، وتتباين ألسنتهم، فوحدت بين هذه الأجناس بشعارها الرباني: «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وبين تلك الألسن بلغتها التي جاءت بها، والتي ارتضاها الله لرسالته لتكون «بلسان عربي مبين».

فكان نتاجاً لذلك أن يشحذ أولئك الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تسهيل السبيل لغير العرب في معرفة اللغة، وطرق التعبير بها هممهم للتأليف في مجال اللغة، والنحو خدمة للقرآن الكريم والعربية ليلحقوا من ليس منها بها.

فظهرت التآليف التي تدوّن اللغة، والتآليف التي تحكم استعمال تلك اللغة، وفق الأسلوب الذي يتماشى وأسلوب المعجزة الكبرى «القرآن الكريم».

ولقد كان التركيز في هذه الصروح العلمية منصباً ـ في جانب القواعد ـ على ركني الكلام الأساسين ـ كما يرون ـ الاسم، والفعل، ولم يدرس الحرف إلا دراسة ثانوية تابعة لما لاحظوه فيه من كونه مجرد واسطة لإيصال الأفعال إلى الأسماء، أو لربط الجمل، ولم يفرد بدراسات مستقلة تبين أثره، وما يمكن أن يؤديه من معان في الجمل باعتباره ضميمة سياقية تحمل معنى يؤثر في الجملة عامة، وإن درس في مراحل متأخرة دراسة منفردة ظلت تعامله على أنه تابع للجزأين السابقين فدرس معنى كل حرف مستقل، وما يمكن أن يؤديه من أثر شكلي أحياناً.

من هذا المنطلق كان اختياري لهذا الموضوع عنواناً لهذا البحث، الذي ارتبطت به منذ بداية دراستي في السنة التمهيدية للدراسات العليا عندما كلفت من طرف أستاذنا الجليل المرحوم «الدكتور صالح الطالب» ـ رحمه الله ـ ببحث حول الحرف «إنَّ» فانتقلت من باب العلاقة مع الحروف من المعاني العمومية إلى التعامل معها تعاملاً أدق وأكثر شمولية وتفصيلاً.

ثم كان لتلك المناقشات التي دارت بيني وبين أستاذي «الدكتور عبد الحميد حماد» عندما تعرضنا لدراسة ظاهرة «التضمين» على مقاعد الدراسة في السنة ذاتها أثر كبير في تركيز تفكيري على ما أوجد هذه الظاهرة وهو الحرف. وتساءلت هل يمكن لهذا النوع أن يجعل الصيغة الفعلية، والجملة كاملة توظف توظيفاً يخرجها عن معناها، وترابط أجزائها من أجل أن تنسجم مع معنى واستعمال هذا الحرف، ثم يقال: إنه تابع، ووسيلة للجزأين الآخرين.

ولهذا استقر رأيي على أن يكون «التضمين» مجالاً لهذه الدراسة، وعندما تناقشت وأستاذي «الدكتور محمد خليفة الدناع» حول هذا الموضوع تم التعديل في الخطة ليكون البحث أشمل وذلك بدراسة الحرف عموماً وما يتعلق به من مظاهر حفلت بها كتب النحو وما أوجده هذا الحرف من ظواهر أخرى غير ظاهرة التضمين كالتعدية والتضاد والحمل على المعنى.

ولقد واجهتني في سبيل إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود عديد المشاكل لعل أهمها عدم توفر المراجع والمصادر، نتيجة لعدم دراسة هذا الموضوع من قبل دراسة سياقية تراعى هذا الحرف من خلال الاستعمال أو السياقات المتكاملة التي تحمل معنى.

وحتى تلك المؤلفات التي تناولت الحرف تناولاً منفرداً لم تكن متوفرة في مكانها المفترض لها وهو مكتبة الجامعة مما جعل مهمة الحصول عليها ليس بالشيء السهل ولولا مكتبات أساتذتنا الأجلاء التي أسعفتني بعديد المصادر لكان الأمر عسيراً فلهم جزيل الشكر والعرفان.

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة، مثلت المقدمة مدخلاً للموضوع تم فيها التعرض لدراسة أقسام الكلمة ابتداء من بداية التأليف النحوي حتى عصرنا الحاضر، ومناقشة وجهات النظر حول هذه التقسيمات، ثم التقسيم الذي ارتضاه البحث وسار على نهجه.

ثم الباب الأول الذي قسم إلى فصلين: تم في الفصل الأول دراسة تعريف الحرف، وبيان أقسامه للوصول إلى القسم المراد دراسته في هذا البحث.

وفي الفصل الثاني: تم تناول «منزلة الحروف في السياق النحوي» واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: اشتمل على دراسة ما أطلق عليه النحويون «الزيادة» التي يمكن أن تطال الحرف، بنوعيها المطردة، وغير المطردة، ومدى توافق هذا المصطلح مع وظيفة الحرف في تلك المواقع التي اعتبر دخوله فيها زائداً.

المبحث الثاني: تم فيه دراسة ما يمكن أن يطلق عليه النقيض للظاهرة الأولى، وهو ما اصطلح عليه عند النحاة بـ «الإضمار والحذف والتقدير» فدرس إضمار أحرف الجر، وأحرف النصب وحذف هذه الأحرف، وكذلك

حذف الهمزة، متخذين من بعضها نماذج لهذه الظواهر متلوة برأي الباحث في هذه الأساليب وفق كل حالة، ومدى قابلية التراكيب لتقبل هذه الظاهرة، وتوافق المعنى في ذلك.

الباب الثاني الذي اشتمل على دراسة «الزيادة وأثرها في المعنى» وقسم هذا الباب إلى فصول ثلاثة احتوى الفصل الأول على مبحثين:

المبحث الأول: تناول «علاقة الحرف بالزيادة» وتم فيه النظر إلى أي الحروف يدخل في علاقة توافقية مع الزيادة، وتم فيه التطرق إلى وجهات النظر المختلفة التي تعرضت لهذا الموضوع بدءاً من الذين يقولون بقصر الزيادة على أحرف معينة مطردة وانتهاء إلى أولئك الذين يرون أن جميع حروف الهجاء تقبل أن تكون زائدة دون أية إشكالية.

المبحث الثاني: تناول دراسة «زيادة المبنى وعلاقتها بزيادة المعنى» حيث تم فيه دراسة الزيادة في الاسم، ثم الزيادة في الفعل، وبيان ما يمكن أن تؤديه الزيادة في كل حالة على الجذر اللغوي والجملة عامة من معنى.

وتم في الفصل الثاني دراسة «دور حروف المعاني في تأدية معنى الجملة» كاملة، ومدى تأثير هذه الأحرف ـ التي عاملها اللغويون معاملة التابع ـ في الجملة برمتها وتوقف كثير من المعاني في تأدية معانيها على الحرف.

وتم في الفصل الثالث التعرض لظاهرة «دور الحرف في التعدية» فعرفت التعدية، ودرست وسائلها الحرفية، ومدى مواءمة السياق لذكر أو حذف هذه الأحرف، وعلاقة التعدية ـ أصلاً ـ بمتعلقات السياق، ومدى احتياجه لذكر مطلوب التعدي.

أما الباب الثالث فقد تم فيه دراسة علاقة الحرف ببعض الظواهر اللغوية التي أوجدت في النحو العربي نتيجة لوجود الحرف في الجمل التي أنتجت هذه الظواهر، وتم تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول: «ظاهرة الحرف والتضاد» ودرست هذه الظاهرة تحت مبحثين:

المبحث الأول: درست فيه ظاهرة «حمل المعنى على ضده» ومدى اتفاق هذا الوصف مع حقيقة المعاني المشتملة عليها التراكيب التي تقع تحت هذا الوصف، وبيان ما يقوم به الحرف من أثر في وجود هذه الظاهرة.

المبحث الثاني: تناول دراسة «دور الحرف في التضاد» هذا الدور الذي يعتمد اعتماداً شبه كامل على ضميمة الحرف، وكيف يمكن أن ينقلب معنى جملة ما من معنى محدد إلى معنى مضاد بواسطة تغيير ضميمة الحرف فقط.

وتناول الفصل الثاني «ظاهرة التضمين» تلك الظاهرة التي وجدت نتيجة لمحاولة النحاة خلق مواءمة بين الحرف والصيغة الفعلية التي تستلزم وجود ذلك الحرف لتصل إلى مطلوبها، ولكنها ضامت حرفاً رأي النحويون أنها لا تقبل مضامته في الأصل، فتعرض البحث لتعريف هذا المصطلح بدءاً من ظهوره في النتاج النحوي حتى آخر تعريفاته في الوقت الراهن، ومبرر وجوده، ودراسة نماذج من هذه الظاهرة في منظوم العرب ومنثورهم، ومناقشة الآراء التي قيلت في هذا الموضوع.

وتناول الفصل الثالث دراسة «نماذج من هذه الظاهرة في القرآن الكريم» ومدى اتفاق هذه الظاهرة مع أسلوب القرآن الكريم باعتباره يمثل المصدر الأول والأصح لاستعمال اللغة وطرق تآليفها، وبناء قواعدها من حيث إنه النص الوحيد الذي لم تدخله ضرورة أو استعمال لهجي مراعى، ولم يختلف اثنان على فصاحته.

ثم خاتمة البحث التي تم فيها رصد النتائج العامة التي توصل إليها البحث متلوة بالفهارس العامة للبحث من شواهد قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية، ومصادر ومراجع البحث، وفهرس تفصيلي لمواده.

وفي نهاية هذه المقدمة يسعدني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أستاذي «الدكتور محمد خليفة الدناع» ـ الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذا البحث ـ والذي كان له الفضل في وصول هذا العمل إلى هذه الصورة، على رحابة صدره التي لا تضيق بطالب علم على ما قدمه لي من وقت،

وجهد، وما أسداه من نصح وتوجيه، وفتح أبواب بيته ومكتبته في كل وقت فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بشكري كذلك إلى أستاذي «الدكتور عبد الحميد حماد» والأستاذ «طاهر عمران» والزميل «الأستاذ حمد أحمد الحاج» والزميل «جمعة عبد العزيز» على ما قدموه من مساعدة في الحصول على المراجع التي احتجت إليها لإنجاز هذا البحث.

كما أشكر الأساتذة الأجلاء أعضاء هذه اللجنة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة التي ستكون ملاحظاتهم اللبنة التي ستسد ما قد يكون بها من نقص.

وفي الختام لا أقول قد أوفيت الموضوع حقه كاملاً فالكمال للّه وحده ولكن آمل أن أكون قد وفقت في وضع رجلي وضعاً صحيحاً في بداية طريق البحث العلمي الصحيح الساعي إلى خدمة هذه اللغة الشريفة التي اختارها الله لتكون لسان آخر الرسالات لآخر الرسل لخير الأمم.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب...

مقـدمـة

أقســام الكــلام

قبل أن نلج موضوع بحثنا نتطرق بشيء من الإيجاز لتقسيم النحاة واللغويين للكلام، ذلك التقسيم الذي دارت حوله آراء متعددة باحثة عن أصله الذي انبثق منه ـ من جهة ـ وعن الأسس التي انبنى عليها من جهة أخرى.

وقد خضع الكلام للتقسيم مرات عديدة، وفي أوقات مختلفة سنتناولها باختصار على أساس تقسيمها إلى فترتين زمنيتين: (قديمة وحديثة).

تقسيـم القدماء للكـلام:

قسم النحاة الأول الكلام إلى أقسام ثلاثة هي:

1 ــ الاســم.

2 ــ الحــرف.

3 ــ الحــرف.

على اعتبار أن «هـذه هـي الأصـول الأول»[1] المنحصـر فيهـا كـلام العرب، «والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثَم نوع

(1) شرح المقدمة المحسبة، ، طاهر أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط 1، 1976، 1/92.

رابع لعثروا على شيء منه»[1].

وقد راعوا في تقسيمهم هذا المعنى بالدرجة الأولى، ثم الشكل بعد ذلك، فقسموا الكلام إلى: اسم وفعل وحرف، وتظهر ملاحظة المعنى في التقسيم من خلال الحدود التي رسموها لأنواعه الثلاثة.

فالاسم عندهم: «ما دل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان أو هو ما دل على ذات».

والفعـــــل : «ما دل على معنى مقترن بزمان محصل أي حدث وزمان واقع فيه ذلك الحدث».

والحـــــرف : «ما دل على معنى في غيره».

واعتبروا هذه الأسس الثلاثة هي أسس الكلام عربياً كان أو أعجمياً[2] لأنهم نظروا إلى المعبر عنه فوجدوا أن هذا (المعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتاً كزيد وعمرو، أو حدثاً من ذات كقام وقعد، أو واسطة بين الذات وحدثها... فالأسماء عبارة عن الذوات، والأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط، فلذلك كانت ثلاثة على حسب المعبر عنه)[3]. وأصبح هذا التقسيم هو الأساس المتبع، والمجمع على صحته، وما جاء خلافه فهو رأي: «حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة، فلا يعتد به»[4]، بل ويجب التصدي له على اعتبار أن النحو قد اكتمل بـ «الكتاب» ولا يمكن لأحد أن يضيف إليه شيئاً.

---

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف أبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد المجيد، (دار الفكر للطباعة والنشر)، ص 12.

(2) انظر: المقتضب: أبو العباس: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (عالم الكتب)، بيروت، ج 1، ص 3.

(3) شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ص 92.

(4) تنقيح الأزهرية، محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الفكر)، ط 12، 1972 م، ص 7.

ثم بدأت المحاولات ـ بعد ذلك ـ في النظر إلى أقسام الكلمة وفقاً للحدود التي رسمت لها، وللعلامات التي يتميز بها كل نوع، فوجد بعضهم أن هناك كلمات عديدة ليست أفعالاً خالصة، لأنها لا تقبل علامات الأفعال ـ على الرغم من أنها تدل على حدث وزمن ـ، وليست أسماء مع أنها تقبل بعض علاماتها ـ إلا أنها لا تدل على ذوات ـ مثل أسماء الأفعال، وصيغ التعجب، وأفعال المدح، والذم مما جعلهم يضعونها خارج دائرة التقسيم الثلاثي الذي ارتضوه، ويطلقون عليها لفظ «الخالفة».

ويعد «أبو جعفر بن صابر» أول من أطلق عليها هذا المصطلح ـ وأخرجها من دائرة التقسيم السابق ـ على أن يكون مأوى لكل تلك الألفاظالتي لا تدخل تحت الأنواع الأولى[1].

ثم تبعه الزمخشري وابن يعيش في المفصل وشرحه، بوضع هذه الطائفة تحت قسم منفصل عن بقية الأقسام الأخرى حيث حصر «مادة النحو في أربعة أقسام رئيسية: الأسماء، الأفعال، الحروف، المشترك»[2]، وتناول في قسم المشترك «بعض ظواهر لغوية يوجد بعضها في كل من الاسم، والفعل، والحرف، ويوجد البعض الآخر في اثنين منها على الأقل»[3].

وبهذه اللفتة من ابن صابر ومن جاء بعده، أصبح الشك يتطرق إلى التقسيم السابق، وفقاً لاطراد أقسامه في قبول العلامات الخاصة بكل قسم، فما قبل علامة قسم، ودل على معنى ذلك القسم كان منه، وما دل على المعنى ولم يقبل العلامة أو العكس، كان نوعاً مخالفاً، وهو ما اعتمده

---

(1) انظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى، الكويت، (مؤسسة علي جراح الصباح)، ص 51.

(2) تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، القاهرة (معهد البحوث والدراسات العربية)، 1970، ص 84.

(3) المرجع نفسه، ص 95، وانظر: شرح المفصل، موفق الدين: يعيش ابن علي بن يعيش، بيروت (عالم الكتب)، القسم الرابع: في المشترك، ج 9، ص 53.

المحدثون في تقسيماتهم للكلمة، وإن كانوا قد غالوا بعض الأحيان في التقسيم.

تقسيم المحدثين:

انبرى كثير من الدارسين المحدثين بالنقد للتقسيم السابق للكلمة، الذي وضعه القدماء، متخذين من عدم قبول بعض الأنواع لعلامات الباب الذي وضعت فيه، مبرراً لإخراجها منه، وإفرادها في باب آخر.

وقد حافظ هؤلاء المحدثون على قسمين من الأقسام التي ارتضاها أسلافهم، وهما «الاسم والفعل» واستعاضوا عن مصطلح الحرف ـ في بعض الأحيان ـ بمصطلح الأداة، واستعملوه بشمول أكثر، ليندرج تحته كل الكلمات التي تؤدي معنى في غيرها سواء كانت فعلاً نحو «كان» وما إليها، أم اسماً نحو: أسماء الشرط والاستفهام، أم حرفاً نحو: إن وأحرف النصب... وأضافوا إلى هذه الأقسام الثلاثة قسماً أو أكثر، حسب منهج كل منهم في تحديد المعايير المستخدمة في التفريق بين الكلمات.

وسنتعرض في هذه المقدمة لآراء أربعة من هؤلاء المحدثين الذين حاولوا أن يضعوا أسساً ثابتة، يتم على أساسها التفريق بين أنواع الكلمة وهم:

1 ـ إبراهيم أنيس.
2 ـ محمد صلاح الدين مصطفى.
3 ـ تمام حسان.
4 ـ فاضل مصطفى الساقي.

انطلق إبراهيم أنيس في كتابه «من أسرار اللغة» من مبدأ ـ مسلم بسنده ـ وهو أن القدماء لم يستطيعوا تقسيم الكلمة تقسيماً صحيحاً، نتيجة لمحاولتهم تحديد كل نوع على أساس من المعنى فقط، ولم يراعوا بقية أسس كان عليهم أن ينتبهوا إليها، مما جعلهم يصطدمون بكثير من الألفاظ، بعد أن وضعوا

الحدود، و «وجدوا تعريف (الاسم) لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم (للأفعال)»[1]، مما حدا به إلى أن يتخذ «في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسساً ثلاثة»[2] وهي: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ[2] في الكلام، وأن يتم القياس بها مجتمعه دون «الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس»[2].

وبعد أن حدد المعايير التي يجب اتخاذها كأساس لتقسيم الكلمة، نسب التقسيم الذي جاء به، إلى المحدثين حيث قال: «وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي، أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة التي أشرنا إليها آنفاً»[3].

وعندما ننظر في تقسيمه، نجده قد استعمل تقسيم الدماء السابق، وأضاف إليه الضمير، إذ اعتبره منفصلاً عن قسم الأسماء، وجعله محتوياً على مجموعة من الأنواع التي رأى أن بينها توافقاً تاماً من حيث المعنى والصيغة، ووظيفتها في الكلام «وهي: الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، العدد»[4] فهي جميعاً ليست «إلا رموزاً لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن كان لكل منها استعمالها الخاص»[5].

أما الاسم بمعناه العام الذي تنطوي تحته الألفاظ الدالة على مسميات، فقد جعله مشتملاً على أنواع ثلاثة، رأى أنها «تشترك إلى حد كبير في المعنى، والصيغة والوظيفة وهي: الاسم العام، العلم، الصفة»[6].

---

(1) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، القاهرة (مكتبة الأنجلو المصرية) ط 3، 1966، ص 263.

(2) المصدر نفسه: ص 265.

(3) المصدر نفسه: ص 266.

(4) انظر: المصدر نفسه ص 275ـ 277.

(5) المصدر نفسه: ص 277.

(6) المصدر نفسه: ص 266ـ 272.

ثم قسم الفعل.

وأخيراً الأداة التي جعلها «تتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف... والظروف»[1]، وهذا التقسيم الذي ارتضاه، ما هو - في الواقع - إلا ترديد لتقسيم الدكتور تمام حسان، الأوّل الذي نادى به من خلال كتابه «مناهج البحث في اللغة، حيث اعتمد على خمسة أسس في التفريق بين الكلمات نتج عنها - من وجهة نظره - أربعة أقسام للكلام هي: «الاسم، الفعل، الضمير، الأداة»[2].

ونحن نرى أن أفراد الضمير بقسم خاص، ليس له ما يبرره ذلك أن الضمير ما هو إلا لفظ دال على ذات، ولا يمكن أن يدل على شيء غير ذلك وهو في استعماله إنما يستعاض به عن اسم سابق على أنه نوع من الاختصار.

ولعل فيما ذكره المؤلف نفسه، من أن الضمائر ليست سوى رموز لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة... ما يكفي لهدم تقسيمه هذا، فالضمائر وإن كانت لا تظهر الحركات الأعرابية التي يقبلها الاسم - على أغلبها -، إلا أنها قد تقبل بعض العوامل التي هي من خصائص الاسم، فالإشارة تقبل حرف النداء والجر، والموصول يقبل التعريف وأحرف الجر، والأعداد تجر وتعرف، وبعض هذه الأنواع يقبل التنبيه في لفظ مفرده، وهذه كلها من خصائص الاسم.

ثم إن هذه الأنواع لا تقع إلا الموقع الذي تأخذه الأسماء في نظام المفردات عند تكوين الجمل، مما يجعل إخراجها من حيز الأسماء وأفرادها بقسم خاص أمراً لا مبرر له، ولا يحتمله واقع اللغة.

أما «محمد صلاح الدين مصطفى» فقد تعرض في كتابه «النحو الوصفي

---

(1) المصدر نفسه: ص 278.

(2) مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، الدار البيضاء (دار الثقافة) 1400 هـ - 1979 م، ص 237.

من خلال القرآن الكريم» إلى نقد تقسيم القدماء للكلام، هذا التقسيم الذي انبنى على مراعاة (بعض خواص الكلمة دون بعض خواصها الأخرى)[1] مما نتج عنه وجود مجموعة من الأقسام يدخلها شيء من التعميم، ودمج كثير من الأنواع تحت نوع واحد، خاصة في قسم الاسم، على الرغم من أن القدماء حين تحدثوا عن هذا القسم (لم يغفلوا مطلقاً خصائص كل نوع، التي تميزه عن غيره من الأنواع الأخرى المدرجة معه تحت هذا القسم العام، وجاءت دراستهم لها على مدار الأبواب النحوية دراسة شاملة دقيقة على نحو لا نجد له مثيلاً)[2].

إلا أن جمعهم لهذه الأنواع تحت قسم واحد أوجبته عليهم طبيعة الدراسة التي تناولوها، والتي بنوها أساساً على أن الكلام كله نوعان لا ثالث لهما: «نوع له معنى في نفسه، وآخر له معنى في غيره»[3] وهم يريدون بذلك الاسم والفعل من جهة، والحرف من جهة أخرى.

ثم إن دمجهم لهذه الأنواع كالصفة والضمير والظرف بني على دلالات هذه الأنواع على مسميات أولاً، وعلى قبولها لعلامات شكلية، أو معنوية تتصل بالاسم اتصالاً وثيقاً، وتختص به ثانياً.

وبعد أن نقد الأساس والتقسيم السابقين، اتخذ أساساً آخر رأى أنه هو السليم، وهو مراعاة الخواص الشكلية للكلمة «البنية»، والمعنوية، «المضمون» جنباً إلى جنب دون الاعتماد على أساس واحد فقط[4] متخذاً من المنهج الوصفي ـ كما يقول ـ طريقة في البحث.

ويصل إلى نتيجة مؤداها: أن الكلمة تنقسم إلى ستة أقسام هي: الاسم ـ الفعل ـ الوصف ـ الظرف ـ الضمير ـ الأداة[5].

(1) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين، ص 34.
(2) المصدر نفسه: ص 34.
(3) المصدر نفسه: ص 35.
(4) انظر: المصدر نفسه ص 34.
(5) المصدر نفسه: ص 36.

هذا التقسيم الذي استقى ـ من وجهة نظره ـ من النحو كما درسه القدماء، وتعرضوا له عند دراستهم للاسم ولم يكن للمحدثين فيه من فضل، سوى (التنظيم والتصنيف لهذه المعلومات الدقيقة التي نهج بها القدماء منهجاً مختلفاً عما عليه المنهج الوصفي)[1].

ويعد «الدكتور تمام حسان» من أوائل الذين تعرضوا بالنقد لتقسيم القدماء السابق، وفق نظرة منهجية ـ التزم بها، وجاهد أن يغرسها في الدراسات اللغوية الحديثة عن طريق المتتلمذين عليه ـ مرتبطة بالمنهج الوصفي الحديث.

ولقد كانت بدايته الأولى مع هذا الموضوع في كتابه «مناهج البحث في اللغة» حيث تناول فيه تقسيم القدماء للكلام دارساً إياه من وجهة نظرٍ أخرى متخذاً وسيلة مختلفة عن تلك التي استخدمها بعض السابقين له.

وكان أول مأخذ أخذه على النحاة واللغويين الأُول أنهم أوجدوا تقسيمهم «على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم، إلى اسم، وفعل، وحرف»[2] مباشرة. وقد جعل لمنهجه أسساً سار على ضوئها في تقسيم الكلمة تتمثل في:

1 ـ الشكل الإملائي المكتوب، ويضرب لذلك أمثلة بالكلمات التي يمكن وصفها بأنها «طائفة الواو والنون» وأن من هذه الكلمات، كلمة (مسلمون) وليس منها كلمة (مجنون)[3]. وهذا الأساس ربما لا يكون ذا قيمة ـ من وجهة نظرنا ـ على اعتبار أن ما ينتجه غير منحصر أو محدد في نوع، فمن يتخذ هذا الأساس وسيلة له، سيضع وبدون أدنى تحفظ كل كلمة منتهية بواو ونون مثل (مأمون «اسم علم مفرد») و (مسلمون جمع مذكر

---

(1) المصدر نفسه: ص 36.

(2) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 230.

(3) المصدر نفسه: ص 230.

مدلول عليه بالضميمة و ن) و (نائمون اسم فاعل) و (يقومون فعل) وما شاكلها من الكلمات تحت قسم واحد.

إضافة إلى أن النون في الأسماء غير لازمة لها والواو حينئذ لا تقوم بالوظيفة وحدها ولنرى التركيبين التاليين:

(بدأ مسلمو العصر في الاجتهاد).

(بدأ عمرو المجد في الاجتهاد).

فإن الاسمين منتهيان بالواو ولكن الفارق بينهما جدّ كبير فالواو في «المسلمون» علامة جمع ورفع وحذفت النون من الكلمة للإضافة بينما الواو في عمرو أصلية (في هذه اللفظة) ولا تؤدي معنى آخر في الاسم ولم يحذف من الكلمة شيء ثم ما: الفارق بين (مسلمون ويحبون) حتى لا نجعلهما تحت قسم واحد؟.

لا شك أن الإجابة ستكون بأن الأولى منهما «اسم» والثانية «فعل»، وبالتالي لم تؤدِ الواو والنون الوظيفة التي أرادها لها المؤلف، والتفريق إنما تم بعد استبعاد اللاحقة والنظر إلى الكلمة وكأنها مجردة منها.

زيادة على هذا فإن الواو والنون أقل علاقة بالأسماء من الياء والنون لاعتبارين اثنين:

الأول: أن الياء والنون تضام الاسم في حالتين إعرابيتين من ثلاث حالات وهما حالة الجر والنصب.

الثاني: أن الياء والنون تلحق بنوعين من الأسماء المثنى وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما بينما الواو والنون لا ترد إلا في حالة واحدة وهي الرفع فقط وفي جمع المذكر السالم دون غيره.

وإذا استطعنا أن نجمع هذه الطوائف من الكلمات على ما ينتهي به كل منها، وفقاً للرسم الإملائي - كما يرى - في الكلمات السابقة وبقية الأنواع الأخرى مثل المنتهية بـ «ألف وتاء» والمبدوءة بـ «الألف واللام» فإننا سنقف

أمام الآلاف من الكلمات التي لا يمكن أن تتضام تحت طائفة واحدة على أساس من شكلها الإملائي، لن تكون العلامة الصفرية مبرراً لجعل: محمد، قام، اجلس، من، كيف، ان، أحمد، تحت طائفة واحدة مع تباين دلالاتها ووظائفها.

2 ـ ويتخذ من التوزيع الصرفي الأساس الثاني في تقسيم الكلمات، ويمثل لذلك بكلمتين هما: (راح وباع)، فهاتان الكلمتان غامضتان بشكلهما الحاضر، ولكنهما تتضحان إذا وزعتا توزيعاً صرفياً على النحو الآتي:

1		2	
أ/ باع	ب/ باع	أ/ راح	ب/ راح
الباع	يبيع	الراح	يروح
باعان	بع	—	رح
أبواع	بائع	—	رائح
باعي	مبيع		غدا وراح
باع أو ذراع	باع أو اشترى	روح وراح	

فباع (1أ): اسم بدليل دخول الأداة عليها في توزيعها، وباع في (1ب) فعل لأن الأداة لا تدخل عليها[1].

ولكن هذا التوزيع لا يمكن أن يحدد أن (باع) الأولى هي الاسم، والثانية هي الفعل، ولماذا لا يكون العكس، أي أن باع الأولى هي الفعل، والثانية هي الاسم، وكان الأولى أن يقول: إن الكلمة التي من هذا القبيل ـ لا يمكن الحكم عليها ـ وهي مجردة من أية زائدة ـ إلا في السياق، فباع بهذا اللفظ، يمكن أن نستخدمها اسماً، أو فعلاً، حسب ما نضيفه إليها من

(1) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 232.

ضمائم صرفية سابقة، أو لاحقة، أو حسب ما تتضام معها من كلمات داخل السياق التركيبي للجملة.

3 ـ أما الأساس الثالث من الأسس التي نادى بها الدكتور تمام حسان فهو: (الأسس السياقية)[1]، وهي في الحقيقة الأساس الذي يمكن التعويل عليه ـ بالدرجة الأولى ـ في تحديد نوع الكلمة ومعناها، لأن (المبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى)[2]، ولهذا فالكلمة (المفردة تحتاج في معظم الحالات، للسياق الذي يوضح ما يكتنفها من الغموض والإبهام)[3] ويعطيها معناها المعين ونوعيتها المحددة.

4 ـ ويجعل الأساس الرابع، في تحديد نوع الكلمة هو (المعنى الأعم أو معنى الوظيفة)[4] وهو في حقيقته جزء من السياق.

5 ـ والأساس الخامس: هو ما يمكن أن يلصقه المجتمع بالكلمة من دلالات تدخلها في حيز من أنواع الكلم أو ما يسميه (الوظيفة الاجتماعية)[5] للكلمة.

ومن خلال استخدامه للأسس السابقة في الكشف عن نوعية الكلمات، يخرج بمحصلة تقول: إن أقسام الكلام أربعة هي: (الاسم ـ الفعل ـ الضمير ـ الأداة)، ولكنه بعد فترة من الزمن ـ ليست بالطويلة ـ أعاد النظر في تقسيمه هذا حيث تناول بالبحث من جديد موضوع أقسام الكلام في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها».

---

(1) المصدر نفسه: ص 233.
(2) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، القاهرة (مكتبة الخانجي)، 1977، ص 273.
(3) الألسنية العربية، ريمون طحان، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط 1، 1972، سلسلة (2)، ص 28.
(4) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 234.
(5) المصدر نفسه: ص 235.

وإذا كان قد ذكر في محاولته الأولى أن النحاة لم يذكروا الأسس التي ساروا عليها في تقسيم الكلمات، فإنه قد رأى في دراسته هذه أن هؤلاء العلماء قد حاولوا «عند إنشاء هذا التقسيم - أي تقسيم الكلام إلى: اسم وفعل وحرف - أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى»[1].

ويتضح جهدهم هذا فيما حددوه «من قيم خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما»[2]، ويستخدم هذين الأساسين: (المبنى والمعنى) مجتمعين للتفريق بين أقسام الكلم، عكس ما فعل القدماء - من وجهة نظره - حين استخدموهما منفصلين، كما يتضح عند ابن مالك في استخدامه للعلامات الشكلية لتحديد الاسم، أو الفعل، أو الحرف بقوله:

بالجر والتنوين والنداء ومسند للاسم تمييز حصل[3]

أو بتا فعلت وأتت ويا افعلي ....[4]

وكما يتضح عند كثيرين غيره في استخدام المعنى، لتحديد الاسم، أو الفعل، أو الحرف، في قولهم:

الاسم: ما دل على مسمى أو ذات، والفعل: ما دل على حدث... ويقسم الكلام - وفقاً لهذا - سبعة أقسام هي: الاسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة[5].

---

(1) اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان، الدار البيضاء: (دار الثقافة) ص 87 بتصرف يسير.

(2) المصدر نفسه: ص 87.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين: عبد الله بن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 14، ج 1/16.

(4) شرح ابن عقيل 1 ص 22.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 90.

وتعد آراء الدكتور فاضل الساقي امتداداً لآراء أستاذه الدكتور تمام حسان إذ تناول الموضوع نفسه في كتابه «أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة» مختصراً الطريق، ومعترفاً «بأن ما جاء به ـ الدكتور تمام حسان ـ من تحديد. . . يفوق كل تحديد سابق، ويعتبر أصح ما جاء على الإطلاق، ولا يسعنا إلا أن نرتضيه»[1].

هذه هي باختصار أهم الأفكار التي ظهرت ـ حديثاً ـ في النحو العربي، والداعية إلى إعادة تقسيم الكلمة تقسيماً جديداً، يختلف قليلاً، أو كثيراً عما أثبته الأقدمون.

وإذا نظرنا إلى هذه التقسيمات نظرة فاحصة، متأملة، وجدنا أن أقسامهم التي أنشؤوها ـ على اختلافها ـ لا يمكن لها أن تجد الأساس القوي الذي يمكن أن تستمد منه مقومات وجودها واستمرارها، أمام النقد العلمي الصحيح، فالضمير في حقيقته ما هو إلا نوع من أنواع الاسم من جميع النواحي الاستعمالية، سواء أكان ذلك في تضامه مع الفعل والاسم، والأدوات الخاصة بالأسماء، أو في إعرابه (التقديري) أي الناحية الشكلية في الاستعمال، أم من ناحية المعنى، فالضمير لن يكون إلا وسيلة للدلالة على الذات، أو بديلاً عنها يؤتى به للاختصار، ولمراعاة حسن الصياغة، بعدم تكرار الاسم أكثر من مرة داخل الجملة.

وإذا كان بناؤه هو ما دفعهم إلى إخراجه من حيز الأسماء، فإن هذا البناء صالح أيضاً لأن يجعل الماضي قسماً خاصاً مختلفاً عن المضارع، وكذا الأمر.

ولقد كان الأقدمون أدق منهجاً حين استخدموا الإعراب والبناء أساساً تالياً لجميع الأنواع من الناحية الشكلية داخل القسم الواحد ليتمم هذا الجانب مع بقية العلامات الشكلية الأخرى ـ أي المبنى ـ ما قد يتخلف عن القسم

(1) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل الساقي، ص 166.

الآخر، ولا يطرد مع تعريفه وأعني به جانب المعنى.

أما الصفة فإنها وإن دلت على حدث، إلا أنها مختلفة عن دلالة الفعل عليه اختلافاً كبيراً، فهي مستلزمة للحدث باعتبار وجوده في الذات فقط لا باعتباره غرضاً أساسياً لها، ثم إن مشاركتها للأسماء في: الصورة الإعرابية، الصيغة، قبول اللواصق، التضام يجعلها تقف جنباً إلى جنب في حيز واحد مع الاسم.

وأما الظرف: فإن إفراده بقسم مستقل أمر لا يخلو من الاضطراب خاصة حين تنظر إلى ما أدخلوه تحت مصطلح الأداة من أسماء الشرط والاستفهام وهي كلها صيغ يمكن أن تتفق مع الظرف في مجموعة من الخصائص منها: أنها مبنية، وأنها غير مشتقة، وأن رتبتها التقدم على مدخولها، مما يجعل علاقتها، وفقاً لتقسيمهم ـ أقرب إلى الأداة، وأقوى من أفرادها بقسم خاص.

ولنسأل ما هو الظرف؟ أليس هو اسماً للمكان أو الزمان كما كانت الأسماء أسماء للذوات؟.

وأما الخالقة فهي وإن كانت قد وردت عند بعض القدماء، كابن صابر إلا أن استعمالهم لها كان أوسع من استعمال المحدثين، وأبسط، ذلك أن الخالفة ـ حينما استعملوها مصطلحاً ـ كانت تعني عندهم كل ما يخالف الأقسام الثلاثة التي وضعوها ولا ينطبق عليها ما وضعوه من تعريفات أو علامات، وهو أمر قد يعطينا المبرر لقبولها قسماً خاصاً إلا أنه مبرر غير كاف، لأننا يمكن أن نجعلها تتوزع بين الفعل والاسم، أو يمكن إدخالها ضمن طائفة الأفعال وفقاً لمعناها. وكذلك صيغ المدح، والذم، وصيغ التعجب، ما هي إلا جمل مختلفة، إحداها تتكون من اسم ثم فعل ثم اسم (وهي ما أفعل. . .) والثانية تتكون من فعل أمر ثم اسم (وهي افعل بكذا) وكذا بقية الخوالف التي يمكن إرجاعها إلى أحد الأقسام.

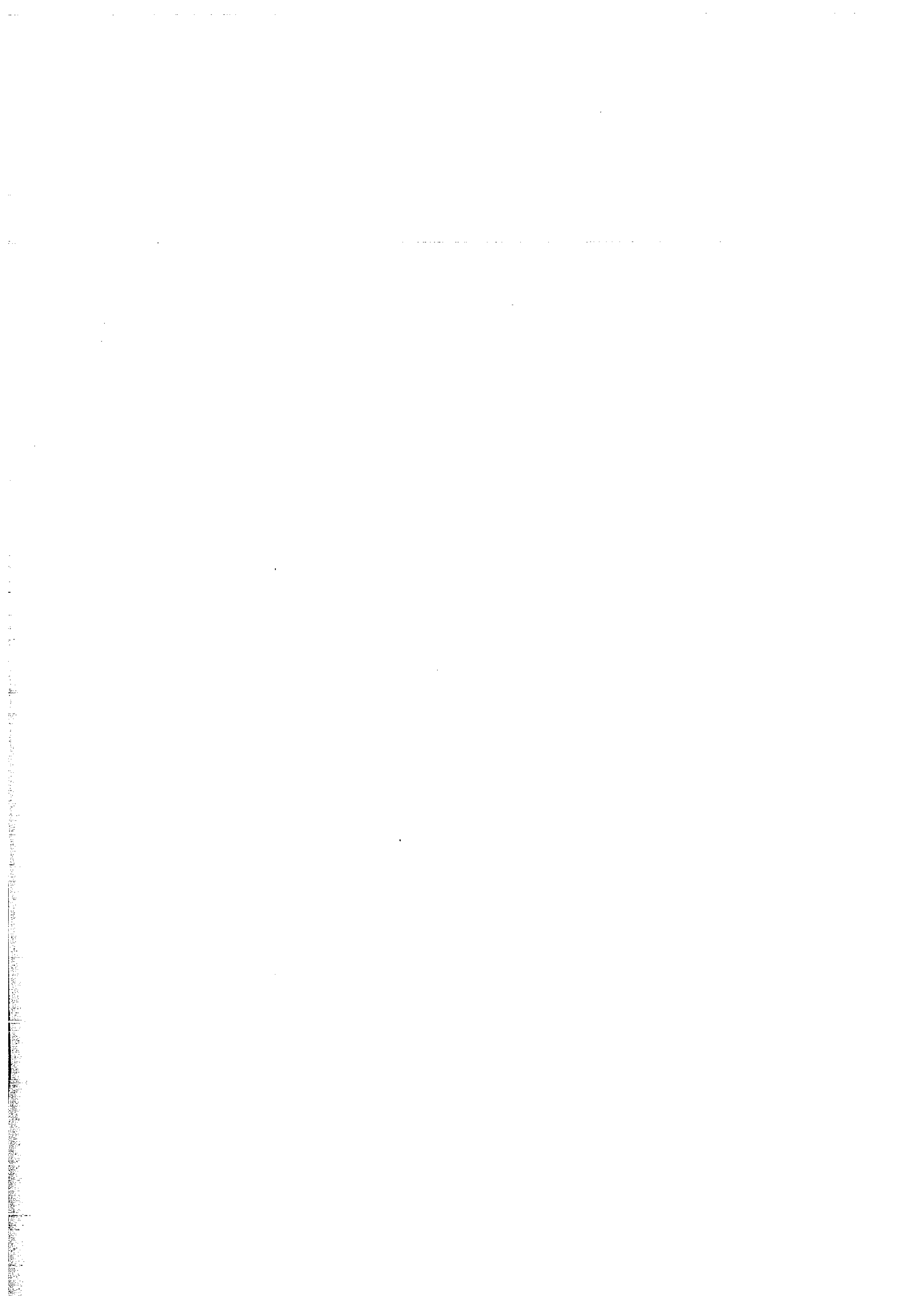
أما نظرتهم للأداة فإنها متأثرة إلى حد كبير بمذهب الكوفيين سواء من

حيث التسمية[1]، أو التقسيم، فالأداة عندهم هي: ما اجتلبت لإيصال فعل إلى اسم، أو نفي جملة، أو إدخال معنى الشرط فيها، أو نسخ معناها، ولم يفرقوا في ذلك بين ما يدخل تحت طائفة الأسماء، وما يدخل تحت طائفة الأفعال، خاصة تلك الحروف التي تقع موقع المبتدأ أو الذي يؤكد اسميتها مثل «كيف، مَن» وبناء على هذا المصطلح تدخل النواسخ ـ كان وأخواتها ـ ضمن الأداة على الرغم من فعليتها الواضحة سواء من خلال اشتمالها على الزمن بوصفه جزءاً من مدلولها أو بتصريفها المتعدد.

من هذا المنطلق رأينا أن نجعل التقسيم الذي وضعه القدماء للكلمة أساساً في دراستنا هذه، على اعتباره الأقرب لوظيفة اللغة ـ من وجهة نظرنا ـ من حيث مراعاته للمعنى والبنى معاً.

---

(1) يختلف البصريون والكوفيون في إطلاق المصطلح على هذا النوع من الكلمات فالبصريون (يسمونها حروف المعاني... والكوفيون يسمونها أدوات لأنها أصبحت رموزاً مجردة لا تدل على معنى مستقل...) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي مصر (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي) ط 2 1958 ص 207. ونجد الفراء في معاني القرآن يستخدم مصطلح أداة ليدل به على الحرف يقول مثلاً في ج 1 ص 58 «بغياً أن ينزل الله من فضله» و... «تأويل أن في موضع نصب لأنها إنما كانت أداة بمنزلة إذ...» معاني القرآن، أبو زكريا: يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، بيروت (عالم الكتب) ط 2، 1980، ج 1 ص 58 ويقول عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿بلى من كسب سيئة﴾ وضعت بلى... فـ (بلى) بمنزلة (نعم) إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم﴾ فـ (بلى) لا تصلح في هذا الموضع، وأما الجحد فقوله: ﴿ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير﴾ ولا تصلح ها هنا نعم أداة..» معاني القرآن للفراء ج 1 ص 52.



الباب الأول

الفصل الأول

تعريف الحرف

الحرف لغة:

يطلق الحرف في اللغة على معان متعددة منها[1]:

1 ـ الناحية: ناحية كل شيء طرفه، وشفيره، وحده، فهي حرفه، وهو الأصل في المعنى.

---

(1) تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الزبيدي، بنغازي (دار ليبيا للنشر) 1966 «حرف» ج 6، 67؛ لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور) القاهرة (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر) ط. مصورة عن ط. بولاق (حرف) ج 10/385 وما بعدها؛ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (مصطفى الحلبي) ط أ 1958 (حرف) ج 1 ص 229 ـ 231؛ الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عيد الغفار عطار، بيروت (دار العلم للملايين) ط 2، 1979 (حرف) 4/1342 ـ 1343؛ أسرار العربية: لأبي البركات: عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق (المجمع العلمي العربي) 1957، ص 12؛ معجم تهذيب اللغة: لأبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عيد درويش، القاهرة (الدار المصرية للتأليف والترجمة) (حرف)، ج 5 ص 12؛ الجنى الداني في حروف المعاني: الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة وآخرين، بيروت (دار الآفاق الجديدة) ط 2: 1983 ص 23 ـ 25؛ شرح حسن الكفراوي على متن الأجرومية، القاهرة (مطبعة وادي النيل) 1291 هـ، ص 6؛ شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، 1/215.

2 ـ والحرف من الرأس: شقاه، ومن السفينة والجبل: جانبهما، وما نشأ في الجبل في جنب منه.

3 ـ ومن الإبل: النجيبة الماضية، قال ذو الرمة:

جمالية حرف سناد يشلها وظيف أزجَ الخطوريان سهوق

وقال الأصمعي: هي الضامرة المهزولة التي أضنتها الأسفار، وأنشد لكعب بن زهير:

حرف أخوها أبوها من مهجنة وعمها خالها قوداء شمليل

ويبدو أن الاختلاف إما من تداخل اللهجات أو التضاد بين المعنيين.

ويستعمل الحرف في معنى: الجانب، والشك، والزيغ، والميل عن الاستقامة، والصرف، ومن هذا قول أبي هريرة رضي الله عنه: «آمنت بمحرف القلوب»[1]، وبهذا المعنى أيضاً فسر قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾[2]، وقول الرسول عليه السلام: «أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف»[3].

ونجد هذه المعاني في اشتقاقات (ح ر ف) وتصاريفه فحرُف عن الشيء، وانحرف، وتحرف، واحرورف: عدل عنه، وحرف لعياله: كسب.

وحرف الشيء عن وجهه: صرفه.

والتحريف: التغيير والتبديل، ومنه قوله تعالى: ﴿يحرفون الكلم عن

---

(1) تاج العروس: الزبيدي، 6/69.

(2) الحج: 11.

(3) سنن أبي داود: عني بنشره حسن إيراني، بيروت (دار الكتاب العربي) كتاب النكاح ج 2/218؛ مختصر سنن أبي داود: للحافظ المنذري، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، (مطبعة أنصار السنة المحمدية) 1949؛ كتاب النكاح حديث رقم 2078 ج 3 ص 80 ـ 81 ومتن الحديث: (... وكان من أمر أهل الكتاب أن لا يأتوا النساء إلا على حرف).

مواضعه﴾[1].

ويستعمل الحرف كمصطلح علمي، ويراد به:

أ ـ أحد حروف التهجي.

ب ـ اللغة والقراءة: ومنه قوله عليه السلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف»[2].

والأداة التي تسمى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل.

أما في الاصطلاح:

فقد اختُلف في تعريفه لفظاً، وإن اتفقت مجمل هذه التعريفات معنى، وسنحاول أن نتعرض لأهم التعريفات التي استعملت، لتحديد معنى الحرف حسب ترتيبها الزمني، لنطلع على التطور الذي حدث ـ على مر الفترات الزمنية ـ لهذا المصطلح بغية إيجاد حد جامع مانع يلمّ بجميع أنواع الحروف داخله ويخرج ما عداها مما يمكن أن يلتقي معها في جزئية من جزيئات الاختصاص.

ويعتبر تعريف «سيبويه» للحرف أول تعريف مُوثَّق وصل إلينا، فالحرف

---

(1) النساء: 46، المائدة: 13.

(2) تاج العروس: 6/68، سنن النسائي: الحافظ بن عبد الرحمن بن شعيب النسائي، القاهرة (مصطفى الحلبي) ط أ: 1964؛ كتاب الافتتاح، ج 2 ص 118 والرواية: (... أنزل القرآن على سبعة أحرف كلهن كاف شاف)، وفي ص 119: (... قال جبريل اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: استزده... حتى بلغ سبعة أحرف فكل حرف شاف كاف)، ويروى برواية أخرى وهي: «أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه» 2/115 ـ 117؛ وكذا الموطأ: مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) 1951 كتاب القرآن حديث رقم (5) ج 1 ص 201؛ والخصائص: أبو الفتح: عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت (دار الكتاب العربي) ج 2 ص 10 برواية: (... سبع لغات كلها كاف شاف) ويبدو أنه يثبت معنى الحرف.

عنده: «ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل»[1].

وهو يعتبر وصفاً أكثر منه حدا شأنه في ذلك شأن كل المسائل التي تناولها سيبويه في «الكتاب» والتي تتضح فيها بدائيات الاستخدام للمصطلحات.

ويأتي بعده أبو القاسم الزجاجي (337) ليعرف الحرف بأنه:

«ما دل على معنى في غيره»[2].

وقد اعترض بعض النحاة على هذا التعريف على اعتبار أنه حد يُدخل تحته بعض الأقسام الأخرى كأسماء الاستفهام، الشرط نحو: «أين، متى، من» إضافة إلى إبهام ما التي صدر بها الحد.

ولهذا وضعت كثير من المحاذير حول هذا التعريف وأهمها وجوب كونه مانعاً. ولا بأس من عرض رأي الجوهري مع كونه عالماً باللغة وصاحب الصحاح، ولكنه ـ على أية حال ـ تعرض لتعريف «الليث» الاصطلاحي للحرف وها نحن نذكره مراعاة للتدرج الزمني (393) يقول عن تعريف الحرف بأنه: «كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني»[3].

أما ابن بابشاد (469) فإن تعريفه يعتبر مكملاً للنقص الذي تطرق

---

(1) كتاب سيبويه (الكتاب): أبو بشر: عثمان بن قنبر «سيبويه» تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة (دار القلم) 1966 ج 1 ص 12؛ الإيضاح: العضدي: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة (دار التأليف)، ط أ، 1969، ج 1 ص 8؛ تاج العروس (حرف) 6/ 67 ـ 68.

(2) الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، بيروت (دار النفائس) ط 2: 1973 ص 54، وانظر: المفصل: للزمخشري (متن شرح المفصل) ج 8 ص 2؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة (دار الثقافة) ص 14؛ همع الهوامع: شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، القاهرة (أمين الخانجي الكتبي) ط أ، 1327 هـ ج 1 ص 4.

(3) تهذيب اللغة: الأزهري، ج 5 ص 12.

للحدين الأولين فهو يرى أن الحرف: «ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة، خلافاً للاسم والفعل»[1].

وهو بهذا يحترز من دخول أسماء الاستفهام والشرط وما إليها، تلك الكلمات التي تتوقف دلالتها على غيرها ولكنها تقع جزءاً أساسياً في الجملة أي أنها تقبل الإسناد، مراعياً في تعريفه هذا المعنى من جهة والموقعية من جهة ثانية.

أما تعريف أبي القاسم السهيلي (581) للحرف فهو: «ما دل على معنى في غيره وليس يفهم العرب من الحرف ذلك المعنى»[2] أي أن معناه متوقف على تضامه مع كلمة أو كلمات أُخر، بعكس الأسماء والأفعال التي تدل على معانٍ في نفسها، وتلك الأسماء التي تدل على معنى في غيرها، إلا أن هذا المعنى يفهم منها كونها منفصلة عن غيرها، فـ«كيف» معناها في الواقع مسلط على غيرها إلا أنها وهي منفصلة يفهم منها السؤال عن شيء ما، و «متى» يفهم منها السؤال عن شيء مرتبط بزمن ما، أما (مِن) و (الباء) فلا يفهم منها معنى وهي منفصلة.

أما ابن يعيش في شرحه للمفصل فإنه يتعرض بالنقد للكثير من التعريفات مبتدئاً بتعريف ابن الأنباري (327) للحرف الذي يقول: إن الحرف «ما جاء لمعنى في غيره»[3] متخذاً من قوله: «ما جاء» مبرراً الفساد هذا التعريف لأنه «إشارة إلى العلة»[4] التي وجد من أجلها الحد «والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها[4]»، وليعرفه بدلاً عن هذا بتعريف يرى أنه أمثل من غيره وهو: أن الحرف «كلمة دلت على معنى

---

(1) شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، ج 1 ص 125.
(2) نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، بنغازي (جامعة قاريونس) 1978 ص 64 ـ 74.
(3) أسرار العربية: للأنباري ص 12.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش، ج 8 ص 2.

في غيرها»[1]، ولكن وُجِّه له نفس ما وجه للتعريف السابق الذي يقول: «ما دل على معنى في غيره» لأنه لم يفصل بين الحروف وبين تلك الأسماء التي تتركز دلالتها ومعناها في غيرها.

ويلاحظ من خلال هذه التعريفات التطور الواضح من أجل الوصول إلى تحديد دقيق وواضح للحرف.

ولعل كل من تعرض للحرف لم يخرج عن المعنى العام لهذه التعريفات سوى ابن مالك الذي يعرف الحرف بالعلامة الصفرية أو العدمية حين يحدده بأنه ما سوى الاسم والفعل في قوله:

سواهما الحرف كهل وفي ولم ....[2]

أي أن الحرف هو ما لا يقبل أي علامة من العلامات الخاصة بالاسم أو الفعل فمتى وجدت لفظة لم تقبل إحدى هذه العلامات حكم عليها بأنها حرف. أو «بهاء الدين بن النحاس» الذي ذهب مذهباً مخالفاً في تعريفه للحرف كما ينقل عنه ذلك السيوطي إذ «ذهب في تعليقه على المقرب إلى أنه: (يدل على معنى في نفسه)»[3].

وعلى الرغم من ظهور كتب متخصصة في دراسة الحرف كمعاني الحروف، والأزهية في علم الحروف، واللامات، والجنى الداني، ورصف المباني، ومغني اللبيب، إلا أن أحداً منها لم يتناول تعريف الحرف وفق أي مستوى من التعريفات إلا صاحب الجنى الداني.. إذ عرفه بأنه: «كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط»[4].

واستعمل «كلمة» ليخرج بها بعض حروف الهجاء التي تدل على معنى

---

(1) المصدر نفسه: 2/8، وانظر: شرح حسن الكفراوي على متن الأجرومية: ص 6.
(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج 1 ص 23.
(3) همع الهوامع: للسيوطي: ج 1 ص 4.
(4) الجنى الداني: للمرادي: ص 20.

في الفعل أو الاسم كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير، التي يرى أنها ليست كلمات.

واستعمل «فقط» ليخرج بها تلك الأسماء التي تدل على معنيين: «معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط. فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمنه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له»[1].

وتنقسم الحروف في مجملها إلى أقسام متعددة تتميز كل طائفة منها ـ عن بقية الأقسام بما يضاف إلى كلمة «حروف» لأنها في الواقع تشمل:

حروف المباني: وهي المكونة لبناء الكلمة مثل: الكاف واللام والميم في مصطلح «كَلِم».

حروف الإطلاق: أو المد أو العلة وهي التي تتولد عن إشباع الحركات المجانسة لها وقد تزاد غالباً في آخر القوافي لغرض لفظي فقط.

حروف الزيادة: وهي التي تزاد على بنية الكلمة لغرض لفظي أو معنوي نحو التضعيف، ألف الإلحاق...

حروف المعاني: وهي التي تفيد معنى فيما اتصلت به أو دخلت عليه كالسين التي للاستقبال و «من» التبعيضية و «أنّ» التوكيدية و «لم» النافية وهذا النوع هو موضوع بحثنا.

وتنقسم حروف المعاني بدورها إلى مجموعة من الفئات، حسب العمل وعدمه فيما دخلت عليه ـ من ناحية ـ، وحسب الاختصاص وعدمه ـ من ناحية أخرى ـ.

فهناك الحروف العاملة، وهناك الحروف المهملة، غير العاملة، فالعامل منها «هو ما أثر فيما دخل عليه رفعاً، أو نصباً، أو جراً»[2]،

(1) المصدر نفسه: ص 21.

(2) الجنى الداني، المرادي: ص 27.

والمهمل منها هو الذي لا يؤثر في مدخوله من الناحية الإعرابية، وإن أثر معنى.

ويرتبط العمل بالاختصاص إذ «الأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختص إلا يعمل»[1]. -هذا إذا لم يكن هذا المختص بمثابة الجزء مما اختص به كالألف واللام التي للتعريف في الاسم، والسين التي للاستقبال في الفعل، فإن كان كذلك بطل عمله لأنه صار جزءاً مما دخل عليه وجزء الشيء لا يعمل في كله.

وتنقسم الحروف من جهة الاختصاص إلى أقسام ثلاثة:

1 ـ مختص بالاسم كحروف الجر، وحروف التأكيد، وحروف النداء.

2 ـ مختص بالفعل: كحروف الجزم، والحروف المصدرية، وحروف الاستقبال.

3 ـ مشترك بين النوعين السابقين كهل الاستفهامية، وحروف العطف.

وتنقسم من حيث تأثيرها في المعنى واللفظ فيما دخلت عليه إلى ستة أقسام:

1 ـ ما يغير اللفظ والمعنى نحو: «ليت ولعل». و «ما» في لهجة الحجاز.

2 ـ ما يغير اللفظ دون المعنى نحو: «إنْ».

3 ـ ما يغير اللفظ والمعنى، ولا يغير الحكم نحو اللام في قولهم لا يدي لزيد «جر الاسم وإدخال معنى الاختصاص مع بقاء الحكم الأعرابي وهو حذف علامة الإضافة».

4 ـ ما يغير المعنى دون اللفظ نحو: هل في نقلها معنى الكلام من الخبر إلى الاستخبار.

---

(1) انظر: همع الهوامع: السيوطي: ج 1 ص 27؛ أسرار العربية: الأنباري: ص 12؛ الجنى الداني: المرادي: ص 26 (بتصرف).

5 ـ ما يغير الحكم فقط دون أن يتأثر اللفظ والمعنى نحو اللام في تعليقها الفعل عن العمل نحو قوله تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله﴾[1].

6 ـ ما لا يغير لفظاً، ولا حكماً، ولا معنى، نحو ما الزائدة في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم[2]﴾[3].

---

(1) سورة المنافقون من الآية 1.

(2) سورة آل عمران من الآية 159.

(3) أسرار العربية: الأنباري: ص 12 ـ 14 (بتصرف يسير).



الفصل الثاني

منزلة الحرف في السياق النحوي

مما سبق ـ عند تحديد نوعية الحرف ـ يتضح لنا أن الحرف يوظف توظيفاً معيناً في السياق النحوي، سواء أكان ذلك من جهة الموقعية داخل الجملة، أم كان من ناحية القيمة.

فبعض حروف المعاني تتحدد منزلتها في السياق بالصدارة في تركيب الجملة التي دخلت عليها على نحو ما نلاحظه في حروف الاستفهام، والتوكيد، والترجي، والنفي، وبعضها الآخر تتحدد منزلته بتقدمه على مدخوله فقط بغض النظر عن موقعه في الجملة، وفي هذا الفصل من البحث سنحاول أن ندرس منزلة الحرف في السياق النحوي على مستوى الجملة برمتها، والدور الذي يقوم به هذا الحرف في ترابط وتضام الجملة، وتقوية الضعيف من أجزائها.

وإذا كان النحاة القدماء قد عرفوا الحرف بأنه: ما لا يدل على معنى في نفسه، وإنما يتضح معناه بإضافته إلى غيره من أقسام الكلام فإنهم قد درسوه ـ من هذه الناحية ـ على أنه جزء قاصر لا يمكن إلا أن يكون تابعاً للجزأين الآخرين من الكلام باستثناء قليل منهم ممن لاحظ ظاهرة التضام للحرف من خلال التعريف السابق، ومن خلال تركيب الكلام على المستوى المعياري على نحو ما تجده في تقييداتهم التي توجب الترتيب في الجار مع مجروره والمعطوف مع حرف العطف، ووجوب تقدم ما أحدث معنى في الجملة على ما دخل عليه، وهو ما يدل على أن الحرف في هذه الحالة ـ يتمتع بمنزلة

تجعله بمثابة الجزء الذي لا يتجزأ من الكلمة الداخل عليها، وأنه لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، خاصة ما يتعلق بحروف الجر التي تعتبر واسطة «بين عامل الجملة والاسم المجرور»[1] مما يجعلهما «يرتبطان بمحور الجملة ارتباطاً معنوياً كارتباط الجزء بكله، أو الفرع بأصله»[2].

وتتحدد قيمة الحرف، ومعناه بالسياق وحده، فالسياق هو الذي يجعل حرفاً واحداً فقط يدخل ـ من ضمن مجموعة من الأحرف ذات الوظيفة الواحدة ـ على الجملة، ويبعد كل ما عداه من حروف يمكن أن تحل محله، ولعل السيوطي لم يجانب الصواب حين ذكر «أن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر، على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل لأن هذه المعاني كائنة في الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر. . . وذلك أنك إذا قلت: خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت: خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحي»[3].

والسياق النحوي وحده هو الذي يضفي على الحرف قيمة خاصة فيما يتعلق بالجمل التي تكون الحروف الجزء الأغلب في معناها العام، «فإذا استثنينا جملتي الإثبات، والأمر بالصيغة (قام زيد، زيد قام، قم) وكذلك بعض جمل الإفصاح، فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى»[4] تعتمد في تكوين معناها، والعلاقة بين أجزائها على حروف المعاني من نفي، ونهي، وتأكيد، واستفهام، وشرط، ولا يمكن لها أن تؤدي أيّاً من هذه المعاني دون

---

(1) الألسنية العربية (2): ريمون طحان: 27.
(2) المصدر نفسه: ص 27.
(3) الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي: حيدر آباد (دائرة المعارف العثمانية) ط 2، 1360 هـ، ج 3 ص 176.
(4) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان: ص 123؛ أقسام الكلام العربي: الساقي: ص 210.

أن يضامها حرف من حروف هذه المجاميع، وهذه المنزلة جعلت لها ـ من ناحية أخرى ـ مكاناً ثابتاً لا تتزحزح عنه، ولا تسمح لغيرها من الكلمات أن تحل محلها، أو أن تفصل بينها وبين ضميمتها في التركيب النحوي، فحرف الجر لا يمكن أن يُفصل عن مجروره، وحرف العطف لا يمكن أن يفصل عن المعطوف، والحروف المختصة بالجمل والحاملة لمعانيها لا تؤدي هذا المعنى إلا وهي متصلة بما دخلت عليه مما جعل المهتمين بالدراسات النحوية يصلون إلى حقيقة لغوية وهي أن «رتبة أدوات الجمل الصدارة دائماً، ورتبة حروف المعاني هي التقدم على مدخولها»[1] أي أن الموقع المتقدم في التركيب من حقها ولا ينازعها فيه شيء.

ولحاجة التراكيب النحوية إلى الحرف في أغلب أحوالها مع انعدامه لفظاً أو العكس لجأ النحويون إلى التأويل الذي يعد مظهراً من مظاهر التصرف في التركيب اللغوي حتى يتوافق مع القاعدة ـ عندما يكون ظاهرياً غير متلائم معها ـ فقالوا بالحذف والتقدير والزيادة واستخدموا هذه الأساليب لأنها أصبحت «ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز والحذف إذا كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز»[2] مراعين في استخدام هذه الأساليب المعنى حيناً، والإعراب حيناً آخر.

وإذا كانوا قد وفقوا في مراعاة المعنى، وما يتطلبه التركيب للإفصاح عن المعنى من ترابط، وتنظيم بين المفردات، فإنهم قد غالوا ـ في بعض الأحيان ـ في تقديراتهم عندما راعوا جانب الإعراب فقط، وأصبح التقدير ـ من حذف وزيادة وإضمار ـ باباً واسعاً لا يحكمه ضابط، بل وأدخلوا فيه ما لا يمكن أن يوجد داخل تركيب إطلاقاً.

---

(1) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الساقي: 276.

(2) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: تأليف: د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، طرابلس (الكتاب والتوزيع والإعلان) ط 1، 1391 و.ر. 1982 م القسم الثاني ص 230.

ومن خلال دراستنا هذه سأتناول هذه الأساليب الثلاثة ـ الحذف والتقدير والزيادة ـ لمعرفة مدى أهمية ما حذفوه أو قدروه أو زادوه داخل التركيب اللغوي ومدى قدرة السياق النحوي على تحمله أو الحاجة إليه.

المبحث الأول

الـزيـــادة

وهي من أكثر ظواهر ... ـع لها النص اللغوي من أجل انسجامه مع القواعد النحو...

والمتبع لدراسا... جد الاختلاف واضحاً في تعريف الزيادة، ومعناها، و... منهم، بل وفي الاعتراف بوجودها أصلاً. وبمطالعة بـ... نجد بعضهم:

يعني بالزائد «أن يكون ... كخروجه من غير إحداث معنى»[1]، وبعضهم يعني بـ «كون هذه الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي، وإنما قلنا عن معناه الأصلي لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد»[2]، متخذاً في هذا وجهة نظر موافقة لوجهة نظر سيبويه في تعليله للزيادة بأنها لم تكن «لغير معنى البتة، لأن التوكيد معنى صحيح، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى»[3].

---

(1) الأشباه والنظائر: السيوطي: (المعارف العثمانية 1359) 1/208.

(2) المصدر نفسه: 1/201 ـ 211 والرأي لـ «اللبلي».

(3) المصدر نفسه: 1/210 ـ 211. وانظر: الكتاب 2/26، 316، 4/221، 222، 225 على سبيل المثال، ويوافقهم في هذا ابن جني في: سر صناعة الإعراب: تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، القاهرة (الحلبي) ط 1، 1954، ج 1 ص 150. وانظر: الكشاف: الزمخشري (مصطفى الحلبي) 1948، 3/79؛ ابن يعيش: شرح المفصل: 8/4؛ رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور =

ويظهر من كلامهم هذا أن لديهم اتفاقاً على أن الحرف الذي يتحدثون عن زيادته لمجرد التأكيد هو ذلك الحرف الذي دخل الجملة دون أن تكون ـ هذه الجملة ـ في حاجة إليه، بغض النظر عن التأثير الإعرابي فيها.

ولعل أولئك الذين يرون «أن الهدف من زيادة بعض الصيغ في التركيب ليس تقوية المعنى وتأكيده، وإنما طلب فصاحة الألفاظ»[1]، قد أوجدوا المخرج الأكثر ملائمة لما نحن بصدده. والزيادة كما يراها النحويون مطردة، تسير على القياس، وغير مطردة.

الزيـــادة المطـــردة:

وهي تلك الزيادة التي يمكن تحديدها في كل سياق وردت فيه مع ضميمة معينة تتنافى وإياها في التأثير في النص اللغوي المشتمل عليهما وتنحصر في ستة أحرف وهي: «إنْ، أنْ، ما، لا، من، ب».

وسنتعرض لزيادة بعض هذه الأحرف في الجملة كمثال على هذه الظاهرة، ومدى انطباق مصطلح الزيادة عليها.

ـ إنْ:

ورد هذا الحرف زائداً ـ دون تأدية وظيفة نحوية أو معنوية ـ في سياقات لغوية تجمع بينه وبين حروف أخرى، لها وظائف معينة في السياق النحوي، لا تسمح له بأن يضامها، مع ما يحمله من معنى للشرط، أو النفي، أو التوكيد فلم يبق لها إلا أن تكون ـ أن ـ زائدة ـ خلافاً للفراء ـ ولكن زيادتها هذه مشروطة بـ:

أ ـ أن تقع بعد (ما) والأكثر في هذه الحالة أن تكون (ما) نافية داخلة

= المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق (مجمع اللغة العربية) 1975 ص 142.

(1) أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، (الجامعة الليبية ـ كلية التربية) 1392 هـ ـ 1973 م، ص 310.

على جملة فعلية على نحو ما نجده في قول النابغة الذبياني:

ما إنْ أتيتُ بشيء أنت تكرهه إذن فلا رَفَعت سوطي إليّ يدي[1]

وقول دريد:

ما إنْ رأيت ولا سمعت بمثله كاليوم هانىء أينق جرب[2]

أو جملة اسمية كقول فروة بن مسيك:

فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا[3]

وقد تزاد بعد الموصولة الإسمية، والمصدرية، وذلك لشبهها بـ (ما) النافية مثل ما نجدها في قول (معلوط بن بدل القريعي):

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد[4]

فهي هنا زائدة واقعة بعد (ما) المصدرية الظرفية.

وقول الآخر:

يرجى المرء ما إنْ لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب[5]

فهي زائدة بعد (ما) الموصولة الإسمية.

وزيادتها بعد (ما) النافية ـ وفقاً لتعريف الزيادة ـ لا تتضافر لها القرائن

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، بيروت (دار الفكر)، ط 3، 1972 ص 38؛ شرح الرضي على الكافية: 4/41؛ أصول التفكير النحوي: أبو المكارم: 317.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 890؛ معاني القرآن: الفراء: 2/300 برواية ولا سمعت به؛ وكذا شرح المفصل: ابن يعيش: 8/129.

(3) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 38؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 8/113، 129؛ الكتاب: سيبويه: 3/153، 4/221.

(4) الكتاب: سيبويه: 4/222؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 38؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 8/130 برواية: ما يزال يزيد.

(5) مغني اللبيب: ابن هشام: 38.

حتى يمكننا القول بها ـ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تعارض اللهجات في استعمال (ما) النافية داخل الجملة، وعلى هذا من الممكن قبول زيادة (ما) ـ عند معالجتها على أنها واردة في نص لغوي يخضع لبيئة لغوية معينة لا تعطيها أي دور تأثيري في التركيب على مستوى الإعراب مثلما هو في لهجة (تميم).

أما فيما عدا ذلك فإنه لا يمكن اعتبار هذا الحرف زائداً ـ عند تضامه مع (ما) التي تخضع في معاملتها على أنها حرف يؤثر إعراباً في الجملة الداخل عليها ـ وأعني بذلك (ما) الحجازية لأن دخول «إن» يعطي للجملة حكماً آخر من الناحية الإعرابية وذلك لسلبها عمل (ما) وكفها إياها كما كفت ما «إنّ» عن العمل عند مُضامتها لها وهو ما ينتفي بانتفاء «إن»، وبالتالي فإن الحكم عليها بالزيادة ـ والحالة هذه ـ أمر لا يقره البحث.

مــــا:

يأتي هذا «اللفظ» في السياق اللغوي على أنماط متعددة فيؤدي أدواراً مختلفة فهو يقع:

أ ـ اسماً: وذلك في:

الاستفهامية، الشرطية، التعجبية، الموصولة، النكرة الموصوفة:

ب ـ حرفاً: وذلك إذا كانت:

نافية، مصدرية مؤولة مع الفعل، مغيرة، أما فيما عدا هذه الحالات فإنهم يطلقون عليها «الزائدة».

وإذا كانت الزيادة في «إن» قد يتم تحديدها بصورة ميسرة، فإن إثباتها في جميع الحالات التي اتفق عليها في «ما» أمر يصعب التسليم به، لما تتقبله بعض هذه الحالات من احتمال، وتأويل، خاصة أن كثيراً من السياقات اللغوية التي حكم فيها على «ما» بالزيادة، تقبل فيها ـ ما ـ التبادل مع المصدرية وفق ما يراه ابن هشام حين يرجح مصدريتها[1] مع «الباء،

---

(1) انظر: المصدر نفسه: ص 408 ـ 410.

والكاف، وبعد».

وتنقسم الزائدة إلى قسمين اثنين:

الأول: كافة لعمل ما دخلت بعده.

الثاني: غير كافة.

أولاً ـ الكافـة:

وهي التي تدخل على الجمل الواقعة تحت تأثير عامل من العوامل، فتفصل بينه وبين ما عمل فيه، وتلغي أثره الإعرابي الذي كان موجوداً قبل دخولها، وتسمح ـ من ناحية أخرى ـ بتركيب الجملة على نحو يتنافى مع المعايير النحوية قبل دخول «ما».

وتضام ـ ما ـ أحرف النصب، والجر، الخاصة بالأسماء فتكفها عن العمل في حالاتها الثلاث، النصب، والجر، والرفع الذي تحدثه بعض الأفعال.

أ ـ الكافة عن عمل الرفع: وهي التي تتصل بالأفعال «قلّ ـ إذا أريد به النفي[1] ـ وكثر وطال[2]» اطراداً[3]، لـ «شبههن برب»[4]، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِّح بفعلها كقول (المرار الفقعسي):

قلّمـا يَبـرَحُ اللبيـب إلـى مـا   يورث المجد داعياً أو مجيبا[5]

ولا مكان لها مع عامل في غير هذه الأفعال الثلاثة، ولكن هل يتفق

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي: ص 333.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 403.
(3) انظر: أصول التفكير النحوي: د. أبو المكارم: ص 320.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 403.
(5) المصدر نفسه: ص 403؛ شرح شواهد المغني: جلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، بيروت (دار مكتبة الحياة) ج 2 ص 717.

موقعها ووظيفتها هنا مع الزيادة؟.

إن دخول ما هنا قد حقق «هدفاً محدداً عند النحاة وهو: صلاحية الفعل لأن يليه ما لم يكن يليه بدونها»[1]، لأنه لا يصح قبل هذا التركيب أن يلي فعل فعلاً باعتبار أنّ القاعدة العامة تحتم وجود فاعل يلي فعله ـ في الغالب ـ مباشرة ولا يكون هذا الفاعل إلا اسماً، وهو ما لا يتحقق في هذا التركيب وبالتالي فإن القول بزيادتها يتنافى مع الوظيفة التي تؤديها في السياق وهي: كف الفعل عن طلب الفاعل أولاً، وأن يليه فعل آخر مباشرة ثانياً.

ب ـ الكافة عن عمل النصب والرفع: وهي المتصلة بإن وأخواتها، عدا «ليت» التي يجوز فيها الإعمال، وذلك لقوة شبهها بالأفعال، «ورعياً لقوة اختصاصها»[2] فهي لا تدخل إلا على جملة إسمية ولا «يليها الفعل في الأصح ـ خلافاً للفراء الذي جوز أن يليها الفعل، كما ينقل عنه أبو حيان[3] وخلافاً لابن أبي الربيع، وطاهر القزويني كما يقول «ابن هشام»[4]، متخذين من بيت عدي بن زيد:

فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما حيلت ناعمي بال[5]

وهذا ينسجم ـ باعتبار القرائن اللغوية ـ مع القاعدة العامة ولا يؤيد وجهة نظرهم لأنه يصح أن يقال فيه بأن «اسم ليت محذوف للضرورة أي فليتك»[6].

على أن السيوطي يخرّج ما نسب إلى الفراء تخريجاً آخر مفاده: أن

---

(1) أصول التفكير النحوي: أبو المكارم: ص 320.
(2) همع الهوامع: السيوطي: ج 1 ص 143.
(3) المصدر نفسه: ج 1 ص 143.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 376.
(5) المصدر نفسه: ص 381؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: ج 2 ص 697 وفيه فبتنا على ما حيلت ناعماً.
(6) المصدر نفسه: ص 381.

إيلاء الفعل لليت إنما يصح لتضمنها معنى لو، يقول: «ونقل أبو حيان عن الفراء أنه جوز إيلاء الفعل (ليت) لأنها بمعنى لو»[1] - أو الإهمال إلحاقاً لها بأخواتها، وطرداً للباب على نسق واحد، ونجد الحالتين في رواية اللغويين، واستشهاد النحويين ببيت النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حماتنا ونصفه فقد[2]

فمن نصب الحمام جعل (ما) زائدة لا تأثير لها في التركيب النحوي «وهو الأرجح عند النحويين»[3]، ومن رفع الحمام جعل (ما) كافة وألغى عمل (ليت) والإلغاء فيه حسن»[4].

أما دخولها على بقية أحرف النصب فقد «ذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، حكى «إنما زيداً قائم» ويقاس في الباقي، ووافقه الزمخشري[5]، وابن مالك، ونقله عن ابن السراج»[6].

وقصر الزجاج وابن أبي الربيع، العملَ على «ليت ولعل وكأن» خاصة. وأوجب الفراء الإعمال في «ليت ولعل» مستدلاً بقول الشاعر:

---

(1) همع الهوامع: السيوطي: ج 1 ص 143.
(2) الكتاب: سيبويه: 2/147؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 8/58؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 89، 376 برواية: أو نصفه.
(3) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 406.
(4) الكتاب: سيبويه: 2/137.
(5) قال الزمخشري في المفصل ج 8 ص 54: «وهي إن وأن ولكن... وتلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدأ بعدها الكلام... ومنهم من يجعل «ما» مزيدة ويعملها، إلا أن الأعمال في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما»؛ وفي شرح المفصل ج 8 ص 56: «ويجوز أن تجعل «ما» زائدة مؤكدة... فلا يبطل عملها فتقول إنما زيداً قائم..»؛ وفي ص 57: «أنما المفتوحة إذا كفت كانت بمنزلة الاسم ويجوز أن تكون «ما» زائدة فتنصب ما بعدها على ما ذكرناه في إنما المكسورة وكذلك سائر الحروف» اهـ.
(6) همع الهوامع: السيوطي: 1/144.

فليت دفعت . . . . البيت

على ذلك، ولم يجوز فيهما الإلغاء.

على أن السيوطي يتخذ موقفاً وسطاً بين هذه الآراء في تجويزه العمل، والإلغاء في حرفين من هذه الأحرف، وهما: «ليت وإنّ» قصراً على السماع[1].

ولكن إذا ما استثنينا بيت النابغة ـ لعدة اعتبارات أهمها أن: «ما» فيه تحتمل الحرفية والإسمية، وأنه لا توجد لدينا قرينة ترجح إعراباً على إعراب، خاصة وأنّ ركنيه الأساسيين: الاسم، والخبر، لا تتضح عليهما الحركات الإعرابية، إضافة إلى ندوره من الناحية الكمية لتقعيد القاعدة. أقول: إذا ما استثنينا هذه الاعتبارات جميعها تعذر علينا وجود شاهد واحد على إعمال هذه الأحرف في حال تضامها مع «ما» وكل ما هناك من نصوص توضح عمل هذه الأحرف، إنما هي أمثلة موضوعة من قبل النحاة، وشتان ما بين الشاهد والمثال، ويكفي ما في القرآن الكريم ـ وهو أفصح نص لغوي بين أيدينا ـ من شواهد على كف «ما» لهذه الأحرف؛ لننظر إلى قوله تعالى: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾[2]، ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين . .﴾[3]، ﴿إنما النسيءُ زيادة في الكفر﴾[4]، ﴿إنما اللّه إلٰه واحدٌ﴾[5]، ﴿إنما المؤمنون إخوة فاصلحوا بين أخويكم﴾[6]؛ فلن نجد أثراً لأعمال «إنّ» في التراكيب، وإذا كانت ـ كما يقولون ـ هي أم الباب والأقوى فيه، فإن عدم إعمالها يكفي دليلاً على إلغاء بقية أخواتها من باب الأولى.

(1) انظر المسألة بالتفصيل في: المصدر نفسه: 1/ 143، 144.
(2) التغابن: 15.
(3) التوبة: 60.
(4) التوبة: 37.
(5) النساء: 171.
(6) الحجرات: 10.

جـ ـ الكافة عن عمل الجر: تدخل ما على بعض الأحرف والظروف الجارة للأسماء فتكفها عما تحدثه فيها من عمل.

وتدخل كثيراً على «رب» فتكفها عن العمل وتمنع تأثيرها في الجملة وتسمح بوقوع الفعل بعد «رب» كقول الشاعر (جذيمة الأبرش):

ربمـــا أوفَيـــت فـــي علـــم   تـرفعـن ثـوبِـي شمـالاتُ[1]

وقول أبي دؤاد:

ربما الجامل المؤبَل فيهم   وعنـاجيـج بينهـن المهـارُ[2]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[3]، فهل هي زائدة في هذه الحال؟.

إن النظر في أصول التضام لـ «رب» مع الجملة نجد أنها:

1 ـ حرف جر، يجر ما بعده.

2 ـ حرف جر يختص بالأسماء فقط.

3 ـ حرف جر يختص بالنكرة، نحو: «رب أخ لك».

وهو ما تفقده (رب) حين تضامها «ما» فتلغي عملها وهو الجر، واختصاصها بالأسماء، وتؤهلها لمضامة الفعل، ووقوع الاسم المعرف بعدها، وتأهيله لذلك نحو: «ربما الرجل ذاهب»[4].

---

(1) الكتاب: سيبويه: ج 3 ص 318؛ المقتضب: المبرد: 3/15 ويروى يرفعن.. انظر: الأزهرية: 92.

(2) الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي: الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق (مجمع اللغة العربية) 1971 ص 93، 275. وانظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 183، 408؛ رصف المباني: المالقي: 318 برواية: «ربما الطاعن المؤثل».

(3) الحجر: 2.

(4) رصف المباني: المالقي: 317 ـ 318.

وتدخل كذلك على الكاف فتكفها ـ غالباً ـ وتحدث معها «معنى التعليل»[1]، على ما ذهب إليه ابن مالك نحو قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾[2]، وقول الشاعر (زياد بن سليمان الأعجم):

وأعلــم أننــي وأبــا حُميــد ... كما النشوانُ والرجلُ الحليم[3]

وقول الآخر (نهشل بن حري):

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد ... كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه[4]

ومنه قولهم: «كن كما أنت».

على أنه وردت الكافة عاملة وهي مضامة لما كما في قول (عمرو بن براقة):

وننصــر مــولانــا ونعلــم أنــه ... كما الناسِ مجروم عليه وجارم[5]

وإذا ثبتت الرواية على هذا النحو، فإن البث في كف ما وعدمه يصبح أمراً صعباً مع فقد عوامل ترجيح جانب على آخر ويصبح الأساس في الكف وعدمه موقوفاً على السماع.

وإذا ألغيت (ما) ولم تؤثر فيما دخلت عليه كالحالة هذه وحين مضامتها للباء مع عدم كفها لها على نحو ما نجده في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾[6]، و ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾[7]، فيمكن معاملتها على أنها زائدة ـ هذا إذا استبعدنا ـ في الشواهد الشعرية ـ الناحية العروضية التي قد تفرض

---

(1) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 234 ـ 235.
(2) البقرة: 198.
(3) المصدر السابق: 236؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/501.
(4) المصدر نفسه: ص 236، 408؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/502.
(5) المصدر نفسه: ص 92، 236؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/202، وضبطت في ص 500: «الناس» بالرفع، وفي ص 501: بالجر.
(6) آل عمران: 159.
(7) النساء: 155.

على الشاعر أن يأتي بلفظ لا قيمة له في التركيب سوى تصحيح الوزن.

وتدخل أيضاً على (من) فتعامل حيناً معاملة الحرف الزائد الذي لا يؤثر في الجار والمجرور كقوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم﴾[1].

وحيناً آخر تعامل على أنها كافة وإليه ذهب ابن الشجري[2] في قول الشاعر (أبو دحية النميري):

وإنا لمما نضربُ الكبش ضربة ... على رأسه تلقي اللسان من الفم[3]

واستظهر ابن هشام مصدرية «ما» وعاملها سيبويه معاملة «ربما»[4]. كما تدخل على الظروف الملازمة للإضافة فتحدث معها ـ تركيباً آخر ـ يختلف عن القيمة الأولى للظرف داخل الجملة، لم يكن ليؤديه هذا الظرف بدون وجود ما ـ الزائدة كما يطلقون عليها ـ ويتضح ذلك من خلال زيادتها مع:

أ ـ بعد: ظرف مبهم يلزم الظرفية دائماً لأنه لا يفهم معناه إلا بإضافته إلى غيره ولذا لازمتها معنى حين تقطع عنها في اللفظ ولا تنفك منها إلا حين تتصل بها ما فتكفها عن الإضافة كقول الشاعر[5] (المرار الفقعسي):

أعـلاقـة أم الـوُلَيـدِ بعـدَمـا ... أفنـان رأسـك كالثغام المخلـس

إلا أن الاختلاف بين النحويين قد تردد في معاملة (ما) مع (بعد) فبعضهم يجعلها «مصدرية» بناء على أنه «يجوز أن تقع بعدها الجملة الإسمية قليلاً»[6]، وهو ما يراه المالقي ويرجحه ابن هشام[7] لما فيه من بقاء (بعد)

---

(1) نوح: 25.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 409.
(3) الكتاب: سيبويه: 3/156؛ المغني: ابن هشام: 409؛ الأزهية: الهروي: 90.
(4) المصدر نفسه: 3/156.
(5) المصدر نفسه: 2/139؛ المغني: ابن هشام: 409.
(6) رصف المباني: للمالقي: 314.
(7) المغني: ابن هشام: ص 409.

على أصلها من الإضافة، في حين يعاملها سيبويه مصدرية مرة وكافة مرة أخرى دون أن يرجح جانباً على آخر. على أنه يُستشف من تمثيله مصدريتها إذا وقعت قبل فعل وكفها لـ (بعد) إذا وقعت قبل اسم.

يقول: «وتقول: ائتني بعدَما تقول ذاك القول، كأنك قلت: ائتني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت: بعد أن تقول، فإنما تريد ذاك، ولو كانت بعدَ مع ما بمنزلة كلمة واحدة لم تقل: ائتني من بعدِ ما تقول ذاك القول، ولكانت الدال على حال واحدة»[1].

وعندما أراد أن يعامل ما على أنها حرف كاف لـ (بعد) عن الإضافة شبهها بـ «إنما» يقول:

«وقال الخليل: إنما لا تعمل فيما بعدها كما أن أرى إذا كانت لغواً لم تعمل... ونظير إنما قول الشاعر وهو (المرّار الفقعسي):

أعلاقة أم الولَيّد...   البيت.

جعل بعدَ مع ما بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده»[2]، وهو ما يراه الهروي[3]، والرماني[4].

والقول بكفها لـ (بعد) وزيادتها أمران متناقضان لأنها «إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها لأن إلغاءها يخل بالمعنى»[5]، ويمنع وقوع الابتداء بعدها وبالتالي فإن وظيفتها في السياق النحوي أصبحت أمراً يحتم وجودها. وما قيل في بعد حين اتصال ما بها ينطبق على «بين» من كف لها عن الإضافة وابتداء الكلام بعدها.

---

(1) الكتاب: سيبويه: 3/156.
(2) المصدر نفسه: 2/138، 139.
(3) انظر: الأزهية: الهروي: ص 88.
(4) انظر: معاني الحروف: أبو الحسن: علي بن عيس الرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة (دار نهضة مصر للطبع والنشر)، ص 156.
(5) المصدر السابق: ص 89.

ب ـ حيث : ظرف مكان مضافة إلى الجملة ـ غالباً ـ ويندر أن تضاف إلى المفرد، وإلا ندر منه عدم إضافتها أصلاً، وتتصل بها ما ـ الزائدة ـ فتحدث معها تركيباً آخر يختلف عن التركيب الأول من حيث النوع والوظيفة.

أما من حيث النوع فإنها تنقلها من الإسمية إلى الحرفية وتصير «مع ما بمنزلة إنما وكأنما» مؤدية وظيفة حرف الشرط وتصبح جازمة لفعلين نحو: «حيثما تكن أكن»، وقول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان[1]

ومغيرة لمعنى التركيب تغييراً كاملاً.

جـ ـ إذ: ظرف زمان للوقت الماضي، لازم الإضافة إلى جملة، وتتصل به «ما» فتنقله من الظرفية إلى الحرفية ـ خلافاً للمبرد وابن السراج والفارسي[2] وابن مالك[3] الذين يقولون بلزومه للظرفية ـ ويصبح حرف شرط جازماً لفعلين كقول الشاعر (العباس بن مرداس):

إذا ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس[4]

وقول (عبد الله بن همام السلولي):

إذ ما تريني اليوم أزجي مطيتي أصعد سيراً في البلاد فأفرعُ[5]

وتفرد الهروي بإضافة «كيف» إلى «حيث وإذ» في جواز دخول ما عليها وتحويلها لها من الاستفهام إلى الشرط فيجوز عنده «كيف ما تصنع أصنع . . . سلطت (ما) وإذ وكيف وحيث على الجزاء ولولا (ما) لم يجز أن يجازى بإذ

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 178.
(2) المصدر نفسه: ص 120.
(3) تسهيل الفوائد: ابن مالك: ص 92.
(4) الكتاب: سيبويه: ج 3 ص 57.
(5) الأزهية: الهروي: ص 98، ويروى في الكتاب: سيبويه: 3/57: مزجي ظعينتي.

وكيف وحيث»[1].

وإذا كانت هذه وظيفة (ما) فهل يجوز الحكم عليها بالزيادة؟ وهل هي في سياقات تساوي بين دخولها وخروجها؟.

إن الإجابة على ذلك ستكون بالتأكيد «لا» لأن حرفاً يؤدي وظيفة كهذه لا يمكن أن يعامل على أنه لغو وما أجلى قول سيبويه: «لا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منها «ما» فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد»[2].

وهو ما تنبه إليه الهروي حين عامل ما المتصلة بهذه الظروف معاملة خاصة، واعتبر مهمتها تسليط العامل على الجزاء «وليست ما زائدة فيها كزيادتها في سائر حروف الجزاء»[3].

ثانياً ـ الزائدة غير الكافة:

أما الزائدة غير الكافة فإنها بدورها تنقسم ـ كما يحدد النحويون ذلك ـ إلى قسمين اثنين: عوض وغير عوض.

ـ العـوض:

فالعوض هي ما دخلت على الجملة لتحل محل جزء منها حذف، ومن خلال الشواهد والأمثلة على هذا الاستعمال يتضح أنها لا تأتي إلا عوضاً عن فعل قد حذف مع حرف تعليل ولم يقل أحد، فيما توفر للبحث من مصادر بسوى ذلك إلا المرادي ـ حين عامل «ما» مع حيث و «إذ» على أنها زائدة جيء بها عوضاً عن الإضافة «لأنهما قصد الجزم بهما، قطعا عن الإضافة وجيء بما عوضاً منها»[4]. ـ ولا تكون في هذه الحالة إلا مضامة لـ «أن» ـ

---

(1) المصدر نفسه: ص 97.
(2) الكتاب: سيبويه: 3/56 ـ 57.
(3) المصدر السابق: ص 98.
(4) الجنى الداني: المرادي: ص 333 ـ 334.

نحو قولهم: « أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك »[1] ، وقول (عباس بن مرداس):

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر   فإن قومي لم تأكلهم الضّبُعُ[1]

وملازمة لها، لأنه يقبح «عندهم أن يذكروا الاسم بعد (أن) ويبتدئوه بعدها»[2].

وأصل التركيب في هذا وما شابهه لأن كنت منطلقاً انطلقت معك فحذف حرف التعليل، وكان، فانفصل الضمير المتصل فأصبحت الجملة أن أنت منطلقاً. . فجيء بما للتعويض من ذهاب الفعل ولا يذكر هذا الفعل معها «لأنه من المضمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطاً»[2].

ومثله قولهم: افعل هذا «إما لا»[3]، وهي في هذه التراكيب لا تقبل الزيادة بحال من الأحوال لأنها تؤدي في السياق معنى ينعدم بانعدامها، مثلها في ذلك، مثل ما يؤديه التنوين اللاحق لـ «إذ» من تعويضٍ لجملة كاملة يؤدي التغاضي عنها إلى إخلال بمعنى السياق.

ـ غير العوض:

غير العوض وهي التي تزاد «لمجرد التأكد غير لازمة للكلمة»[4]، ويظل التضام بين أجزاء الجملة الواقع قبلها، وبعدها، على أصله من الناحية الإعرابية، والمعنوية، دون تأثر بها. ووقوعها «كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام»[5]، وتقع في مواقع متعددة منها:

أ ـ بعد الرفع مثل: «شتان ما زيد وعمرو» وقول (المهلهل):

(1) الكتاب: سيبويه: 1/293؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 8/32.

(2) الكتاب: 1/294.

(3) أي في لزوم «ما» لـ «إن».

(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/133.

(5) المصدر نفسه: 8/133.

لــو بــأبــانيــن جــاء يخطبهــا رُملَ ما أنفُ خاطب بدم[1]

ب ـ بعد أدوات الشرط جازمة كانت أم غير جازمة مثل: «متى»، «أين»، «إذا» لأن جزمها واقع سواء لحقت بها «ما» أم لم تلحق، وليست في ذلك مساوية لـ «حيث» و «إذ».

جـ ـ بعد الخافض وهو كثير جداً سواء أكان هذا الخافض حرفاً، كقوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله لنت لهم﴾[2]، ﴿عما قليلٍ ليصبحن نادمين﴾[3]، ﴿مما خطيئاتِهم أغرقوا..﴾[4]. وقول (عدي بن الرعلاء) ـ وفقاً لرواية الجر ـ:

ربمـا ضـربـةٍ بسيـف صقيـل بين بصرى وطعنة نجلاء[5]

وقول الآخــر:

وننصــر مــولانــا ونعلــم أنــه كما الناسِ مجروم عليه وجارمُ[6]

أم اسماً كقوله تعالى: ﴿أيما الأجلينِ قضيت﴾[7]، وقوله عليه السلام: «أيما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاة»[8]، وقول الشاعر (عنترة):

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 411.
(2) آل عمران: 159.
(3) المؤمنون: 40.
(4) نوح: 25.
(5) الأزهية: الهروي وروايته ص 80 دون بصرى؛ رصف المباني: المالقي: 316؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 411.
(6) مغني اللبيب: ابن هشام: 412.
(7) القصص: 28.
(8) صحيح البخاري: أبي عبد الله: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، القاهرة (مصطفى البابي الحلبي) 1345 هـ، باب التيمم (1) ج 1 ص 91 وروايته: «فأيما»، ويروى في سنن النسائي ج 1 ص 127: «كتاب الغسل والتيمم»: «فأينما أدرك الرجلُ من أمتي الصلاة يصلي».

يا شاة ما قنص لمن حلت له حرمت عليّ وليتها لم تحرم[1]

وبعد الناصب، الرافع، عند من يقول: بإعمال «إن وليت» إذا اتصلت بهما ما، وسبق نقاش ذلك.

وذهب بعضهم إلى أنها زيدت ندوراً قبل الخافض «خلا، عدا» كما ذهب إلى ذلك الأخفش وتبعه فيه الجرمي والربعي[2] وابن مالك في قوله:

وأجرر بسابقي يكون إن ترد وبعد «ما» انصب وانجرار قد يرد[3]

وذكر ابن عقيل أن الجر بهما قد أجازه الكسائي «على جعل (ما) زائدة وجعل «خلا وعدا» حرفي جر فتقول: قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد»[4] ولا معنى لزيادتها هنا وتتحتم فعلية مدخولها لأنها مصدرية.

وبالنظر إلى هذه المواضع، يجد الباحث: أن لها وظيفة معنوية تؤديها وهي إدخال معنى التنكير والإبهام فيما دخلت عليه وذلك لتعظيم شأنه، ومن هذا القبيل زيادتها في المواضع السماعية الآتية: وزيدت سماعاً في مواضع لا قياس فيها كقول الشاعر:

أيا طعنة ما شيخ كبير يفن بالي[5]

وقول (أمية بن أبي الصلت):

سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا[6]

---

(1) المغني: ابن هشام: ص 434 برواية: يا شاة من قنص، وذكر أنها خلاف المشهور؛ الأزهية: الهروي: 77.

(2) انظر البهجة المرضية في شرح الألفية: لجلال الدين السيوطي: ط أ 1291 هـ ص 60.

(3) شرح ابن عقيل: ج 1 ص 617.

(4) المصدر نفسه: ج 1 ص 620.

(5) رصف المباني: المالقي: 317.

(6) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 414؛ الأزهية: الهروي: 78.

وقول (الأعشى):

إمّا ترينا حفاة لا نعال لنا   إنا كذلك ما نحفى وننتعل[1]

على أن البحث في التراكيب المسموعة يظل أيسر من أي تراكيب أخر، فالسماع أمر وجد وبالتالي ليس من الضروري البحث عن مبررات له قد تتنافى أحياناً مع المعنى المساق من أجله، وإنما يقف البحث فيه عند حد أنه هكذا سمع.

ـ لا:

حرف يأتي لتحقيق غرضين في الجملة التي يدخل عليها ـ على اختلاف تفرعاته ـ هما النفي والنهي:

وتأتي خلاف ذلك أي دون أن يكون لها معنى خاص في الجملة وإنما تدخل زائدة «للتأكيد فيلغى ما لها من تأثير إعرابي»[2] حملاً لها على «ما» «لأنها أختها في النفي»[3] وتصبح مجرد مقوية مؤكدة للنفي.

وأكثر وقوع الزيادة لـ «لا» هو القرآن الكريم حيث وردت زائدة في أساليبه خاصة مع الفعل «أقسم» مما دعا جمهور النحاة اعتبار زيادتها مع القسم مطردة[4].

وقد حكم على «لا» بالزيادة بالنظر إلى العمل مرة، والمعنى مرة أخرى، واختلف النحويون في تقسيماتها تبعاً لنظرة كل منهم في معنى الزيادة ومعنى «لا» في السياق النحوي فبعضهم يجعلها زائدة من:

أ ـ جهة اللفظ فقط كقولهم: «جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا

(1) المصدر نفسه: 414؛ الأزهية: الهروي: 77.

(2) انظر: أصول التفكير النحوي: أبو المكارم: ص 322.

(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/136.

(4) المصدر السابق: ص 323.

شيء»[1] فلا عنده زائدة من جهة اللفظ لأنها وقعت بين معمولين متلازمين ولم تمنع اتصالهما عملاً، فحرف الجر أثّر في مجروره على الرغم من اعتراض «لا» له لكنها «ليست زائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي»[2].

والكوفيون يعاملونها في هذا التركيب وما شابهه على «أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها»[3]، والجر الواقع على ما بعدها إنما أحدثته إضافة «لا» لها لأنها «بمعنى غير»[4].

ويعاملها سيبويه على أنها «بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء»[5]، ويتبعه في ذلك المبرد[6]، وذهب السيرافي إلى هذا الرأي أي أن «لا» اسم بمعنى غير لما بينهما من اشتراك في الجحد، وأن الجر الواقع في الاسم بعدها كان يجب أن يكون فيها هي ولكن لما كان «لا» حرف لا يقع عليه حرف الخفض «انتقل تأثير حرف الخفض إلى ما بعد «لا» »[7].

ب ـ زائدة لتوكيد النفي وهي عندهم: ذلك الحرف الذي يكون دخوله كخروجه لا معنى لها إلا تأكيد النفي السابق المسلط على الجملة بواسطة حرف آخر. وأكثر ما تكون مصاحبة لواو العطف الواقع في حيز جملة منفية كقوله تعالى: ﴿لا بارد ولا كريم﴾[8]، و ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾[9]،

---

(1) انظر: الجنى الداني: المرادي: ص 300؛ رصف المباني: المالقي: ص 271؛ الكتاب: سيبويه: 302/2، المثال الأول؛ المقتضب: المبرد: 358/4؛ مغني: ابن هشام: 322.

(2) الجنى الداني: المرادي: ص 300.

(3) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 322؛ الجنى الداني: المرادي: 301.

(4) الأزهية: الهروي: ص 169؛ رصف المباني: المالقي: 270.

(5) الكتاب: سيبويه: ج 2 ص 302.

(6) المقتضب: المبرد: ج 4 ص 358.

(7) المصدر السابق: 2: 302 هـ (2).

(8) الواقعة: 44.

(9) البقرة: 255.

و ﴿ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور﴾[1]، و ﴿فما لنا من شافعين ولا صديق حميم﴾[2]. وقول (جرير):

ما كان يرضي رسول الله فعلهما   والطيبان أبو بكر ولا عمر[3]

وقولهم: ما قام محمد ولا عمرو، و «ما يستوي زيد ولا عمرو»، وإنما قالوا: «والأكثر» لأن هناك حالات تخالف هذا الحكم كقوله تعالى: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير﴾[4].

واستعملت لا زائدة في القسم كثيراً على نحو ما نجده في قوله تعالى: ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾[5]، ﴿لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة﴾[6]، و ﴿فلا أقسم برب المشارق والمغارب..﴾[7]، و ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾[8]، و ﴿فلا أقسم بالخنس﴾[9].

واختلف في دورها في هذا التضام فقال: «البصريون والكسائي وعامة المفسرين أن معناه أقسم ولا زائدة»[10]، لا دور لها في معنى التركيب.

وذهب الفراء إلى أنها ليست زائدة ويحدد زيادتها بتوفر شرط أساسي وهو وقوعها حشواً داخل الجملة لأنه «لا يبتدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح لأن هذا الوجاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد

(1) فاطر: 20 ـ 21.
(2) الشعراء: 100 ـ 101.
(3) رصف المباني: المالقي: 273؛ وانظر: معاني القرآن: الفراء: 1/8 وروايته: ما كان... دينهم.
(4) فاطر: 19.
(5) البلد: 1.
(6) القيامة: 1 ـ 2.
(7) المعارج: 40.
(8) الواقعة: 55.
(9) التكوير: 15.
(10) الأزهية: الهروي: ص 162 ـ 163.

فيه»[1] ـ إضافة إلى أن وضع الحرف في الصدارة ناتج من الاهتمام به وطرحه يعني عدم الاهتمام وهو تناقض ـ ويتأول لهذا السياق بأنه: رد لكلام من المشركين متقدم كأنهم أنكروا البعث وما يتبعه من حساب، وجنة أو نار «فجاء الأقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام، المبتدأ منه، وغير المبتدأ. . . فلو ألقيت (لا) مما ينوي به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً، واليمين التي تستأنف فرق»[2].

وذهب الحسن في قراءته مذهباً آخر وهو أن اللام لام القسم دخلت على أقسم[3]، وروى ذلك ـ أيضاً ـ «قنبل[4] عن ابن كثير»[5].

ووردت لا زائدة في الشعر كثيراً إلا أن ورودها «هذا مما لا يقاس عليه»[6]، بل واعتبرت بعض المواضع التي ترد فيها شاذة يوقف فيها على السماع كوقوعها قبل خبر كاد في قول الشاعر:

تذكرت ليلى فاعترتني صبابة ... وكاد ضمير القلب لا يتقطع[6]

وقول الآخر:

إذا أسرجوها لم يكد لا ينالها ... من الناس إلا الشيظم المتطاول[7]

وزيدت في غير هذا وإن كانت محتملة للتأويل على نحو مافي:

قول الشاعر:

---

(1) معاني القرآن: الفراء: ج 3 ص 207.

(2) المصدر نفسه: 3/207؛ وانظر: معاني الحروف: الرماني: ص 84؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 328؛ شرح المفصل: ابن يعيش: ج 8 ص 136.

(3) الأزهية: الهروي: ص 166؛ معاني القرآن: الفراء: 3/507.

(4) قنبل: محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن سعيد بن جرجة المكي المخزومي ت 208 هـ، روى عن ابن كثير بإسناد.

(4) معاني الحروف: الرماني: ص 84.

(6) الجنى الداني: المرادي: ص 302.

(7) رصف المباني: المالقي: ص 274.

أبي جودة «لا» البخل واستعجلب به «نعم» من فتى لا يمنع الجود قاتله[1]

وقول الأحــوص:

ويَلحَينني فـي اللهـو أن لا أحبـه وللهـو داع، دائـب غيـر غـافـل[2]

وقول أبي النجم:

ولا ألــوم البيــض أن لا تسخــرا إذا رأيــن الشمــط المنــورا[3]

ومن خلال ما قدمناه يتضح أن زيادتها تقع:

أ ـ بعد واو العطف المشركة للاسمين، أو الفعلين في النفي ـ حتى مع القول بأنه قياس مطرد ـ أمر لا تحتمله النصوص اللغوية ولا يستقيم به المعنى العام للسياق، و «لا» هنا تؤدي وظيفة أساسية في تركيب الجملة، فهي مؤكدة للنفي المسلط على أول الجملة، ومزيلة للاحتمال الذي قد يدخل إلى معنى الجملة، وهو احتمال نفي المشاركة في وقت واحد مع إمكانية ورود المعطوف حين تخلف المعطوف عليه.

وإذا اعتبرناها زائدة أي: أن دخولها كخروجها في هذه الآيات: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾[4]، ﴿انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب﴾[5] نكون قد بعدنا عن المعنى الحقيقي لهذه النصوص، وما شابهها، ونظرنا إلى ناحية أخرى هي نفسها وجدت لكي تساعد على الوصول إلى المعنى، وأعني بها الناحية الإعرابية فقوله تعالى: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾[4] إنما تكرر فيه حرف النفي ليؤدي النفي المطلق للحالتين ولو اعتبرت (لا) زائدة لاحتمل أن تفهم الآية على أنه ـ سبحانه وتعالى ـ لا تجتمع عليه

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 327.

(2) المصدر نفسه: 327؛ الأزهية: الهروي: ص 165.

(3) الجنى الداني: المرادي: ص 303؛ وفي الأزهية: الهروي: ص 164: وما ألوم... القفندرا؛ وفي تاج العروس: الزبيدي: 3/504: فما ألوم....

(4) البقرة: 255.

(5) المرسلات: 30 ـ 31.

الحالتان معاً، ويجوز أن تأتي كل حالة بمفردها، تنزه عن ذلك ـ سبحانه وتعالى ـ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿انطلقوا إلى ظل...﴾[1] الآية تعتبر (لا) فيها أصلية، ولا معنى للقول بزيادتها لأن المعنى بدونها يصبح عكسياً ويصبح الظل مغنياً من اللهب.

وتتضح القيمة ـ لحرف النفي الواقع بعد حرف العطف ـ جلياً في الأمثلة التي يؤتى بها للتدليل على أن (لا) زائدة نحو: «ما قام زيد ولا عمرو» و «ما قام زيد ولا قعد عمرو» فالمثال الأول يمكن اعتبار (لا) زائدة فيه في حالة واحدة وهي: قصد نفي المعية حين حصول الفعل، أما إذا كان المعنى متجهاً نحو نفي القيام عنها ـ مطلقاً ـ فلن يستقيم المعنى بدون (لا) لـ «أنك إذا قلت ما قام زيد وعمرو» احتمل أنهما لم يقوما معاً ولكن قاما منفردين، فإذا زدت «لا» «زال هذا الاحتمال وصار إعلاماً بأنهما لم يقوما ألبتة»[2].

ومن هنا يجب أن تحدد زيادتها في الاستعمالات السماعية التي لا تندرج تحت قاعدة معينة وعند أمن اللبس نحو الأفعال التي تدل على المشاركة وتستلزم فاعلين اثنين مثل: ما تخاصم زيد ولا عمرو، وما يستوي زيد ولا عمرو، بشرط ألا يكون أحد هذين الفاعلين متعدداً كقوله تعالى: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل

---

(1) المرسلات: 30 ـ 31.

(2) معاني الحروف: الرماني: ص 84؛ وانظر في هذا المعنى: المقتضب: المبرد: 2/134 ـ 135؛ شرح الرضي على الكافية، وقد علق الرضي على ما ماثل هذا الاستعمال بتعليق رأينا إثباته لما فيه من وجهة نظر تستحق الوقوف عندها قال بعد أن فرغ من التمثيل:

«والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنوياً، كالتأكيد في «الباء»، ورفع الاحتمال في «لا» هذه، وفي «من» الاستغراقية: مانعاً من كون الحروف زوائد ويرون تأثيره لفظياً ككونها كافة: مانعاً من زيادتها».

شرح الرضي على الكافية: تأليف: رضي الدين: محمد بن حسن الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسين مختار، بنغازي (جامعة قاريونس) 1978، ج 4 ص 436.

ولا الحرور﴾[1].

ـ البـاء:

ضميمة سياقية تؤدي وظيفة الجر، والتعدية في الجمل التي تدخلها، وقد تدخل زائدة في الكلام في مواقع معينة وفقاً للقياس ـ في أغلبها ـ وشذوذاً في مواضع قليلة، وربما حملت عند بعض النحويين على الضرورة.

وإذا زيدت فهي إنما تزاد ـ عند النحويين ـ للتوكيد، شأنها في ذلك شأن بقية الأحرف السابقة.

وقد حدد النحويون زيادة الباء في مواضع معينة منها:

أ ـ الفاعل: وزيادتها فيه متفق عليها جل النحاة إلا أنهم يختلفون في الحكم على هذه الزيادة من حيث الوجوب وعدمه.

فابن هشام والمرادي يقسمان زيادتها إلى «واجبة وغالبة وضرورة»[2] أو بمعنى آخر إلى «لازمة وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطرار»[3]. بينما نجد الألوسي يجعل هذه الزيادة ـ وكذا مع فاعل أفعل في التعجب ـ تقع في الاختيار اطراداً[4]، على النقيض من المالقي الذي يجعلها للتعدية.. على الرغم من أنه يضعها تحت أقسام الزائدة فهو يرى أنه لا يصح دخول (هذه الباء في فاعل كفى إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى «اكتفى»)[5]، ويجعل زيادتها مع الفاعل في غير (كفى) ضرورة[6].

---

(1) فاطر: 19 ـ 21.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 144.

(3) الجنى الداني: المرادي: ص 48.

(4) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألوسي، شرح: محمد بهجت الأثري، بغداد (المكتبة العربية) 1341 هـ، ص 320.

(5) رصف المباني: المالقي: ص 148.

(6) المصدر نفسه: ص 149.

فالنحويون هنا ـ على اختلاف آرائهم ـ يجعلون زيادة الباء مع أفعل لازمة لا يمكن أن يستغني السياق عنها وهو ما ينافي القول بزيادتها. واختيارية مع فاعل (كفى) التي لا تتعدى إلى مفعولين، واضطرارية أو شاذة[1] وهي: التي يوقف فيها على السماع، ولم تسمع إلا في أبيات قلائل بالنسبة لأختيها ، وبعضها محتمل للتأويل كما في قول الشاعر (امرؤ القيس):

ألا هل أتاها والحوادث جمة   بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا[2]

وقول الآخر (قيس بن زهير العبسي):

ألــم يــأتيــك والأنبــاء تنمــي   بمــا لاقــت لبــون بنــي زيــاد[3]

وقول الآخر (عمرو بن ملقط الطائي):

مهمــا لــي الليلــة، مهمــا ليــه   أودي بنعلــيّ وســربــاليــه[4]

والذي سوغ زيادتها في البيتين الأولين هو وقوعها في حيز نفي في قوله: ألم يأتيك. . . لأنها بمعنى ما أتاك، وفي البيت الثاني وقوعها في حيز الاستفهام المقارب للنفي.

وذُهب في تخريج الأبيات مذاهب أخرى منها:

أن الباء في ألم يأتيك متعلقة بتنمي، وأن فاعل يأتي مضمر، ذكر ذلك (ابن الضائع)[5].

---

(1) معاني الحروف: الرماني: 37؛ وانظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت (دار الأندلس) الطبعة الأولى، 1980 ص 62.

(2) الجنى الداني: المرادي: 50.

(3) المصدر نفسه: ص 50؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 146؛ رصف المباني: المالقي: 249؛ معاني الحروف: الرماني: 38؛ ضرائر الشعر: ابن عصفور: 63.

(4) المصدر السابق: 51؛ الضرائر: الآلوسي: 320؛ ضرائر الشعر: ابن عصفور: 63.

(5) مغني اللبيب: ابن هشام: 146.

وقال ابن السيرافي في البيت الثاني: إنه يجوز أن يكون فاعل أتاها مضمراً أول الكلام؛ كأنه قال: هل أتاها الخبر، وأضمر لكثرة الاستعمال، وقوله: (بأن امرؤ القيس) في موضع نصب[1].

وذهب ابن الحاجب في تخريج البيت الثالث: إلى أن الباء للتعدية كما يقال: ذهب بنعلي[2].

ب ـ المفعول: وزيادتها معه كثيرة، ولكن على الرغم من هذه الكثرة فهي غير مقيسة[3].

من ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[4] فالفعل ألقى يستطيع الوصول إلى مفعوله دون الحاجة إلى حرف تعدية على نحو ما هو موجود في قوله تعالى: ﴿وألقى في الأرض رواسي﴾[5]، ومنه ـ أي المفعول ـ قوله تعالى: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد﴾[6]، و ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾[7]، و ﴿هزي إليك بجذع النخلةِ﴾[8].

ومنه قول النابغة الجعدي:

نحن بني ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج[9]

وقول الآخـــر:

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/24 هـ (2).
(2) المصدر السابق: 146.
(3) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 8/24؛ الجنى: المرادي: 51.
(4) البقرة: 195.
(5) النحل: 15.
(6) الحج: 25.
(7) الحج: 15.
(8) مريم: 25.
(9) الجنى: المرادي: 52؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 147؛ ضرائر الشعر: ابن عصفور: 63، ويروى: نحن بنو جعدة.

هــن الحــرائــر لا ربــات أخمــرة　　سود المحاجر لا يقرأن بالسور[1]

وذهب الألوسي تبعاً لابن عصفور إلى أن زيادة الباء في البيت الأول «ضرورة»[2]. وذكر ابن السيد: أن الباء للتعدية لأنه إنما عدى الرجاء بالباء لأنه بمعنى الطمع، والطمع يتعدى بالباء[3].

وهو ما يراه ابن هشام في هذه الأبيات، وأبيات أخرى دخلتها «الباء» لتضمن الأفعال معنى أفعال أخرى كـ (تلقوا) المضمن لمعنى (تفضوا) و (يريد) المضمن لمعنى يهم، ونرجو معنى نطمع، ويقرأن لمعنى: «يرقين ويتبركن»[4].

والمرادي الذي يميل إلى تخريج هذه الآيات والأبيات وما ماثلها حتى لا يحكم على الحرف بالزيادة يقول:

«المختار أن ما أمكن تخريجه، على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة. وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن، على التضمين، أو حذف المفعول. وقد خرج عليهما قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ فقيل: «لا تلقوا» مضمن معنى: لا تفضوا. وقيل: حذف المفعول والباء للسببية، أي لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم»[5].

واختلف في دخولها ، على مفعول كفى المتعدية لواحد فيرى بعضهم أنها داخلة على المفعول ، ويرى بعضهم الآخر : أنها داخلة على الفاعل، شأنها في ذلك شأن الباء في قوله تعالى: ﴿وكفى بالله

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 147.
(2) الضرائر: الآلوسي: ص 322.
(3) المصدر نفسه؛ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: تأليف: أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، مراجعة: عبد الله أفندي البستاني، بيروت (المطبعة الأدبية) 1951، و ط (دار الجيل) 1973، ص 261.
(4) انظر: المغني: ابن هشام: ص 147.
(5) الجنى الداني: المرادي: ص 52.

شهيداً﴾[1].

واختلفوا في المحمل الذي تحمل عليه، هل هي قياسية أو شاذة؟ فبينما يحجم ابن هشام عن التصريح بموقفه من زيادتها ـ إلا أنه يستشف من كلامه أنها جائزة ولكن بقلة، وربما مبعثه في ذلك الحديث الشريف الذي استشهد به «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع»[2] مما يجعل القول بشذوذها أمر يأباه القياس.

نجد المالقي يذكر أن ورودها في مفعول كفى ضرورة عند بعضهم[3]، ويستشهدون لهذه الزيادة بقول حسان بن ثابت:

فكفى بنا فضلاً على مَن غيرُنا   حب النبي محمد إيانا[4]

وبنظرة موضوعية إلى هذا القسم من الزيادة نجد أن الشاهد الوحيد الذي وردت فيه هو هذا البيت، والحديث الذي ساقه ابن هشام، وإذا كان السابقون لم يتعرضوا للحديث ـ وفقاً لنظرتهم في الاستشهاد بالحديث ـ فإن البيت لم يسلم من التأويل ليكون شاهداً على الزيادة من حيث إنه قد حمل على الضرورة عند بعضهم ـ وما حمل على الضرورة لا يجعل أصلاً تقام عليه قاعدة ـ وأوله بعضهم على أن الباء داخلة على فاعل كفى وهو ما ذكره ابن أبي العافية الذي يجعل «حب النبي» بدلاً من الضمير المجرور على الموضع وما دام البدل قد جاء مرفوعاً بين أن المبدل منه في موضع رفع فاعل، وقد حسّن المالقي هذا[5] الوجه.

أما الحديث فإنه يجوز أن تكون الباء داخلة على فاعل كفى مثلها مثل

---

(1) النساء: 79.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 148.
(3) انظر: رصف المباني: المالقي: ص 149.
(4) المصدر السابق: ص 148؛ الأزهية: الهروي: 101؛ رصف المباني: المالقي: 149؛ الكتاب: سيبويه: 2/105.
(5) رصف المباني: المالقي: ص 147؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 148.

قوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾.

جـ ـ مع المبتدأ: وردت الباء زائدة مضافة للمبتدأ في استعمال واحد وهو كون المبتدأ لفظ «حسب» نحو: «بحسبك زيد»، وقول الشاعر (الأشعر الرقبان):

بحسبك في القوم أن يعلموا   بأنك فيهم غني مضر[1]

وقول الآخر:

بحسبك أن قد سدت أخزم كلها   لكل أُناس سادة ودعائم[2]

و «لا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف»[3]، وهي هنا زائدة معنى ولا قيمة لها في السياق سوى ما تؤديه من أثر إعرابي، وعلى الرغم من أنهم يعاملونها في هذا التركيب على أنها قياسية إلا أن إيقافها على السماع أجدى للغة ولقواعدها.

د ـ مع الخبر: وتدخل الباء على الخبر مقيسة، وغير مقيسة تبعاً لنوعية الخبر، فإن كان الخبر منفياً كانت مقيسة، وإن كان مثبتاً كانت الزيادة غير مقيسة، ومن زيادتها مع الخبر المثبت بدون قياس قول أبي الحسن الأخفش في قوله تعالى: «﴿وجزاء سيئة بمثلها﴾[4]، أن الباء زائدة لورود الخبر مجرداً منها في آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿وجزاء سيئة مثلها﴾[5]»[6]. وحسنه ابن جني ولكن لا مرجع له في قوله هذا لاحتمال أن تكون الباء متعلقة بالخبر المحذوف الناتج من الكون

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/23، 139؛ رصف المباني: المالقي: 147.
(2) رصف المباني: المالقي: 148.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/23، 139.
(4) يونس: 27.
(5) الشورى: 40.
(6) انظر: معاني الحروف: الرماني: 48؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 8/23، 139؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 149.

العام[1].

ومثل الآية قول قحيف العجلي (أو بعض بني تميم):

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع[2]

فيحتمل أن يكون الخبر فيه «محذوفاً أقيم الجار والمجرور مقامه كأنه قال: فمنعكها كائن، أو حادث، أو مستقر، وهو أجود من الزيادة لكون الجار والمجرور يقعان خبراً للمبتدأ قياساً»[3].

وزيدت بعد هل ـ واقعة في حيز خبر المبتدأ ـ على نحو ما نجده في قول الفرزدق:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم[4]

والذي سوغ دخولها هنا هو شبه الاستفهام للنفي ولذا فورودها في سياق كهذا أكثر قابلية من ورودها في الخبر المثبت.

ولكن على الرغم من قلة شواهد دخول الباء في الخبر غير المنفي نجد ابن يعيش يرجح دخول الباء على الخبر متغاضياً عن الاستعمال اللغوي ويجعل الأمر داخلاً في إطار القياس النظري حين يرى أن «ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر»[5]، وأن زيادة الباء مع الخبر «أقوى قياساً من زيادتها في المبتدأ نفسه»[5]، من جهة أن الخبر نظير للفاعل في الاستقلالية بالجزء الأول من الجملة وبما أن الباء تزاد مع الفاعل فـ«كذلك يجوز دخولها على الخبر»[6] لشبه الخبر بالفاعل.

---

(1) انظر: سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح: عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين (الحلبي) ط أ، 1954، ج 1 ص 154، 157.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام: ص 149.

(3) رصف المباني: المالقي: ص 150.

(4) تسهيل الفوائد: ابن مالك: ص 57.

(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/23.

(6) المصدر نفسه: ص 8/24.

أما زيادتها القياسية: فتقع في خبر ليس وما النافيتين قياساً نحو قوله تعالى: ﴿أليس الله بعزيز ذي انتقام﴾[1]، ﴿أليس الله بكاف عبده﴾[2]، ﴿لست عليهم بمصيطر﴾[3]، ﴿لستم بئآخذيه﴾[4]، ﴿ما نحن بتاركي ءالهتنا﴾[5]، ﴿وما نحن لك بمؤمنين﴾[5].

وقول الشاعر (عقبة بن الحارث):

معــاوي إننــا بشــر فــأسجــع فلسنـا بـالجبـال ولا الحـديـدا[6]

وقول النجاشي:

فلســت بــآتيــه ولا أستطيعــه ولاك اسقني إنْ كان ماؤك ذا فضل[7]

وعُلل لزيادتها تعليلات مختلفة، فالبصريون يجعلون الهدف من وجودها في التركيب إنما هو توكيد النفي، والدلالة عليه لأن «الكلام يطول وينسى أوله فلا يعلم، أكان في أوله نفي أم لا، فجاءوا بالباء لتكون إشعاراً بأن أول الكلام نفي»[8].

والكوفيون يجعلونها نظيرة للام التوكيد الداخلة على الخبر، فمن زاد الباء ذهب إلى أن موجبها مؤكد باللام نحو: «إن زيداً لقائم» فنظيره من النفي، أو إجابته بالنفي، ما زيد بقائم فالباء نظير اللام، و «ما» نظير «إن»[9].

---

(1) الزمر: 37.
(2) الزمر: 36.
(3) الغاشية: 22.
(4) البقرة: 267.
(5) هود: 53.
(6) مغني اللبيب: ابن هشام: 621.
(7) الكتاب: سيبويه: 1/27.
(8) معاني الحروف: الرماني: 40.
(9) المصدر نفسه بتصرف: ص 41.

والأصل في دخولها على خبر المنفي أن تكون مضامة للجملة المنفية بليس ودخلت خبر «ما» بالحمل على أختها ليس إلا أنهم اختلفوا في عزوها إلى بيئة لغوية يكون استعمالها فيها على وجه الاطراد، وتكون زيادة الباء من الضمائم السياقية التي لا يرى فيها مستعملوا تلك اللغة شذوذاً، فالزمخشري وابن يعيش يتبعان رأي أبي علي الفارسي[1] في أن زيادتها خاص بالحجازية، بينما يجعلها ابن مالك، وابن هشام، والأشموني، والخضري، والمرادي، والمالقي، تضام (ما) في استعمالها وفق اللهجتين الحجازية والتميمية[2].

وأثر هذا الاختلاف يظهر في محل المجرور فمن قال باختصاصها بالحجازية يرى أن انتصاب الخبر عند تخلف الباء إنما هو بالرجوع إلى الأصل لزوال العارض وهو ما يقول به البصريون، وهذا مخالف لمذهب الكوفيين الذين يرون النصب على طرح الخافض لأن «ما» لا تعمل شيئاً في نظرهم لزوال اختصاصها، والحرف إذا زال اختصاصه بطل عمله[3].

ومن رأى أنها غير خاصة فالنصب عنده، إنما هو على نزع الخافض، وأنها لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين وأن المرفوع بعدها باق على ما كان عليه في الأصل قبل دخولها، وانتصابه ناتج عن إسقاط الباء[4]. والقول بأن

(1) شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري: ص 196؛ همع الهوامع: السيوطي: 123/1؛ وانظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 24/8.

(2) انظر: تسهيل الفوائد: ابن مالك: ص 57؛ شرح شذور الذهب: ابن هشام: 196؛ حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد الخضري، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية).

(3) انظر: مقدمة في النحو: خلف بن حيان الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق (مديرية إحياء التراث القديم) 1381 هـ ـ 1961 م، ص 52، 57؛ وانظر: الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنفراوي، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق (المجمع العلمي العربي) ص 28 ـ 29.

(4) همع الهوامع: السيوطي: 123/1 (بتصرف يسير)؛ وانظر: معاني القرآن: الفراء: 42/2.

دخولها خاص باللهجة الحجازية أمر يرده وجودها «في أشعار بني تميم ونثرهم»[1] كقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسىء معن ولا متيسر[2]

وإذا تم البحث في استعمال «ما» من خلال ورودها في القرآن الكريم ـ باعتباره أوثق وأفصح نص احتوى على استعمالات العرب اللغوية ـ فلن نجد فيه سوى النصب ـ وفق القراءات المتواترة ـ وإن قلت شواهدهُ، أو الجر، وهو الغالب. مما يبعث على القول بأن الأصل هو وجود «الباء» والاستثناء تخلفها حتى جُعل انعدامها دافعاً للخروج إلى حالة أعرابية أخرى وهي النصب على طرح الخافض.

وبالنظر إلى المعنى، تستطيع أن تقول: بأنها زائدة من حيث كونها لم تضف سوى تأكيد النفي خاصة مع «ليس».

أما بالنسبة لـ «ما» فإنها قد تؤدي وظيفة التنصيص على البيئة اللغوية التي ينتمي إليها النص من جهة، والدلالة على نوعية (ما) مباشرة من جهة أخرى.

وقد زيدت في خبر (لا) النافية حملاً لها على (ليس) من حيث الاشتراك في النفي كقول سواد بن قارب:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب[3]

وفي خبر فعل ناسخ منف كقول الشنفري الأزدي:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجلُ[3]

وقول الآخر: فلما دعاني لم يجدني بقعدد[3].

---

(1) المصدر نفسه: 1/127.

(2) المصدر نفسه: 1/128؛ الكتاب: سيبويه: 1/63.

(3) المصدر نفسه: 1/127؛ البهجة المرضية في شرح الألفية: للسيوطي: ص 32؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 548، 759: «وكن لي».

وهي في زيادتها هذه قليلة حتى أنها قصرت عند بعضهم على السماع[1]، ونقل «السيوطي» منع القياس عليها عند ابن عصفور مما يجعلها ضرورة عنده[2].

وزيدت ندوراً في خبر الجمل غير المنفية[3] نحو قول امرىء القيس:

فإن تنأ عنها حقبة لاتلاقها   فإنك مما أحدَثت بالمجرب[3]

وقول الآخـــر:

ولكنّ أجراً لو فعلت بهين   وهل ينكر المعروف في الناس والأجر[3]

وكذلك زيدت في الحال المنفي عاملها وفقاً لما يراه ابن مالك[4] في قول الشاعر (القحيف العقيلي):

فمـا رجعـت بخـائبـة ركـاب   حكيـم بـن المسيـب منتهـاهـا[5]

وقول الآخـــر:

كـائـن دعيـت إلـى بـأسـاءَ داهمـة   فمـا انبعثـتُ بمـزؤود ولا وكـل[6]

وأوّل أبو حيان البيتين بأن الباء قد تكون للحال دخلت على محذوف معنى تقديره «بحاجة» و «بشخص مزؤود»[6].

ودخولها هنا على الرغم من قلته لا يرفضه القياس، لوقوعه في تأثير ناف وهو «ما».

وزيدت كذلك مع لفظتي التوكيد «النفس، والعين» ولا قيمة لها من ناحية المعنى، إذ يستوي وجودها وعدمها.

---

(1) الموفي في النحو الكوفي: الكنفراوي: ص 165.
(2) البهجة: : 32؛ الهمع: 127.
(3) شرح الأشموني: 1/123، 124؛ رصف المباني: المالقي: 257.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 150.
(5) المصدر نفسه: 149.
(6) المصدر نفسه: 150؛ الجنى: المرادي: 56.

وإذا كانت هذه الأحرف قد اعتبرت زيادتها قياسية، جاز وقوعها متى توفر لها التضام المطلوب، فإن هناك زيادة لبعض الأحرف في السياق النحوي لا تخضع لقاعدة محددة وإنما مرد وقوعها السماع.

وقد اختلف في صحة وقوعها، ولكن حتى الذين قالوا بزيادتها يجعلون ورودها يتراوح بين الضرورة، وصحة الوقوع.

وإذا كانت قد توفرت الناحية الكمية للزيادة القياسية السابقة فإن هذه الزيادة قد تخلفت كثيراً عن سابقتها، ولم يقع لها من الشواهد إلا القليل الذي لا يجعلها تدخل ضمن القياس النحوي الذي يمكن أن يساغ مثله، ويجعل قصرها على السماع، والألفاظ التي وردت فيها هو الوجه الأمثل.

وسيتم التعرض لوضع ورود هذه الأحرف في السياقات التي قالوا بزيادتها فيها، من خلال دراسة أربعة أحرف، وردت في جمل دون أن تؤدي وظيفة معنوية حسب ما وصل إلينا من آراء النحويين والمَفسرين.

وهذه الأحرف هي: «الكاف، الفاء، اللام، الواو».

ـ الكــاف:

ورد هذا الحرف زائداً في الاستعمال اللغوي شعراً، ونثراً، وروده إنما وقع على سبيل التأكيد شأنه في ذلك شأن كل الحروف التي قالوا بزيادتها.

ومن ورودها في النثر ما جاء في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[1]، فقد قالوا: إن الكاف ها هنا زائدة، والذي دعا إلى القول بزيادتها إنما هو معنى التركيب في الآية الكريمة إذ لا يقبل أن يعامل هذا الحرف على أصله، أي أنه أتى به لغرض التشبيه «ولا يجوز أن تكون غير زائدة لأنه يصير كفراً وذلك أنه يكون إثبات مثل، ونفي التشبيه عن ذلك

---

(1) الشورى: 11.

المثل»[1].

وذهب بعض المفسرين في تخريج هذه الآية إلى تأويلات متعددة حتى يتم التوفيق بين المعنى العام وإعطاء الحرف قيمة وظيفية داخل الجملة.

فالطبري يرى أن الكاف غير زائدة وإنما هي بمعنى ذات أو صفة فيصير المعنى عنده ليس كذاته أو كصفته شيء[2] وهو تفسير مقبول.

وثعلب ـ كما ينقل عنه القرطبي ـ يعامل مثل على أنها هي الزائدة للتوكيد والمعنى عنده ليس كهو شيء[3]، ورد قوله هذا لأن القول «بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت»[4].

وذهب الزمخشري[5] والثعالبي[6] إلى أن الكاف اسم كررت للتأكيد على نحو ما كررت في قول الراجز (حطام بن نصر المجاشعي):

* وصاليات ككما يؤثقين[7] *

وقول الآخر (حميد الأرقط):

لعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول[8]

---

(1) معاني الحروف: الرماني: 48.

(2) انظر: تفسير الطبري: أبو علي: الفضل بن الحسن، سوريا (مطبعة العرفان) 1356 هـ، ج 9 ص 9.

(3) الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ط 3، 1987، ج 16 ص 8 (مصورة عن ط. دار الكتب).

(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 238.

(5) في الكشاف: ج 3 ص 79.

(6) تفسير الثعالبي: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: عبد الرحمن ابن محمد بن مخلوف الثعالبي، بيروت (مؤسسة الأعلى للمطبوعات) ج 4 ص 103.

(7) مغني اللبيب: ابن هشام: 239؛ الكتاب: سيبويه: 1/32، 408.

(8) المصدر نفسه: 8/23؛ الكتاب: سيبويه: 1/408.

وهكذا نرى أن الدافع لحمل هذا الحرف على الزيادة في هذه الآية ليس تضام الكلمات، ولا عدم قابلية القواعد لهذا التركيب، ولا المعنى منعزلاً عن المؤثرات الدينية، ولكن لأن التركيب هنا يحمل معنى دينياً لا يسمح بمعاملة الحرف على أنه حرف تشبيه يمكن أن يؤدي دوره بحرية وسط التراكيب اللغوية، على أنه يمكن ـ في غير هذا النص أن يجعله حرفاً أساسياً يرد لتأدية وظيفته الأصلية دون أي تأويل ـ.

وأما زيادتها في غير القرآن فقد جعلوها واقعة في الحديث الشريف: «يكفي كالوجه والكفين» كذا أثبته المرادي[1]. وجعل ابن مالك هذا التركيب أحد وجوه الرواية ـ ومبعثهم في ذلك وجود «الوجه والكفين» بالجر ـ دون أن يلاحظوا المعنى، لأنه لا معنى لوجود الكاف ومعاملتها على أنها ضميمة قائمة بنفسها ـ على أن الوجه الثاني من تأويليه هو الأصل الذي يتماشى ومعنى السياق حين يجعل «الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه»[2] لأن القرائن تدل عليه فالتيمم يستلزم ضمنياً المسح.

ويخرج الحديث تخريجاً آخر ـ على جعل الكاف زائدة ـ وهو أنه «يجوز: على هذا الوجه رفع «الكفين» عطفاً على موضع «الوجه» فإنه فاعل.

---

(1) الجنى الداني: المرادي: 87.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين: محمد بن عبد الله الطائي (ابن مالك)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت (عالم الكتب) ص 200.

على أن رواية الحديث... قال عمار لعمر: تمعكت فأتيت النبي ﷺ «فقال: يكفيك الوجه (بالحركات الثلاثة) والكفين»، وجاء في الهامش: أن رواية الأصيلي وابن عساكر: «الكفان»، وعزا القسطلاني رواية النصب في الوجه والكفين لأبي ذر وكريمة؛ صحيح البخاري: التيمم (1) ج 1 ص 93.

وفي سنن النسائي 1/135، 138: «إنما كان يكفيك» فضرب النبي ﷺ يديه إلى الأرض ثم نفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه».

وإن رفع الوجه، وهو الجيد المشهور. فالكاف ضمير المخاطب ويجوز في «الكفين» حينئذ الرفع بالعطف، وهو الأجود، والنصب، على أنه مفعول معه»[1].

ولو جاء الحديث هكذا لانتفت الإشكالية فيه.

أما زيادتها في كلام العرب فقد ذُكر بأنها «غير قليلة»[2].

من ذلك ما نقل عن الفراء: «أنه قيل لبعضهم: كيف تصنعون الإقط؟ فقال: كهين. يريد هينا»[2].

وما جاء في شعرهم مثل قول (أوس بن حجر):

وقتلى، كمثل جذوع النخيل تغشاهم مُسبِلٌ، منهمرْ[3]

وقول الآخر:

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم، في الناس، من أحد[4]

وقول الآخر:

ليس كمثل الفتى، زهير خَلْقٌ، يوازيه في الفضائل[4]

وذهب «ابن عصفور» إلى أن زيادة الكاف في هذه الأبيات، وما جاء على شاكلتها، محمولة على الضرورة الشعرية، وتبعه في ذلك «الآلوسي» معللاً لعدم التفات ابن عصفور إلى ما ورد من هذه الكلمات، بضعف سند ورودها[5]، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار. مع تسليمنا بأن الضرورة أحياناً قد توافق بعض لغات العرب المشهورة، ولسنا ـ على أية حال ـ في

---

(1) المصدر نفسه، 201.
(2) الجنى الداني: المرادي: 87؛ الضرائر: للآلوسي: ص 323.
(3) المصدر نفسه: 88.
(4) المصدر نفسه: 89.
(5) الضرائر: للآلوسي: ص 323؛ وانظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور: 65 ـ 66.

مجال ترجيح أحد التركيبات على نظيره، أو وجوب عزو كل استعمال إلى بيئته.

ـ الــلام:

تزاد اللام في الجمل كثيراً، وتختلف زيادتها من سياق إلى آخر فهي حيناً تزاد، وهي عاملة[1]، وحيناً آخر تزاد وهي ملغاة[1]، ولا أثر لها في الجملة من ناحية العمل.

وقد حددت زيادة اللام، وهي عاملة، بمواقع معينة في السياقات النحوية، حتى اعتبرها بعضهم ـ مطردة[2] ـ يؤتى بها لغرض التأكيد، وذلك في كل سياق وقعت فيه:

أ ـ مقحمة بين متضايفين نحو: «يا ويح لزيد، ويا بؤس للحرب، ولا أبالك» وقد قيد الزجاجي وقوعها هذا تقييداً يختلف عن كل من تعرض لها حين يربطه بالنفي والنداء[3] معللاً زيادتها في النداء «لكثرته في الكلام»[4].

والذين يقولون بزيادتها هنا يجعلون الغرض منها توكيد التخصيص وجعل المضاف أكثر خصوصية بالمضاف إليه.

على أن سيبويه يعاملها معاملة الضرورة حين يتناول تكرير الاسم في الإضافة، ومعاملته على أنه مقحم بين المضاف والمضاف إليه، يقول:

---

(1) رصف المباني: المالقي: 244، 248.

(2) الجنى الداني: المرادي: ص 105؛ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الساقي: ص 346.

(3) كتاب اللامات: لأبي القاسم: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دمشق (المطبعة الهاشمية) 1969، ص 99، 100.

وانظر: اللامات: عبد الهادي الفضيلي، بيروت (دار القلم) ط أ 1980 ص 88.

(4) اللامات: للزجاجي: ص 100.

«(. . . وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: يا بؤس للحرب) إنما يريد: يا بؤس الحرب»[1].

«. . . ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطر، للنابغة: (يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام)[2].

ب ـ مقحمة بين الفعل ومفعوله، على أن يكون ذلك الفعل متعدياً إلى مفعوله مباشرة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿قل عسى أن يكون رَدِفَ لكم بعضُ الذي تستعجلون﴾[3] خلافاً لابن هشام، الذي يجعلها لام تعدية دخلت المفعول لأن ردف مضمن «معنى اقترب»[4] أو لحق فاحتاج إلى حرف تعدية.

وخلافاً للزجاجي، الذي يراها للتعدية وأنها «موصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها، وقد يجوز حذفها، نحو: نصحت زيداً، ونصحت لزيد، والمعنى واحد. وكذلك تقول: شكرت لزيد، وشكرته. . . ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل عسى أن يكون ردف لكم﴾[3] تقديره: ردفكم، والمعنى واحد»[5].

ومن شروط القول بزيادتها ـ أن يكون الفعل المتعدى قد زحزح عن مكانه، وتأخر عن مفعوله. أو لتقوية المشتقات العاملة كقوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[6] و ﴿فعّال لما يريد﴾[7] فيجوز ـ والحالة هذه ـ أن تزاد اللام لضعف المتأخر، ولفرعية الصيغة، ويجعل ابن هشام «اللام» في

---

(1) الكتاب: سيبويه: 2/206 ـ 207. وصدر البيت: قالت بنو عامر خالو بني أسدٍ.
(2) المصدر نفسه: 2/277 ـ 278؛ والخصائص: ابن جني: 3/106.
(3) النمل: 72.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 285.
(5) اللامات: للزجاجي: ص 161؛ وانظر: معاني القرآن: الفراء: 1/233.
(6) يوسف: 43.
(7) البروج: 16.

هذه السياقات موضوعة لتقوية العامل[1] وهو ما يرجحه البحث لأنها تؤدي دوراً وظيفياً في السياق شأنها شأن كل حروف التعدية ولأن حذفها يخل بتركيب ومعنى الجملة.

ولا داعي للقول بأن وجودها في هذين الموضعين يعتبر شذوذاً وخروجاً عن نظائرها كما يراها المالقي[2] ـ حتى إن سلمنا بأنه مسموع، وليس بمقيس. وعملها في هذه المواضع ـ عند من عاملوها على الزيادة ـ محمول على ما بينها وبين أختها الجارة من تساو في اللفظ واتصال بما دخلت عليه مما أوجب إعطاءها حكم أختها في العمل.

أما غير العاملة فهي التي وردت في تراكيب ليست في «حاجة إليها»[3] ودون أن يكون هناك «قياس لأمثلة ما تدخل عليه»[1]. وقد ذكر لها المالقي ستة مواضع وردت فيها زائدة جامعاً في ذلك بين ما زيدت فيه وهي حرف منفصل الأصل فيه أن يكون لمعنى وبين ما زيدت فيه وهي حرف مبني نحو زيادتها في عبدل وغيره.

ومن مواضع ما زيدت فيه:

1 ـ دخولها على «بعد» في قول الشاعر:

ولو أن قومي لم يكونوا أعزة لبعد لقد لاقيت لا بد مصرعا[4]

ذلك أن جواب القسم (لقد) فثبت أن اللام في لبعد زائدة.

2 ـ بعد لام الجر في قول الشاعر (مسلم بن معبد الوالبي):

فــلا والله لا يلفــي لمــا بــي ولا للمــا بهــم أبــداً دواء[5]

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 286.

(2) انظر: رصف المباني: المالقي: 247.

(3) المصدر نفسه: ص 248.

(4) المصدر نفسه: ص 248 ورواه في ص 241: فلو أن. . . .؛ معاني القرآن: الفراء: 30/2.

(5) المصدر نفسه: ص 248 برواية: . . . للما بنا؛ مغني اللبيب: ابن هشام: =

أراد (لما) فزاد اللام الثانية توكيداً، إلا أنه اعتبرها في موضع آخر حرف جر أصلياً قد حذف مجروره حين قال ـ مستشهداً بالبيت نفسه ـ: «وأما حذف المجرور وإبقاء حرف الجر فأقل من الأول ـ أي حذف الجار وإبقاء المجرور ـ بل هو أولى أن لا يجوز الاعتماد على حرف دون اسم فإن جاء منه شيء في الضرورة نحو قوله:

* . . . ولا للما بهم أبداً دواء»[1] *

وتأويل البيت على الوجه الثاني أكثر قبولاً من اعتبار اللام زائدة. لأنه يذكر بعد البيت مباشرة أن «الفصل بين الجار والمجرور لا يجوز إلا في الضرورة»[2].

وإذا اعتبرت اللام زائدة وكانت هي الثانية ـ لأنه يرفض أن يقول: «إنها الأولى لأن الاعتماد على الزائد تناقض»[3] ـ كانت المحصلة الوقوع في ضرورتين: الأولى زيادة اللام دون قياس، والثانية الفصل بين الجار ومجروره، وضرورة واحدة أولى من ضرورتين.

على أنه إذا ثبتت رواية: «وما بهم من البلوى دواء» سقط الاحتجاج بالبيت.

3 ـ دخولها على لولا في قول الشاعر:

لقد جرت عليك يد غشوم   للـوم قـاسـم ويـدا مسيـل[3]

وقول الآخر:

= ص 240، وذكر محقق الكتاب هـ 2، أن البيت يروى: «وما بهم من البلوى دواء» ولا شاهد فيه حينئذ؛ معاني القرآن: الفراء: 1/68.

(1) المصدر نفسه: ص 255 كذا النص ولعل قوله فإن جاء منه شيء في الضرورة، صوابه: فبابه الضرورة.

(2) المصدر نفسه: 255.

(3) المصدر نفسه: ص 248.

للولا حصينُ عقبة أن أسوءه   وإن بني سعد صديق ووالد [1]

4 ـ دخولها على «علّ» بناء على أن اللام الأولى زائدة ـ موافقاً البصريين في رأيهم هذا وعلى رأسهم سيبويه[2] والمبرد[3] ـ بينما لا تعتبر زائدة في منهج الكوفيين[4].

ويجعل من قوله تعالى: ﴿لعلي آتيكم منها بقبس﴾[5]، ﴿لعلي أطلع إلى إله موسى﴾[6]، ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾[7] شاهداً على ما يذهب إليه، وأن «جميع ما جاء في القرآن منها كذلك»[8]، أي باللام وهو دليل عليه لا له، لأن عدم ورودها في القرآن بدون لام دليل على أنها أصلية.

5 ـ بين أسماء الإشارة، ظرف المكان، كاف الخطاب[9] نحو ذلك، تلك هنالك، ويسميها بعض النحويين لام البعد.

ولا معنى لزيادتها في هذه السياقات لأنها تؤدي وظيفة في الجملة، وتجعل المشار إليه يمثل مرتبة تختلف عن مرتبة المشار إليه ـ بـ «ذا» أو «هناك» ـ في المسافة، ولعل تسميتها بلام البعد أو التكثير كاف للدلالة على

---

(1) المصدر نفسه: ص 248.
(2) انظر: الكتاب: سيبويه: 3/332.
(3) انظر: المقتضب: المبرد: 3/73.
(4) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبي البركات: عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة (مطبعة السعادة) ط 3، 1955، المسألة 26 ج 1 ص 122، وترجيحه مذهب الكوفيين في أصالة «لام» لعل.
(5) طه: 10.
(6) القصص: 38.
(7) غافر: 37.
(8) رصف المباني: المالقي: 248.
(9) المصدر نفسه: (بتصرف) ص 250.

ما تؤديه من معنى، وأنها «لم تزد هدراً»[1].

6 ـ الزائدة في بناء الكلمة من غير سبب[2] نحو اللام في عبد في قولهم (عبدل) وفي حسد وهو القراد فقد قالوا فيه (حسدل) كما نقل عن ابن الأعرابي[3].

وقد ذكر لها ابن هشام عدة مواضع أخرى[4]، لا قيمة لها فيها من ناحية المعنى وإن كان بعضها يحتمل التأويل.

منها: الداخلة على خبر المبتدأ، وخبر أن، لكن، زال.

ــ الفاء:

حرف يستعمل للعطف المتعاقب، وللربط بين الشرط وجوابه حين لا يصلح الجواب لأن يكون شرطاً لكونه جملة إسمية، أو فعلية طلبية أو فعلاً من الأفعال الجامدة، وما إليها مما ذكره النحاة.

وتكون جواباً لإنْ الشرطية ولما فيه معنى الشرط نحو: (أما) وتقع زائدة ـ عند القائلين بزيادتها ـ لا معنى لها في الجملة سوى تحسين اللفظ وطلب فصاحة التركيب ويكون دخولها في الكلام كخروجها.

ويأتي على رأس القائلين بزيادتها «أبو الحسن الأخفش» الذي يرى أنها تزاد في الخبر مطلقاً، زاعماً أنهم يقولون: «أخوك فوجد»[5] أو: «أخوك فجهد»[6] محتجاً بقول الشاعر:

---

(1) اللامات: للزجاجي: ص 142.

(2) المصدر السابق: ص 250.

(3) اللامات: للزجاجي: 143 ـ 144.

(4) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: ص 306 وما بعدها.

(5) مغني اللبيب: ابن هشام: 219؛ الجنى الداني: المرادي: 71؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 8/95.

(6) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، القاهرة (المكتبة السلفية) 1910 ص 82.

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كماهيا[1]

ومن الذين قالوا بزيادتها الفراء، والأعلم، وجماعة[2]. وقيد جواز الزيادة بحصولها في خبر المبتدأ إذا كان ـ هذا الخبر ـ أمراً أو نهياً. على نحو ما هو موجود في البيت السابق.

وذكر ابن برهان أن الفاء تزاد عند البصريين جميعاً[3].

إلا أن سيبويه يمنع زيادتها ويؤول كل القوالب اللغوية التي وردت فيها زائدة في الظاهر، وتبعه في ذلك المالقي[4].

فالفاء في البيت واقعة في «جواب الجملة كقولك: زيد قائم فقم إليه، وهذا أخوك فكلمه»[5]، وليست داخلة على الخبر لأن الشاعر «أراد (هذه خولان) فلذلك أدخل الفاء»[5] فلا علاقة لها بالزيادة. وهو ما يراه سيبويه حين يمتنع أن يكون الاسم المبني عليه الفعل في الأمر والنهي مبتدأ وما بعده ـ حين تقع في مدخوله الفاء ـ خبره لأن الفاء لا تدخل الخبر على رأيه، من حيث كونها لا معنى لها في الخبر، يقول:

«وقد يكون في الأمر والنهي، أن يبني الفعل على الاسم وذلك: قولك عبدُ الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء»[6]، ولا إشكال فيه حينئذ «فإذا قلت: زيد فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء»[6]، وجَعْلُ الفعل في محل رفع خبراً له، لأنه لو وضع اسم بدله لم يصح. «ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ»[6].

(1) المصدر السابق: 219؛ الكتاب: سيبويه: 1/139؛ الجنى الداني: المرادي: 71.
(2) المصدر نفسه: 218؛ الجنى الداني: المرادي: 72.
(3) المصدر نفسه: 220.
(4) انظر: رصف المباني: المالقي: 368 ـ 387: «وتبريره لذكرها ضمن الزيادة».
(5) الأزهية: الهروي: 252.
(6) الكتاب: سيبويه: 1/138 ـ 139.

ولا تصح المسألة إلا في حالة واحدة وهي أن يجعل التركيب «مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر. فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر «هذا» ويعمل كعمله إذا أظهرته... ومما يدلك على حسن الفاء ههنا. أنك لو قلت: هذا زيد فحسن جميل، كان [كلاماً] جيداً. ومن ذلك قول الشاعر: (وقائلة خولان فانكح فتاتهم...) البيت[1].

على أن بعضهم يذكر أن سيبويه يجعل هذه الفاء «دالة على معنى السببية كالداخلة في»[2] جواب الأمر، النهي... الخ، والتقدير في هذه الحالة: «هؤلاء خولان فانكح»[2] أي بسبب كونهم حي خولان حق لك أن تنكح فتاتهم فهي تنبيه له «والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيه فهي في جواب معنى الأمر»[3].

وقيل في بيت عدي بن زيد:

أرواح مـــودع أم بكـــور أنت فانظر لأي ذاك تصير[4]

نفس ما قيل في البيت السابق من أن ما وقع في حيز الفاء ليس خبراً وإنما الخبر «محذوف تقديره أنت الهالك»[5].

على أن البيت يروي عجزه: «لك فاعمد لأي حال تصير»[6] ولا شاهد فيه حينئذ.

ومن السياقات التي قالوا بزيادة الفاء فيها قول الشاعر النمر بن تولب:

---

(1) الكتاب: سيبويه: 1/138 ـ 139.

(2) رصف المباني: المالقي: 386.

(3) المصدر نفسه: 386.

(4) الكتاب: سيبويه: 1/140.

(5) شرح أبيات سيبويه: أبو محمد: يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دمشق (دار المأمون للتراث) 1979، ج 1 ص 414.

(6) المرجع نفسه: 1/415.

لا تجـزعــي إن منفســاً أهلكتــه   وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[1]

لأن إذا تطلب جواباً واحداً، تدخله الفاء. والجواب هنا: «فاجزعي». إلا أن ابن هشام والآلوسي يحملان البيت على الضرورة[2].

وإن كان هناك وجه آخر وهو أن المسوغ لدخول الفاء على متعلق الجواب، هو: أمن اللبس، عندما قدم المتعلق، ولو عدمت الفاء مع تقديم المتعلق لاحتمل أن يكون الظرف متعلقاً بهلكت، وشتان بين (فإذا هلكت عند لك فاجزعي) وبين ما وجدت فيه الفاء، ولو آخر الظرف لسقطت الفاء تلقائياً، لأننا لا نستطيع أن نقول «فإذا هلكت فاجزعي فعند ذلك».

ويجوز أن يكون دخول الفاء في الظرف، ما اكتسبه هذا الظرف من الموقع الذي احتله لأنه محل وجود الفاء.

وذكر الهروي لزيادة الفاء موضعاً آخر، وهو: أن تزاد «للتوكيد في حيز كل شيء يحتاج إلى صلة كقولك الذي يقوم فله درهم....»[3]. وعزي هذا الرأي إلى أبي عمرو الجرمي، وكثير من النحويين[4]. وذكر وجهة نظر سيبويه في هذا التركيب وما شابهه دون أن يعزوها إليه ـ وهي أن دخول الفاء في هذه التراكيب وما شابها حسن لما فيها من «معنى الجزاء» فدخولها في خبر الموصول مساو لدخولها في خبر الجزاء[5].

ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن كل الأساليب النحوية التي حكم على الفاء فيها بالزيادة لم تخل من التأويل مما يجعلها لا تقوى على أن تكون دليلاً على الزيادة، وبالتالي فإن حملها على الوجوه التي أولت عليها أولى من

---

(1) الأزهية: الهروي: 257؛ الكتاب: سيبويه: 1/134؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 220 وروايته: فإذا هلكت.

(2) الضرائر: الآلوسي: ؟؟؟؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 220.

(3) المصدر السابق: 225.

(4) المصدر نفسه: 256.

(5) الكتاب: سيبويه: 1/140 (بتصرف).

القول بزيادة الفاء فيها وفقاً للمبدأ الذي أوجده النحاة أنفسهم «ما أمكن تخريجه، على غير الزيادة، لا يحكم عليه بالزيادة»[1].

ـ الــواو:

يأتي هذا الحرف ليؤدي معنى في الجملة ـ بين جزئين من أجزائها ـ لما بينهما من ترابط في وقوع الحدث، أو ترتيب، وأعني بذلك المعية، والعطف، وهو المعنى الأساسي له، ويأتي بالإضافة إلى هذين المعنيين ـ في السياق ـ دالاً على الهيئة وقت وقوع الفعل، أو ما يعبر عنه بالحال.

وذهب الكوفيون، وأبو الحسن الأخفش[2]، والمبرد، وابن برهان من البصريين[3] إلى أن «الواو» تقع زائدة في الكلام، ولا علاقة لها بالعطف أو ببقية معانيها الأخرى.

وبقية البصريين يمنعون زيادة الواو.

ومن الشواهد التي جعلت فيها الواو زائدة قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض...﴾[4]، و ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها...﴾[5]، و ﴿فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية في رحل أخيه..﴾[6] كما قرأ بها عبد الله[7]. و ﴿فلما ذهبوا به وأجمعوا على أن يجعلوه في غيابت الجب وأوحينا إليه...﴾[8].

---

(1) الجنى الداني: المرادي: 52.
(2) الجنى الداني: للمرادي: ص 164؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 473.
(3) الضرائر: للآلوسي: 297؛ الإنصاف: ابن الأنباري: 2/256.
(4) الانشقاق: 1 ـ 3.
(5) الزمر: 73.
(6) يوسف: 70.
(7) معاني القرآن: الفراء: 2/50.
(8) يوسف: 15.

وقول الشاعر (امرىء القيس):

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبث ذي قفاف عقنقل[1]

وقول الآخـر:

حتـى إذا قملـت بطـونكـم ورأيتـم أبنـاءكـم شبـوا
وقلبتـم ظهـر المجـن، لنـا إن اللئيـم، العـاجـز الخـب[2]

وغيرها كثير من الشواهد التي ساقها المؤلفون.

على أنه ـ قبل التطرق إلى هذه الشواهد ـ يجب توضيح رأي المبرد في هذه المسألة، وتبرئته مما نسب إليه من القول بزيادة هذا الحرف.

فالرماني يقول: «ذهب المبرد إلى أن الواو زائدة والتقدير: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها. وأنشد: فلما. . .»[3].

والآلوسي، والأنباري[4]، يسندان هذا الرأي له، ولا نعلم من أي مصدر توصلا إلى هذا الرأي، ذلك أن المبرد لم يقل بزيادة الواو، وإنما نقل ما قيل فيها عن الذين يرون حصول هذه الزيادة، بل ويذكر رأيه صراحة في هذه المسألة، ثم يعقب عليه بذكر رأي جميع البصريين ونصه: «فأما قوله: ﴿إذا السمات انشقت. وأذنت لربها وحقت﴾ فقد قيل فيه أقاويل:

فقوم يقولون: (﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه﴾[5] هو الجواب، . . .

---

(1) رصف المباني: للمالقي: 425 برواية: ذي ركام عقنقل؛ معاني الحروف: للرماني: 63؛ الإنصاف: ابن الأنباري: 2/244.

(2) معاني القرآن: الفراء: 2/51؛ المقتضب: المبرد: 2/81 وروايته: إن الغدور الفاحش الخب؛ والمفصل: 8/94 برواية: حتى إذا امتلأت بطونكم. . وقليتموا. . . إن الغدور. . . وروى في: الجنى: 165: . . . ورأيتم أولادكم. . . إن اللئيم الفاجر؛ الإنصاف: 2/245.

(3) معاني الحروف: الرماني: 63.

(4) انظر هـ رقم (3) من الصفحة السابقة.

(5) الانشقاق: 7.

وقال قوم: الخبر محذوف، لعلم المخاطب... وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة...

وقالوا أيضاً: إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت. وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو)[1] ثم يضيف:

«وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين»[2] ـ وهو كما نرى ـ لا يحتاج إلى تعسف للوقوف على رأيه في زيادة الواو.

والكوفيون في هذه السياقات يحكمون بزيادة الواو وأنها لا معنى لها، ويأتي على رأسهم الفراء الذي يرى أن الجواب في قوله تعالى: ﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾[3] هو ﴿وناديناه﴾[3] والواو زائدة لأن «العرب تدخل الواو في جواب (فلما) و (حتى إذا) وتلقيها»[4] على نحو ما جاءت في قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها»[5].

وهو في قوله تعالى: ﴿حتى إذا فتحت ياجوج وماجوج... واقترب الوعد الحق﴾[6]. اقترب، لأن المعنى: «حتى إذا فتحت اقترب. ودخول الواو في الجواب في (حتى إذا) بمنزلة قوله: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾»[7]. وفي قوله تعالى: ﴿فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابت الجب وأوحينا إليه﴾ هو «أوحينا إليه»[8].

وهو ما جعل الهروي يجزم بأن وقوع الواو زائدة لا يتأتى «إلا مع لما

---

(1) المقتضب: المبرد: 2/79 ـ 80.

(2) المصدر نفسه: 2/81.

(3) الصافات: 103 ـ 104.

(4) معاني القرآن: الفراء: 2/390.

(5) الزمر: 71.

(6) الأنبياء: 96 ـ 97.

(7) معاني القرآن: الفراء: 2/211.

(8) المصدر نفسه: 2/50.

وحتى ولا تقحم مع غيرهما إلا في الشاذ»[1].

أما البصريون وعلى رأسهم سيبويه ـ وإن كان لم يتعرض لهذا الموضوع مباشرة ـ فإنهم يجعلون الجواب في كل هذه السياقات وما ماثلها محذوفاً «لمكان العلم»[2] به.

من ذلك ما ذكره سيبويه في باب «الجزاء ينجزم فيه الفعل. . . » حين تعرض لقوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ قال: «سألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ أين جوابها؟. وعن قوله جل وعلا: ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب﴾[3]، و ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾[4]، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا، الخبرَ [الجواب] في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام»[5].

وهو ما يترجح عند التأمل والنظر في هذه الشواهد، فالواو هنا حرف يؤدي معنى في هذه السياقات وعنصر رئيسي في عطف الجمل على بعضها وترابط أحداثها واحداً بعد الآخر. إضافة إلى أن بعض هذه الآيات لم تكن واردة أصلاً لتبيين الجواب وإنما لاستحضار صورة معينة، الغرض منها العظة والعبرة، وهو ما نجده في قصة إبراهيم وابنه إسماعيل. أما بقية الشواهد فإنهم يقدرون لها أجوبة تتماشى والمعنى العام للسياق على نحو ما نجده في تقديرهم لقوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت. . .﴾ جواباً محذوفاً يؤدي معنى قريباً من نحو «ظهر الحق أو تبين الأمر أو نحو ذلك»[6].

---

(1) الأزهية: الهروي: 245.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/94.
(3) البقرة: 165.
(4) الأنعام: 27.
(5) الكتاب: سيبويه: 3/103.
(6) رصف المباني: المالقي: ص 426.

ويجوز أن يكون الجواب مدلولاً عليه بقوله تعالى: ﴿يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه﴾[1] لأن المعنى لا يأباه، وهو مرتبط به أكثر. ذلك لأن القصة سيقت لتبيين الموقف، بعد حصول كل تلك المظاهر، وهي انشقاق السماء، وامتداد الأرض وإلقاء كل ما فيها، وخروج المحاسبين، وملاقاة ربهم، وسؤالهم عما كسبوا في حياتهم الأولى، مما يترجح معه أن يكون الجواب: «ستسأل أيها الإنسان» أو سيقال لك: «يا أيها الإنسان ماذا فعلت»؟ أو ما إلى ذلك من المعاني. ويمكننا أن نقدر لقوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ جواباً يتمثل في: فازوا ونعموا أو «صُدِقوا وعدهم وطابت نفوسهم ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا»[2] المقام.

ولبيت امرىء القيس:

* فلما أجزنا..... *

جواب مذكور في القصيدة هو البيت الذي «يروي بعده:

هصرت بفودي رأسها فتمايلت   على هضيم الكشح ريا المخلخل»[3]

أي أن: (هصرت) هو الجواب وهو ما يقوله (أبو عبيدة)[3].

وبعض النحاة يجعله مقدراً، نحو: «نلتُ مقصودي أو بلغت مرادي»[4].

ولبيتي الأسود بن يعفر:

* «حتى إذا امتلأت... *

---

(1) الانشقاق: 6.
(2) الخصائص: لابن جني: 2/462.
(3) الأزهية: الهروي: ص 244.
(4) رصف المباني: المالقي: ص 426.

جواب مقدر (غدرتم)[1]، أو ظهر عجزكم، لدلالة السياق في قوله: «إن الغدور...»[2]، «إن اللئيم...» عليه، تبعاً لتعدد الرواية. وهكذا مما سبق يتضح أن القول بزيادة الواو في السياق خلاف الأصل لأن الأساس فيه هو أن الواو «حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله وقد أمكن ها هنا»[3] فلا داعي لحمله على الزيادة.

---

(1) رصف المباني: المالقي: ص 426.
(2) المصدر نفسه: ص 426.
(3) الإنصاف: ابن الأنباري: 459/2.

المبحث الثاني

الحذف والتقدير والإضمار

يعتبر الحذف، والتقدير، والإضمار، الجانب الآخر ـ المقابل للزيادة ـ في محاولة النحاة إعادة صياغة التركيب اللغوي، تركيباً يجعله خاضعاً للقواعد اللغوية، متسقاً معها، مراعياً الجوانب المفترضة في النص اللغوي، المعياري، الأمثل.

وإذا لم تكن هناك مبررات قوية، تحتم القول بزيادة بعض الصيغ في النص اللغوي، فإن القول بالحذف، والتقدير والإضمار، هو نتاج تعارض بين ما يحتويه النص من عناصر تركيبية، وما تفرضه القواعد من أصول لتضام هذه العناصر فيما بينها، لتأدية المعنى المصاغة لأجله، أولاً، ولإيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل النص، ثانياً، أي أن الدافع لاستعمال هذه «المصطلحات» هو وجود أثر لعامل لكن هذا العامل غير ظاهر (موجود) داخل النص، سواء أكان هذا الأثر حركة إعرابية ما زالت موجودة، أم كان أثراً تحتمه صياغة التركيب، والترابط بين المفردات، أم كان أثراً يفرضه المعنى العام للسياق.

وعند استعمال هذه المصطلحات، لم يفرق لغويونا السابقون تفريقاً واضحاً بين هذه المصطلحات الثلاثة، وإنما استعملوها استعمالا حراً، وواسعاً، وأعطوها حرية التبادل في التعبير عن كل حالة من هذه الحالات، فقالوا ـ مرة ـ محذوف، و ـ مرة أخرى ـ مقدر، وثالثة مضمر، وإن كان معناها عند التدقيق يختلف اختلافاً كبيراً.

فالحذف: هو إلغاء الحرف ـ أصلاً ـ عن العمل، ثم حذفه وإعطاء ما كان مؤثراً فيه حكماً آخر، يختلف عن الحكم الإعرابي الأول، على نحو ما يحدث عند حذف حرف الجر، ونصب ما كان مؤثراً فيه، وهو ما يعبر عنه بالتوسع، أو النصب على طرح الخافض أو نزعه، «الحذف والإيصال».

أما الإضمار: فإنه يتداخل مع النوعين الآخرين «الحذف، والتقدير»، فقد يصدق على حالات كثيرة تدخل ضمن مصطلح الحذف، حين يبقى أثر العامل المحذوف في الجملة، وهو يدخل أيضاً ضمن دائرة التقدير، فكل عامل وجد في النص عملاً، وفقد صيغة، قالوا عنه إنه مضمر، أي يتم تقديره، وافتراض وجوده.

لكن ما يميز المضمر: أنه يقبل ـ في حالات كثيرة الظهور في التركيب، وهو ما يطلق عليه «جواز الإضمار» أو «المضمر جوازاً» الذي «إن شئت جئت به، وإن شئت لم تأت به»[1].

أما التقدير فهو: انعدام المقدر نهائياً ـ من ناحية ظهوره ـ وفي حالات كثيرة لا يحدد بصيغة معينة، وإنما يترك لما يتماشى مع السياق، فهو افتراضي أكثر من سابقيه. على أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجمع بين هذه المصطلحات هو اتفاقها على إيجاد «ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي»[2].

وربما كان هذا الاتفاق سبباً في نظرة القدماء لهذه المصطلحات ومعاملتها على أنها تكاد تكون مؤدية لمعنى واحد.

وسيتم تناول بعض النماذج من هذه الظاهرة ـ أي ظاهرة الحذف والتقدير ـ ومدى تأثيرها في المعنى، واحتياج التركيب لها.

---

(1) تاج العروس: الزبيدي: 3/353: «ضمر».
(2) أصول التفكير النحوي: د. أبو المكارم: ص 283.

الإضـــمـــار:

إضمار حرف الجر:

من الأحرف التي تقع تحت مصطلح الإضمار، والحذف، حروف الجر، التي يختلف إضمارها وتقديرها عن حذفها، فالحذف يعطي مدخولها حالة أخرى مختلفة عن حالة التقدير، فحرف الجر إذا حذف انتصب ما كان مجروراً به، اطراداً، في مواضع معينة، وسماعاً في مواضع أخرى، توسعاً في الاستعمال، وتخفيفاً على اللسان ـ كما سنرى في محله من البحث ـ.

أما الإضمار فإنه يشكل نقطة اختلاف بين علماء العربية في قبوله، والقول به، ولعل مرد ذلك: اعتبار غالبيتهم للحرف «الجار، والجازم، والناصب للفعل»[1] عاملاً ضعيفاً، لا يصح حذفه وبقاء عمله، أو إضماره، إلا في مواضع كثر استعمالها بحيث أخذت شكل الظاهرة، ولا يوجد مفر من قبولها، على أن يقف بها عند حدودها، ولا تجعل مبرراً يقاس عليها غيرها من الاستعمالات، ويرون وقف هذا الإضمار على:

«رب، والقسم، ومميزكم».

«رب»: لفظ اختلف في تحديد نوعه، فذهب الكوفيون إلى أنه «اسم»، وخالفهم البصريون في ذلك، فقالوا: بحرفيته ودلل كل فريق لرأيه بالأدلة التي تثبته[2] ـ والتي لا مجال لذكرها هنا ـ وإن كان القول بحرفيته أقوى، وأقيس.

وقد عومل هذا الحرف معاملة خاصة، أخرجته عن بقية أحرف الجر في الاستعمال، منها: أن يحذف ويبقى عمله، أو أن يضمر ـ تبعاً لاستعمال المصطلح، كما تم التنبيه عليه سابقاً ـ سواء أكان هناك ما يدل عليه من

---

(1) انظر في هذا: الكتاب: سيبويه: 1/94، 2/115، 163؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 794؛ معاني القرآن: الفراء: 1/196.

(2) انظر المسألة بالتفصيل: الإنصاف: ابن الأنباري: 2/448 مسألة 121.

الأحرف المصاحبة له ـ عادة ـ والتي يدل وجودها على موضع هذا الحرف، وأحقيته ـ أم لا ـ.

على نحو ما يتضح في الشواهد التالية:

وبلـــدة ليـــس بهـــا أنيـــس	إلا اليعـــافيـــر وإلا العيـــس[1]
رسِـــم دار وقفـــت فـــي طللـــه	كدت أقضي الحياة من جلله[2]
فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضع	فألهيتها عن ذي تمائم مغيل[3]
بـــل بلـــدٍ مـــلء الفجـــاج قتمـــه	لا يشتـــري كتـــانـــه وجهـــرمـــه[4]

فالكلمات الأولى في هذه الأبيات جاءت مجرورة، وهي في موضع الكلمات المرفوعة لأنها واقعة في محل المبتدأ، ولا يوجد في الظاهر عامل يمكن أن يحدث فيها هذا الجر، فذهب الكثيرون إلى أن الجر ناتج عن حرف الجر «رب» المضمر لأن مبرر إضماره موجود، وهم يكادون يتفقون على أن «رب» تضمـر مـع «الـواو» و «بـل»، و «الفـاء»، و «حكـى ابـن عصفـور، وابن مالك، إجماع النحويين»[5] على هذا الجر، بل ورتب بعضهم هذا الإضمار، وقوة دلالة الأحرف عليه، درجات، فجعل ابن مالك الجر «برب محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، ومع التجرد أقل»[6].

---

(1) الكتاب: سيبويه: 1/263، 2/322؛ المقتضب: المبرد: 2/319، 4/414؛ معاني القرآن: الفراء: 1/288، 479 برواية: «وبلدٍ»، وللبيت روايات لم تتوفر لشاهد مثله.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/52؛ شرح الرضي على الكافية: الاستراباذي: 4/297.

(3) الجنى الداني: المرادي: 75؛ رصف المباني: المالقي: 387: «.. ومرضعاً»؛ الكتاب: سيبويه: 2/163 وروايته: «ومثلك بكراً قد طرقت وثيباً».

(4) رصف المباني: المالقي: 156؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 152.

(5) الجنى الداني: المرادي: 75.

(6) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 148.

إلا أن بعض النحويين خالفه في قوله: إن الجر بعد الفاء كثير، لأنه «لم يرد إلا في بيتين كما قال بعضهم»[1] ويعني بهما بيت امرىء القيس السابق:

* فمثلك حبلى . . . . *

وبيت المتنخل:

فحور قد لهوت بهن، عين نواعم، في المروط وفي الرياط[2]

وخالف «المبرد»، و «الزبيدي»، في القول بالجر لـ «رب» مع «الواو»، فذهب «المبرد» إلى: أن «الواو» تعمل الجر بدلاً من «رب»، وبدلاً من «الباء» في القسم، «لأن «الواو» من مخرج «الباء»، ومخرجهما جميعاً من الشفة، فلذلك أبدلت منها، كما أبدلت من «رب» في قوله:

* وبلد ليس به أنيس»[3] *

ويعارض الذين قالوا إن الجر «بإضمار رب في قوله:

* وبلد ليس به أنيس *

وليس كما قالوا لأن الواو بدل من رب. . . ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل»[4].

أما الزبيدي فإنه يجعل العمل لـ «الواو» لا لـ «رب» لأنها تكون عوضاً منها في هذا الباب. تقول: ورجل، وبلدة، قد دخلتها»[5] بينما يذهب

---

(1) انظر: شرح الذهب: ابن هشام: ص 322.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/53؛ الجنى الداني: المرادي: 75.
(3) المقتضب: المبرد: 2/319؛ وانظر: الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، بيروت (مؤسسة المعارف): 1/217.
(4) المصدر نفسه: 2/347 ـ 348.
(5) الواضح في علم العربية: لأبي بكر: محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: د. أمين علي السيد، مصر (دار المعارف) 1975 ص 145.

«الألوسي» مذهباً آخر يبتعد كل البعد عما يراه النحويون فقد جعل حذف الباء بعد هذه الأحرف، وبقاء عملها، من باب الضرورات الشعرية، ونقل عن غيره: أن عمل حرف الجر بعد حذفه من باب الشذوذ[1] الذي لا ينظر إليه.

وعلل الذين قالوا بحذفها، أو إضمارها، لقولهم هذا تعليلاً يراعي جانب التضام والترابط لهذا الحرف، مع مدخوله، لأن المسوغ لهذا الإضمار متوفر وهو: «دلالة معمولها اللازم للخفض والتنكير عليها»[2].

وجعل بعضهم «كثرة استعمالها»[3] هو المبرر لحذفها «لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[4].

ومن خلال الشواهد التي قدمت وغيرها مما تسير على منهجها، يمكن القول بأن الباعث وراء استثناء هذا الحرف ـ من المبدأ العام وهو: عدم إضمار الخافض ـ هو أنهم وجدوا ـ إن سلمت الروايات ـ أسماء مجرورة فبحثوا لها عن عامل يقف وراء هذا الجر، مراعين في ذلك الجانب اللفظي، بالدرجة الأولى، ومتغاضين عن جانب المعنى.

فلا معنى لـ «رب»، ولا قيمة لها في تأدية المعنى العام للجملة، والشعراء ـ في الحقيقة ـ استعملوا هذا الأسلوب المجرد من حرف الجر «رب» لأنهم يخبرون عن حوادث وقعت معهم ـ بغض النظر عن الصدق الواقعي وعدمه ـ دون أن يتطرق إلى أذهانهم معنى الاحتمالية ـ وهو معنى رب كما نراه ـ، أو القلة ـ كما يحدده اللغويون، إذ لا معنى لقوله قليل ما وقفت على رسم دار، أو في رسم دار، أو قليل من الليل كموج البحر . . . وما إلى ذلك من معاني القلة في هذه الشواهد.

إضافة إلى أن بعض هذه الأبيات روى بطرق تستبعد معها «رب» فبيت

---

(1) الضرائر: الآلوسي: 122 ـ 123.
(2) رصف المباني: المالقي: 191.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/52.
(4) الكتاب: سيبويه: 2/163.

«جزان العود» يروي بروايات متعددة كلها لا تجعل لـ «رب» مكاناً في التركيب، فقد روي:

* بسابسا ليس به أنيس[1] *

مكان بلد، وروي:

يا ليتني وأنت يا لميس ببلد ليس به أنيس[2]

و:

قد ندع المنزل يا لميس يعتس فيه السبع الجروس
والذئب أو ذو لبد هموس بسابسا ليس به أنيس[3]

وروى:

دار لليلى خلق لبيس ليس بها من أهلها أنيس[4]

وبالنظر إلى هذه الروايات نجد المعنى يرجح الرواية التي تجعل: «بسابسا» تحل محل بلد، لأن معنى: «البسبس: القفر الخالي»[5] وهو حال البيت بعد تركه.

وإذا ثبت رواية الجر فإن الرواية التي تظهر حرف الجر «الباء» تلغي ما عداها من الروايات التي يقدر فيها الحرف تقديراً.

ويروى بيت امرىء القيس:

---

(1) انظر: المقتضب: المبرد: 4/414 هـ (1).
(2) معاني القرآن: الفراء: 1/311؛ وانظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف، القاهرة (دار المعارف) ط 2، 1972 م، ص 208.
(3) شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي: 2/140.
(4) مجالس ثعلب: لأبي العباس: أحمد بن يحيى (ثعلب)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر (دار المعارف) ط 2، 1960 القسم الثاني ج 8 ص 384.
(5) تاج العروس: الزبيدي: 4/109: «بسّ».

«فمثلك» بالنصب[1] على أنه معمول للفعل «طرقت»، مما يجعلنا نقول: إن الوقوف عند هذه الأبيات ـ إن وثقت روايتها بالجر، وهو ما دخله الشك ـ وعدم القياس عليها، أو اعتبارها حالة مطردة، هو الوجه الأمثل، لأنها والحالة هذه لا تخرج عن باب الضرورات الشعرية، خاصة أن النحويين لم يثبتوا « شاهداً نثرياً على هذه الظاهرة ، ولا وجدتهم يشيرون إلى وقوعها في لغة القرآن الكريم»[2] التي هي وعاء اللغة في أفصح استعمالاتها.

إضمار حرف النصب:

إضمار «أن»:

(أن) حرف مصدري يدخل على الفعل الماضي، والمضارع فيقلب معنى الأخير إلى الاستقبال، ويعمل فيه النصب، شأنه في ذلك شأن بقية الأحرف الناصبة للمضارع.

ولكثرة استعمال هذا الحرف، وشيوعه في كلامهم، اعتبر الحرف الأساسي، أو الأصل في الأحرف الناصبة للفعل، ولذا أطلقوا عليه «أم الباب»[3]، وهذه المنزلة أعطته ميزة لم تعط لبقية الأحرف الأخرى من مجموعته منها:

أنه يتصرف فيه بالحذف، والإضمار، نتيجة لقوته، ولما يقوم به من دور في تضام أجزاء الجملة، وأداء معناها.

وتنتظم معه مجموعة من الأحرف لتؤدي الدور نفسه الذي يؤديه هذا

---

(1) انظر: رواية البيت في: شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/402، وتعليق المصحح هـ 1/403.

(2) أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، اللاذقية (جامعة تشرين) 1979 ص 198.

(3) شرح قطر الندى: ابن هشام: 61.

الحرف في الفعل، وهي: «لن» و «إذن» ـ باتفاق بين المذهبين ـ، و: «حتى»، «كي»، اللام، الفاء، الواو، أو ـ باختلاف ـ، و «كيلا، كيما، لكيما»[1]، كما يرى «الزبيدي».

فبعض الكوفيين يجعل الأحرف «حتى... أو» السابقة «ناصبة بنفسها»[2] ومساوية لـ «أن» في العمل، وإذا ضامتها «أن» في الجملة فهي زائدة مقوية للمعنى، وبعضهم يجعلها منصوبة بالخلاف.

وأما البصريون ـ ومن نحا نحوهم ـ فإنهم يجعلون العمل في مدخول هذه الأحرف لـ «أن» المضمرة بعدها، ولا ناصب لها عندهم «سوى أن»[3].

ومرجع هذا الاختلاف، هو نظرة كل منهم للحرف من جهة الاختصاص بمدخوله.

فالذين يجعلونها عاملة، يرون الاختصاص بالفعل متوفر فيها، وأن التي تضام الأسماء هي أحرف أخرى غير هذه.

والذين يرفضون عملها، يرون أنها خرجت عن الاختصاص بالفعل، وأصبحت تضام الاسم، والفعل، وبالتالي بطل عملها، لأن الحرف الذي لا يختص، لا يعمل في ما دخل عليه. وسيتم تناول بعض هذه الأحرف، للوصول إلى رأي في قيمة «أن» معها، ومدى احتياج السياق لها.

إضمارها مع «الفاء»:

ينتصب الفعل المضارع بعد «فاء» السببية الواقعة في جواب: «الأمر، والنهي، النفي، الاستفهام، التمني، العرض»[4] نحو: ائتني فأكرمك[4]،

---

(1) الواضح في علم العربية: الزبيدي: 50.

(2) انظر: الإنصاف: ابن الأنباري، مسائل 75، 76، 79، 80، 82، ج2/291 وما بعدها.

(3) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/50.

(4) الأنموذج في النحو: محمد بن عمر الزمخشري: (ضمن مجموع)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، بيروت (دار الآفاق)، ط 1، 1981 ص 97.

وقوله تعالى: ﴿لا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾[1]، و«ما تأتينا فتحدثنا»[1] و «هل أسألك فتجيبني»[1]، وقوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾[2] و «ألا تنزل بنا فتصيب خيراً منا»[1].

فالنصب في هذه السياقات عند جمهور الكوفيين ـ تبعاً للفراء ـ واقع «بالخلاف»[3] أو كما يسميه الفراء: «الصرف»[4] لأن الثاني انصرف عن الحكم الأول وخالفه، وهذه الأحرف هي المسببة له، من جهة أنها: «عطفت ما بعدها على غير شكله»[5].

وذهب أبو عمرو الجرمي[6]، ومعه بعض الكوفيين، والزبيدي[7]، (من الأندلسيين) إلى أن النصب بالفاء.

أما عند البصريين فإن ناصب الفعل هو «أن» المضمرة وجوباً، آخذين في ذلك برأي «سيبويه» الذي يجعل «ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن»[8].

وقد تعرض «ابن يعيش» في شرحه للمفصل[9]، لمذهب الكوفيين، ورأي الجرمي، في قولهم: إن النصب بهذه الأحرف (والفاء) نفسها، ورده بما أبطله «المبرد» قبله، وهو أن هذه الأحرف لو كانت ناصبة بنفسها مثلما تنصب «أن» لصح دخول حرف العطف عليها، كما صح دخولها على «كأن»

---

(1) طه: 81.
(2) النساء: 73.
(3) الإنصاف: ابن الأنباري: 2/293.
(4) انظر: معاني القرآن: الفراء: 1/34، 115، 276؛ مدرسة الكوفة. د. مهدي المخزومي: 295، 306، 307.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 7/21.
(6) المصدر نفسه: 7/21.
(7) انظر: الواضح في علم العربية: الزبيدي: 99.
(8) الكتاب: سيبويه: 3/28.
(9) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 7/21 (بتصرف).

و «أن»، وكما صح دخولها على «الواو» الجارة - في القسم - نحو قولهم: (والله) و «ووالله» لأنها أصبحت بنياتها عن «الباء» بمثابة الأصل، ولصح أن يقال - مثلاً -:

«ما أنت بصاحبي فأحدثك وفأكرمك»، وفي امتناع مضامة حروف العطف لها، دليل على أن الناصب غيرها، وهو الدليل الذي رد به «سيبويه» هذا الرأي، حين بين أنه «لو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف»[1].

إضمارها مع «أو»:

يستعمل الحرف «أو» في التركيب ليؤدي وظيفة العطف الشكلي، أي التشريك في الحكم الإعرابي بين الأول، والثاني - غالباً - ومعنى الشك أو التخيير، أو الإباحة وما إلى ذلك من معانيها السياقية.

ووظيفة العطف ملازمة لها لا تفارقها إلا إذا ضامها حرف آخر يغير الأثر الإعرابي في الواقع بعدها ويبطل دخول حكم المعطوف عليه على المعطوف، وهو ما يحدث إذا خرجت «أو» عن معناها، وجاءت بمعنى «إلا أن» أو «إلى أن» أو حتى[2] باختلاف.

وتكون بمعنى «إلى» و «إلا» إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها، أو ما بعدها استثناء عما قبلها، ويتضح معنى «الغاية فيما يحصل شيئاً فشيئاً نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والاستثناء فيما يحصل دفعة واحدة نحو لأقتلنه أو يسلمَ»[3].

وإذا وقع بعدها المضارع - وهي بهذا المعنى - كان منصوباً، ونصبه إما: بالعطف على ما قبله، إذا كان من نوعه، ومنصوباً.

---

(1) المصدر السابق: 41/3.

(2) انظر: الأزهية: الهروي: 129؛ شرح ابن عقيل: بهامش حاشية الخضري: 113/2.

(3) حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد الخضري: 113/2.

وإما: بالخلاف أو بهذا الحرف عند الكوفيين، ذلك أن أصحاب هذه المدرسة ينقسمون في تحديد عامل النصب في المضارع في هذه السياقات وما ماثلها إلى قسمين، فيرى «الكسائي» أن «أو» هذه ناصبة للفعل، بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين، منهم الفراء، إلى أنه انتصب بالخلاف»[1].

وإما: بأن المضمرة وجوباً بعد حرف العطف عند جمهور البصريين. ويجمع الذين قالوا بأن النصب ناتج عن «أن» المضمرة بأنها: مضمرة وجوباً «ولا يستعمل إظهارها»[2]، ولم يخالف في ذلك إلا «ابن هشام» في كتابه «شرح شذور الذهب» حين لم يقطع برأي جازم في الإضمار مع «أو» فهو حيناً يرى أن ««حروف العطف... منها ما لا يجوز معه الإظهار وهو «أو» »[3].

ثم عاد ليقرر أن الفعل المضارع ينتصب «بأن مضمرة جوازاً، لا وجوباً، بعد أربعة أحرف، وهي: الفاء، وثم، والواو، وأو، وذلك إذا عطفن على اسم صريح»[4].

ومن الشواهد التي قالوا فيها بإضمار أن وجوباً.

قوله تعالى ـ في قراءة أبي ـ: ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾[5] على معنى تقاتلونهم حتى يسلموا أو إلى أن يسلموا، أو إلا أن يسلموا.

وقول امرىء القيس:

فقلت له: لا تبك عينك إنما ‏‏‏ نحاول ملكاً، أو نموت فنعذرا[6]

---

(1) الجنى الداني: المرادي: 232.

(2) الكتاب: سيبويه: 3/46.

(3) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 298.

(4) المصدر نفسه: 313؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت (دار الفكر) ط 6، 1974، ج 4 ص 192.

(5) الفتح: 16 والقراءة المتواترة: «تقتلونهم أو يسلمون».

(6) الكتاب: سيبويه: 3/47؛ معاني الحروف: الرماني: 71؛ المقتضب: المبرد: 2/28.

ويتعين معنى الاستثناء هنا، لأن المعنى العام يستبعد «حتى»، و «إلى أن».

ومثله قول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما[1]

يتعين هنا معنى الاستثناء المعبر عنه بـ «إلا» ولا مجال لتأويلها بمعنى الحرفين الآخرين.

إضمارها مع الواو:

الواو: حرف يشارك حرف «الفاء» مشاركة كاملة في دخوله على الفعل المضارع، ونصبه، وما يرتبه العطف من بقية الأحكام، ولا يخالفه إلا في الناحية الترتيبية بين المعطوف، والمعطوف عليه، من جهة أن «الفاء» تستلزم وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه ـ زمنياً ـ ولا يستلزم ذلك في «الواو».

وقد ذكرت الاختلافات التي قيل بها في الفعل المنصوب الواقع بعد «الفاء» ـ في هذا الحرف ـ أيضاً.

ويرى الذين قالوا بإضمار «أن» بعد «الواو»، أن هذا الإضمار لا يتم إلا إذا وقعت هذه الواو في أحد سياقين اثنين:

الأول: إذا وقعت في جواب أحد الأشياء التالية:

النفي: أي أن تدخل على فعل مضارع، فتعطفه على آخر من نوعه منفياً نحو قوله تعالى: ﴿ ولما يعلِم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين﴾[2].

النهي: كقوله تعالى: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم

(1) المصدر نفسه: 48/3؛ المقتضب: المبرد: 29/2؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 15/5.

(2) آل عمران: 142.

تعلمون﴾[1].

وقول الشاعر، أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم[2]

الأمر: كقول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعوَ إن أندى لصوت أن ينادي داعيان[3]

التمني: كقوله تعالى ـ على لسان الكافرين ـ: ﴿يا ليتنا نردّ ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين﴾[4] وفقاً لقراءة حمزة وحفص[5] وابن عامر.

الاستفهام: كقول الحطيئة:

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء[6]

وهناك اختلاف في العوض، نحو: «ألا تقومُ وأكرمَك»[7].

والتحضيض، نحو: «هلا جلست وأحدثك».

والدعاء، نحو: «اغفر لزيد ويدخل»[7].

والشرط: نحو: «إن تقم وتخرجَ أكرمك»[7]، والجزاء: نحو: «إن تقم أكرمك وأحسنَ إليك»[7].

---

(1) البقرة: 42.
(2) الكتاب: سيبويه: 5/42 وعزاه إلى «الأخطل»، وكذا شرح المفصل: ابن يعيش: 7/24.
(3) المصدر نفسه: 3/45 ونسبه للأعشى، شرح المفصل: ابن يعيش: 7/33 ونسبه الزمخشري لـ «ربيعة بن جشم» ويروى أنه للحطيئة.
(4) الأنعام: 27، هي كذا ـ بالنصب ـ في المصحف.
(5) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 7/26.
(6) الكتاب: سيبويه: 3/43؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 877.
(7) رصف المباني: المالقي: 422.

فعلى حين يذهب المالقي[1]، إلى نصبه في جواب العشرة السابقة ـ يكاد يوافقه المرادي[2] في هذا ـ، ولا يستبعد إلا «الشرط والجزاء»، ويضيف الترجي، وهو ما قال به ابن هشام في «القطر»[3].

نجد ابن مالك وابن عقيل[4] يثبتان «العرض والتخصيص والدعاء» إضافة إلى الخمسة السابقة ونجد الزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه له[5] يضيفان إلى الخمسة الأولى «العرض» فقط.

بينما يختلف رأي ابن هشام ـ في كتابه شرح شذور الذهب ـ عما أثبته في القطر، فقد ذكر النصب هنا مفصلاً وقسمه إلى مسموع، وقياسي، فالنصب بعد الواو كما ذكر «سمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة»[6].

ومن خلال تتبع أقوال النحاة في الفعل الواقع بعد «الفاء» أو «الواو» نجده يخضع لملاحظة جملة المعطوف عليه، فإن كانت هذه الجملة أمراً أو دعاء ـ باللام ـ، أو نهياً، أو استفهاماً أو عرضاً أو تحضيضاً أو تمنياً ـ بالفعل المضارع، أو نفياً ـ مرفوعاً أو مجزوماً أو جزاء جاز في هذا الجواب ثلاث حالات:

الرفع على الاستئناف، أو العطف على الحالة الإعرابية للفعل الأول، أو النصب على إضمار «أن».

فإن كان الأمر ـ بغير اللام ـ، والاستفهام بجملة ماضوية أو باسم

---

(1) رصف المباني: المالقي: 422.
(2) انظر: الجنى الداني: المرادي: 74، 156.
(3) انظر: شرح قطر الندى: ابن هشام: 71 ـ 74، 76.
(4) انظر: شرح ابن عقيل: 2/350؛ حاشية الخضري: محمد الخضري: 2/116 بإضافة الترجي.
(5) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 7/18، 26.
(6) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 310؛ حاشية الخضري: محمد الخضري: 2/116.

مبتدأ، والعرض والتحضيض بجملة ماضوية، والتمني بالفعل الماضي، والمبتدأ أو الخبر، والنفي بالجملة الإسمية أو الفعلية الماضوية جاز في المعطوف وجهان: إما الرفع على الاستئناف، أو النصب على الجواب بإضمار أن، ولا يجوز العطف لاختلاف الشكل.

وفعل الشرط يجوز العطف عليه بالجزم، أو النصب على الجواب، والنفي إذا كان فعله منصوباً يجوز فيه حالات ثلاث: الرفع على الاستئناف، والنصب بالعطف، أو الإضمار.

ويمكن أن نلخص وجه نظر النحاة في عمل هذه الأحرف، ومضامة «أن» لها، فهي ـ أي «أن» ـ تضمر وجوباً مع:

«الواو»، و «الفاء»، و «أو»، و «لام الجحود» المسبوقة بـ «كان» المنفية وتصرفاتها، «حتى» التي بمعنى «كي» و «إلى» إذا كان العطف على فعل.

وهي في إضمارها هذا لا يمكن لها أن تظهر مع «أو» مطلقاً[1]، بينما يختلف الأمر مع «الواو» و «الفاء» فهي يمكن أن تضامها، وتظهر معها في الجملة، إذا كان المعطوف عليه مخالفاً للمعطوف من حيث النوع بأن كان الأول اسماً صريحاً، والثاني فعلاً، وهو السياق الثاني من السياقات التي تظهر فيها «أن» لكن الأول «واجب»، وهذا جائز ومن شواهده قول ميسون بنت بحدل:

للبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إليّ من لبس الشفوف[2]

وذلك لما بينهما من اختلاف يمنع التعاطف بينهما، فالأول، اسم، والثاني فعل، ولا يمكن عطف فعل على اسم، فكان لا بد من إيجاد طريقة تجعل المعطوف يجانس المعطوف عليه ـ نوعياً ـ، ولا وسيلة لذلك سوى

---

(1) انظر: المصدر السابق: 298.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 7/25؛ الكتاب: سيبويه: 3/45؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 864 وروى في ص: 351، 373، 472، 715: «ولبس».

الحروف المصدرية التي يمكنها تحويل الفعل إلى حيز الأسماء، مع محافظته على خصائصه كافة، فأخذت «أنْ» باعتبارها أكثر شيوعاً في الاستعمال ـ بالنسبة إلى بقية أخواتها ـ وأضمرت، فأصبح الفعل مع ما دخل عليه ـ إضماراً ـ مؤولاً بمصدر، ومعطوفاً على اسم من طائفته.

وإضمارها هنا وظيفة حتمها السياق وتجانس مفردات التركيب ولا يصح التركيب بانعدامها.

وهذا الدليل من أقوى الأدلة التي ووجه بها الكوفيون في قولهم: إن النصب بالواو نفسها، لأن جواز إضمارها ـ في هذه التركيبة وما ماثلها ـ سمح لها بالظهور أحياناً على نحو ما في قول عمر بن أبي ربيعة:

أبت الروادف والثديُّ لقمصها مس البطون وأن تمسَّ ظهورا[1]

ولا أظنهم حين قالوا: إنها زائدة للتوكيد، مع هذه الأحرف، قد وفقوا في دعواهم.

والمبرر للقول بالإضمار الواجب في الحالات السابقة جميعاً، وإن كان بعضها يمكن أن ينصب بالعطف على المعطوف عليه، دون أية إشكال باعتباره من نوعه ومنصوباً، أو يرفع بالعطف على المجانس له المرفوع، هو خلق نوع من التجانس والاطراد بين مدخول هذه الأحرف، سيراً للنصوص على وتيرة واحدة في توافقها مع القواعد ومراعاة لذلك النوع الذي تكون فيه المخالفة عندما تكون معطوفة على اسم، حملوا القسم الأول بكامله ـ وهو وقوع هذه الأحرف في الجواب ـ على القسم الثاني، لأنهم «تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر. . . لمخالفة الفعل الثاني الفعل الأول في المعنى»[2]، وراعوا هذا التخيل ـ حين وصلوا إلى الجملة الثانية فجعلوها مصدراً منسبكاً من أن والفعل، وأصبح هذا المصدر المقدر معطوفاً على المصدر المتوهم ليجانس القسم الثاني الذي عطف فيه المصدر المقدر على المصدر

---

(1) رصف المباني: المالقي: 423.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 7/22، 24.

الصريح[1].

إضمار «لا»:

لا: حرف يؤتى به ليؤدي وظيفة النفي ـ غالباً ـ داخل التركيب المراد نفي فعله، وقد يخلو ـ هذا التركيب ـ منه لفظاً، لكنه يظل مراعى معنى.

وقد عبر النحويون عن فقده في الجملة، بمصطلح «الحذف»، على الرغم من وجود معناه، مما يجعل وضعه في حيز مصطلح الإضمار، أولى بالقبول، مراعاة لوجوده المعنوي هذا.

والغالب فيه أن يكون مذكوراً في الجملة، لأنه حرف أصلي يؤتى به ليؤدي وظيفة ـ معنوية ـ وطرحه من الجملة مناقض للغرض الذي أُتي به لأجله.

إلا أن بعض الاستعمالات ـ التي تحمل معنى النفي ـ جاءت خالية منه، ولا مجال لتأويلها، أو قبولها، على شكلها الظاهر، دون اعتبار لوجود «لا»، من ذلك: قوله تعالى: ﴿قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف...﴾[2].

وقول الشاعرة:

أقسمت أبكي بعد توبة هالكاً وأحفل من دارت عليه الدوائر[3]

وقول امرىء القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي[4]

---

(1) انظر: المصدر نفسه: 7/22؛ الجنى الداني: المرادي: 74، 157؛ رصف المباني: المالقي: 422 ـ 424.
(2) يوسف: 85.
(3) أمالي الزجاجي: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي؛ شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مصر (المكتبة المحمودية التجارية) ط 2، 1935 ص 50 ـ 51.
(4) معاني القرآن: الفراء: 2/54؛ الخصائص: ابن جني: 2/284، ورواه الزمخشري فقلت: لها والله...؛ وابن يعيش: فقلت لها تالله؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 7/109، 110.

وقول الآخــر:

فحـالـف فـلا والله تهبـط تلعـة   من الأرض إلا أنت للذل عارف[1]

وقول الآخــر:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة   على قومها ما فتل الزندَ قادح[2]

فهذه السياقات ـ وغيرها ـ جميعاً، وردت في معنى النفي، وإن لم يذكر فيها النفي بأداة من الأدوات الدالة عليه ـ أصلاً ـ لأن المعنى العام للتركيب، يستبعد الإيجاب في كل منها.

والناظر في الشواهد السابقة، يلاحظ أن الغالب عليها كون تركيبتها معتمدة على أفعال ناقصة ـ فتىء، برح، زال ـ مستعملة بصيغة المضارع، واقعة في حيز القسم مما حذا بنحويينا أن يقولوا بجواز حذف «لا» مع القسم[3]، بل والقول ـ من قبل بعضهم ـ بقياسيته[4]، واطراده[5]، إن كـان المنفي مضارعاً[5]، والفعل واحد مما ذكر.

والذي سوغ هذا الإضمار، هو تأدية التضام بين المفردات، وتركيبتها، لوظيفة استبعاد التركيب الموجب للجملة، من حيث إن القسم يستلزم ـ في الإيجاب ـ أن يكون جوابه ـ إذا كان مضارعاً ـ مؤكداً باللام والنون كما في قوله تعالى: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾[6]، والفعل هذا خال من هاتين

---

(1) الكتاب: سيبويه: 3/105؛ رصف المباني: المالقي: 258.

(2) معاني القرآن: الفراء: 2/54؛ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، طرابلس (الكتاب والتوزيع...) ج 1 المجلد 3 ص 1137، ورواه في ص 1136 لعمر أبي دهماء... على أهلها.

(3) الكتاب: سيبويه: 3/105.

(4) شرح ابن عقيل: 1/263.

(5) مغني اللبيب: ابن هشام: 834.

(6) الأنبياء: 57.

الضميمتين، فلزم أن يكون منفياً، إضافة إلى أن الأفعال «زال، فتىء، برح. . .» لا تكون إلا منفية بحرف ظاهر أو مضمر، فإذا خلت منه ظاهرياً، علم أنه مضمر.

وقد وردت «لا» مضمرة مع «أبرح» دون أن تكون جواباً للقسم في قول الشاعر:

وأبــرح مــا أدام الله قــومــي ... بحمـد الله منتطقـاً مجيـدا[1]

فاعتبر الاستعمال عند بعض النحويين ـ شاذاً[2] ـ يجب ألا يراعى، وضرورة عند آخرين[2].

وقيل إنه مساق في معنى الإيجاب، أي أن الفعل «غير منفي لا لفظاً ولا تقديراً»[2] كما اعتبر قول الشاعر:

* لعمر أبي دهماء زالت. . . *

شاذاً من حيث إن حذف «لا» «لا ينقاس، إلا والفعل مضارع جواباً لقسم»[3] على هذه الرواية.

وقد اعتبره الدلائي ـ وفقاً للرواية الأولى لا إشكال فيه لأنه عنده متصل تقديراً[3]، أي أن «لا» متصلة بفعلها المنفي، ما دام هذا الفاصل قسماً[4].

وفي واقع الأمر، فإن الإضمار لهذا الحرف مع هذه السياقات أمر مقبول يتماشى مع القاعدة العامة ـ انعدام اللبس ـ ومع المعنى، إذ أن إضماره ـ وإن تخلفت بعض الشروط ـ يعتمد على ما بقي في الجملة من دلالة عليه وهي التلازم بين هذه الأفعال، وحرف النفي، ولوضوح المعنى دون الحاجة إلى ذكر الحرف.

---

(1) شرح ابن عقيل: 1/264؛ نتائج التحصيل: الدلائي: ج 1 م 3 ص 1136.
(2) شرح ابن عقيل: 1/626.
(3) نتائج التحصيل: الدلائي: ج 1 م 3 ص 1136.
(4) المرجع نفسه: ج 1 م 3/1137.

لكن ورودها مضمرة في غير ذلك كما في قول الشاعرة:

* أقسمت أبكي. . . . *

يجعل القول بإضمارها يخضع لمراعاة المعنى، فمتى ما فهم المعنى بأبسط دليل عدل عن العامل أياً كان ما دام إضماره لا يخل بأصول تضام التركيب، ولا معناه.

وقد وردت ـ أيضاً ـ مضمرة مع المضارع دون أن يكون أحد الأفعال الناقصة الدالة على النافي ـ عند تخلفه ـ ودون أن يكون جواباً لقسم كقول النمر بن تولب:

وقُولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم   يلاقونه حتى يؤوب المنخل[1]

وساعد في هذا الإضمار، التضام بين الكلمات، وما أداه «حتى» من معنى.

ذلك أن وجود هذا الحرف، بين الفعل الأول والثاني بمعنى «إلى أن» وجعله الثاني غاية لحصول الأول ـ مع ما يدل عليه مقتضى الحال من استحالة حصول الثاني ـ علم أن الأول منفي وإن لم يذكر معه النافي لأن المعنى يرفض أن يكون «يلاقونه» مستمراً ـ أي مثبتاً ـ إلى رجوع المنخل اليشكري. فالمعنى هو الذي حدد أن الفعل منفي بما يضفيه ظلال المقال من صورة.

ويظل ما ورد من هذه التراكيب الفاقدة لشروط الإضمار استعمالات محددة يجب أن يوقف بها عند سماعها ما لم تتضافر لها القرائن ـ بالناحية الكمية ـ التي تبيح استعمالاتها.

إضمار «اللام» في صيغة الأمر:

تستعمل «اللام» مع الفعل المضارع، المخاطب به الغائب لتؤدي معنى

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 835.

الأمر، نحو: «ليعن زيد بحاجتي»[1].

وقد وردت ـ بقلة ـ مع المضارع المسند للمتكلمين، كما في قوله تعالى: ﴿. . . ولنحمل خطيكم﴾[2]، ومع المسند لمفرد على نحو ما ورد في الحديث الشريف: «قوموا فلأصل لكم»[3].

والغالب في هذه اللام، أن تسكن إذا وقعت بعد: «الواو»، أو «الفاء»، خلافاً لـ «عيسى بن عمر»[4].

واختلفوا في مضامتها للمضارع، المأمور به، المخاطب المواجه، فبعض النحويين يرى أن «الأصل في أمر المواجه أن يستعمل بلام الأمر مع «تاء» الخطاب»[5]، على نحو ما ورد في قراءة زيد، لقوله تعالى: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾[6]، «فلتفرحوا».

وقول الرسول عليه السلام: «لتأخذوا مصافكم»[7].

وقد رد هذا الرأي جماعة واعتبر بعضهم ما جاء باللام والتاء «لغة رديئة»[8]، بل وأطلقوا على هذا الاستعمال مصطلح «الشذوذ»[9].

وفي مقابل ذلك نجد من يدخله تحت تقييمه بـ «لغة جيدة»[9]. وجعل

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 296.
(2) العنكبوت: 12.
(3) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل، القاهرة (مطابع الشعب) 1378، 1/107، وفي الموطأ: «فلأصلي»: 1/153: باب 9 حديث 31.
(4) انظر: عيسى بن عمر الثقفي، نحوه من خلال قراءته، صباح عباس سالم، بيروت (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات) ط 1 1975 ص 107، 108، 110، 131، 148.
(5) الأمالي الشجرية: هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (ابن الشجري)، حيدر آباد (دائرة المعارف العثمانية) ط 1، 1349 هـ، ج 2 ص 218.
(6) يونس: 58.
(7) مغني اللبيب: ابن هشام: 297 والحديث غير موجود في أي من كتب الصحاح.
(8) الجنى الداني: المرادي: 111.
(9) شرح المفصل: ابن يعيش: 7/61.

الذين رفضوا هذا الاستعمال صيغة «إفعل» بديلاً عن الأمر باللام طلباً للخفة.

ولا تحذف هذه اللام ويبقى عملها ـ أي تضمر ـ قياساً، إلا عند الكسائي، الذي «جوز حذفها بعد الأمر بالقول»[1]، كقوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾[2]، وتبعه فيه ابن مالك[3]، والأشموني الذي قسم هذا الحذف إلى:

أ ـ كثير مطرد: بعد الأمر بلفظ القول، كقوله تعالى: ﴿قل لعبادي...﴾.

ب ـ قليل جائز في الاختيار، بعد لفظ قول غير أمر، كقول الراجز:

قلت لبواب لديها دارها ... تِئذن فإني حمؤها وجارها

جـ ـ قليل مخصوص بالاضطرار، وذلك عند فقد لفظ القول، كقول الشاعر:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ... ولكن يكن للخير منك نصيب

وذهب الجمهور إلى جواز حذفها في الضرورة، دون أن يحددوا ذلك بقيد مستندين في ذلك إلى ما ورد عن الشعراء في استخدام صيغ المضارع بما يظهر أنها طلبية مجزومة بـ «اللام» المضمرة كالشاهد السابق، وقول الآخر:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي ... لك الويلَ حر الوجه أو يبك من بكى[4]

وقول الآخر:

---

(1) المصدر السابق: 113.
(2) إبراهيم: 31.
(3) انظر: المصدر السابق: 113؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 98؛ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)، شرح محمد محي الدين عبد الحميد، مصر (مكتبة النهضة المصرية) ط 1، 55 ج 3 ص 574 ـ 575.
(4) الكتاب: سيبويه: 3/9؛ رصف المباني: المالقي: 228؛ المقتضب: المبرد: 132/2.

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا[1]

إلا أن المبرد منع الحذف، والعمل (الإضمار) مطلقاً، سواء كان التركيب نظماً أم نثراً، لأن الإضمار هذا دخل حرف يعمل في الفعل، و«عوامل الأفعال لا تضمر»[2] أصلاً. فكيف إذا كان هذا المضمر من أضعفها، وهو الجازم، ورد ما استند عليه المجوزون للإضمار ـ حتى في حالة الاضطرار ـ فقال:

«والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة:

على مثل . . . .

فلا أرى ذلك على ما قالوا. . . »[3].

ويؤول هذه الشواهد بما يتماشى ورفضه لها، فـ «بيت متمم حمل على المعنى، لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى».

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك»[1]. ويعني به قول الشاعر:

* محمد تفد. . . *

وقد كان سيبويه أكثر حذراً في التعامل مع هذا النوع من الإضمار حين ربط هذا الإضمار بالشعر، وعبر عنه بما يفيد التقليل، بقوله: «واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة»[4].

وعندما وجدها مضمرة ذكر القاعدة العامة وحاول أن يجد للشعراء

(1) الكتاب: سيبويه: 3/8؛ المقتضب: المبرد: 2/132 وروايته من أمر تبالا.
(2) المقتضب: المبرد: 2/133.
(3) المصدر نفسه: 2/132 ـ 133.
(4) الكتاب: سيبويه: 3/8.

وسيلة يؤول بها استعمالاتها فذكر أن العرب «لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار. وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم»[1].

والاستعمال اللغوي، وفق القواعد المطردة يقف ـ من وجهة نظر الباحث ـ مع رأي المبرد.

وبنظرة في القرآن الكريم، وهو النص الذي لا يضاهيه قول، في الفصاحة، لن نعثر على صيغة أمر، بالمضارع المسند للمخاطب المواجه مضامة لـ «اللام» ـ على اعتبار مراعاتنا للقراءة المتواترة لقوله تعالى: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾ ـ بل كل ما فيه هو بصيغة «افعل» وما هو في حكمها ويكفي دليلاً أن أول صيغة وردت منه هي «اقرأ»[2] لا لتقرأ.

فتوجيه المبرد لبيت متمم غير مرفوض، ولا يخالف الاستعمال اللغوي ـ إذا اقتنعنا بجزمه ـ.

أما قول الآخـــر:

* محمد تفـــد. . . . *

فإنه قد رده، للجهل بقائله، وهو وإن كان قد نبه إلى نقطة مهمة، وهي قضية الاستشهاد، بالبيت المجهول، واليتيم في التراث اللغوي، فإنه أعرض عن جانب المعنى، وسلم بصحة البيت ـ وفق ما أثبته ـ لا لشيء إلا لأنه قد ورد في كتاب سيبويه.

على أن هناك أمراً مهماً وجبت الإشارة إليه، وهو تلقف كثير من النحويين لهذا البيت دون الوقوف عنده وقفة المتريث للتدقيق في دلالة معناه، ومدى المواءمة بين هذا المعنى، وما حملوه له من إضمار، لأنهم وجدوه يدعم قاعدة من القواعد التي قالوا بها ـ مع تنافيها مع الاستعمال الفعلي

---

(1) المصدر نفسه: 3/9.

(2) العلق: 1.

للغة ـ فأخذوه هكذا، وبدءوا يعللون له تعليلات، لا صلة لها بالدرس النحوي.

والمدقق في هذا البيت، يجد أسلوبه ـ ومعناه ـ خبرياً، ولا مكان للأمر فيه ـ بحال من الأحوال ـ.

فالشاعر يخاطب الرسول عليه السلام، ويخبره بأن كل النفوس فدى لنفسه، ولا يأمره بأن تفديه كل النفوس ـ لأن الفعل مسند إليه من جهة المفعولية لا الفاعلية ـ، ولا يأمر نفوساً حاضرة موجه لها الخطاب.

وربما يستقيم الأمر، لو كان الضمير المتصل ضمير غيبه ـ محمد تفد نفسَه. . . ـ، أو كان المبتدأ في موقع الضمير المضمر المضاف، ـ تفد نفسَ محمد كلّ. . . ـ، لكن بالصيغة التي ورد عليها التركيب، علم أن الكلام موجه لمخاطب حاضر، وهو (محمد ﷺ)، وأمره بأن تفديه كل النفوس شيء لا يصدر عن متعرب، فكيف به عن عربي.

والذي نميل إليه ـ في هذه التراكيب وما جاء على طريقتها ـ هو أن الشاعر يرتبط بمقاييس هي ـ عنده ـ أولى من كل ما عداها، وهي المقاييس العروضية، فهي نحوه الأول، وما عداها يأتي بعدها، لأنه واقع تحت قيودها الصارمة، وأبسط حركة أو حرف يضاف أو ينقص من الكلمة ـ في غير محله ـ تجعله يخرج عن الإطار المحدد له، ويصبح عرضة للنقد والتجريح، وهو ما حصل مع الشعراء في هذه الأبيات.

فالأفعال التي قالوا فيها بالجزم ـ باللام المحذوفة ـ لا وجودَ للجزم فيها أصلاً، وكل ما هناك، هو أن الشاعر تصرف في المقطع الصوتي، وفق ما تسمح به الأوزان العروضية، فـ «يبك، وتفد» كلمات آخرها مقطع طويل، اضطر إلى تقصيره صوتياً، مما نتج عنه انعدام حرف العلة، الذي سهل بقاء الحركة الدالة عليه، حذفه هذا، نتيجة للاضطرار الشعري.

والدليل على ذلك هو ما أصاب المبتدأ من الحذف؛ فالأصل أن يكون

المبتدأ «محمد» إما مسبوقاً بحرف النداء، وقد حذف لضيق التفعيلة عن استيعابه، وإما منوناً، ولكن لأن الوزن لا يسمح له، قصّر هذا المقطع أيضاً فجعله مقطعاً قصيراً مما نتج عنه ذهاب النون الساكنة «التنوين».

وبناء على مما تقدم فإنا نوافق المبرد ـ ومن رأى رأيه ـ فيما ذهب إليه من رفض للإضمار في هذا الحرف ـ لعدم تأدية المعنى بدونه، حين يراد الأمر ـ مع غير المخاطب ـ، ولوجود صيغة بديلة يمكنها أن تؤدي الأمر بدون اللام حين يكون المأمور المخاطب.

الحـــذف:

حذف حرف «الهمزة»:

يستعمل حرف «الهمزة» في الجملة، ليؤدي إحدى وظيفتين:

أ ـ وظيفة النداء للقريب.

ب ـ وظيفة الاستفهام.

وعند استعماله في معنى الاستفهام، يضام الاسم، والفعل ـ على السواء ـ حسب نوعية المستفهم عنه.

ولأن هذا الحرف أصل أحرف الاستفهام، وأكثرها استعمالاً، تصرف فيه تصرفاً واسعاً، ليؤدي إلى جانب هذا المعنى، معاني أخرى، وليضام أكثر من نوع، من ذلك:

استعماله لطلب التصور، والتصديق، دخوله على جمل الإثبات، والنفي، تقدمه على مدخوله، وعلى أحرف العطف، إلى غير ذلك من المعاني والاستعمالات، التي قد يخرج إليها، مما لا يتوفر لبقية أحرف مجموعته.

والأصل أن يكون هذا الحرف مذكوراً في السياق المستفهم به عن معناه، لأنه حرف وضع لهذا المعنى وجيء به من أجله، إلا أنه قد أسقط من

استعمالات عديدة منها:

قول الأخطـــل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط   غلس الظلام من الرباب خيالا[1]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً   بسبع رمين الجمر أم بثمان[2]

وقولـــه:

ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بهراً   عدد النجم والحصى والتراب[3]

وقول الكميـت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب   ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب[4]

وغيرها، مما جعل الكوفيين يقولون: بجواز حذفها، دون أن يكون عليها دليل[5] - في التركيب - على نحو ما هو وارد في الشاهدين الآخرين.

لكن البصريين يرفضون وجهة النظر هذه، ويحيلون ما جاء منها على باب الضرورات الشعرية.

وأولوا بعض الأبيات تأويلاً يخرجها من حيز الاستفهام نهائياً، ويرجعها إلى الخبر.

---

(1) الكتاب: سيبويه: 3/174؛ المقتضب: المبرد: 3/295؛ الكامل: المبرد: 1/384؛ الضرائر: الآلوسي: 108.

(2) الكتاب: سيبويه: 3/175؛ المقتضب: المبرد: 3/294؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 20؛ الكامل: المبرد: 1/384.

(3) الكتاب: سيبويه: 1/311؛ الكامل: المبرد: 1/382؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 20، ما يجوز للشاعر في الضرورة: لأبي عبد الله: محمد بن جعفر (القزاز القيرواني)، تحقيق: منجي الكعبي، تونس (الدار التونسية للنشر) 1971 ص 173، برواية عدد الرمل في المصدرين الأخيرين.

(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 20.

(5) ما يجوز للشاعر: القزاز: 173.

فسيبويه عند حديثه عن «أم المنقطعة» تعرض لبيت الأخطل، السابق، وذكر أن الخليل زعم أن «أم» فيه منقطعة، أي: ليست المعادلة لهمزة الاستفهام، فالشاعر أخبر بـ «كذبتك عينيك» ثم شك فأضرب عن الأول، وابتدأ من جديد بأم التي قطعت ما قبلها عما بعدها، مثل ما تقول: «إنها لإبل أم شاء»[1]. ويجوز فيها وجهاً آخر، وهو أن التركيب إنشائي، بسبب ملاحظة الهمزة ـ معنى ـ فيه، لكن يفهم منه أنه من باب الضرورات الشعرية لأن تجويزه حدده، بالشعر، قال: «ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف»[1] ويأتي ببيتين، أحدهما: الشاهد الثاني ـ من الشواهد السابقة ـ ويتفق معه المبرد في تأويل بيت الأخطل[2]، ويرى أنّ اعتبار الهمزة لوجود «أم» يجوز، لكن «ليس هذا بالأجود»[3]. ويعتبر بيت ابن أبي ربيعة من قبيل الإيجاب، لا الاستفهام. ويصف قول الذين قالوا: إنه أراد الاستفهام، بأنه: «خطأ فاحش»[3].

ويرى الزمخشري، وابن بعيش[4]، والمالقي[5]، والزجاج[6]، جواز حذفها إذا كان في السياق ما يدل عليها، ويعنون بهذا وجود «أم» المعادلة. وإن كان ابن يعيش قد قيد ذلك بضرورة الشعر[4].

وذهب الأخفش إلى جواز الحذف في الاختيار[7]، بل قال بقياسيته[8] عند أمن اللبس، وإن لم يكن بعدها «أم»[7]، ويجعل من القرآن الكريم،

---

(1) الكتاب: سيبويه: 3/174.
(2) انظر: المقتضب: المبرد: 3/295؛ الكامل: المبرد: 1/384.
(3) الكامل: المبرد: 1/384.
(4) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 8/154.
(5) انظر: رصف المباني: المالقي: 45.
(6) انظر: إعراب القرآن: المنسوب للزجاج: أبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مصر (المؤسسة المصرية العامة للتأليف..) 1963، 1/352.
(7) الجنى الداني: المرادي: 34.
(8) مغني اللبيب: ابن هشام: 20.

والحديث الشريف المصدر الذي يستقي منه الشواهد التي تؤيد وجهة نظره، كقوله تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنها عليّ﴾[1] وقوله: ﴿قال هذا ربي﴾[2].

فالتقدير ـ عنده ـ في هذا، وما ماثله ـ تركيبياً ـ: «أو تلك نعمة فحذف الهمزة، و... أهذا ربي فحذف الهمزة»[3].

وقول الرسول عليه السلام لجبريل: «وإن زنى وإن سرق»، قال: «وإن زنى وإن سرق»[4].

واستفرد المرادي برأي لم نستطع أن نصل إلى أحد قال به، غيره ممن تعرض لهذا النوع من الدراسة، وهو أن «المختار حذفها مطرداً إذا كان بعدها أم المتصلة لكثرتها نظماً ونثراً»[5].

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن حذف الهمزة قد ورد في بعض هذه السياقات ـ وغيرها ـ المحتاجة لوجوده ـ معنى ـ إلا أن مبرر حذفها لم يكن الضرورة الشعرية ـ وحدها ـ أو وجود المعادل ـ داخل الجملة الذي هو مستلزم لها ـ وإنما نرى أن مبرر ذلك ـ بالدرجة الأولى ـ هو وجود البديل الذي يؤدي ما تؤديه هذه الهمزة، وهو «النغمة» التي تصاحب التركيب، حين النطق به.

فالشعراء ـ في الأبيات السابقة ـ لم يطرحوا الهمزة لأنهم مضطرين، أو لوجود المعادل لها، وإنما كانوا يلقون نتاجهم على مسامع الناس حياً مباشراً، يحملونه ما يريدون، من خلال الانفعالات الظاهرية، والإشارات، ونغمة الصوت.

وبالتالي فإن الاستفهام موجود داخل النص الحي، ولم يحذف،

---

(1) الشعراء: 22.

(2) الأنعام: 76، 77، 78.

(3) إعراب القرآن: الزجاج: 1/302.

(4) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل (ط. الشعب) 2/89 ـ 90.

(5) الجنى الداني: المرادي: 35.

ولا يزال الاستعمال اللغوي الفصيح ـ حتى يومنا هذا ـ يبادل بين الاستفهام بالحروف، والاستفهام بالتنغيم، مما يجعل الباحث يطمئن إلى القول: بأن حذف الهمزة ـ في الاستفهام ـ لم يقع في يوم من الأيام داخل نص لغوي، لأنه يمثل العنصر الأساس الذي سيق من أجله التركيب بالكامل، ولا يمكن الاستغناء عنه.

على أن الذين قالوا بمبرر الحذف لوجود المعادل قد كانوا أقرب إلى منطقية اللغة ـ في تعليلهم ـ حين راعوا جانباً مهماً من جوانب فهم النص اللغوي، وهو مدى ما يمكن أن يؤديه تضام مفردات التركيب من دلالات على بعضها بعضاً، وعلى المعنى العام.

حذف حرف الجر:

يستعمل حرف الجر في السياق اللغوي، ليؤدي وظيفة الربط بين الفعل ـ القاصر عن الوصول إلى المفعول المحتاج إليه ـ ومفعوله ـ غالباً ـ، ولربط القسم بالمقسم به ـ.

ومن خلال الاستقراء، والنظر في التراكيب اللغوية ـ التي يكون للحرف مجال فيها ـ يجد أي باحث أن الأحرف التي تؤدي هذه الوظيفة، يتراوح ظهورها في السياق، بين السلب، والإيجاب، فهي حيناً مذكورة في النص، ومؤثرة، وفق الاطراد الاستعمالي لها، وحيناً آخر غير موجودة في النص، ولكن المكان لها، وهي في هذه الحالة تتراوح ـ أيضاً ـ بين ظهور أثرها، وانعدامه، وإن كان ظهوره، يتخلف كثيراً، من الناحية الاستعمالية عن فقده.

وسيتم التعرض لبعض السياقات التي تحتاج في الأصل إلى هذه الأحرف، ولكن وردت ـ أحياناً ـ على خلاف ذلك، ومدى ارتباط هذا الذكر وعدمه بمعنى التركيب.

حذف حرف الجر ـ في أسلوب القسم:

يؤتى في أسلوب القسم بحرف من أحرف الجر التي تستطيع أن تقوى

الفعل المستعمل ـ في هذا السياق ـ، وتوصله إلى المقسم به، ليتم الترابط بينهما[1] في تأدية هذه الوظيفة.

لكن لكثرة دوران القسم في كلامهم توخوا فيه ضروباً من التخفيف بالحذف «لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[2] فحذفوا الفعل المستعمل في القسم أولاً، ثم حذفوا الحرف الموصل للفعل إلى الاسم فقالوا: «حلفت بالله» و «بالله» و «الله».

ولم يختلف النحاة في حذف حرف الجر، في جملة القسم، ولكنهم يختلفون ـ حسب ما يفهم من كلامهم ـ في القسم الذي يدخل تحت هذا النوع، هل تعامل جملته على أنه مضمر، ما يزال مراعى، أو تعامل على أنه محذوف، مفقود الأثر.

فسيبويه يرى جواز الوجهين، لأنه ينقل لنا الاستعمال الذي يعامل الحرف على أنه مضمر، وأثره ما يزال موجوداً في الجملة، دالاً عليه، لأن من العرب «من يقول: اللَّهِ، لأفعلنّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه، كما حذف رب...»[3].

فنقله لهذا الاستعمال، وعدم رده، أو مناقشته، دليل على إجازته له، لكن رأيه هو يختلف عن الاستعمال الذي أثبته، فهو يجعل الحذف سبباً في النصب، يقول: «واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته»[4]، وهو بهذا يفرق بين الإضمار والحذف، فالذين يلغون الحرف لفظاً، ويبقون أثره ـ من خلال الحركة الإعرابية ـ يجعلونه من باب المضمر، لأنهم ينوونه.

---

(1) انظر: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة: د. مصطفى جطل، سوريا (كلية الآداب جامعة حلب) 78 ـ 1979 ص 326.

(2) الكتاب: سيبويه: 2/163.

(3) المصدر نفسه: 3/498.

(4) المصدر نفسه: 3/497.

والذين يلغونه لفظاً، وأثراً، يجعلونه من باب الحذف، ويعاملون الجملة على أنها لم تتضمنه أصلاً.

بينما يتخذ المبرد موقفاً أكثر صلابة، في قبول القوالب اللغوية التي تدخل تحت النوع الأول، ويجعل قول من يقول: اللَّهِ لأفعلن، يريد الواو، فيحذفها»[1] ويبقى أثرها غير مقبول، لأنه ليس «بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين»[1].

لكن ذلك لا يعني أن يغض الطرف عنه، ويلغى، بل يجب أن يذكر كما قيل، ويوقف به عند السماع ـ من وجهة نظره «لأنه شيء قد قيل»[1] ما دام صادراً عن عربي فصيح لا مجال لتخطئته.

ويقرر وجهة نظره عن ذلك بقوله: «وليس بجائز عندي، لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض»[1].

وعلى العكس من هذا الرأي، نجد أبا علي الفارسي يذهب إلى إمكانية الإضمار، لأن العرب «ربما أضمروا أحرف الجر فقيل: اللَّهِ لأفعلن»[2].

أما ابن مالك، فإنه يقصر جواز الجر ـ من دون تعويض عن حرف الجر ـ على لفظ الجلالة فقط، دون أن يشاركه لفظ آخر من الألفاظ المقسم بها[3].

والنقاش حول هذه الظاهرة ـ في القسم ـ يأخذ ناحية شكلية قد لا تعتبر ذات تأثير في المعنى ـ في هذه الحالة ـ لأنه لا فارق في المعنى بين أن يكون الاسم مجروراً، أو منصوباً، في تأدية معنى القسم.

---

(1) المقتضب: المبرد: 2/336.

(2) الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي: 256.

(3) تسهيل الفوائد: ابن مالك: 150.

ويمكن اعتباره يؤدي ـ فقط ـ الدلالة على الفعل المحذوف، فبقاء الجر، دليل على وجود حرف الجر، الذي يدل ـ بدوره ـ على وجود الفعل معه، وكأنهم آثروا إبقاء الدليل على ما حذفوه.

أما غير ذلك فلا قيمة للقول بالإضمار، لأن هذا «الإضمار خلاف الأصل»[1] مما يجعل القول بأن هذه الأساليب قد حذف منها حرف الجر وألغي أثره الإعرابي أقوى وأسلم، وأن النصب فيها هو بتأثير الفعل المراعى «لأن الفعل يصل فيعمل»[2] بعد حذف حرف الجر.

وقد جاء إضمار حرف الجر، مع غير القسم، ودون أن يكون معيناً على نحو ما يروى عن رؤبة حين قيل له: «كيف أصبحت؟ فقال: خير...»[3] بالجر، بتقدير: على خير، أو بخير، أو في خير ـ حسب رأي النحويين ـ فالأسلوب يختلف عن القسم، والحرف غير معين، ولا يمكن تقديم حرف ـ من هذه الأحرف الثلاثة ـ على الآخر، وهو ما يخرج عن اشتراط تعين المحذوف، ليقلل من «اللبس».

ومجيئه على هذا الشكل أمر يدعو إلى الحذر في قبوله، خاصة عندما يتفرد به مستعمل واحد، يجنح إلى المخالفة متعمداً، مثل رؤبة، الذي كثيراً ما لجأ إلى أساليب تعبيرية، لم تسمع من غيره.

ونرى أن يوقف به عند السماع، ولا يجعل أصلاً يحتذى حذوه أو يراعى في القواعد المنظمة لحذف أو إضمار الحرف.

حذف حرف الجر من الأفعال المحتاجة إليه:

تختلف الأفعال في قوة علاقتها بما يأتي بعد الفاعل من أسماء ليؤدي وظيفة المفعولية فبعضها يستطيع أن يصل ويؤثر في المفعول مباشرة، دون

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي: 1/72.
(2) المقتضب: المبرد: 2/321.
(3) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 272.

الحاجة إلى وسيط يوصله، وبعضها الآخر لا يستطيع النفاذ إلى ذلك المفعول ـ بالنسبة للأفعال اللازمة، وينطبق هذا على المفعول الثاني بالنسبة للمتعدي إلى مفعول واحد أصلاً ـ وإنما تتوقف علاقته الإسنادية عند حدود فاعله، أو مفعوله الأول، وإذا أريد إيجاد علاقة له مع ضميمة أخرى يحتاجها المعنى، لجيء إلى إحدى الوسائل المقوية للفعل، وهي الهمزة، والتضعيف، وأحرف الجر التي تعتبر أكثر استعمالاً، في تقوية الأفعال الضعيفة ـ اللازمة ـ والمتعدية لواحد، وإنفاذها إلى مفعولها. هذا هو الأساس المطرد في اللغة «المعيارية»، إلا أنه قد ورد في الاستعمال ـ الفعلي ـ للغة، خلاف ذلك.

وسيتم محاولة استعراض بعض من النماذج لهذه الظاهرة ـ في الأحرف الجارة ـ والمبرر لانعدام هذه الأحرف مع الأفعال المحتاجة إليها، والأحرف التي تطالها هذه الظاهرة.

قال تعالى: ﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصٰلحٰت أن لهم جنٰت تجري...﴾[1]، وقال: ﴿ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصٰلحٰت أن لهم أجراً حسناً﴾[2]، فالأصل في استعمال هذا الفعل اللزوم لمفعول واحد، وتعديته للمفعول الثاني، وما حل محله كهذه السياقات، وما ماثلها، يستلزم أن يكون بحرف الجر ـ لضعف الفعل «بشر» عن الوصول إلى مفعولين ـ وبالباء خاصة على نحو ما ورد وفق الأصل كما في قوله تعالى: ﴿بشر المنٰفقين بأن لهم عذاباً أليماً﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان﴾[4].

---

(1) البقرة: 24.
(2) الكهف: 2؛ وانظر: الإسراء: 9.
(3) النساء: 138.
(4) التوبة: 21؛ وانظر على سبيل المثال: آل عمران: 21، 39، 45؛ التوبة: 3، 34؛ هود: 71؛ الحجر: 53، 55؛ النحل: 58 ـ 59؛ مريم: 7، 97؛ الصافات: 101، 112.

فالفعل في هذه السياقات واحد، لا اختلاف فيه ـ بناءً ـ، ولكن وروده بالباء، أكثر من تجرده منها، دل على أن الأصل أن يكون واصلاً للمفعول الثاني بها، ومع فقدها بحث النحويون عن سبب ذلك، فرأوا أن كثرة الاستعمال هي التي أجازت حرية أكبر في التصرف في استعمال هذا الفعل ـ وغيره من الأفعال التي ينطبق عليها هذا الإجراء ـ فحذفوا منه حرف الجر، لأن التركيب مما يعرف معناه، وسهل ذلك مضامة الحرف لـ «أن» الذي قالوا بكثره حذف حرف الجر معه، وعلى الرغم من هذه الكثرة فقد اختلفوا في صحة القياس عليه، أي هل يجوز القياس عليه في بقية الأحرف، والسياقات، أم لا؟.

فالنحويون بالرغم من اتفاقهم على كثرة[1] حذف حرف الجر مع «أنّ» و «أن»، واطراده[2] لم يقولوا بقياسه، ولم يخالف في ذلك إلا قليل منهم كالأخفش الصغير الذي قال بعمومية القياس في الحذف إذا تعين الحرف[3]، والرضي[4] تبعاً لابن الحاجب، وابن عقيل[5].

ويعللون لحذف حرف الجر ـ مع «أنّ» و «أن» بأن الكلام طال[6] نتيجة لكثرة المفردات المحتوية عليها الجملة، المكونة من أن ومدخولها، والتي كان ينبغي أن يكون محلها اسم مكون من كلمة واحدة، لذا وجب الاختصار، وذلك بحذف الحرف الذي كان يشبه الفاصل في التركيب ـ شكلياً ـ لأجزاء الجملة، وجعل العلاقة بينهما علاقة مباشرة حتى يتم خلق ترابط أقوى، بنفاذ الفعل إلى ما كان مجروراً، ونصبه نصب المفعول الصريح والمباشر لفعله.

---

(1) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 8/50، 51؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 838.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 838.
(3) انظر: شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 1/484.
(4) انظر: المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.
(5) انظر: شرح ابن عقيل: 1/539.
(6) انظر: المصدر السابق: 1/484؛ المقتضب: المبرد: 2/342.

غير أن هذا التعليـل ـ وإن توافق مع هذين الحرفين ـ لا ينطبق على كثير من الأساليب التي حدث فيها الحذف على نحو ما في قول عامر بن الطفيل:

فـلأبغينكـم قنـاً وعـوارضـاً ولأقبلن الخيل لابة ضرغد[1]

الذي يخرج عما حاولوا وضعه من قيود للحذف، فهو أولاً يفتقد ما أطلقوا عليه «الطول»، وهو خارج عن القياس في نصب الظروف، لأن «قناً وعوارضاً» مكانان مختصان، ثانياً، ولا ينتصب من الظروف إلا ما كان عاماً مبهماً. وعدم تعين المحذوف ثالثاً، لكن الحرف حذف، ونصب الظرفان بحذفه هذا.

وقد وقع الحذف في الأحرف الجارة المتمثلة في «اللام» و «في» و «إلى» و «على» و «الباء» و «من» و «الكاف» في أحد التأويلات النحوية، للحرف المحذوف، من قوله تعالى: ﴿سنعيدها سيرتها الأولى﴾[2] الذي رأى الزجاج: أن المحذوف يجوز أن يكون الكاف على معنى سنعيدها كسيرتها الأولى[3].

ومما حذفت منه «اللام» قوله تعالى: ﴿وإن أردتم أن تسترضعوا أولٰدكم فلا جناح عليكم﴾[4].

إذ أن الفعل يتعدى إلى مفعول بالهمزة، وعند زيادة صيغته بإضافة السابقة «ا س ت» تحول إلى الدلالة على الطلب واستلزم ذلك لزومه، وتعديته بحرف الجر اللام لأن المعنى على:

طلبتم الرضاعة لأولادكم، فأولادكم «مفعول حذف منه حرف الجر

---

(1) الكتاب: سيبويه: 1/163، 214؛ شرح الرضي: الإستراباذي: 1/492 وقد قدره سيبويه بـ «الباء» وقدره الرضي بـ «في».

(2) طه: 21.

(3) انظر: إعراب القرآن: الزجاج: 1/120.

(4) البقرة: 223.

تقديره لأولادكم»[1].

ومثله في الحذف، قوله تعالى: ﴿وأن المسجد للّه فلا تدعوا مع اللّه أحداً﴾[2] الأصل فيها أن تكون باللام «لأن...».

ومن شواهد حذف الحرف «في» قوله تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾[3]، وقوله: ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيٰمة﴾[4] على قراءة النصب في «قبضته» فالأرض ليست هي القبضة وإنما المعنى أن الأرض «في قبضته»[5] وإن كان العكبري قد ضعف النصب على هذا التقير، «لأن هذا الظرف محدود»[6].

ومنه، قوله الشاعر ـ ساعدة بن جؤبة الهذلي ـ:

لدن بهزّ الكف يعسِل متنه　　　فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ[7]

فالقياس يجعل الآية محتوية على حرف الجر، لأن المعنى على «في أن تبتغوا»، لكن سهل حذفها، هو أنها داخلة على «أن» الذي كثر معه حذف حرف الجر.

لكن هذا الشاهد الشعري يختلف عن الآية، فالقياس فيه أن يكون: كما عسل الثعلب في الطريق، فحذف منه حرف الجر دون أن يكون مضاماً لـ «أن».

---

(1) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، بيروت (دار الكتب العلمية) ط 1: 1979، 98/1.

(2) الجن: 18.

(3) البقرة: 198.

(4) الزمر: 67.

(5) مجالس ثعلب: ثعلب: 550/2؛ وانظر: معاني القرآن: الفراء: 425/2.

(6) إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 216/2.

(7) الكتاب: سيبويه: 36/1، 214؛ شرح الرضي: الإستراباذي: 493/1.

فجعل سيبويه هذا الحذف من قبيل الشذوذ[1] لأن «الطريق»، الذي وصل إليه الفعل اللازم مكان لا تتوفر فيه شروط النصب على الظرفية، من جهة أنه غير مبهم، فالحذف فيه، مثل الحذف في: ذهبت الشام، ودخلت البيت.

وكذلك عامله الرضي[2].

وقد جعله بعض الباحثين من باب الضرورات، وأن حذفه في هذا البيت «سماعي مخصوص بالضرورة»[3] لأن «الطريق اسم خاص للموضع المستطرق»[3]، ولا ينتصب من ظروف المكان على الظرفية ـ بتقدير في ـ إلا ما كان مبهماً.

إلا أن كثرة حذف هذا الحرف قد توفرت لها الناحية الكمية التي جعلتها تقترب من حذف أحرف الجر مع «أن» مما جعل حذفها نتيجة لهذه الكثرة مقبولاً «وإن كان شاذاً من كل اسم مكان يدل على القرب أو البعد، حتى يكاد يلحق بالقياس»[4] وحمل عليه بقية أوجه الحذف.

وكثرة هذا الحذف تجعل من الشذوذ صفة لا مكان لها في هذه الاستعمالات، والأقرب جعل هذا الحذف من قبيل الاطراد الذي لا إشكال فيه ما دام المعنى الظرفي متوفر في مدخول هذا الحرف.

حـــذف «إلــى»:

ومن الأحرف التي جاءت محذوفة في بعض الأساليب حرف «الانتهاء» «إلى»، فقد ورد حذفه من أساليب تتطلب أفعالها وجود هذا الحرف، ولكنه لم يضامها، من ذلك:

---

(1) الكتاب: سيبويه: 1/35.

(2) شرح الرضي على الكافية: 1/492 ـ 493.

(3) سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، القاهرة (مطبعة حسان) ط 1983:1 ص 126.

(4) المصدر السابق: 1/493.

قوله تعالى: ﴿اهدنا الصرٰط المستقيم﴾[1]، وقوله: ﴿إنا هدينٰه السبيل﴾[2] مقابل ورودها وفق ما يرونه الأصل، على نحو ما في قوله تعالى: ﴿وأهديك إلى ربك فتخشى﴾[3]، وقوله: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾[4].

ومما جاء على هذا، بعض الأفعال التي تعد لازمة ـ وفق رأي الجمهور ـ بالنظر إلى القياس، في وزن مصدرها، ونقيضها، نحو: «دخل» وما جاء على شاكلتها ـ استعمالاً ـ. فقد استعملوها متصلة بمفعولها، دون وساطة حرف الجر، فقالوا: (دخلت البيت) فاستعملوها استعمال الفعل المتعدي، ولم يبتعدوا في فعلهم هذا عن الفصاحة التي لا يشك فيها فقد ورد هذا الفعل مستعملاً استعمال الفعل المتعدي في القرآن الكريم في أكثر من موضع كما في قوله تعالى: ﴿قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مسٰكنكم﴾[5] و ﴿ادخلي جنتي﴾[6] وفق من يرى أن المعنى على «ادخلوا إلى مساكنكم» و «إلى جنتي».

وذهبوا إلى أكثر من هذا حين عاملوا بعض ما اتفق معها وزناً، المعاملة نفسها، فقالوا: «ذهبت الشام»، و «مطرنا الزرع والضرع»[7].

كما تأثر الحرف «على» بهذا الإجراء، فقد حذف من بعض السياقات التي يفترض أن يدخلها لاحتياج الفعل إليه في الوصول إلى المفعول، على نحو ما في قوله تعالى: ﴿لأقعدن لهم صرٰطك المستقيم﴾[8]، وقوله:

---

(1) الفاتحة: 6.
(2) الإنسان: 3.
(3) النازعات: 19.
(4) الشورى: 52.
(5) النمل: 18.
(6) الفجر: 30.
(7) الكتاب: سيبويه: 1/159.
(8) الأعراف: 16.

﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾[1].

فقيل في الآية الأولى: إن «التقدير على صراطك»[2] وبمثله قال الفراء فالمعنى والعمل عنده على معنى «لأقعدن لهم على طريقهم أو في طريقهم. وإلقاء الصفة من هذا جائز، كما قال: قعدت لك وجه الطريق، وعلى وجه الطريق، لأن الطريق صفة في المعنى فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة والعام إذا قيل آتيك غداً أو آتيك في غد»[3].

وكذلك وُجهت الآية الثانية، فالفراء يراها على معنى: اقعدوا لهم «على طرقهم إلى البيت»[4].

بينما يجعل لها العكبري وجهين، أحدهما: أن مرصداً «مكان، وكل ظرف لأقعدوا»[5].

والثاني: «قيل هو منصوب على تقدير حذف حرف الجر أي على كل مرصد أو بكل» مرصد[5]. والذي سهل هذا الحذف في هذه التأويلات هو أن المفعول ظرف يصح نصبه دون وجود الحرف الذي يفيد الظرفية، والمعنى لا يوجب وجوده.

ومثله قوله تعالى: ﴿ولكن لا تواعدوهن سراً﴾[6] الذي حمله الأخفش على معنى «على سر»[7] وإن كان غيره قد جعل الحرف المحذوف «في»[8]، على أحد أوجه تأويلات الآية.

---

(1) التوبة: 5.

(2) إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 1/296.

(3) معاني القرآن: الفراء: 1/375.

(4) المصدر نفسه: 1/421.

(5) المصدر السابق: 2/11.

(6) البقرة: 235.

(7) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 190.

(8) انظر: إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 1/99؛ تفسير البحر المحيط: لأثير الدين: أبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الرياض (مكتبة النصر الحديثة): 2/277.

وحذفت في استعمال الشعراء، كما في قول عروة بن حزام:

تحن فتبدي ما بها من صبابة وأخفى الذي لولا الأُسى لقضاني[1]

فالأصل في ذلك: قضى عليّ، على نحو ما وردت في قوله تعالى ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾[2] و ﴿فيمسك التي قضى عليها الموت﴾[3]. كما حذفت نثراً في قولهم: «نزلت على الذي نزلت»[1].

كما حذف الحرف «من» في تراكيب عديدة من ذلك حذفه، في أسلوب القرآن الكريم فقد حذف من قوله تعالى:

﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾[4]، ومن قوله تعالى: ﴿والذين يؤتون ما ءاتوا وقلوبهم وجلة أنهم إلى ربهم راجعون﴾[5]، فالأصل فيهما أن يكونا: «من قومه» و «وجلة من أنهم»[6].

وحذفها الشاعر في قوله:

استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل[7]

أي: «من ذنب».

واستساغ العرب هذا الحذف، وأكثروا منه، لمّا لاحظوا عدم تأثير ذلك في المعنى الذي كرسوا له كل اهتماماتهم، على أنه حذفت الأحرف ـ في بعض الأحيان ـ ليكون التركيب ـ بدونها ـ أكثر حرية في تأدية معنى معين لا يستطيع أن يؤديه بوجود حرف الجر داخله، ولعل عدم استعمال الحرف في

---

(1) المصدر السابق: 190.
(2) القصص: 15.
(3) الزمر: 42.
(4) الأعراف: 155.
(5) المؤمنون: 60.
(6) انظر: معاني القرآن: الفراء: 2/238.
(7) الكتاب: سيبويه: 1/37.

قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾[1] يبين مدى ما قد يؤديه هذا الحذف من وظيفة في السياق.

فالتركيب بهذه الوضعية أصبح يؤدي معنيين مختلفين ـ متضادين ـ حسب ما يتلاءم مع المخاطب، فهناك من يرغب في نكاح هؤلاء النسوة، لما يتمتعن به من مكانة، ومال، وقد يكون الأمر على خلاف ذلك، أي: أن هناك من ينفر منهن، ويرغب عنهن، لما هن عليه من دمامة شكلية، ولا يمكن أن يتوفر للسياق هذا الجانب من الدلالة، والمراعاة للأحوال، لو ذكر حرف الجر لأنه يصبح نصاً في معنى محدد، لا يتجاوزه إلى غيره، فلو استعمل حرف الجر «في» يصبح المعنى مقصوراً على الرغبة في الاقتران بهن، والعكس لو استعمل الحرف «عن».

ومن خلال ما قدم عن الحذف، وآراء النحاة فيه، نستطيع أن نقول ـ ونحن مطمئنين نتيجة لما يتوفر لنا من شواهد على الحذف ـ بصحة القياس على ما جاء محذوفاً من هذه الأحرف ـ خاصة مع «أنّ» و «أن» و «الظروف» ـ إذا لم يكن في ذلك إخلال بالمعنى، حتى نستطيع أن نجاري طبيعة اللغة في اللجوء إلى الاختصار، والتخفيف، وطبيعة متكلميها الذين «يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز»[2] ولذا حمدوا الإيجاز وأوصوا به و «أكثروا منه»[2] حين وجدوا المعنى جلياً، واضحاً، لا تشوبه شائبة، عند حذف جزء من الجملة.

وإذا كانوا قد تصرفوا في جميع أجزاء الجملة ـ بالحذف ـ عند فهم المعنى، فحذفوا الاسم في مواقعه المتعددة (مضافاً، ومضافاً إليه، ومبتدأ، وخبراً، ومفعولاً، وحالاً)[3] وحذفوا الفعل[4]، فلئن يحذفوا الحرف ـ وهو

---

(1) النساء: 127.

(2) المعنى والإعراب. . . ونظرية العامل: د. عبد العزيز عبده: 2/830.

(3) انظر في هذا، المغني: ابن هشام: ص على التوالي: 811، 814، 822، 824، 828، 830.

(4) انظر: المصدر نفسه: 827.

الذي يعتبر عندهم أقل مراتب أقسام الكلمة ـ أولى وأسهل ما دام ذلك لا يؤثر في المعنى، ولم يجانبوا الصواب ـ في هذا الحذف ـ حين أكدوا أن هذا الإجراء إنما حدث لأن الكلام «مما يعرف معناه فتتسع به العرب»[1] وأنه «جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى»[2].

---

(1) معاني القرآن: الفراء: 2/363.

(2) الكتاب: سيبويه: 1/212.

الباب الثاني

الفصل الأول

المبحث الأول

علاقة الحرف بالزيادة

سبق أن تناولنا في الباب الأول من هذا البحث علاقة حروف المعاني بالبنية الأساسية للجملة، ودوران قيمة هذه الحروف بين عناصر ثلاثة ـ مهمة ـ يفرضها تماسك المفردات، وتضامها داخل التركيب وهي:

أ ـ الحاجة لذكر الحرف، ووجوده بالفعل.

ب ـ الحاجة لذكره، مع عدم وجوده داخل الجملة، وهو ما اصطلح عليه بـ: «التقدير» و «الإضمار».

جـ ـ وجوده داخل الجملة، مع عدم احتياج تضام أجزاء الجملة له، وهو ما اصطلح عليه بـ: «الزيادة».

وبالنظر إلى مفردات التراكيب العربية، نجدها تقبل الزيادة على مستوى اللفظة المفردة، وعلى مستوى الألفاظ المتضامة المكونة للجملة.

وتختلف الزيادة ـ على مستوى اللفظة المفردة ـ باختلاف الغرض المساقة إليه، فهي زيادة للمبنى، لا قيمة لها سوى مد الصوت ـ حيناً ـ ولإلحاق كلمة بأخرى في الوزن ـ حيناً آخر ـ، وللمعنى حيناً ثالثاً.

وسيتم في هذا الفصل بحث هذه الزيادة، ومدى تأثيرها في المعنى، وعلاقة الحرف بهذه الزيادة.

يتفق جمهور النحويين على أنّ جزئي الكلام: «الاسم» و «الفعل» ينبنيان من جذر لغوي أقله ثلاثة أحرف، لا ينقص عن ذلك في أصل الوضع، ويصل «الفعل» ببنائه إلى أربعة أحرف كلها أصول لا زيادة فيها.

بينما يتميز «الاسم» عن الفعل بخاصية، وهي: «خفته»[1] مما يجعله يصل ببنائه إلى خمسة أحرف كلها أصول، وما جاء فيهما على أكثر من ذلك فقد دخلته الزيادة.

إلا أن بعض اللغويين قد خالف هذا الرأي، وذهب مذهباً آخر حين رأى أن أصل الوضع للكلمات لا يزيد على الحرفين، متخذاً من أصوات الطبيعة الدليل القاطع على «أن لغتنا مؤلفة أصلاً من أصول قليلة أحادية المقطع، معظمها مأخوذ من محاكاة الأصوات الخارجية، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزياً»[2].

والمقطع الذي يتحدث عنه، يشتمل على صوتين اثنين «متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة»[3] لكن ما حدث بعد ذلك هو أن هذه المقاطع «فئمت (أي زيد فيها حرف أو أكثر، في الصدر، أو القلب، أو الطرف)»[3] وما جاء على خلاف ذلك من ألفاظ فهي قابلة للرد «ولو بعد العناء»[4] إلى الأصل الثنائي.

ويعد العلامة «أحمد بن فارس» أول من قال بهذه النظرية، وأثبتها واقعياً من خلال ما ألفه من مصنفات، ونظرة في كتابه «مجمل اللغة» تجعل

---

(1) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف، تأليف: أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: لجنة التراث في دار الآفاق، بيروت (دار الآفاق الجديدة) ط 1، 1981 ص 8.

(2) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، تأليف: جرجي زيدان، مراجعة: د. مراد كامل، القاهرة (دار الهلال) 1969 ص 130.

(3) نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، تأليف: أنستاس ماري الكرملي، القاهرة (المطبعة العصرية) 1938 ص 1.

(4) المرجع السابق: ص 98.

أي باحث يقطع الشك باليقين في تسليم «ابن فارس» بهذه النظرية، فهو يفرد الألفاظ الثنائية بباب خاص، ويطلق على ما جاء منها على ثلاثة، أو أربعة أحرف في اللفظ، ولكنه شكلا في صورة حرفين «المضاعف، والمطابق».

والمضاعف عنده، مصطلح يدل على الثنائي الذي ضعّف حرفه الثاني، وكأنه لا يعتد بذلك التضعيف تثليثاً للفظة.

وأما المطابق فيفسره بقوله:

«... وطابقت بين الشيئين: إذا جعلتهما على حذو واحد، ولذلك سمينا ما تضاعف من الكلام مرتين مطابقاً مثل: جرجر وصلصل»[1]. ويبدأ أول كتابه «المجمل» بـ: (باب الألف وما بعدها في الذي يقال له: المضعف) ويذكر «أبّ»[2] ثم «أتّ» «أث»[3] فـ «أح»[4] ويثبت في الباب نفسه «أخ»[5]، «أو» «أي»[6].

وفي الباب الثاني ينص على «باب الهمزة والباء وما يثلثهما»[7] ويذكر «أبت، أبث...».

ويأتي الراغب الأصبهاني «ليسير على خطى «ابن فارس» وليؤكد نظريته الثنائية في كتابه «غريب القرآن» حين: «بنى معجمه الجليل، على اعتبار المضاعف هجاء واحداً، ولم يبال، تكرار حرفه الأخير، فهو عنده من وضع الخيال لا من وضع العلم ولا التحقيق»[8].

---

(1) مجمل اللغة: تأليف: أبي الحسين: أحمد بن فارس، تحقيق: هادي حسن حمودي، الكويت (معهد المخطوطات العربية) ط 1، 1985، ج 1 ص 109 (مقدمة المحقق).
(2) المرجع نفسه: 1/ 143.
(3) المرجع نفسه: 1/ 144.
(4) المرجع نفسه: 1/ 145.
(5) المرجع نفسه: 1/ 146.
(6) المرجع نفسه: 1/ 154.
(7) المرجع نفسه: 1/ 155.
(8) نشوء اللغة العربية ونموها... الكرملي: ص 2.

وقد سار على خطاهم بعض المحدثين مثل: «الأب أنستاس الكرملي» الذي جعل تأكيد هذه النظرية هدفه الأول، فلم ينفك يصرح برأيه هذا «دون ما ملل ولا وجل، نبوح به على رؤوس الملأ، ونجهر به في المجالس، أو نداقع عنه في المجامع، أو ندعمه في الأندية، حتى أنه لم يخف على أحد، بل عرفنا به لدى الجميع... لا نلوي على غير الرأي المذكور، بعد أن تجلت لنا صحته، وظهرت لنا محاسنه وأطايبه»[1].

ومثل: «الأب مرمرجي الدومنكي»[2]، و «جرجي زيدان»[3]. وفحوى هذه النظرية هو: أن المعنى الأصلي للكلمة يكمن في حرفين اثنين، وما زاد ـ على ذلك ـ من أحرف فهو عامل مساعد في الدلالة على تنويع المعنى، وجعله يدور في حلقة أوسع قد تبدو مترابطة مع المعنى العام للجذر في بعض الجذور لكنها في الحقيقة لا تطرد في الجذور اللغوية كافة.

وهو ما لفت إليه العلامة «ابن جني» أنظار العلماء منذ قرون حين رأى أن هذا الغور من العربية قد جاء «أكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلاً مسهواً عنه»[4]، وإن كان لم يذكر أن الأصل لنشأة الألفاظ هو الثنائي، فعندما عقد باباً في «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» تناول فيه اختلاف الحرف المثلث للحرفين للآخرين، مع بقاء المعنى الأصلي ملحوظاً، وهو المبدأ الذي تناوله من جاء بعده من أصحاب النظرية الثنائية، وبنوا عليه نظريتهم.

و «ابن جني» لم يكن منطلقه في هذا ما فهمه المتأخرون من زيادة للحرف الثالث، وانحصار المعنى في حرفين اثنين، وإنما كان منطلقاً من أن التقارب بين مخارج الحروف مؤد إلى التقارب بين معانيها، ويأتي بشواهد

---

(1) المرجع نفسه: 2.
(2) انظر: دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، بيروت (المكتبة الأهلية) ط 2، 1962 ص 163.
(3) انظر: الفلسفة اللغوية: جرجي زيدان: ص 56، 98 ـ 99.
(4) الخصائص: ابن جني: 2/145.

مرتبة حسب تغير الحرف، في أول الكلمة، ووسطها وآخرها فيرى أن من ذلك:

«العسف والأسف، والعين أخت الهمزة»[1].

«ومنه القرمة وهي الفقرة تحز على أنف البعير. وقريب منه قلمت أظفاري، لأن هذا انتقاص للظفر، وذلك انتقاص للجلد، فالراء أخت اللام، والعملان متقاربان»[2].

«ومنه العلب: الأثر، والعَلم: الشق في الشفة العليا. فذاك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم»[3].

لكن المحدثين فهموا من هذا التقارب الدليل على أن المعنى الأصلي للجذر اللغوي يكمن في حرفين فقط، وأن المواد التي جاءت ثلاثية، ورباعية، إنما هي في حقيقتها أصول «ثنائية زيد عليها صوت أو أكثر»[4] وأن «بين صورتها المجردة، وصورتها المتطورة المزيدة جامعاً معنوياً مشتركاً»[5] ناشئاً عن الأصل الثنائي «المتضمن المعنى الأصلي، والزيادة ربما نوعته تنوعياً صرفاً»[6] على نحو ما يتضح في: «قط وقطب، وقطف، وقطع، وقطم، وقطل، جميعها تتضمن معنى القطع، إلا أن كل واحدة منها استعملت لتنوع من تنوعاته، فالثاني والثالث يتضمنان مع القطع معنى الجمع، والخامس العض، والسادس الشدة، والأصل المشترك بينهما قط، وهو بنفسه حكاية صوت القطع كما لا يخفى»[7].

---

(1) المصدر نفسه: 2/146.
(2) المصدر نفسه: 2/147.
(3) المصدر نفسه: 2/148.
(4) دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح: ص 161.
(5) المرجع نفسه: 161 ـ 162.
(6) الفلسفة اللغوية: زيدان: ص 99 ـ 100.
(7) المرجع نفسه: 99 ـ 100.

لكن عند تحديد هذا الحرف الزائد ـ الذي يقولون به ـ نجد الأمر لا يخضع لموقع يطرد فيه، فهو يمكن أن يقع تصديراً، وحشواً، وكاسعاً، عند جلّ القائلين بالثنائية.

ولم يخرج عن هذا التعميم إلا «الشيخ العلايلي» الذي يحدد الزيادة بالحشو، فالحشو عنده «هو محل الإسقاط، والتغير، وطرفا الثلاثي أصلان ثابتان، على عكس ما يراه «ابن فارس»، وآخرون من المحدثين، المستشرقين وسواهم، إذ يقولون باعتباطية الزيادة، فإن أردت فيهم الثلاثي، أسقط عينه ورده إلى الثنائي. . . أما تغيير لفظ الحرف فلا يغير دلالته»[1].

ومتابَعة صاحب «تهذيب المقدمة اللغوية» له في هذا الرأي[2]. ووفقاً لهذه الآراء فإن كل الحروف الهجائية تقبل الدخول على الجذر الأصلي للكلمة، ولا تفيد شيئاً سوى تنويع المعنى المتحصل عليه قبل دخولها، وأن علاقتها بالزيادة يمكن أن يطلق عليها علاقة «توافقية» مطردة.

على أن الباحث في مصنفات هؤلاء العلماء الأجلاء الحاملة لآرائهم يجد ما يعارض قولهم ـ ولا أقول يهدمه ـ بالنظرية الثنائية، تجري به أقلام بعضهم، قصد إلى ذلك أم لم يقصد. فها هو الذي يرد الألفاظ إلى الثنائي ولو بعد العناء يقرر أن «أوضح صفات اللغات السامية أنها مؤلفة من أصول ثلاثية الأحرف ثابتة في الاشتقاق»[3].

وأن الأصل الثلاثي قد اعتمد ـ كما يرى آخر ـ «بخصائصه الحيوية، وحدة الكلمة»[4].

---

(1) مجلة الفكر العربي، حوار مع الشيخ عبدالله العلايلي، العددان 8 ـ 9، السنة الأولى يناير ـ مارس 1979 ص 119.

(2) انظر: تهذيب المقدمة اللغوية: د. أسعد علي، لبنان (دار النعمان) ط 1، 1968 ص 56، 57، 63، 68.

(3) الفلسفة اللغوية: زيدان: ص 37.

(4) المرجع السابق: ص 71.

ولقد كان لهذا الرأي ـ أي اعتبار الأصل الثلاثي ـ صدى لدى بعض اللغويين عند دراستهم للكلمة، وتحديد عدد أصولها، وحصر هذه الأصول في ثلاثة أحرف فقط، دون أن يكون ما جاوزها في الأحرف مساوياً لها في الأصالة.

فابن فارس ـ مثلاً ـ يضع ما زاد على ثلاثة أحرف ـ من الكلمات في دائرة «النحت» ويرى أنه مركب من كلمتين، أو أكثر، ويجعله مقيساً في كل ما ورد على هذه الشاكلة، يقول: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت، أن تؤخذ كلمتان وتنحت منها كلمة... هذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف، فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبطر، من ضبط، وضبر، وفي قولهم: صهصلق أنه من صهل، وصلق، وفي الصلدم أنه من الصلد والصدم»[1].

على أن فكرة «ابن فارس» هذه لم تلق قبولاً عند الدارسين لقلة ما جاء من هذا النوع «التي ربما لا تجاوز الستين عدداً»[2] أولاً، وما أثبته دارس آخر بعد محاولته تطبيق هذه الظاهرة على عدد لا بأس به من الكلمات الرباعية والخماسية في «معجم لسان العرب» من عدم اطراد لهذه الظاهرة، وأنه لم يخرج إلا بعدد قليل جداً من الكلمات التي يمكن الادعاء بأنها جاءت عن طريق النحت، مما جعله يجزم بأن ما ورد رباعياً إنما هو مشتق «من الثلاثي عن طريق زيادة الحرف»[3] ثانياً.

لكن علماء التصريف ينظرون إلى ما زاد بناؤه على ثلاثة أحرف نظرة

---

(1) مجمل اللغة: ابن فارس: 1/75 ـ 76؛ وانظر: دراسات في فقه اللغة: الصالح: 278 ـ 279.

(2) دراسات في فقه اللغة: الصالح: 278.

(3) الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة، مزيد إسماعيل نعيم، دمشق (مطبعة الحجاز) 1983 ص 151 ـ 152، 167.

مختلفة عن النظرتين السابقتين، فهم لا يقولون باطراد النحت، ولا باطرادَ الزيادة، وإنما يقسمون ما جاء منه إلى قسمين: مجرد، ومزيد، ولا يحتم أن يكون كل رباعي مزيداً فيه فقد يكون بناء «الأسماء والأفعال على أربعة أحرف ليس فيها زائد... نحو: جعفر وقمطر. دحرج وسرهف وما أشبه ذلك»[1].

وتنفرد الأسماء بورود بنائها على خمسة أحرف أصلية لا مجال فيها للقول بالزيادة نحو: «سفرجل وهمرجل... وقذعملة»[2]. فالحروف في هذه الأبنية ـ وما كان على وزنها ـ تعامل على أنها أصول جاءت هكذا من أصل الوضع، متساوية في ذلك مع البناء الثلاثي، دون أن يكون لأحدهما مزية أو سبق على الآخر، بل أحياناً تأخذ الزيادة في هذه الأبنية حكم الأصل، فقد تأتي بعض الأحرف زائدة في المثال، لكنها تعامل على أنها أصلية في الصيغة المعيارية وهو ما يطلق عليه مصطلح «الإلحاق» على نحو ما يحدث في «كوثر»، و «بيطر» فالواو، والياء زائدتان في هذين المثالين وما ماثلهما، لكنهما أصليتان في الصيغة المعيارية «فعلل» وذلك لإلحاقهما ـ في الوزن ـ بنظائر كل حروفها أصلية، وهي «جعفر» و «دحرج» وما أشبهها.

أما المزيد، فهو: ما زيد على بنائه حرف، أو أكثر من الحروف التي تثبت حيناً، وتسقط حيناً آخر، في بعض تصاريف الكلمة ـ لغير علة إعرابية ـ والاتفاق حول زيادة الأحرف على الكلمة أمر مسلم به، لكن هناك اختلاف في سريان الحكم على الحرف الزائد، أي: أي الحروف يقبل أن يقع زائداً؟ وهل يمكن زيادة أي حرف من حروف الهجاء، أم يتم التقيد بحروف معينة لا يمكن تجاوزها؟.

---

(1) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب «التصريف» للإمام: أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مصر (مصطفى البابي الحلبي) ط 1، 1960 ج 1 ص 24 ـ 25.

(2) انظر: المصدر نفسه: 1/28 ـ 30.

عند تتبع وجهات نظر الدارسين لهذا النوع من الدراسة نجد من يقول: أن كل الحروف الهجائية يمكن الحكم عليها بقابليتها للزيادة، دون أن يتخلف عن ذلك حرف، حتى تلك التي تقع تحت دائرة الإلحاق، حين نصوا على أنها تزاد لهذا الغرض، وإن كانت لا تسقط في تصاريف الكلمة على نحو ما هو واقع في «أرطى، مهدد، قردد، جلبب، ظرفف، علم»، «خرجج، دخلل»[1].

فالألف، والدال، والباء، والفاء، والميم، والجيم، واللام، كلها حروف زائدة لأنه: «إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام قضيت بزيادتها»[2].

وهو الرأي الذي أخذ به كثير من المحدثين ـ ربما لخطأ في فهم هذا النص وما ماثله إذ المراد به ـ كما فهمته ـ زيادة من جهة عدد حروف الميزان، أي ما زاد على عدد ثلاثة أحرف وهي المناظرة لـ «فعل» ـ في إثبات وجهات نظرهم حول قابلية جميع حروف الهجاء للزيادة عندما لاحظوا «أن مجيء الرباعي والخماسي عن طريق الزيادة الحرة كان كثيراً، وربما الذي يساعد على هذا هو سهولة هذه الطريقة ويسرها»[3]، وأنه يمكن وفقاً لهذه السهولة «الاشتقاق من الأفعال الثلاثية أفعالاً رباعية بزيادة أي حرف من حروف المعجم، كيفما اتفق، على الأصل الثلاثي فيكتسب الفعل الثلاثي بهذه الزيادة. . . لوناً خاصاً من المعنى غير ملحوظ في الأصل الثلاثي»[4]، بل إن هذا الاشتقاق حاصل بالفعل «في اللغة العربية، فصيحها وعاميها»[4] كما يراه صاحب هذا الرأي، وكأن اللغة لا تخضع إلا للسهولة فقط، وما عدا ذلك من قواعد تكون شيئاً ثانوياً، بل هزأ بعضهم من وقف الزيادة على

(1) المصدر نفسه، انظر: على التوالي: ج 1 ص 35، 41، 44، 45.

(2) المصدر نفسه: 1/47.

(3) الصيغ الرباعية والخماسية. . . مزيد إسماعيل: ص 187؛ وانظر: ص 28، 265.

(4) الاشتقاق: فؤاد حنا ترزي، بيروت (كلية العلوم والآداب جامعة بيروت الأمريكية) 1968 ص 139.

حروف معينة، وحصرها فيها، يؤيده في ذلك ـ حسب زعمه ـ البحث العلمي لأن: «البحث المقارن بين اللغات السامية جميعها يهزأ من هذا الحصر، ويرى أن من الممكن زيادة غيرها من الحروف، وقد حدث ذلك فعلاً في اللغة العربية، وأخواتها، وأترك هذا البحث المقارن. . . لأقوم ببحث آخر، يقوم على أقوال بعض علماءالعربية نفسها، ويهدم نظرية حصر الحروف في الزيادة المذكورة»[1] متخذاً من آراء «ابن فارس»، وتتبع دراساته المنطلق لاستبعاد أربعة أحرف فقط من قابلية الزيادة، وهي (ث، ض، ظ، غ) وإن كانت هذه أيضاً يمكن أن تكون قابلة للزيادة لو أخضعت للبحث الدقيق، في رأيه.

ولم يحدد كثير من الذين يقولون بالزيادة موقع الحرف الزائد، حتى يصبح النص عليه ومعرفته أمراً دقيقاً سهلاً إلا ما فعله «الشيخ العلايلي، وأسعد علي» حين نصا على جعل موقعه آخر الثلاثي، حين تصرف العربي في الكلمات بعد أن عجز الثلاثي عن التعبير عما في نفسه ـ كما يريا ـ من معان «فكان أن ابتدع المزيد الاشتقاقي بإضافة الحرف على آخر الثلاثي»[2] «من أجل تحصيل كلم المعاني المؤلفة، فجعل موضعها الآخر. . . ومن ثم تولد الرباعي والخماسي»[3].

لكن هذه الآراء ـ وما اتفق معها ـ، يرفضها جمهور النحويين، قديمهم، وحديثهم، ولا يقولون بوقوع الزيادة للحرف في الكلمة، إلا تلك التي اطردت في الحروف العشرة[4]، ولا يمكن أن «يكون غيرها زائداً من سائر حروف المعجم في حال»[5] بناء على رأيهم في أصل الكلمة ومجيئه

---

(1) المعجم العربي: نشأته وتطوره: د. حسين نصار، مصر (دار مصر للطباعة) ط 2، 1968، ج 2 ص 756.

(2) تهذيب المقدمة اللغوية: أسعد علي: ص 166.

(3) المرجع نفسه: ص 72.

(4) انظر: الكتاب: سيبويه: 4/235.

(5) شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: ك. و. ستريستين، ليدن (مطبعة بريل)1953 ص 8.

ـ من أصل الوضع ـ ثلاثياً، ورباعياً ـ في الفعل والاسم ـ وخماسياً في الاسم، يقول سيبويه:

«وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً فيه وغير مزيد، وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثم تمكن في الكلام، ثم ما كان على أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة، وهي أقل لا تكون في فعل البتة. . . فعلى هذا عدة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه»[1].

وإن كانت المعاجم تحتوي على بعض الألفاظ التي تتعارض مع ما وضعه اللغويون والنحاة من قواعد للزيادة، فعلى سبيل المثال نجد في «لسان العرب»، فصل الراء باب الدال: «(رخد) الرخود من الرجال: اللّين العظام الرخوها، الكثير اللحم، يقال: رجل رخود الشباب ناعمه، وامرأة رخودة، ناعمة وجمعها رخاويد، قال أبو صخر الهذلي:

عرفت من هند أصلالاً بذي البيد قفراً، وجاراتها البيض الرخاويد

قال أبو الهيثم: الرخود، الرخو زيدت فيه دال وشددت، كما يقال: فعم، وفعيمد»[2]. وهي من خارج الحروف التي اتفق على صحة وقوعها زائدة.

وفي «تاج العروس» فصل الراء باب الباء:

«(الرعبليب كزنجبيل)، أهمله الجوهري، وصاحب اللسان، وقال شمر: هي (المرأة الملاطفة) لزوجها، وأنشد للكميت يصف ذئباً:

يراني في اللمام له صديقاً وشادنة العسابر رعبليب

شادنة العسابر: أولادها (و) قال غيره: الرعبليب هو (الذي يمزق ما قدر عليه) من الثياب وغيرها، من رعبلت الجلد إذا مزقته، فعلى هذا الباء

---

(1) المصدر السابق: 4/229 ـ 230.

(2) لسان العرب: ابن منظور: مادة (رخد): 4/152.

زائدة»[1].

وفي فصل الصاد باب الدال:

«(الاصفعيد) أهمله الجوهري والجماعة ، وقال الأزهري: هو (. . . الخمر) ويقال الأصفد بحذف العين والياء، قال الشاعر يصف روضة:

وبدا لكوكبها سعيط مثل ما كبس العبير على الملاب الاصفد

قال الأزهري: إنما أراد «الاصفنط»[2].

إلا أنها مع وجودها لا تقوم بدور الدليل للتنصيص على الغرض المساقة لأجله، وذلك لاعتبارات عدة أهمها: عدم الاتفاق عليها، فكثير مما جاء من هذه الألفاظ ينفرد بالرواية مما يجعل النظر إليه يدور في فلك التنازع بين اعتماده لغة صحيحة أو اعتباره لهجة من اللهجات السائدة في إحدى القبائل العربية، ويصبح مرتبطاً بحيز مكاني محدد، أو التشكيك في وجوده الفعلي ـ كنص مستعمل ـ أصلاً، إذا ما أخذ في الاعتبار نص اللغويين على بعض منه بأنه مهمل، مما يعني أنه لم يستعمل ـ على الأقل ـ عند مرحلة التوثيق اللغوي ـ أي عند الجمع والتدوين للّغة ـ.

وبناء على ما تقدم فإن الباحث يرى: أن القول بزيادة حروف المعجم جميعها، وعدم الاقتصار على جزء منها، أمر يخرج عن حقيقة اللغة باعتبارها سلوكاً واستعمالاً خاصة أن المنطلق الذي انطلق منه دعاة الزيادة الحرة ـ وهو مبدأ الثنائية ـ أمر مشكوك فيه حتى الآن لانعدام الأدلة القاطعة حول نشأة اللغة، ومراحل تطورها التأريخية، وبناء جل الآراء على الظن.

وإلى أن يتم الوصول إلى مرحلة التأريخ للّغة، وتتبع فترات نموها الأولى بصورة علمية قطعية، يظل ما لدينا من واقع لغوي هو المعول عليه.

بل ربما كان المبدأ العام في ميل الإنسان إلى الاقتصاد في كل شؤونه

---

(1) تاج العروس: الزبيدي، مادة «رعبليب»: 1/273؛ وانظر: «رعبل»: 7/347.

(2) المرجع نفسه: 2/400.

أمراً يدعو إلى التشجيع على المجاهرة بضد ما يراه القائلون بثنائية اللغة، وهو أن اللغة بدأت بكلمات أكثر عدداً في جذورها مما هي عليه الآن[1]، ولنا في بقية الألفاظ التي لم تعد مستعملة الآن ما يشجع على هذا، فالمعاجم اللغوية ما تزال تحفظ لنا «مرمريس» و «جحمرش» و «قهبلس» وما ماثلها وأغلبها لم يعد مستعملاً، وإن استعمل فبقلة.

ثم إن ما أوردوه من ألفاظ دخلتها الزيادة ـ وفقاً لما يراه هؤلاء ـ لا يساوي شيئاً مقارنة مع ما تزخر به اللغة من مفردات، فما قيمة مائة أو مائتين من الكلمات لثروة تتكون من عشرات الآلاف من المفردات.

ومما يعزز ما أثبت في هذا البحث، ذلك الاختلاف في تحديد موقع الحرف المزيد على الكلمة، فما يراه بعضهم مزيداً، يراه الآخر أصلياً، والذي يجعل «الوسط» محل الزيادة والإسقاط[2] يعامل أحرف الطرف على أنها أصلية، والذي يجعل محل الإسقاط الطرف[3] يعامل أحرف الوسط على أنها أصلية، ناهيك عمن يترك هذه الزيادة حرة تقع أين ما أراد، دون أن تكون لها قاعدة محددة تسهل معرفة الزائد بوضوح، وكأنها تخضع للسماع فقط، حتى أنه لا يمكن لباحث أن ينص عليها ـ إذا لم يسبق في ذلك، ولا أن يعلل لماذا جاءت:

دحرج من «دحر» عند باحث[4]، ومن «درج» عند باحث آخر[5]، وزلزل من زلل وشعوذ من عود[6].

---

(1) انظر ما نقل عن «جسبرسن» في هذا المعنى: دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح: ص 178 ـ 179.

(2) انظر: حوار مع العلايلي، مجلة الفكر العربي عدد 8 ـ 9 ص 119؛ تهذيب المقدمة اللغوية: أسعد علي: ص 56.

(3) انظر: نشوء اللغة العربية ونموها: الكرملي: 107؛ الفلسفة اللغوية: زيدان: 101.

(4) انظر: الاشتقاق: ترزي: 139 ـ 140.

(5) انظر: مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: 219.

(6) المرجع السابق: 139.

ولماذا اختلفت الزيادة بين زغرد (غرد)، وبعثر (بثر) وعربد (عرد)[1] في تحديد الموقع؟.

وهل إذا قبلت هذه الألفاظ وجدنا لها موازين مقابلة؟ لا أظن أن أحداً ممن أوتي حساً لغوياً سيقبل بـ: (زفعل أو فعغل، أو فعبل، أو فعزل) صيغاً موازية لهذه الأمثلة. من كل ما سبق نستطيع أن نطمئن إلى آراء علمائنا الأوائل ومن تبعهم في القول بورود قسمي الكلام في جذرهما اللغوي على مستويات ثلاثة، ثلاثية ورباعية في الأسماء، والأفعال، وانفراد الأسماء بمجيئها خماسية، وأصالة هذه الأبنية في كل مستوى من المستويات الثلاثة، وإن كان الغالب على مفردات اللغة ـ من الناحية الكمية ـ البناء الثلاثي، وعدم النظر إلى اعتبار كل ما زاد على الحرفين أو الثلاثة من الأحرف زائداً وقصر الزيادة ـ التي تقع في بناء الكلمة على شكلين اثنين هما:

أ ـ حروف الزيادة العشرة المطردة المتكونة من «الهمزة، التاء، السين، اللام، الميم، النون، الهاء، الواو، الياء، الألف».

ب ـ التضعيف لحرف من الأحرف الأصلية ـ ولا يدخل إلا الأفعال ذات البناء الثلاثي ـ مقابلاً لعين الكلمة لغرض التكثير ـ غالباً ـ أو التعدية.

وتعتبر الزيادة التي من هذا النوع مطردة في كل فعل أريد إلحاقها به، مع احتفاظها بمواقع معينة، ودلالات معينة لا تتخلف عنها، وتضفي معنى زائداً على البناء الذي تدخله، بعكس ما قيل في بقية الأحرف الهجائية، لأنه لا معنى لزيادة حرف في البناء، دون أن يقابله زيادة في المعنى وفقاً للقاعدة المشهورة: «زيادة المبني تدل على زيادة المعنى، وتكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى».

---

(1) المرجع السابق: 219.

المبحث الثاني

زيادة المبني وعلاقتها بزيادة المعنى

استخدم اللغويون والنحويون العرب، البناء الثلاثي للكلمة أساساً معيارياً لمعاملة الكلمة من حيث التجرد، والزيادة، وجعلوا له صيغة مقابلة ثابتة، أطلقوا عليها مصطلح «الميزان الصرفي» مكونة من جذر ثلاثي مركب من «الفاء، والعين واللام (فعل)»، وقابلوا أحرف الكلمة بهذا الميزان، فالحرف الأول نظير للفاء، والثاني للعين، والثالث للاّم، وقابلوا ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف وكلها أصلية بلام أو لامين مضافين إلى أحرف الميزان الثلاثة آخراً، إذا لم يكن أحد هذه الحروف مكرراً، فإن كان كذلك ـ ولا يكون إلا في العين أو اللام ـ «كررنا ما يقابله في الميزان»[1].

وكان المستعملون للغة يعبرون عما في نفوسهم من معان بهذه الصيغ.

ومع تطور الحياة وتشعب حاجياتها ازدادت تبعاً لذلك حاجة الإنسان فكانت دافعاً له لزيادة مفرداته اللغوية ـ في مراحله المتتابعة للتعبير عن هذه الحاجات، إلا أنه اصطدم بعجز اللغة ـ في بعض الأحيان ـ عن الوفاء في التوفيق بين ما يتجدد في ذهنه من معان، وما يدل عليها من ألفاظ في أبسط صورة معبرة، فلجأ إلى استغلال الجذر الواحد ـ المعبر عن معنى واحد ـ للتعبير عن أكثر من معنى بما يضيفه عليه من أحرف حسب المعنى الذي

---

(1) الوافي الحديث في فن التصريف: محمد محمود هلال، البيضاء (كلية اللغة العربية جامعة بنغازي) ط 1، 1974 ص 23.

يكمن في نفسه فكان أن: «احتفظ بالثلاثي كوحدة للمعنى»[1]، و «زادَ الأحرف للدلالة على حاجه الجديدة»[2].

ودخلت الزيادة هذه قسمي الكلام: الاسم، والفعل، إلا أنه لم يوحد بين معاني هذه الزيادات، بل جعلت الحروف التي «ترد في أسماء الأعيان تتضمن معنى غير معنى حروف الزيادة التي تزاد على الأفعال ومشتقاتها»[3].

وسيتم تناول هذه الزيادات ومعرفة مدى ما تؤديه في الكلمة التي تدخلها.

الزيـادة في الاســم:

إن البحث في زيادة الحرف على الاسم، وارتباط هذه الزيادة بتأدية وظيفة ما داخل اللفظ أمر لا يخضع لاطراد أو قاعدة عامة تحكمه، إذ غالباً ما يفقد الرابط أو العلاقة بين ما يمكن أن ينص عليه على أنه مزيد فيه، وبين أصله المجرد الذي يرجع إليه ـ افتراضاً ـ وبين تحديد هذه الزيادة في لفظ، واطرادها في بقية الألفاظ، فعلى حين يمكن ـ بكل سهولة ـ أن يحدد أي باحث أن صيغة ما من صيغ الفعل مجردة، أو مزيدة، وتحديد الأحرف التي أضيفت إلى الصيغة ـ في حال الزيادة ـ وما أضافته من معنى، وذلك بإعادة الصيغة إلى الجذر المجرد، لا يمكنه تطبيق ذلك ـ بالقدر نفسه ـ في صيغ الأسماء جميعاً، فالكثير من الأسماء «مما يعتبر مزيداً منها لا تربطه بمجرده، أكثر من صلة لفظية مفترضة لا تمت إلى الاشتقاق بصلة، فليس في واقع اللغة «فكل» مما يمكن أن يتخذ أصلاً لا فكل (أفعل)، وليس فيه كذلك (بطخ) أصلاً (لبطيخ)»[4].

---

(1) تهذيب المقدمة اللغوية: أسعد علي: ص 71.

(2) نشوء اللغة ونموهـا. . . الكرملي: ص 15.

(3) ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: طنطاوي محمد داراز، مصر (مطبعة عابدين) 1986 ص 405.

(4) الاشتقاق: ترزي: 298.

فالأسماء ـ غير المشتقة ـ الدالة على الذوات، يمكن أن تأتي ثلاثية، ورباعية، وخماسية، ويمكن أن يضاف إلى كل بناء من هذه الأبنية بعض الأحرف، حتى يصل بناؤها إلى سبعة أحرف، دون أن تضيف إليه معنى جديداً، ودون أن تخرجه عن طائفة الأسماء.

أما في الأسماء المشتقة، فإن الزيادة تقوم بدور مهم في التعبير عن معان متعددة، مختلفة عن المعنى الأصلي للفظة وذلك بما تضفيه من تنوعات، وتفريعات لهذا المعنى، مما لا يمكن أن يؤدّى باللفظة المجردة، دون وجود الزيادات الطارئة على الكلمة، وإن تنوسي هذا التعبير في بعض منها عند إطلاقها على الذوات وتنوسي الوصف فيها كمحمود ومسعود ونصّار وما أشبه ذلك.

وهناك أبواب بحالها ـ في النحو ـ أوجدتها حروف الزيادة ولا يمكن التعبير عن معناها بغير ذلك نحو: «اسم الفاعل، اسم المفعول، المكان...».

فاسم الفاعل ـ مثلاً ـ استخدمت فيه الزيادة استخداماً معيناً للتعبير عن هذا المعنى بإضافة «ألف» بين الفاء والعين، قياساً، في كل ثلاثي مفتوح العين، وفي مكسورها إن كان متعدياً نحو: جلس فهو جالس، وشرب فهو شارب، وهذه الألف إحدى حروف الزيادة المطردة، وقد أضفت على المادة الأصلية معنى لا يمكن أن يحصّل بدونها ونقلتها من طائفة الأفعال إلى طائفة الأسماء.

وتقوم الميم ـ كذلك ـ بدور أساسي في إيجاد طائفة من المعاني لا يمكن التعبير عنها بالمادة الأصلية المجردة من زيادة هذه الحروف، فلدينا اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الزائد على ثلاثة أحرف نحو: «مضارع» من ضارع، ومجاهد من جاهد، و «مدحرج» من دحرج، واسم المفعول من الثلاثي المجرد، نحو: منصور من نصر، ومن الزائد على ثلاثة أحرف نحو: منتظر من انتظر، جميعها تعتمد على حرف الزيادة «الميم» في تأدية معناها.

وتقوم هذه الزائدة بالوظيفة ذاتها في اسم المكان، الزمان، والآلة.

وتزاد «التاء» على الاسم فتؤدي معنى فارقاً في الاسم الذي تدخله بما تضفيه عليه من دلالة على التأنيث، لفظاً أو حكماً نحو: «طلحة» و «فاطمة».

كما تعطي هذه «التاء» وظيفة معنوية عندما تلحق «اسم المكان» وهي الدلالة على الشيء الذي يكثر بالمكان، فجعلوا مفعلة، مثلاً ـ صفة لـ «الأرض التي يكثر فيها الشيء»[1] نحو: معشبة أي كثيرة العشب، و «مأسدة ومذأبة ومحيأة...»[2].

كما تزاد في صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة ـ أيضاً ـ فجعلوا «راوية» لمن يكثر رواية الحديث أو الكلام، ولتأكيد هذه الكثرة حين تلحق صيغة «فعّال» نحو: «علاّمة» و «نسّابة» لأن المبالغة مستفادة من التضعيف وهذه التاء تأكيد لتلك المبالغة.

وتزاد «الياء» ثالثة في كل اسم أريد الدلالة على تصغيره لفظاً ـ لغرض ما من الأغراض المعنوية المتعددة ـ فتقوم بتأدية معنى، كان الأصل فيه أن يؤدي بكلمة واصفة، نحو: صغير، أو حقير، وما إلى ذلك من الأغراض التي يؤتي من أجلها بالتصغير.

كما أن «الألف والنون» اللتين تزادان على آخر المصادر تقومان بتأدية صورة الحال لهذه المصادر، فكل ما ورد «على صيغة (فَعَلان) إنما تكون للاضطراب والحركة» نحو: (الغليان) و (الغثيان) فقابلوا بتوالي حركات المثال، توالي حركة الأفعال»[3] من أجل خلق التجانس بين حقيقة الأفعال ـ أحداثها ـ، والألفاظ المعبر بها عنها.

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 6/110.
(2) المفصل: الزمخشري: 6/109 بمتن شرح المفصل.
(3) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي: تامر سلوم، اللاذقية (دار الحوار) 1983 ص 96.

كما تقوم الزيادات في بعض الأحيان بتحديد المسافة، على نحو ما يحصل في التفريق بين أسماء الإشارة، فهناك «ذا» و «ذه» للمشار إليه القريب «فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أُتي بالكاف وحدها، فتقول «ذاك» أو الكاف واللام نحو (ذلك)»[1]، وإن كان الغالب في الاستعمال، الإشارة بـ «ذاك» للمتوسط، وبـ «ذلك» للبعيد، المدلول عليه بحرف الزيادة «اللام».

وتقوم بعض أحرف الزيادة بمهمة تبيين العدد، كما في المثنى والجمع السالم قياساً، فتستخدم «الألف والنون» أو «الياء والنون» للدلالة على المثنى بنوعيه، المذكر، والمؤنث.

وتستخدم «الواو والنون» أو «الياء والنون» للدلالة على جمع المذكر السالم، و «الألف والتاء» للدلالة على جمع المؤنث السالم وهي معاني تؤدي بأقل لفظ، وأكمل معنى بواسطة هذه الزيادات.

الزيـادة فـي الفعــل:

تعتبر الزيادات السابقة ثانوية بالنسبة للزيادة في الفعل، ـ وإن وقعت في الأسماء، فلعلاقة بعضها بالفعل، وأعني بها المشتقات ـ لأن الزيادة إنما يؤتى بها للتدليل على معنى من المعاني، والمعاني بابها الأفعال، لا الأسماء، لذا كانت الأفعال «أقعد في باب الزيادة من الاسم... لأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنها وكثرتها في الأفعال»[2] نتيجة لما يتوارد على الفعل من معاني متعددة، فهو يخبر به عن حدث وقع في زمن ماض، بصيغته المجردة ثلاثية كانت أو رباعية، ويخبر به عن الحال، أو الاستقبال، ويطلب به تحصيل أمر، ويدلل به على المشاركة في تحصيله، وهذه المعاني جميعها لا تتوفر في المادة الأصلية المجردة ـ باستثناء المعنى الأول ـ فكان السبيل الوحيد للتعبير عن هذه الحالات أحد أمرين:

---

(1) شرح ابن عقيل: 1/134.

(2) ظاهرة الاشتقاق: داراز: ص 342.

أ ـ إما إيجاد صيغ جديدة تعبر كل صيغة منها عن معنى محدد من هذه المعاني.

ب ـ وإما استعمال الصيغة الأساسية للفعل ـ لما يكمن فيها من معنى ـ وتنويعها بزيادات معينة، تؤدي كل زيادة منها معنى ثانوياً مضافاً لما يتضمنه الجذر الأصلي، وهو الطريق الذي سلكته اللغة والمتعاملون بها في توسيع معاني الكلمات للتعبير عن معان زائدة، واتخذت هذه الزيادات مواقع متعددة داخل الكلمة سيتم تناولها باختصار.

مواضـــع الزيـــادة:

تتوزع مواقع الأحرف الزائدة، بين أجزاء الكلمة، فهي تقع صدراً، وحشواً، «وأشهر الصدور في اللغة العربية حروف المضارعة، وهمزة التعدية المفتوحة. . . ثم الحركة (الألف) والنون الساكنة في أول الانفعال، والحركة والسين والتاء في الاستفعال، والتاء المفتوحة في تفعّل وتفاعل، والتاء والميم في تمفعل كتمنطق»[1].

وأشهر الأحشاء «تاء الافتعال»[2]، والألف في «فاعل». كما تقع متلازمة موزعة في موقعين من الكلمة «كالألف والتاء» في «افتعل» و «تفاعل»، والألف في «افعالّ»، والألف والواو في «افعوّل» و «افعوعل» و «الألف والنون» في افعنلل».

وأصبحت كل زيادة من هذه الزيادات «تعطي الأفعال خصوصيات معنوية، بل قد يجد من الزيادة في الأفعال معان جديدة»[3]، لم تدخلها من قبل، على ما سنرى في بعض منها.

---

(1) مناهج البحث في اللغة: تمام حسان: ص 221.

(2) المرجع نفسه: ص 222.

(3) الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السمرائي، بغداد (ساعدت جامعة بغداد على نشره) 1966 ص 102.

زيــادة الألــف:

تزاد «الألف» أولاً، على الفعل الثلاثي المجرد فتضفي عليه معان جديدة لا يحتويها في دلالته الأولى، المقتصرة على الحدث، والزمن، منها:

أن صيغة «أفعل» ـ بزيادة الهمزة ـ تؤدي معنى الوجود في علاقة الفعل بالمفعول كما في: «أحمدته وأبخلته»[1].

إذ جعلت المعنى الكامن في الجدر الثلاثي لهذين الفعلين وهو «الحمد، والبخل» ملتبساً بالمفعول، وأغنت عن جملة كاملة تؤدي هذا المعنى وهي «وجدت».

كما تؤدي معنى: «الصيرورة»، أي نسبة الفاعل إلى معنى الفعل في حال التجرد كما في «أغد البعير إذا صار ذا غدة»[2]. والسلب، أي إزالة ما تلبس به الفاعل في الأصل ـ إذا كان مما يمكن أن يزال عنه، على نحو ما يتضح في: أشكيت المحتاج إذا أزلت شكواه.

كما يحول هذا البناء معنى الفعل المجرد إلى معنى الحينونة أي: بلوغ الشيء مرحلة يستحق معها تحصيل الفعل، وإيقاعه عليه كما في «أحصد الزرع، أي: بلغ الحصاد، وحان أن يحصد»[3].

وتؤدي هذه الزيادة ـ أيضاً ـ معنى التعريض، وذلك بجعل مفعول الفعل معرضاً، وقابلاً لوقوع معنى الفعل عليه سواء وقع عليه، أم لم يقع، نحو: «أقبرت العدو جعلت له قبراً قُبر أولاً»[4].

وغير ذلك من المعاني، كالكثرة، والتمكين، والدخول في الشيء

---

(1) الوافي الحديث: هلال: ص 132.

(2) شرح مختصر التصريف العزي: تأليف: مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت (ذات السلاسل) ط 1، 1983 ص 36.

(3) المرجع السابق: 133؛ وانظر: نزهة الطرف: الميداني: ص 14.

(4) المرجع نفسه: 132.

زماناً، أو مكاناً، وغير ذلك مما تناوله كتب الصرف بالتفصيل[1]. وأعظم دور تقوم به هذه الهمزة ـ في حالة زيادتها ـ ما توجده من ترابط وتداعي بين أجزاء الجملة وما تضيفه عليها من طلب لعنصر آخر غير موجود قبلها، وذلك عندما تضام الفعل اللازم لتنقله إلى درجة أقوى في علاقته بمكونات جملته، فتصيره متعدياً ومتطلباً لمفعول مباشرة بعد أن كان مقتصراً على تطلب فاعله فقط، أو متعدياً إلى اثنين بعد أن كان مقتصراً على مفعول واحد فقط، أو متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل بعد أن كان متعدياً لاثنين فقط وذلك في باب «أعلم وأرى».

زيادة حروف المضارعة «أ، ت، ن، ي»:

تعتبر أحرف المضارعة من الحروف التي تدخل في علاقة توافقية مع الزيادة، وتقوم بدور كبير مع إضافة معان زائدة على الفعل المجرد منها، فعندما تضامه تنقله من زمن المضي، إلى زمن الحال، وتحوله من فعل دال على مجرد الحدث إلى فعل دال ـ من بدايته ـ على نوع فاعله، وعدده. فالهمزة عندما تزاد على الفعل ـ صدراً ـ تحدد أن مبناه يدل على حدث، مضارع، مسند لمفرد متكلم مذكر، أو مؤنث نحو: «أكتبُ» وعندما تزاد عليه «النون» تحدد أن هذا الفعل مرتبط بأكثر من اثنين ـ أو مفرد معظم لنفسه ـ صادر من حاضرين على نحو ما في «نقوم بواجبنا على أكمل صورة».

وزيادة «الياء» تدل على أن هذا الفعل، المعبر عنه، مسند لفاعل غائب مذكر مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، أو لجمع الإناث الغائبات.

وزيادة «التاء» توجه إسناد الفعل للمخاطب بجميع أعداده، ونوعيه وللغائبة المفردة، ومثناها.

وهذه المعاني جميعها لا تتوفر للصيغة الأصلية المجردة، دون هذه الضمائم.

---

(1) انظر: المراجع السابقة ص: ذاتها؛ أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: عصام نور الدين، بيروت (المؤسسة الجامعية) ط 1، 1982 ص 146 ـ 151.

ويقبل الفعل الذي ضامته هذه الزيادات، وغيرت معناه إلى الحال أو الاستقبال بعض الزيادات الأخرى لتؤدي دوراً مهماً في تحديد زمنه، فإذا أريد حصر هذا الزمن في الفعل بدقة أكثر تحديداً، احتيج إلى زيادة بنائه حسب المعنى المطلوب. فإذا أريد به الحال ـ ظل كما هو ـ وأغنت الزيادة السابقة عن ذلك، أما إذا أريد به المستقبل القريب زيد على بنائه حرف «السين» التي تؤدي معنى الزمن القريب ـ في الاستقبال ـ من زمنه الأول ـ الحال ـ، وإذا أريد به زمناً أكثر بعداً ـ في الاستقبال ـ احتُيج إلى زيادة حروف أكثر، وهو ما يكمن في «سوف» التي تدل ـ معنى ـ على زمن «أكثر تراخياً من زمان السين لزيادة حروفها، فكأنهم جعلوا زيادة الحرف دالة على زيادة المعنى»[1].

ومن المباني التي أدت فيها الزيادة دوراً أساسياً في الدلالة على معنى جديد لم يحتو عليه المبني أولاً، ما أضفته زيادة الألف ـ وسطاً ـ في «فاعل» على الصيغة المجردة منها فقد تحولت بها من فعل ماض دال على مجرد الحدث، إلى مبني يدل على أكثر من جهة ـ حسب اختلاف حركة عينيه ـ فهي تؤدي معنى الإسمية والفعلية إذ تدل ـ بكسر عينها ـ على «اسم الفاعل» من الفعل الثلاثي المجرد مثل «فاهِم» وتدل على فعل الأمر من الثلاثي المزيد بالألف كما في «واظِب على الدرس».

أما بفتح عينها، فإنها تجعل الصيغة مؤدية معنى المشاركة في تحصيل الفعل ـ بين اثنين فأكثر في فعل واقع منهما على سبيل التبادل، وتجعل بناء الجملة يختلف معنى عما انعدمت منه هذه الزيادة، فالمعنى ـ مثلاً ـ في جملة: «ضرب محمد علياً» ينحصر في جهة واحدة من جهات فهم الحدث، وهي: علاقته بمحمد كفاعل و «عليٍّ» كمفعول، أي: وقوع الفعل من «محمد» على «علي».

(1) الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن: د. عبد الله الحسيني هلال، مصر (مطبعة السعادة) ط 1، 1984 ص 49.

بينما في «ضارب محمد علياً» تتحول هذه العلاقة بين أجزاء الجملة إلى التبادل بين الفعل وبقية أجزاء الجملة في علاقة الفاعلية والمفعولية، فكل واحد من الاسمين في حقيقته فاعلاً ومفعولاً في آن واحد، وإن حتمت التركيبة الشكلية للجملة اعتبار الأول فاعلاً واعتبار الثاني مفعولاً، لكن الصناعة لا تمنع أن يتغير التركيب ويصبح الأول ثانياً والثاني أولاً، لأن المعنى يوضح أن الفعل وقع من كل منهما سواسية دون قصره على واحد بعكس الجملة الأولى.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الزيادة تجعل الصيغة دالة على ترديد الفعل ـ الذي دخلته ـ وحصوله أكثر من مرة.

وتضاف «التاء» إلى هذا التركيب ـ أولاً ـ فتوسع المعنى في الصيغة التي تدخلها وتجعلها مؤدية لمعان أكثر، فتصبح دالة ـ دلالة أوضح ـ على المشاركة الصريحة ـ في تحصيل الفعل ـ بين اثنين أو أكثر، مع تطلب التضام بين أجزاء الجملة حرفاً آخر حتى يستقيم التركيب ـ بعكس صيغة فاعل التي تتضام مكوناتها مباشرة، دون واسطة ـ ولا بد لهذا الحرف من دلالة محددة حتى يصح وجوده، وهي «المعية» المعبر عنها بـ «الواو» أو «مع» ـ إذا لم يكن الفاعل ضميراً متصلاً، كـ «تناقشنا» ـ لأن الزيادة في هذه الصيغة قد قصرت بها درجة عن «فاعل» في التعدي، فهي لا تأتي إلا متعدية لواحد أو لأزمة فإذا كانت فاعل متعدية لاثنين ويصح معها أن تأتي جملة مثل: «نازع محمد علياً الحديث» فإن «تفاعل» لا تقبل هذين المفعولين ولا يصح إلا «تنازع محمد وعلي الحديث»، لأن الاسم الثاني فاعلاً حقيقة، والفصل بينهما «أنك إذا قلت: «ضاربت زيداً» فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبته فكأن الفعل لك دونه.

وأنت إذا قلت: تضارب زيد وعمرو، فإنما تعطف بالواو، ولا تقول: تضارب زيد عمراً. . .»[1]، ولا يجوز تعديته ـ عندما يكون «فاعل» متعدياً

(1) المنصف: ابن جني: 1/92.

لواحد ـ إلا في حالة واحدة، وهي: «إذا لم يكن المفعول فاعلاً في المعنى نحو: «تقاضيته الدين، وتناسيت الحديث»[1]، أي مما لا يصح أن يقع منه الفعل.

كما تعطي هذه الزيادة للصيغة معنى آخر، فقد تتحول بها من معناها السابق، لتجعلها مؤدية لمعنى التكلف في الفاعل، وذلك بإظهاره متصفاً بمعنى الفعل «وهو منتف عنه نحو: تجاهلت، وتغافلت، أي أظهرت من نفسي الغفلة التي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً»[2].

كما تؤدي بعض المعاني الأخرى في الفعل الذي ضامته، كالدلالة على التدرج في وقوع الفعل على نحو ما في: «تواردت الأخبار»[3].

وقد تزاد لا لشيء إلا لمجرد المطاوعة للصيغة «فاعل» نحو باعدته فتباعد، أو لمعنى صيغة أخرى كـ «تفعل نحو: تعاهد وتعهد... ويجيء بمعنى أفعل نحو: تخاطأ وأخطأ وتساقط وأسقط»[4].

وإن كان الواضح أن الصيغتين يختلفان عملاً إذ أن «تساقط» ـ مثلاً ـ تجعل الحدث مرتبطاً بالفاعل مباشرة ـ أي واقع من الفاعل ـ والصيغة لازمة لا تتطلبْ مفعولاً، بينما في «أسقط» الأمر مختلف، فالصيغة متعدية، وما كان فاعلاً في الصيغة الأولى يصبح مفعولاً مع هذه الصيغة كما يتضح ذلك في «تساقط الثمر» و «أسقطت الشجرة الثمر» ويمكن حمل ما جاء وفق النص السابق مما كانت فيه الصيغة الفرعية «تفاعل» متساوية مع الصيغة «فاعل» أو «افتعل» أو «تفعل» أو «افعل» على أنه من اختلاف الاستعمالات المكانية أو ما يعبر عنه باللهجات.

---

(1) المصدر نفسه: 1/92.
(2) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: عصام نور الدين: ص 157.
(3) المرجع نفسه: 158.
(4) نزهة الطرف: الميداني: ص 17؛ وانظر: المرجع السابق: 158؛ الوافي الحديث: هلال: 142.

زيادة «الألف، والسين، والتاء»:

تزاد هذه الأحرف الثلاثة ـ مجتمعة ـ على الفعل الثلاثي المجرد ـ صدراً ـ فتضفي عليه معاني زائدة، يختلف بها عن صيغته المجردة، وتحوله إلى صيغة تأتي في أكثر أحوالها للدلالة على طلب تحصيل الفعل، وتصبح هذه الزيادة دالة على معنى السعي، والتسبب في إيجاد الفعل، وتهيء الصيغة لقبول هذا المعنى «لأن الحروف رتبت حسب المعنى: فوهب، وسقى وطعم، كل فعل منها يدل على معناه من غير طلب»[1]، وليست سوى «أخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها... فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها»[2]، أصبح المعنى يستلـزم تغيير الصيغة « إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها ، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها»[3] نحو: «استوهب، واستسقى، واستطعم، أي طلب إليه تحصيل هذه الأفعال.

فالألف والسين والتاء زوائد في «استفعل» ثم تأتي بعدها الأحرف الأصلية «الفاء، والعين، واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك. وذلك أن الطلب للفعل، والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعلُ السؤال والتسبب لوقوعه فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة»[3].

---

(1) العلاقة بين الصوت والمدلول: عبد الكريم مجاهد: «كتاب المورد: مجموعة مقالات»، بغداد «دار الشؤون الثقافية وزارة الإعلام» ط 1، 1986 ص 70.

(2) الخصائص: ابن جني: 2/154؛ وانظر: نظريات ابن جني وموقف المحدثين منها: د. أمين فاخر، حولية كلية الإنسانيات (جامعة قطر) العدد (1)، 1979 ص 197.

(3) المصدر نفسه: 2/154.

كما تأتي هذه الأحرف مؤدية لبعض المعاني الأخرى، فهي عندما تتصل باسم ـ في الأصل ـ تحوله إلى معنى الفعلية، وتضفي عليه صفة الأصل الذي اشتق منه، كما في: «استحجر الطين أي تحول إلى الحجرية»[1] و «إن البغاث بأرضنا يستنسر»[2]، أي يتحول إلى صفات الحجر، والنسر.

وتؤدي هذه الزوائد معنى: اتخاذ الفاعل، معنى الفعل حالة من حالاته نحو: استلأم الرجل إذا اتخذ الدرع لباساً له. ومعنى: اعتقاد صفة الأصل ـ أي أصل معنى الفعل ـ في المفعول، واتصافه بها نحو: استكرمته «أي اعتقدت فيه الكرم»[3] وهو ما عبر عنه «ابن جني» بـ «الإصابة» أي الدلالة على المفعول حين «تصيبه على هيئة ما، نحو: «استعظمته» أي أصبته عظيماً، «واستكرمته»: أي «أصبته كريماً»[4]. ومما كان للزيادة فيه قيمة كبرى ما تؤديه زيادة «التاء الساكنة» على آخر الفعل من دلالة على نوعية الفاعل وخلق التجانس، والمطابقة بينه وبين الفعل، وتتضح هذه القيمة عندما يكون الفاعل مختلفاً عن الشكل المطرد قياسياً ـ من ناحية الجنس ـ كأن يكون مؤنثاً ولا علامة ـ في لفظه ـ تدل على تأنيثه كـ «هند وزينب» أو العكس بأن يكون مذكراً معنى وهو مؤنث في لفظه، كـ «طلحة وعروة»، فتصبح هذه الزيادة الوسيلة الوحيدة لمعرفة تأنيث الفاعل ـ معنى ـ من عدمه، لأن المعيار التقعيدي لا يمنع «جاء هند» مثلاً، كما لا يمنع «جاءت طلحة» وفقاً للظواهر الشكلية لكل اسم من هذه الأسماء.

لكن بزيادة هذه اللاحقة أو بانعدامها يتضح نوعية الفاعل دون أي اعتبار

---

(1) شرح مختصر التصريف العزي: التفتازاني: ص 41؛ أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: عصام نور الدين: 166.

(2) أبنية الفعل...: 166؛ تهذيب التوضيح: أحمد مصطفى المراغي: محمد سالم علي، مصر (المكتبة التجارية الكبرى) ط 9 قسم الصرف، ج 2 ص 36.

(3) الوافي الحديث...: هلال: ص 153.

(4) المنصف: ابن جني: 1/77.

لشكله، وتصبح مضامتها للفعل دالة على تأنيث الاسم الواقع بعدها ولو كان مذكراً لفظاً.

التضعيـف:

الجانب الثاني من جوانب زيادة المبني هو ما يقع في عين الفعل من تضعيف يؤتى به لغرض معنوي يضاف إلى معنى الجذر الأصلي ـ غالباً ـ عوضاً عن تكرير الفعل بكامله، وأوضح صيغة تطرد فيها العلاقة بين زيادة المبني وزيادة المعنى ـ في هذا الجانب ـ هي صيغة فعّل (بتشديد العين) «التي تأتي» للتكثير غالباً، نحو: «غلّقت، وقطّعت وجوّلت»[1] بما يضفيه تكرار العين في الصيغة من دلالة على تكرير الفعل، والمبالغة في تحصيله، على نحو ما يوضحه ابن جني في قوله: «من ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع... وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام...، فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صرصر وحقحق دليلاً على تقطيعه»[2].

وأصبحت هذه الصيغة معيارية لكل فعل ثلاثي ـ يراد التنصيص على تردده، والمبالغة في تحصيله، حتى أن «سيبويه» نص على أن استعمال هذا الوزن «ههنا لتبيين الكثير»[3]، وأنه «بناء خاص للتكثير»[4] في المعنى الفعلي.

---

(1) الشافية: لابن الحاجب: (أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: الملحق الأول) ص 219، وانظر: الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت (دار الآفاق الجديدة)، ط 3، ح 3 ص 189.

(2) الخصائص: ابن جني: 2/155.

(3) الكتاب: سيبويه: 4/64.

(4) المصدر نفسه: 4/65.

الزيادة في الفعل الرباعي:

تختلف الزيادة في الفعل الرباعي عنها في الثلاثي، فإذا كان الثلاثي يقبل الزيادة في جميع صيغه، ولأغلب حروف الزيادة نتيجة للمتسع في جذره لقبول الحرف، والحرفين والثلاثة، فإن الرباعي يتخلف كثيراً عنه في قبول هذه الأحرف، فهو يرفض قابلية الأحرف الدالة على الطلب (أ س ت) مجتمعة لتجاوزه بها الحد المسموح له مبنى، ولا يقبل «الميم لخروجه من طائفة الأفعال، وكذلك «الهاء»، و «الواو» فلم يبق له من الأحرف إلا «الألف والنون والياء والتاء واللام» التي يمكنه قبول زيادتها ـ خارجة عن معنى المضارعة باستثناء الياء ـ ولذا لم يأت من أوزانه المزيدة بحرف إلا (تفعلل) ومن المزيدة بحرفين إلا «افعللّ» و «افعنلل»[1] نتيجة لقلة تصرفه الناتجة عن «قلته في الكلام، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها»[2]، مع ما يفرضه وقوف بنائه عند البناء السداسي من عدم زيادته على خمسة أحرف حتى يتسنى بقاء الكلمة عند حدود بنائها القياسي المسموح به، في حالة ما أريد استعمالها للدلالة على المضارعة، وهو ما يتوفر لها في صيغة «تفعلل» فنستطيع التعبير عن هذا البناء مضارعاً بيتفعلل تتفعلل. . . نحو: يتدحرج. . . ، دون أي مساس بالحروف الأصلية، أو الحرف الزائد، بينما نجد الصيغة قد استنفدت حقها في البناءين الآخرين، ووصلت إلى أقصى ما تسمح به القواعد الصرفية وهو السداسي ولم يبق أي مجال لها بالزيادة أو التصرف من جهة اللفظ ـ على الرغم من أنها لا تزال تقبل معنى المضارعة المعبر عنه بالأحرف السابقة ـ إلا باستبدال أحد الأحرف المزيدة أصلاً، إذا أريد التعبير عن هذا المعنى، ولما كانت زيادة «النون» قد أتت لتأدية معنى معين وهو «المطاوعة». وزيادة «اللام» قد جاءت لغرض معنوي ـ أيضاً ـ

(1) انظر: الوافي الحديث. . . : هلال: ص 128.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 9/145.

وهو: التكثير، كما في «اقشعر» و «اكفهر»[1]، والألف في البناءين زيدت لغرض لفظي، وهو: التوصل إلى النطق بالساكن، وكانت واقعة أولاً، وهو المحل الذي تطلبه أحرف المضارعة، أصبح الأمر يستلزم عند إضافة حرف من أحرف المضارعة حذف الألف، وإحلال هذا الحرف محلها ليؤدي معناه ـ بانعدام الحاجة إلى الألف ـ دون إخلال بالقاعدة العامة لعدد أحرف الصيغة في أكمل حال.

لذا يمكن القول: إن ما زيد على الرباعي ليؤدي دوراً معنوياً في صيغته هو: أحرف المضارعة الأربعة، والنون للمطاوعة، وتضعيف اللام الأخيرة في الكلمة للتكثير، ولا يستطيع غيرها من أحرف الزيادة دخول هذا النوع من الأفعال.

---

(1) انظر: الصيغ الرباعية والخماسية. . . : مزيد إسماعيل: ص 254 ـ 255.

الـفصـل الثانـي

دور حروف المعاني في أداء المعنى

تقوم حروف المعاني بدور مهم في بنية الجملة للغة العربية من جهة الدلالة على المعنى، أو الترابط والتماسك بين مفرداتها لتوضيح العلاقة بينها. مما لا يمكن أن يؤدي بغيرها من أقسام الكلام.

وبالنظر في تركيبة الجملة العربية يجد أي باحث أن غالبيتها تعتمد اعتماداً كلياً في التعبير عن المعنى، على الحرف، فإذا استثنينا الجملة المثبتة الخبرية ـ ونظرنا في بقية صور الجملة سنجد أن كل واحدة منها تعتمد في صدرها على حرف من حروف المعاني «كما في النفي، والتأكيد والاستفهام والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والشرط والتعجب والقسم والنداء»[1]، والتشبيه، والأمر ـ لغير الفاعل المخاطب[2] ـ ولا يمكن لها أن تؤدي هذه المعاني بغير الأحرف الموضوعة لكل معنى من هذه المعاني.

كما تقوم بوظيفة الربط والتعليق لتلخيص العلاقة بين أجزاء الجملة فيؤتى بها «لربط اسم باسم وهو معنى العطف نحو قولك: جاء زيد وعمرو. . .، لربط فعل بفعل نحو: قام زيد وقعد. . .، لربط جملة بجملة نحو قولك: إن تعطني أشكرك. . .، وليس بين الفعلين اتصال ولا تعلق، فلما دخلت إن علقت إحدى الجملتين بالأخرى، وجعلت الأولى شرطاً والثانية

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان: ص 210.

(2) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 7/59، وانظر في مجيئه على الأصل: 7/61.

جزاء»[1]. وقيدت الثاني بوجود الأول.

كما تدخل الجملة، لتربط بين الأفعال، ومفعوليها في حالة قصور الفعل عن الوصول إلى مفعوله، حين يكون الغرض الإخبار عمن وقع عليه الفعل ـ لا عن مجرد وقوع الفعل، أو تبيين فاعله ـ على نحو ما في: «أستمع الطالب للمحاضرة»، وهي الوظيفة التي تقوم بها حروف الجر عامة، وإن اختلفت ألفاظها، تبعاً للمعنى، وللعلاقة بين الفعل والحرف في القبول من عدمه، حتى أن انعدامها ـ لفظاً ـ في بعض السياقات، يجعل المعنى مختلفاً عن الهدف المساق له، ويتراوح بين أكثر من جهة مثلما نجده في قول طرفة «برواية النصب»:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي[2]

فالبيت لا يؤدي معناه المساق من أجله إلا بتقدير حرف من حروف الجر، مع الحرف المصدري المقدر، وهذا التقدير يفسح المجال لأكثر من حرف في مضامة الجملة، وتنويع المعنى.

فيمكن أن يقدر الحرف «في» أو «عن» أو «اللام»، وكل حرف من هذه الأحرف يؤدي معنى مختلفاً عن الآخر، فالجملة يمكنها أن تؤدي معنى الإيجاب، أي الدلالة على حضور الوغى إذا قدر الحرف «في أن» أو اللام، ويصير معناها: يا من يلومني في حضور الحرب[3]، أو لأن أحضر الوغى[4].

وقد تحمل معنى السلب باستعمال «عن»[4] لأن زجره عن كذا بمعنى منعه.

---

(1) المصدر نفسه: ج 8 ص 5.

(2) الكتاب: سيبويه: 3/99؛ رصف المباني: المالقي: 113؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 502، 840؛ والبيت يرويه البصريون بالرفع والكوفيون بالنصب وهم: يجيزون حذف أن والنصب بعدها قياساً.

(3) انظر: الكتاب: سيبويه: 3/99 هامش 4.

(4) انظر: شرح ابن عقيل: 2/363 هامش.

ولعل نص النحاة على معان معينة لكل حرف من حروف الجر، إنما هو من قبيل نسبتها إلى ما تؤديه من معان داخل الجملة، فقولهم ـ مثلاً ـ (على) للاستعلاء إنما هو بالنظر إلى ما تؤديه من توضيح للصورة الناتجة عن وجودها «فيما دخلت عليه كقولك: زيد على الفرس، فزيد هو المستعلي على الفرس و «على» أفادت هذا المعنى فيه، ومن ذلك: على زيد دين، كأنه شيء قد علاه فالمستعلي عليه زيد»[1].

وقولهم: «عن» للمجاوزة، و «الباء» للإلصاق، و «من» لابتداء الغاية، وما إلى ذلك من معاني الأحرف، منطلق من المعاني التي تحدثها هذه الأحرف في الجملة من جهة العلاقة بين الفعل والاسم.

ويعتبر الاستفهام أحد المعاني التي تطرأ على الجملة بواسطة الحرف.

وتتوارد لتأدية هذا المعنى مجموعة من الضمائم ـ تسبق الجملة ـ منها ما هو اسم نحو: «أين»، و «متى»، و «من»، ومنها ما هو حرف، وهو ما يعنينا هنا.

وأحرف الاستفهام التي تضام الجملة وتحدث فيها معنى مختلفاً عن معناها الأول، حرفان هما: «الهمزة»، و «هل» اللذان يعتبران أصل المعنى الاستفهامي ـ استعمالياً ـ وما عداهما فمحمول عليهما، حتى أنه أخذ الحكم الإعرابي لهما، وهو: البناء، لأنه، جاء مؤدياً لمعنى حقه الحرف[2].

الهمـــزة:

تعتبر «الهمزة» أصل حروف الاستفهام، وأقواها ـ لكثرتها في الاستعمال ـ ولذا اختصت بجواز إثباتها وحذفها من الجملة ـ مع بقاء معناها ـ دون أختها «هل»، بالإضافة إلى ملازمة معنى الاستفهام لها، حتى

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/37.

(2) انظر: شرح ابن عقيل: 1/31 ـ 32.

إن أدت بعض المعاني الأخرى كالتوبيخ، والتقرير.

أما «هل» فإنها قد تخرج عن معنى الاستفهام، وتستعمل لأغراض أخرى لا علاقة لها بالمعنى الأول كالتحقيق[1] الموجود في الحرف «قد» ـ على رأي ـ كما في قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾[2].

وأقوى معنى يحدثه حرف الاستفهام هو: نقل الجملة من دائرة المعنى الخبري، إلى المعنى الاستفهامي الذي هو إنشائي، وتغيير مضمونها من معنى محصل إلى معنى يستفسر عن حصوله من عدمه فجملة مثل: «نجح الطالب» تصدر من متكلم لتؤدي معنى محصل يخبر به المخاطب ـ غالباً ـ، أو لمجرد التعبير على أن المتكلم يعلم هذا الخبر...

لكن بدخول «الهمزة» أو «هل» يتحول المعنى من أخبار إلى استفهام ويتحول المتكلم من مصدر للمعلومة إلى باحث عنها متلق لها لأن سؤاله يرد من ورائه إخباره بحصول هذا المعنى من عدمه.

وبنظرة في بعض التراكيب اللغوية ـ التي تتردد بين وجود الهمزة فيها وعدمها ـ نستطيع أن نتعرف على ما يؤديه هذا الحرف من معنى، ومدى انسجام وجوده، وعدمه مع النص.

فقول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب   ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب[3]

يدور حوله النقاش لتحديد نوعية أسلوب عجزه هل هو خبري لا مكان

---

(1) انظر في مسألة «هل»: الكتاب: سيبويه: 3/189؛ معاني القرآن: الفراء: 3/213؛ المفصل وشرحه: ابن يعيش: 8/152؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 460.

(2) الإنسان: 1.

(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 20؛ الخصائص: ابن جني: 2/281؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/34.

للاستفهام فيه، أم إنشائي لوجود همزة الاستفهام المقدرة قبل «وذو». والأسلوب في ظاهره أسلوب خبري يثبت شيئاً ـ جرت العادة على أنه لا يليق بمن جاوز مرحلة الطفولة ـ وهو اللعب لمن كان شيخاً طاعناً في السن.

لكن بتقدير وجود الاستفهام يصبح معنى الأسلوب، إنشائياً، صادراً من الشاعر لغرض التوبيخ والإنكار، على من يظن أن طربه مبعثه اللعب، واللهو، فينفي عنه اللعب، ثم يؤكد نفيه هذا بما ينكره على «ذو الشيب» من لعب، وهو إنكار ينسحب عليه ضمنياً.

ويكاد يجمع أهل النحو على أن التركيب ـ في هذا البيت ـ مشتمل على معنى الاستفهام، بالهمزة المقدرة، إلا ما شذ منهم كما يذكر محقق «شرح شواهد المغني» إذ ذكر أن شارح «السبع الهاشميات» قال:

«وذو الشيب خبر وليس باستفهام. والمعنى: لم أطرب شوقاً إلى البيض، ولا طربت لعباً مني، وأنا ذو الشيب. وقد يلعب ذو الشيب ويطرب وإن كان قبيحاً به»[1]. وهذا المعنى وإن كان النص ـ مجرداً ـ يحتمله، إلا أن الظروف المحيطة به تقبل جزءاً من وجهة النظر هذه، وترفض جزءاً آخر، فهي تقبل التركيب على صورة الخبر ـ وهو الراجح كما سيأتي ـ لكنها ترفض المعنى التفسيري للنص الذي ذكره في قوله: «وأنا ذو الشيب، وقد يلعب ذو الشيب».

أما تقدير الاستفهام، وإن كانت الصناعة اللفظية لا ترفضه ـ فإن الظروف التي قيل فيها النص ترفض ذلك، ولا تجعل له مكاناً لأن ما ذكر حول هذه القصيدة ومولدها يبتعدا ابتعاداً كلياً عن المعنى الذي يحدثه تقدير الاستفهام.

فالاستفهام ـ هنا ـ مرتبط بكون السائل تتوفر فيه المعاني التي يشتمل عليها التركيب المسلط عليه الاستفهام و «الكميت» لم يكن كذلك. فالقصيدة

(1) انظر: شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/36 هامش 1.

هي أول نتاج شعري للشاعر، على ما تذكر الروايات ـ قاله وهو ما يزال فتى لم يتطرق الشيب إليه، وهذا المقام يؤكد أن «ذو الشيب يلعب» خبر لا استفهام.

والشاعر أراد بهذا أن يدلل على ما في نفسه من رجاحة عقل، لأنه لم يطرب إلى أشياء تتماشى وسنه، وإن كان يطرب، ويلعب من يفترض أنهم في سن اكتملت فيها مداركهم، ورجحت معها عقولهم.

ويمكن القول إن المعادل النثري لعجز البيت: «ولا لعباً مني وأنا الصغير، وإن كان الكبير ذو الشيب يلعب».

ولا أدري كيف ربط النحاة بين الشاعر والشيب، مع نص المصادر على قصته مع الشاعر «الفرزدق»، وعرض القصيدة ـ التي منها هذا البيت ـ عليه ليقيمها له، ونص «الفرزدق» ـ الواضح ـ حينما ألقى عليه الشاعر عجز البيت: (ولا لعباً مني. . .). إذ قال له: «بلى يا ابن أخي، فالعب، فإنك في أوان اللعب»[1].

ومثل هذا البيت، بيت (عمر بن أبي ربيعة):

ثم قالوا: تحبها قلت بهراً عدد النجم والحصى والتراب[2]

فالمعنى فيه يدور بين الخبر، والاستفهام، فإن قُدرت الهمزة فالاستفهام واقع منهم إما لغرض فهم العلاقة بينه وبينها، ولم تسبق لهم معرفة هذا، والاستفهم في هذه الحالة على حقيقته، وإما لغرض التقرير إن كانوا على دراية بما بينه وبينها ويريدون التأكد من وقوعه، والجملة في الحالين تظل كما هي في ظاهرها، جملة فعلية.

(1) الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: محمد علي البجاوي، إعداد لجنة بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت (مؤسسة جمال للطباعة والنشر) 1970 ج 17 ص 28؛ وانظر: ما قيل حولها كاملاً بالمصدر نفسه: 27 ـ 29؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/ 37 ـ 38.

(2) الكتاب: سيبويه: 1/ 311؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 20 برواية: عدد الرمل.

وإن لم يقدر وجود الهمزة، فالمعنى معنى الخبر، وهم يعلمون ما بينهما والجملة مختلفة عن ظاهرها ـ شكلياً ـ إذ تحتم علاقاتها الداخلية تكونها من جملتين، جملة إسمية كبرى، وجملة فعلية صغرى وتقديرها: «أنت تحبها».

ومن مظاهر دور الحرف في المعنى أن هذا الاستفهام قد يتحول عن حقيقته ـ وهي طلب الفهم ـ إذا فصل بينه وبين مدخوله، بحرف من حروف النفي وما يؤدي دورها من الأفعال، فيصبح مؤدياً لمعنى الإيجاب والتحقيق، وكأن ما أضيف على الاستفهام سلط عليها لينفي ما تحمله هي من معنى السؤال الذي يقترب من النفي كما في قوله تعالى: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾[1]، وقوله: ﴿ألم نربك فينا وليداً﴾[2] ونحو ما في قولك: «أما أحسنت إليك»[3].

فهي في هذه الحالات ـ وما ماثلها ـ مؤدية لمعنى التقرير، الذي هو ـ في حقيقته ـ مرتبط بشيء قد وجد ولا علاقة للاستفهام ـ بمعناه الأصلي ـ بها إطلاقاً.

ويتضح هذا عند النظر إلى معاني هذه التراكيب التي يفهم منها وقوع أحداثها، لا نفيها، ولا استفهام عنها.

انظر إلى فارق المعنى بين قوله تعالى: ﴿لست عليهم بمصيطر﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾[5].

فالمعنى في الآية الأولى نفي محض، بينما هو في الآية الثانية، تحقيق وثبات للربوبية.

---

(1) الشرح: 1.
(2) الشعراء: 18.
(3) معاني الحروف: الرماني: ص 33.
(4) الغاشية: 22.
(5) الأعراف: 172.

والفارق في هذا إنما مبعثه تضام الهمزة مع أداة النفي التي فصلت بين الاستفهام وما سلط عليه كما في الآيات الأولى.

والنداء من الأساليب التي يكون للحرف فيها الدور الأساسي في تأدية معنى الجملة، باستعمال أحرف معينة يدل كل حرف منها على معنى معين في توجيه النداء، فتستعمل «الهمزة» للمنادى القريب، و «يا» و «أي» و «آ» و «هيا»[1] للمنادى البعيد[1] وما في حكمه، وإن كان الاستعمال الفعلي للغة قد بادل بينها لأغراض معينة، وخرج بها في بعض الأحيان لتأدية معان أخرى كالاستغاثة...

واستعملوا هذه الأحرف عند النداء للتفريق بين النداء، والخطاب، لأن الحالين قد يتفقان في حضور المعنى بهما.

وقد اختلف النحاة في معنى النداء من جهة التحصيل هل هو لهذه الأحرف، أم لغيرها؟.

فرأى بعضهم أن وجود هذه الأحرف ليس للنداء، وإنما هي «قد دخلت لمعنى التنبيه، والفعل مراد بعدها، والعمل في الاسم بعدها إنما هو لذلك الفعل لا لها»[2] هي، وعندما سئلوا عن هذا الفعل قالوا: حذف وجوباً.

بينما رأى آخرون أن هذه الأحرف ليست هي المرادة أساساً وأن العمل الذي أحدثته إنما وقع «لها بالنيابة»[2] عن الفعل، وأن هذا الفعل قد «حذف اختصاراً مع أمن اللبس»[3].

ولكن هل يصح المعنى مع ما قالوا به؟.

إننا إذا أخذنا بقولهم هذا ووضعنا الفعل في الاعتبار عند النظر إلى الجملة من جهة المعنى، والتضام، فإننا سنجد المعنى، والتضام، يرفضان

(1) انظر: شرح ابن عقيل: ج 2 ص 255.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: ج 8 ص 7.
(3) المصدر نفسه: 8/120.

ذلك، لأن قولنا: «أدعو فلاناً» إنما هو إخبار بوقوع الدعوة من قبل المتكلم، ولا معنى أن يقول شخص لشخص أمامه، ويريد منه التحدث ـ مثلاً ـ أن يقول له: ادعو محمداً تحدث «أو» تحدث ادعو محمداً «بدل» أمحمد تحدث «أو» تحدث يا محمد».

وبالنظر إلى علاقة المفردات داخل الجملة ببعض الأحرف الأخرى نجد الاسم المنادي يرفض مضامة «ال» التعريفية، له، نتيجة لوجود حرف النداء ويستثنى من ذلك (لفظ الجلالة) «الله»، «وما سمى به من الجمل»[1].

فلا يجوز: «يا القوم اقبلوا» بينما التعبير بالفعل يقبل هذا دون إشكال، كما في قوله تعالى: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾[2]. ولو كان الفعل مرادًا و «الياء» أو «الهمزة» نائبة عنه لصحت معه «ال»، لأن ما ناب عن شيء يأخذ حكمه، شأنه في ذلك شأن الأصل ـ من جهة التضام ـ مما يجعل القول: بأن العمل لهذه الأحرف، وهي المرادة أصلاً هو المتلائم مع المعنى، والتركيب، والأولى في الاعتبار، ولأنك لو قدرت الفعل وأظهرته عند القول بعمل الفعل «لم يتغير المعنى، وأنت لو أظهرت أدعو وأنادي لتغير المعنى وصار خبراً»[3]، وبذلك «لا يستقيم معنى النداء وهو إنشائي»[4] مع هذا التقدير، "فالفرق كبير بين الخبر والإنشاء من جهة المعنى، واعتبار الفعل في النداء من مكونات الجملة لا معنى له، وإنما هذا الأسلوب «من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها»[5] دون غيرها من أقسام الكلام.

ومن الحروف التي تضاف إلى الجملة وتؤدي فيها معنى إضافياً، ما يدخل على الجملة التي أصلها المبتدأ والخبر من طائفة من الحروف المصطلح عليها «بالناسخة» وهي «إن وأخواتها» فهذه الجمل تحمل معنى

(1) شرح ابن عقيل: 2/264.
(2) الإسراء: 110.
(3) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/7.
(4) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان: ص 219.
(5) المصدر نفسه: 219.

ثابتاً يوضح حكماً مسنداً إلى اسم سبقه ـ قبل دخول هذه الأحرف ـ نحو: «محمد ناجح» مجرداً عن أي معنى آخر، ولكن إضافة أي حرف من هذه المجموعة يجعل المعنى يتحول من جهة إلى أخرى، حسب الحرف الذي يضامها، وحسب المعنى المراد، فبإضافة «إنّ» نجد المعنى قد تأكد وأصبح غير قابل للشك من قبل المستمع. ولو غُير هذا الحرف بـ «أنّ» لأصبحت الجملة ناقصة التركيب المؤدي إلى نقص المعنى، لتطلب التضام إيجاد عنصر لغوي قبل هذا الحرف غالباً ما يكون فعلاً أو ما هو من خصوصياته نحو: «لو» وتتحول الجملة من جملة قائمة بذاتها ذات معنى إلى جملة مؤولة بمفرد معمول لما سبقه فتكون الجملة السابقة في تركيبها «علمت أن محمداً ناجح» أو «لو أن محمداً ناجح» متحولة عن أصل مفترض «علمت نجاح محمد» أو «لو نجاح محمد حاصل، كائن...».

ويتغير هذا الحرف بـ «ليت» يتحول المعنى من معنى محصل إلى معنى يتمنى المتكلم حصوله، وقد يكون من المستحيلات، كما في قوله تعالى: ﴿فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا﴾[1].

أما إذا كان الحرف «لعل» فإن المعنى يتحول إلى مقام الترجي، أو الإشفاق، وقد تجعل الكلام يتحول إلى معنى الاحتمال، أي: تساوى الوقوع وعدمه، وهو ما يعبر عنه بعض النحويين بالتوقع[2].

والجملة في الحالتين الأخيرتين تتحول من قسم الخبر إلى قسم الإنشاء.

والحرف، «لكنّ» يفيد الاستدراك فيما دخله ـ وإن كان مختلفاً في التضام عن بقية مجموعته ـ لأن وجوده يستلزم وجود حكمين مختلفين يتوسط هو بينهما ولذا «لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها»[3] بأن يكون الأول منفياً، والثاني مثبتاً أو العكس.

---

(1) الأنعام: 27.

(2) انظر: رصف المباني: المالقي: 373؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 379.

(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 383.

ويؤدي حرف «الكاف» معنى التشبيه بين الاسمين اللذين يربط بينهما حيث يسند صفات ما بعده إلى ما قبله، وإن أريد الاعتناء بهذا المعنى وتأكيده استعمل لذلك الحرف «كأن» الذي يفيد التشبيه المؤكد القوي نتيجة لتضام الحرفين «الكاف» و «إن» ويدخل على الجملة من أولها ليكون المعنى «على التشبيه من أول الأمر»[1] على العكس من استعمال الكاف وحدها بين الاسمين لأن الكلام حينئذ يكون مبنياً «على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد فسري من الآخر إلى الأول»[2].

وتقوم الحروف بدور رئيسي في تحديد الزمن بالنسبة للفعل حين يكون تركيب الجملة مبنياً على أحد حروف النفي ما، لا، لم، لما، لن».

فـ «ما» حرف نفي يضام الاسم، والفعل، فلا يعمل فيهما شيئاً من الناحية الإعرابية ـ خلافاً لاستعمال أهل الحجاز ونجد الذين يرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر إذا دخلت على اسم، وإلغائه عند الآخرين ناشىء عن عدم اختصاصه بنوع واحد من الكلام، والحرف إذا لم يختص لم يعمل ـ وتدخل على الفعل الماضي، والمضارع فتنفي وجوده، إلا أنها تحدد زمنه وتقيده بالحال، أو ما قرب منه، إن كانت صيغته دالة على المضي لفظاً، فـ ««ما فعل» لا تكون إلا مقابلة للصيغة المثبتة الدالة على الحال أو الماضي القريب من زمن الحال المعبر عنها بـ «قد فعل»[3].

وهي الحرف الوحيد الذي يضام الماضي، أما ما عدا ذلك من المعاني التي يراد نفيها ماضياً فلا سبيل إلى التعبير عنها إلا بالمضارع المضام لـ «لم»، و «لما»، فأما «لم» فإنها تستعمل مع المضارع لتؤدي معنى المضي المطلق ـ غير المقيد بزمن مخصوص «فإذا قال القائل: قام زيد كان نفيه لم يقم»[4] باستعمال المضارع

(1) المفصل: الزمخشري: 81/8.
(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 82/8.
(3) المصدر نفسه: 107/8.
(4) المصدر نفسه: 109/8.

والمعنى معنى مضي، وهذا المضي أوجده الحرف مضافاً للصيغة، لا صيغة الفعل. وأما «لمّا» فإنها مشاركة لـ «لم» في تأدية معنى النفي، إلا أنها تخالفها في نوعية ما دخلته من جهة تحديد الزمن له، فهي لا تضام إلا ما كان إثباته قريباً من الحال مستعملة معه «قد» وما زال مستمراً في النفي[1] التحصيلي لا التركيبي.

ووجود «لن» قبل الفعل يجعل المعنى مختلفاً عنه بوجود «لا» وإن كان الاثنان يشتركان في الاختصاص بالمضارع، فـ «لا» تؤدي النفي الخاص بالمضارع وقت التعبير عنه، وقد يمتد هذا النفي إلى زمن أوسع وقد يقصر. و «لن» تعطي نفي الفعل تأكيداً أكثر وتجعل معناه «على التأبيد وطول المدة»[2] وفقاً لرأي بعضهم.

وإذا كان الزمن من وظيفة الصيغة كما يراه النحويون، فإن الزمن مع هذه الضمائم قد خرج من إطار الصيغة مستقلة إلى مشاركة الحرف لها مشاركة قوية ـ ولا نريد أن نبالغ في إسناده له مفرداً ـ شأنه في ذلك شأن الأحرف التي تدخل الصيغ ـ أو تضامها ـ في حال الإثبات، والتي تعجز ـ هي الأخرى في أحيان كثيرة ـ عن تحديد الزمن تحديداً دقيقاً «فالجملة التي يشير فيها المسند إلى زمن معين في الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها كاملة ـ في الدلالة على الزمن بدقة ـ نحو: نجح الطالب، فيمكن أن يكون الزمن موغلاً في المضي أو قريباً أو متوسطاً بين بين، وكذا المضارع ولكن... لو أخذنا قد ـ مثلاً ـ وربطناها ببناء فعل دل التركيب في الجملة على معنى مخصص محدود، ولا يمكن أن يدل عليه الفعل وحده. فحينما أقول: قد تفتحت الوردة فإن ذلك يعني أنها (تفتحت) في الماضي القريب»[3] لأن قد جعلت الفعل «أقرب إلى الحاضر من الذي لا

---

(1) انظر: رصف المباني: المالقي: 281.

(2) المصدر السابق: 8/112.

(3) الدلالة الزمنية في الجملة العربية: د. علي جابر المنصوري، بغداد (مطبعة الجامعة) ط 1 ص 1984 ص 49.

تسبقه»[1].

أما المضارع فإنه هو الآخر يتردد زمنه بين أكثر من جهة، فقد يدل على الحال ـ الحاضر ـ أو على المستقبل بأنواعه المختلفة، فيكون دالاً على الحال إذا تجردت صيغته من أي ضمائم سابقة أو قرائن معنوية، ولكن بإضافة بعض الأحرف إليه يتحول زمنه إلى زمن مخصص، فـ «لم» حرف مغير لمعناه دال ـ معه ـ على المضي، على العكس من «لن» التي «تخلص الفعل للمستقبل»[2] داخل سياق النفي، والسين وسوف يدخلانه ليغيرا زمنه ويخلصانه للمستقبل القريب، والبعيد ـ على التوالي ـ كما أوضحناه سابقاً، ويصبح البناء «المقترن بالسين يعتبر في مرحلة أسبق زمانياً من المقترن بسوف»[3].

ومن الحروف التي تضام المضارع وتؤدي معنى لا يؤدى بغيرها من أقسام الكلام وتغير حقيقة الزمن في الصيغة المضارعة «لا» عند إرادة النهي عن تحصيل فعل فهي تسلب معنى الفعل وتحيل سياق الجملة إلى زمن الاستقبال، وإن قربته في أحيان كثيرة من زمن الحال.

وحروف الشرط من الحروف التي تؤدي معنى جديداً في الجملة وتغير علاقة الجملة بمعناها ومفرداتها، فجملة مثل: «قام زيد» جملة كاملة مؤدية لمعنى حاصل في الزمن الماضي، وبدخول «إنْ» ـ مثلاً ـ عليها يتغير معناها وتصبح جملة ناقصة لا تؤدي معنى ولا تتم فائدتها إلا بإضافة جملة عليها نحو: «قمت» وما إلى ذلك، وترتبط بزمن مستقبل ـ على الرغم ـ من صيغة الفعل الماضية.

وعلى العكس من ذلك فإن مضامة «لو» لجملة المضارع تقلب معناها إلى المضي.

---

(1) الزمني في النحو العربي: د. كمال إبراهيم بدري، الرياض (دار أمية للنشر والتوزيع) ط 1، 1404 هـ، ص 31.

(2) الفعل زمانه وأبنيته: السمرائي: 24.

(3) المرجع السابق: ص 31.

ومن المعاني التي تحتاج في التعبير عنها إلى الحرف: الأمر ـ لغير المخاطب الحاضر ـ الذي يعتمد في أسلوبه على اللام الأمرية، ولقوتها وأهميتها اعتبر ما جاء منها مضاماً لأسلوب المخاطب الحاضر مقبولاً، وواردا على أصله الذي يجب أن يكون عليه.

وتقوم الحروف كذلك بدور مهم في تأدية معاني التحضيض، والدعاء، والاستثناء، والردع، والقسم، والعطف، والربط بين جزأي الجملة في باب الشرط والجزاء عندما لا يكون الجواب مما يصح أن يجاب به مباشرة.

كما أن حروف الجر تقوم بتأدية وظيفة أساسية في إيصال معاني الأفعال وربطها بمفاعيلها عندما تكون هذه الأفعال قاصرة عن الوصول إلى المفاعيل للزومها الارتباط والتلبس بفاعلها فقط وهو ما يدخل تحت مصطلح «التعدي».

الفصل الثالث

دور الحرف في التعدية

قبل التطرف إلى دور الحرف في التعدي، سنتناول باختصار، مصطلح «التعدية»، تعريفه، وما يتعلق به من المظاهر الشكلية للفعل، من حيث التجرد، والزيادة، وعلاقة مطلوب التعدية، بالمعنى.

تعريف التعدية:

ـ جاء في «تاج العروس»:

«عدا (الأمر، و) عدا (عنه: جاوزه، وتركه) وعداه الأمر (كتعداه) تجاوزه (وعداه تعدية: أجازه، وأنفذه) فتعدى، والتعدي: مجاوزة الشيء إلى غيره، ومنه: تعدية الفعل عند النحاة، وهو: جعل الفعل لفاعل، يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية، منسوباً إلى الفعل، نحو: خرج زيد، فأخرجته»[1]، وتعريفه للتعدية ـ عند النحاة ـ بالنص المذكور، مقتصر على حال التعدية بحرف «الهمزة» الذي يعامل على أنه الأساسي في التعدية بالحرف.

ـ وقد عرف «ابن يعيش» مصطلح التعدية، بأنه:

«التجاوز، يقال: عدا طوره، أي: تجاوز حده، أي أنّ الفعل تجاوز الفاعل، إلى محل غيره، وذلك المحل هو: المفعول به»[2].

فالفعل المتعدي، وفقاً لهذا هو: «ما يفتقر وجوده إلى محل غير

---

(1) تاج العروس: الزبيدي: 10/235: «عدو».

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 7/62.

الفاعل»[1]، ولا يتم تحصيل معنى الجملة ـ غالباً ـ إلا بذكر المتعدي إليه، أي: المفعول.

وتختلف الأفعال ـ أصلاً ـ في التعدي، من حيث قوة وصولها إلى المفعول، فهناك الأفعال اللازمة التي لا يمكنها أن تصل إلى مفعول بصيغتها المجردة فقط، وهناك الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد ـ مباشرة ـ، وهناك ما يتعدى إلى مفعولين اثنين.

فالمتعدي لا يحتاج في تعديته إلى وسيلة تساعده في تطلب مفعوله الأساسي الذي يصل إليه بصيغته المجردة، واحداً كان، أم اثنين، من جهة أنه « قوى في العمل لا يحتاج إلى حرف الجر معه لتقوية عمله »[2]، ولا إلى « الهمزة »، أو التضعيف، إذا تطلب معنى الجملة ذكر هذا المفعول.

أما الفعل اللازم فهو: المضاد للمتعدي، من جهة العمل، والتأثير في عناصر بناء، الجملة المشتملة عليه، لأن: تطلبه لهذه العناصر متوقف على أولها فقط، وهو الفاعل، ولا يتجاوزه ـ بصيغته الأساسية ـ إلى غيره، كما يظهر من الحد المرسوم له عند اللغويين والنحويين.

فاللزوم «في اللغة: الملازمة للشيء، والدوام عليه»[3]. وهو في الاصطلاح لا يختلف عن هذا، فاللازم عند النحويين: «ما لم ينبىء لفظه عن»[1] «حلوله في حيز غير الفاعل»[1]، أو «ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر... أو لا مفعول له»[4] أصلاً. فإذا أريد تعدية هذا النوع من الأفعال،

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 7/62.

(2) الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبي البقاء: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، دمشق (وزارة الثقافة) ط 2 القسم 5 ص 189.

(3) لسان العرب: ابن منظور: ج 16 ص 15: لزم.

(4) شرح ابن عقيل: 1/533.

وكان المعنى محتاجاً إلى ذكر المفعول، أو تطلب المعنى ذكر مفعول آخر، غير المفعول الأساسي، في النوع الأول ـ وأعني بها التعدية ـ، استخدمت لذلك إحدى وسائل التعدية المقوية للفعل، والمعدية له، لتوصله إلى مطلوبه، «وهي: الهمزة، وتثقيل الحشو، وحروف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيره متعدياً»[1]، وبالمتعدي إلى واحد فتصيره متعدياً إلى اثنين، وبالمتعدي إلى اثنين فتصيره متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، ـ في أفعال محدودة ـ.

وسيتم في هذه الدراسة تناول وسيلتين من هذه الوسائل، وهما: الهمزة، وحروف الجر، باعتبارها ضمائم مستقلة ـ في الأساس ـ عن الجذر اللغوي.

ـ الهمــزة:

الهمزة إحدى الحروف الأساسية في تعدية الفعل إلى مفعوله عندما يكون هذا الفعل ثلاثياً، «ولا يتعدى لو نطق به»[2]. أو كان منطوقاً به، ولكنه لازم نحو ما في قوله تعالى: ﴿وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم﴾[3]، ونحو قوله تعالى: ﴿أذهبتم طيبتاكم في حياتكم الدنيا﴾[4].

فالهمزة استعملت مع الفعل «ألقى» لغرض التعدية ـ وإن كان لم يستعمل مجرداً منها ـ.

بينما في الآية الثانية الفعل «ذهب» مستعمل، وهو لازم في صيغته المستعملة هذه، لكن الهمزة هي التي مكنته من طلب المفعول، والوصول إليه.

---

(1) المصدر السابق: 7/64.
(2) رصف المباني: المالقي: 48.
(3) النحل: 15.
(4) الأحقاف: 20.

وإذا دخلت هذه «الهمزة» على الفعل المتعدي في الأصل إلى مفعول واحد، زادته قوة وجعلت تأثيره يشغل حيزاً أكبر في الجملة بتطلبه لمفعولين ووصوله إليهما ـ مباشرة، بعد أن كان مقتصراً على واحد مثلما يظهر ذلك في تعدية الفعل «ورث» ـ مثلاً ـ في قوله تعالى: ﴿وورث سليمان داوودَ﴾[1] الذي نصب مفعولاً واحداً. وفي قوله تعالى: ﴿وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم..﴾[2] الذي احتاج بدخول الهمزة عليه إلى مفعولين مباشرة، ووصل إليهما بمعونتها.

كما عدت ـ إلى مفعولين ـ بعض الأفعال الثلاثية غير المستعملة في التعدية إلى مفعول واحد ـ خلافاً للترتيب المفترض في نقل الأفعال من منزلة إلى أخرى ـ نتيجة لتطلب المعنى لذلك كما في «أعطى» الذي لم يستعمل مجردها ـ من الهمزة ـ لأن معناها يستلزم عناصر ثلاثة في الجملة: عاطي، وشيء معطى، ومعطى إليه، بغض النظر عن قابلية القواعد لهذه القفزة ـ ما دام المعنى يفرض ذلك ـ على نحو ما في قوله تعالى: ﴿إنّا أعطيناك الكوثر﴾[3].

وإذا ضامت ـ هذه السابقة ـ الفعل المتعدي إلى مفعولين تصيره متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك في فعلين متفق عليهما وهما «أعلم، وأرى» واختلف في بقية ما جاء متعدياً من أفعال ضمت إلى هذه الفئة، وهي: «ظن، حسب، زعم، خال، وجد».

فالجمهور على أنها لا تنقل إلى ثلاثة، من جهة أنها أفعال توجد في فاعلها متوجهة إلى مفعول على هيئة ما كـ «ظننت زيداً قائماً» ولا يمكن أن يجعل الظن ملتبساً بهذا الفاعل من قبل فاعل آخر أي: بمعنى أنه لا يمكن ـ معنى ـ أن يقال: «أظننت محمداً زيداً قائماً» أي: جعلت فيه هذا الظن،

---

(1) النمل: 16.
(2) الأحزاب: 27.
(3) الكوثر: 1.

لأنه من الأفعال التي تحصل مباشرة من فاعلها، ولا تجعل فيه.

لكن الأخفش ـ على ما نقل عنه ـ يرى رأياً مخالفاً لما عليه جمهور النحويين، فقد ذهب إلى صحة نقل هذه الأفعال إلى المفعول الثالث، شأنها شأن الفعلين السابقين، وجعل هذا النقل من قبيل القياس الذي لا عبرة للسماع، وعدمه، فيه[1].

إلا أن رأيه هذا قد رفض «لأن النقل مقصور على هذين الفعلين، دون سائر أخواتهما، وهو المسموع من العرب»[2]، واللغة في حقيقة أمرها، سماع، أي استعمال فعلي، لا معادلات رياضية، صحيح أن القياس لا يرفض هذا النقل تقعيدياً، لكن المعنى لا يقبل ذلك، ولذا لم يستعمل هذا القياس، ولم يدخل القواعد، لأن القواعد ضبط من الاستعمال، للاستعمال.

كما ألحق بهذين الفعلين ـ أعلم وأرى ـ أفعال أخرى استعملت ناصبة لثلاثة مفاعيل، باستعمال الهمزة حيناً، والتضعيف حيناً آخر، وهي: «أخبر، وأنبأ، وحدّث» ومبرر الإلحاق متوفر لهذه الأفعال ـ بعكس المجموعة الأولى ـ إذ أن المعنى الكامن في «علم» يفهم منها هي أيضاً، فالإخبار، والإنباء، والتحديث، ما هو إلا إعلام بمضمون الإخبار، «لذا أجرى مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدى تعديته»[3].

لكن الظاهر من آراء النحاة، أن هذه الأفعال قد نصبت الاسم الثالث، بواسطة ظاهرة أخرى، غير التعدية، وهي: نزع الخافض، على الرغم من عدم وضوح رأي «سيبويه» في هذا الموضوع، كوضوح آراء من جاءوا بعده، فهو حيناً ينص على أنها منصوبة على نزع الخافض، ففي:

(. . . باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين).

---

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستراباذي: 4/142؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 7/66؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 678.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 7/66.

(3) المصدر نفسه: 7/65.

يجمع بين ما تعدى إلى مفعوليه مباشرة، وما نصب مفعوله الثاني على إسقاط حرف الجر، كما يتضح من قوله:

«أعطى عبد الله زيداً درهماً. . .، ومن ذلك: اخترت الرجالَ عبدَ الله. . .، ومنه قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لست محصيه   رب العباد، إليه الوجه والعمل

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت (فلاناً) من الرجال. . .، فلما حذفوا حرف الجر، عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس:

آليت حب العراق الدهرَ أطعمه   والحب يأكله في القرية السوس

يريد: على حب العراق.

وكما تقول: نبئت زيداً يقول ذاك، أي: عن زيد، وليست «عن، وعلى» بمنزلة «الباء» في قوله: ﴿وكفى بالله شهيداً﴾[1]، و «ليس بزيد» لأن «عن» و «على» لا يفعل بها ذلك»[2].

أي ليست من حروف الزيادة ـ كالباء ـ حتى تحذف من الكلام وإنما هي جزء أساسي في التركيب، ومساقة لتأدية وظيفة أساسية، وحيناً آخر، يلحق هذه الأفعال، بالأفعال المتعدية إلى مفاعيلها الثلاثة مباشرة، وليس عن طريق الحذف، والإيصال، وإن كان في تمثيله قد استعمل الفعل المضعّف، ولم يستعمل المضام للهمزة ففي: «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين. . . قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبّأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك»[3].

وفي: «باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين. . . قولك: نُبئت

---

(1) النساء: 79.

(2) الكتاب: سيبويه: 1/37 ـ 38.

(3) المصدر نفسه: 1/41.

زيداً أبا فلان، لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة، تعدى المفعول إلى اثنين»[1].

وهو يشير بذلك إلى حالة إسناد الفعل للمجهول، وتحول المفعول الأول إلى حالة الرفع ـ نائباً عن الفاعل ـ ونصب الفعل لمفعولين.

فهذه النصوص تشير صراحة إلى التعدية المباشرة للفعل، سواء كانت بالهمزة، أو التضعيفَ، ولا تحمل أيّة إشارة، ولو ضمنية، تدل على ملاحظة حرف الجر، أو اعتباره جزءاً من عناصر التركيب، وهو ما دفع ببعض النحاة ـ المتأخرين عن عصر سيبويه ـ إلى اعتبار هذه الأفعال ـ ونبّأت خاصة ـ ملحقة بالفعلين السابقين عند سيبويه، وبالتالي مجاراته في هذا الإلحاق، وإلحاق بقية الأفعال بـ «أعلم، وأرى» وهو ما فعله «المالقي»[2]، و«الزمخشري»[3]، و«ابن الحاجب»[4]، و«ابن مالك»[5]، و «ابن عقيل»[5].

فأصبحت تعدية هذه الأفعال من وجهة نظرهم أثراً من آثار حروف الهمزة.

بينما ذهب بعض النحاة الآخرين إلى مخالفة رأي «سيبويه» الثاني، ومن نهّج على منواله، واعتبروا التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، مقتصرة على الفعلين الأساسيين في هذا الباب.

ويمثل هذه الطائفة «ابن يعيش»[6]، و «ابن هشام» الذي ينكر نقل هذه الأفعال، بقوله: «ولم ينقل متعد إلى اثنين، بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلاّ

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 43.
(2) انظر: رصف المباني: المالقي: ص 49.
(3) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 7/ 65.
(4) انظر: شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/ 135.
(5) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 455 ـ 461.
(6) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 7/ 67 ويجعل «حقيقة تعدي هذه الأفعال بتقدير حرف الجر».

في «رأى» و «علم»[1]، والرضي الذي يجعل هذا التعدي من باب ما سمي بالتضمين، حين حملها على معنى علم، «لأن الإنباء، والتنبئة، والإخبار والتخبير والتحديث، بمعنى الإعلام»[2] لذا «ألحقت في بعض استعمالاتها، بأعلم المتعدي إلى ثلاثة»[2]. وليس مما كان للهمزة، أو التضعيف، فيه، فضل النقل إلى المفعول الثالث.

ومبعث هذا الاختلاف، هو نظرة كل فريق، وفهمه لنصوص «سيبويه». فالذين قالوا بنصب المفعول الثالث مع هذه الأفعال بواسطة حذف حرف الجر ـ النصب على نزع الخافض ـ، استمدوا رأيهم هذا من تمثيل «سيبويه» الأول، الذي نص فيه، على «تقدير حرف الجر».

أما الذين رأوا أن النصب ـ للمفعول الثالث ـ ناتج عن الفعل بواسطة الهمزة، أو التضعيف ـ وليس بالحرف المطروح ـ، فقد اعتمدوا على تمثيل «سيبويه» الثاني، وساعد وضع المثال ـ موقعياً ـ في هذه الجمل، على القول بتعدية الأفعال بالهمزة، أو التضعيف إلى ثلاثة مفعولين، لأن وضع المثال بين جملتين فعلاهما متعديان مباشرة، بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، يفهم منه ضمناً أنه متعد مثلهما، ولو كان ترتيب الأمثلة مختلفاً عن المثبت، بأن وقع قوله: «نبأت زيداً عمراً أبا فلان» متأخراً عن تمثيل «أعلم» لكان الأمر مختلفاً.

ذلك أن تمثيله في «باب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعولين» لا يتعارض مع القول بأن هذه الأفعال متعدية بحرف الجر، فقد يمكن حمل النص على أنه ذكر الأفعال التي تضام ثلاثة مفاعيل، وهي آخر ما يمكن أن يصل إليه فعل، فجعل ما يتعدى مباشرة في صدارة الأمثلة، ثم مثل لما يصل إلى مفعوله الثالث بحرف الجر لكنه يمكن طرحه ونصب المجرور بعده، ولو استمر في ترتيب الأمثلة، المشتملة على هذه الأفعال بهذا الشكل، لكان الأمر

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 278؛ وانظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام: 376.
(2) انظر: شرح الرضي على الكافية: الإسترابادي: 4/142 ـ 143.

محمولاً على فهم الدارس للكتاب، ولاعتبر الفعلان الأولان متعديين مباشرة، وما يعدهما متعد بواسطة حرف الجر، لكنّ نصبه بعد ذلك، في «باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين» على أن الفعل لما كان يتعدى قبل بنائه للمجهول إلى ثلاثة، تعدى بعد بنائه للمجهول إلى مفعولين، لأن المفعول الأول صار فاعلاً، ونصه:

«وذلك قولك: نُبِّئت زيداً أبا فلان. لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين. . . لأنك لو أدخلت في هذا الفعل، الفاعل وبنيته له، لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين»[1] عزز رأي القائلين بأن الأفعال متعدية بواسطة همزة النقل لا بحرف الجر المسقط.

على أنه يمكن ـ في غياب معرفة الحالة الأصلية للألفاظ التي وصلت إلينا بهذا الشكل ـ معاملة ما جاء منها مستعملاً في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل، بطريقتي التعدية مباشرة، مرة، وبحرف الجر، مرة أخرى، كـ «أخبر، ونبّأ» وما صاحبهما، أن يعامل وفق أحد احتمالين:

إما أنه جاء مستعملاً ـ هكذا ـ متعدياً إلى مفاعيله الثلاثة بمضامة الهمزة أو التضعيف، دون أن يكون قد نقل من مرتبة أنقص ـ في التعدية ـ من مرتبته هذه بواسطة الهمزة، لأنه لا يتوفر استعمال لهذه الصيغ مخالف لما هي عليه بالشكل المستعمل حتى يجزم أن التعدية كانت بالهمزة، ونقل الفعل من التعدي إلى مفعولين، إلى التعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

إما أن هذه الأفعال، من مجموعة الأفعال التي تستعمل استعمالين متماثلين في طريقة الوصول إلى مفاعيلها الثلاثة، بواسطة الهمزة والتضعيف حيناً، وبواسطة حرف الجر آخر، وفقاً للمعنى المراد، ولقابلية التضام لذلك.

وإن كان الباحث يميل إلى اعتبار الوجه الأول، وهو أن هذه الأفعال قد استعملت مهموزة، ومضعفة، متعدية إلى مفاعيلها الثلاثة من أصل وضعها، وأن ما جاء مصاحباً لحرف الجر ينظر إليه على أنه وسيلة من وسائل التقوية

---

(1) الكتاب: سيبويه: 1/43.

والتأكيد للتعدية ـ مراعاة لشكل التركيب في الطول ـ.

وإذا كانت الناحية الاستعمالية تجعل الهمزة، أقوى حروف التعدية وأولاها، فإن الواقع اللغوي يشذ في بعض الأحيان عن هذا فقد جاءت أفعال كثيرة مضامة للهمزة المعدية كان من المفترض فيها أن تحدث معها تعدية لكنها لم تكسبها شيئاً، وإنما وردت لمجرد النقل، أي نقل «الفعل من الثلاثي إلى الرباعي»[1] مع بقائه على حالته الأولى، متعدياً كان أو لازماً، والأمر لم يخرج عن مجرد تعاقب للصيغتين على المعنى الواحد، كما قال بذلك اللغويين، الذي يثقون في نقل الصيغتين معاً، وسلامتهما. من ذلك: «نحو: جد في الأمر، وأجد، وصددته عن كذا وأصددته»[2].

ومن هذا النوع: «رتج الباب وأرتجه، أي: أغلقه»[3]، و «أصرفت القافية إذا قويتها، وأنشد:

* قصائد غير مُصرفة القوافي *

فأما سائر الكلام، فصرفت، صرف الله عنك الأذى، وصرفت القوم»[4].

وإن كان ابن قتيبة قد رد هذا اللفظ ـ كما ينقل السيوطي عنه ـ ففي حديثه عما «لا يهمز والعامة تهمزه... صرفته عما أراد»[5] وبعض ألفاظ أخرى جاءت متساوية معه في الاستعمال، والحكم، كـ: أوقفته على ذنبه، وأكبه، وأرعدت السماء...[5].

---

(1) رصف المباني: المالقي: ص 49.

(2) الخصائص: ابن جني: 2/214.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي، القاهرة (دار الطباعة المصرية 1280، 1/453.

(4) المزهر: السيوطي: 2/79.

(5) المصدر نفسه: 1/312 ـ 313؛ وانظر: أدب الكاتب، لأبي محمد: عبد الله مسلم بن قتيبة، ليدن (مطبعة بريل) 1900 ص 400.

فاستعمال الهمزة من وجهة نظره، استعمال عامي، يجب ألا ينظر إليه، لأنه لا يرقى إلى مستوى اللغة الفصحى، المعول عليها في التقعيد.

وذهب غيره، في تأويل ما جاء مستعملاً بالهمزة، وبدونها ـ دون فارق يذكر ـ بأنه من المتروك الذي لم يعد مستعملاً ـ حيناً ـ أو من الرديء الذي لا يستعمله من ملك قدراً من الفصاحة، ومن أمثلة ما خضع لهذا التقييم:

«(غلق الباب يغلقه) من حد ضرب، غلقاً، نقلها «ابن دريد» (لثغة أو لغية رديئة) متروكة (في أغلقه) فهو مغلق أو نادرة، وقد جاء ذلك في قول الشاعر:

....

وهي لغة متروكة كما قاله الجوهري، قال أبو الأسود الدؤلي:

ولا أقول لقدر القوم قد غليت ... ولا أقول لباب الدار مغلوق

ولكن أقول لبابي مغلق وغلت ... قدري وقابلها دنّ وإبريق»[1]

ونقل عن «الصحاح... غلقت الباب غلقاً لغة رديئة متروكة»[2].

ومّن ذلك: مضّني، ففي المزهر: «من أمثلة المتروك، قال في الجمهرة: كان «أبو عمرو بن العلاء» يقول: مضّني: كلام قديم قد ترك، قال «ابن دريد»: وكأنه أراد أن أمضّني هو المستعمل»[3].

وفي تاج العروس: (مضه الشيء)... (كأمضه)... وفي الصحاح: أمضني الجرح إمضاضاً إذا أوجعك، وفيه لغة أخرى: مضني الجرح، ولم يعرفها «الأصمعي»، وقال «ثعلب»: يقال: قد أمضني الجرح، وكان من مضى، يقول: مضني، بغير ألف. انتهى. ومثله في المحكم، وقال

(1) تاج العروس: الزبيدي: 7/38: «غلق».
(2) المصدر السابق: 1/225.
(3) المصدر نفسه: 1/218؛ وانظر: المخصص: لأبي الحسن: علي بن إسماعيل «ابن سيده»، بيروت (دار الفكر) 1978، ج 14 ص 251.

«أبو عبيدة»: مضني الأمر، وأمضني، وقال: أمضني، كلام تميم»[1].

وعوملت الأفعال التالية، المعاملة نفسها فـ:

أشغل[2]، أمحق[3]، أوقف[4]، أجفأ[5]، أرابني[6]، قِلت البيع[6] كلها من اللغات الرديئة أو المتروكة.

وإن كان بعض اللغويين يرى في بعض منها اختلافاً في المعنى، تبعاً لتغير شكل الصيغة، فـ«أراب... صار صاحب ريبة... وأما رابني، فتقول: جعل فيّ ريبة... وقال بعض أهل اللغة: رابني ـ إذا تبينت منه ريبة، وأراب ـ إذا اتهم بها، ولم يتبين، ولذا قال بعض الشعراء:

أخـوك إن ربتـه، قـال: إنمـا أربت، وإن عاتبته لان جانبه»[7]

والباحث في هذه الأفعال ـ التي رأى الكثيرون أنها من باب تساوي الصيغتين، وتناوبهما، في الاستعمال ـ سيجد أن كثيراً منها يخرج من هذا الباب، ولا يمكن ـ بحال من الأحوال ـ أن يكون العربي المستعمل لهذه اللغة، قد أضاف ـ إلى صيغة معبرة له عما في نفسه ـ حرفاً زائداً، لا لشيء، إلا لمجرد الزيادة في الصيغة.

والحقيقة أن كثيراً مما يظن أنه متساو، بزيادته، مع المجرد، في المعنى، يدخل ـ واقعياً ـ في خلاف مع هذا المجرد، إذا لم يكن وجود

(1) تاج العروس: الزبيدي: 5/86: «مضض».
(2) انظر: المصدر نفسه: 7/391: «شغل»؛ المزهر: السيوطي: 1/224؛ أدب الكاتب: ابن قتيبة: 399.
(3) انظر: المصدر نفسه: 7/66: «محق»؛ المزهر: السيوطي: 1/225.
(4) انظر: المصدر نفسه: 6/269؛ أدب الكاتب: ابن قتيبة: 400؛ المزهر: السيوطي: 1/225، 313، ونقل جواز استعمالها في موضعين فقط، ج 2 ص 91 ـ 92.
(5) المزهر: السيوطي: 1/219.
(6) المصدر نفسه: 1/224.
(7) المخصص: ابن سيده: 14/170؛ وانظر: الكتاب: سيبويه: 4/60.

الهمزة مساقاً للتعدية.

فلدينا مثلاً طردته، وأطردته متساوية في التعدية، وإن اختلفت في الشكل، والناظر لأول وهلة يحكم عليها بالتساوي، وهو ما قال به بعض المثبتين للتساوي بين «فعل وأفعل».

لكن عند التدقيق في المعنى يظهر الاختلاف بينهما، فالحقل الدلالي لكل منهما يأخذ منحى مختلفاً عن الآخر، فطردته: نحيته، «وأطردته: جعلته طريداً هارباً»[1].

وكذا: «طلعت الشمس، أي: بدت وأطلعت عليهم: أي هجمت عليهم، وشرقت: بدت، وأشرقت: أضاءت»[1] فالفعل المضام للهمزة يختلف عن معناه مجرداًعنها بأصل الصيغة، أي أن المهموز مستعمل لمعنى، والمجرد لمعنى.

والغالب في استعمال هذه الصيغ ـ عندما تكون متفقة معنى، مختلفة شكلاً ـ اختلاف البيئة المكانية، المستعمل فيها كل لفظ، مما يجعل المجرد لهجة لقبيلة ـ أو مجموعة قبائل ـ، والمزيد لهجة لقبيلة أخرى، وفي الكتاب:

«وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت، ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت»[2]، «ثم تختلط فتستعمل اللغتان»[3] فيظن من ليس له دراية أنهما متساويان في الاستعمال.

وبنظرة في كتاب «الأفعال» لابن القوطية نجد مؤلفه ينص على أربعين فعلاً، جاءت على «فعلت وأفعلت» والمعنى فيهما واحد نتيجة لاختلاف

(1) الكتاب: سيبويه: 4/56؛ وانظر: المخصص: ابن سيده: 14/167؛ الكامل: المبرد: 1/198.

(2) المصدر نفسه: 4/61.

(3) المخصص: ابن سيده: 14/171.

اللغات «اللهجات» بالشكل التالي:

أ ـ ما كان الاستعمال المطرد فيه (أفعل) وجاء في لغة على (فعل)، ورد منه خمسة أفعال هي:

حبست الفرس في سبيل الله، حرم الحاج، كننت بمعنى: أخفيت، رذت السماء، مطرت «في العذاب» والأعم مطرت في الرحمة، وأمطرت في العذاب»[1].

ب ـ ما كان الاستعمال فيه عكس الأول، أي: المطرد فيه (فعل)، وجاء في لغة على (أفعل)، ورد منه ستة عشر فعلاً، وهي:

أهاله، وأهديت العروس[2]، أعثرت، أعلفت الدابة[3]، أحرمته، أحقنه[4]، أحرم[5]، أكننته، بمعنى: «صنته في الكن، وسترته»[6]، أسجرته[7]، أرجعت[8] (مرتين)، أبرقت، والثلاثي في السماء أفصح، والثاني: لغة[9]، أفتنته[10]، أفتكت[11]، أمشقته، أمكر[12].

جـ ـ ما كان الأعم في استعماله (أفعل)، وجاء في لغة على (فعل)، ورد منه ثمانية أفعال، هي:

---

(1) الأفعال: ابن القوطية، تحقيق: علي فودة، مصر (مطبعة مصر) ط 1، 1952، ص على التوالي: 40، 43، 64، 96، 148.
(2) المصدر نفسه: 12.
(3) المصدر نفسه: 15.
(4) المصدر نفسه: 38.
(5) المصدر نفسه: 43.
(6) المصدر نفسه: 64.
(7) المصدر نفسه: 68.
(8) المصدر نفسه: 97.
(9) المصدر نفسه: 127.
(10) المصدر نفسه: 140.
(11) المصدر نفسه: 141.
(12) المصدر نفسه: 148.

سعده[1]، دحض[2]، ترف[3]، فلت[4]، مرأني الطعام[5]، ورس[6]، ولع به[7]، يفع[8].

د ـ ما كان على (فعل) في لغة، والمعروف، على (أفعل) وورد منه أربعة أفعال، هي:

«ضب، ظلم الليل، زهى الثمر، محشت النارُ الشيءَ»[9].

هـ ـ ما جاء على صيغة (أفعل) في لغة رديئة فعلان هما:

«أحدرته، فالثلاثي المعروف فيها، والرباعي لغة رديئة[10]، و «أشغلني»[11]».

و ـ ما جاء على (لغية)، فعلان، هما: أجملت الشحم[12]، أنعشه الله[13].

ز ـ ما جاء على (فعل) في لغة، والمشهور (أفعل)، فعل واحد، يقال: نجحت الحاجة وطالبها. . . لغة، وأنجحا المشهور[13].

---

(1) المصدر نفسه: 68.
(2) المصدر نفسه: 123.
(3) المصدر نفسه: 134.
(4) المصدر نفسه: 141.
(5) المصدر نفسه: 148.
(6) المصدر نفسه: 155.
(7) المصدر نفسه: 155.
(8) المصدر نفسه: 161.
(9) المصدر نفسه: ص على التوالي 87، 120، 138، 148.
(10) المصدر نفسه: 38.
(11) المصدر نفسه: 76.
(12) المصدر نفسه: 47.
(13) المصدر نفسه: 107.

ح ـ ما جاء في لغة غير موثوق بها ـ لعدم ثقة راويها ـ فعل واحد وهو قولهم: «أنهبت الشيء... ونهبته لغة ذكرها «قطرب» وهو غير ثقة»[1]. أي: أن المهموز هو المستعمل، والمجرد غير موثوق باستعماله.

ط ـ ما جاء على (أفعل) والأصل فيه أن يكون على (فعل)، ونسب إلى لغة «لهجة» معينة، فعل واحد وهو: «أوقفت الدار والدابة: لغة تميمية»[2].

ومن خلال «كتاب المخصص» تم استبعاد ثلاثة وثلاثين فعلاً من دائرة التساوي للصيغتين، في المعنى والاستعمال، وأغلبها ـ أربعة وعشرون فعلاً ـ مرفوضة من الأصمعي.

وقد عزا بعض الباحثين الصيغ المزيدة إلى لهجة تميم، التي مالت (في طائفة من الأفعال إلى استعمال بناء «أفعل»)[3]، مقابل ميل (غيرها من القبائل إلى استعمال «فعل»)[3] في المعنى ذاته، جاعلاً العلة في ذلك «ميل تميم إلى التخلص من توالي الحركات على الفعل (توالي المقاطع المفتوحة)»[4].

ولقد كانت ظاهرة استعمال الهمز، في تميم، ظاهرة متفشية في استعمالهم اللغوي، حتى أنهم يهمزون الكلمات، التي لا مجال للهمز فيها بوجه من الوجوه، كـ«الشدؤة، وسئة الفرس و... العألم، والخأتم»[5] ومئشار، نتيجة تأثير البيئة البدوية عليها[5].

فإذا استبعدنا اللغات المرفوضة، والقليلة، والرديئة، وما نسب نسباً

---

(1) المصدر نفسه: 170.

(2) المصدر نفسه: 157؛ وانظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: د. غالب فاضل المطلبي، العراق (وزارة الثقافة والفنون) 1978 ص 188.

(3) لهجة تميم: غالب المطلبي: 180.

(4) المرجع نفسه: 184.

(5) المرجع نفسه: 85؛ وانظر: دراسة في صيغتي فعل وأفعل: أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة) ج 32 نوفمبر 1973 ص 109.

صريحاً إلى بيئته اللغوية، فلن يبقى لدينا الكثير الذي يأخذ شكل الظاهرة، في تساوي صيغة «فعل وأفعل» في المعنى والتعدي.

وبالتالي فإن اعتبار دخول الهمزة لغرض التعدية، على الفعل الثلاثي، اللازم، أو المتعدي، إلى مفعول آخر غير الذي يصل إليه بصيغته المجردة منها، يظل هو القياس المعول عليه، وما جاء من الصيغتين «متفقاً دون فرق في المعنى فهما لهجتان لبناء واحد، وليس بناءين مختلفين»[1] حتى تتسم القواعد بالاطراد، وتسلم اللغة من الإشكاليات، والاستثناءات.

ـ حـــروف الـجـــر:

تقوم بعض حروف الجر بوظيفة التعدية ـ عندما لا يكون للهمزة مجال ـ فتقوى الأفعال التي تقصر عن الوصول إلى مفعولها، أصلاً، أو التي تتعدى إلى مفعول، ويستلزم السياق إيجاد مفعول آخر، شأنها في هذا، شأن الهمزة، والتضعيف، إلا أنها تختلف عن النوعين السابقين، في أنها تغير معاني الجمل التي تدخلها حسب نوعية الحرف المضام لها.

فالحرف «من» ـ مثلاً ـ عندما يقوم بوظيفة التعدية، يؤدي ـ إلى جانب ذلك ـ إلى توجيه المعنى الدلالي للجملة بشكل يجعلها تختلف عن جملة مستعمل معها الحرف «إلى» أو «عن» وما إلى ذلك من تغيير في استعمال الحرف، بعكس «الهمزة» أو «التضعيف» اللذين يتساويان ـ في ثبات المعنى عند مضامتهما لأي فعل من الأفعال، ولا يمكن لهما أن يغيرا من مجاله المعنوي الأول، بحال من الأحوال.

فالهمزة تقوم بوظيفة شكلية ـ إذا أريد بها التعدية ـ، وهي تعدية الفعل إلى مفعوله دون أن تغير شيئاً من المعنى ـ سوى ربط الفعل بالمفعول ـ أو تضيف معنى آخر، كما يظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿والله أخرجكم من بطون

---

(1) دراسة في صيغتي فعل وأفعل: أحمد علم الدين: ص 105؛ وانظر: المزهر: للسيوطي: 1/384 ـ 385.

أمهاتكم لا تعلمون شيئاً﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أخرج منها ماءها ومرعاها﴾[2].

بينما التعدية بحرف الجر، تنوع المعاني الكامنة في التركيب حسب الحرف المستعمل، ويصبح لكل تركيب معنى يتحدد بترابط الحرف والفعل المستعملين فيه، ويختلف كلما تغير الحرف، على نحو ما ينتج من مضامة الفعل ذهب للأحرف، في قوله تعالى: ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع﴾[3]، ﴿ثم ذهب إلى أهله يتمطى﴾[4]، ﴿ذهب الله بنورهم﴾[5] من خلاف في المعنى.

فالفعل «ذهب» يحمل في أصله معنى واحداً، وهو لازم ـ بالنظر إلى علاقته بالمفعول ـ، ولكنه هنا استطاع أن يؤدي، ويوجه المعنى إلى أكثر من جهة، وتعدى بأكثر من حرف، دون أن يغلب حرفاً على آخر.

وقد أدى استعمال حروف الجر مع الأفعال، على هذا الشكل، إلى مناقشات طويلة بين من يمثلون المذاهب المختلفة ـ في النحو ـ وتضاربت الآراء حول هذا الاستعمال، بين مؤيد، ورافض، وكان محور النقاش، هل يختص «كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف»[6] ولا يتجاوزه إلى غيره؟.

أم يمكن لهذه الأفعال أن تقبل أكثر من حرف، حسب المعنى، وتسمح للحروف أن تتداخل «فيشارك بعضها بعضاً»[6] في مضامة الفعل الواحد حسب ما يتطلبه السياق؟.

---

(1) النحل: 78.
(2) النازعات: 31.
(3) هود: 74.
(4) القيامة: 33.
(5) البقرة: 17.
(6) شرح المفصل: ابن يعيش: 8/8.

فالكوفيون ـ ومن تبعهم ـ الذين يتسامحون في قبول اللغة، ويعولون على كل مسموع، ولو كان قليلاً، ويبتعدون عن التأويل، يرون أن أحرف الجر يمكن أن تتبادل الموقع، وينوب بعضها عن بعض في إيصال معاني الأفعال إلى مفاعيلها، ويستمدون ما يؤيد وجهة نظرهم هذه ـ بكل سهولة ـ من مصادر التقعيد الأساسية، وهي: القرآن الكريم، والشعر العربي.

بينما يتشدد البصريون ـ ومن نهج منهجهم ـ في قبول ما جاء منها على شكله الظاهري، بل يرفضونه أصلاً، لأنهم لا يقولون بنيابة حروف الجر، ولا يرتضونها، وما جاء منها في أسلوب لا يمكن رفضه، يرد بوجه من وجوه التأويل إلى الأصل المفترض عندهم ـ لاستعمال الفعل ـ، المبني على الكثرة ـ عادة ـ، وغالباً ما يكون بالتصرف في الفعل، حتى يتوافق مع معنى الحرف، وطريقة استعماله.

ومبعث هذا الاختلاف ـ بين الفريقين ـ هو نظرة كل منهم إلى ما يحمله الحرف من معنى.

فالكوفيون يرون أن الحرف يدل على أكثر من معنى، كذهابهم «إلى أن: «علىّ» تأتي للمصاحبة، كما في قوله تعالى: ﴿وآتى المال على حبه﴾[1] أي مع حبه، وتأتي للمجاوزة، بمعنى «عن» كقول الشاعر:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها»[2]

وكذهابهم إلى أن «عن» تأتي للاستعانة، كالباء، كما في قوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾[3]، وللتعليل...»[4].

بينما يرى البصريون «أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقياً

---

(1) البقرة: 177.

(2) الكامل: المبرد: 1/351، 2/82؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 191، 887.

(3) النجم: 3.

(4) مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي: 283.

واحداً»[1]، لا يتجاوزه إلى غيره، ومن هنا منعوا «إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً»[2].

وإن اضطروا إلى قبول ذلك ـ لعدم احتماله للتأويل ـ كان عندهم من قبيل الشذوذ في النيابة[3].

والاستعمال اللغوي، وكثرة الشواهد ترجح مذهب الكوفيين، وهو الذي مال إليه ابن هشام حين جعل «مذهبهم أقل تعسفاً»[4].

ومنشأ هذا الاختلاف، يرجع في حقيقته إلى عدم دراسة العلاقة بين الصيغة الفعلية، والحرف المستلزمة له عند إرادة تعديتها إلى مطلوبها، دراسة أسلوبية وافية تخرجه من هذه الإشكاليات، وتقف به عند الاستعمال الفعلي للمتعاملين باللغة تعاملاً مباشراً حياً.

وقد صدر رأي الذين يمنعون نيابة الحرف عن بعضها، عن مبدأ العلاقة التلازمية بين صيغة فعلية معينة، وحرف جر معين، وقصر الاستعمال ـ في كل تركيب وردت فيه تلك الصيغة ـ على ذلك الحرف اللصيق بها، وعدم جواز تجاوزه إلى غيره من الأحرف، وإن كان السياق يقبله، وإن حصل وحدث هذا التجاوز فلا بد له من محمل يحمل عليه، ولا يكون ذلك إلا بالتغيير الذي ينصبُّ على الفعل، ويخرجه عن معناه الأصلي بوجه من وجوه التأويل المختلفة، حتى لا تتغير هذه العلاقة، ويظل الحرف لصيقاً بالصيغة التي حددوها له.

بينما يستند رأي الذين يقولون: بنيابة الحروف بعضها عن بعض، إلى واقع الاستخدام، الذي يتمتع بنوع من الحرية في تحديد العلاقات الترابطية بين الصيغ، والحروف، ويرون أن الصيغة قد تضام أكثر من حرف، وأن

(1) مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي: 283.
(2) المرجع نفسه: 284.
(3) المرجع نفسه: 284؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 151.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 151.

علاقتها بالحرف ليست موقوفة على حرف معين، وإنما الذي يحدد نوع الحرف المستخدم هو الصنعة ـ أي السياقات التركيبية ـ التي تتدخل في قبول هذا الحرف أو ذاك.

والباحث يرى أن وراء هذه المشاكل اللغوية، تلك النظرة التي وجهها الدارسون إلى الصيغة، ومعاملتهم لها، وهي وحدة جامدة ميتة لا حياة فيها، وإعطاءها الأحكام وهي خارج السياقات اللغوية الحقيقية المجال الحي لدراستها، والحكم عليها، وإعطاءها ما يلزمها من أحكام.

وكثيراً ما نجد أحكاماً مطلقة تلحق بهذه الصيغ، وهي منفردة، لتطبق عليها في حالة التركيب، على نحو ما نجد في: أن «سأل» ـ مثلاً، هكذا منفردة ـ تتعدى بحرف الجر «عن»، وأن «شرب» يتعدى بنفسه، وبحرف الجر «من»، وما إلى ذلك من الأحكام المشابهة، دون أن يراعوا ـ في حالات كثيرة ـ أن الكلمة قد تكتسب بالتركيب أحكاماً تختلف مع الحالة التي جعلوها قاعدة، أو أصلاً لها في الاستعمال.

ونحن لا ننكر أن بعض الصيغ قد تلزم حروفاً بعينها ـ لغرض التعدية ـ ولا تتجاوزها إلى غيرها، لكن ذلك لا يسمح بتعميم القاعدة على جميع الصيغ، واعتبار العلاقة علاقة تلازمية، وإلزامية، بين صيغة معينة، وحرف مخصوص، لا يفارق أحدهما الآخر، ولو ارتضينا ذلك لحجرنا على اللغة، والمتعاملين بها، ولما استطعنا التعبير عن كثير من المعاني التي يمكن أن تؤدي بصيغة فعلية واحدة، مع تغير أحرف الجر.

وما أوضح الرد الذي أثبته «السيوطي» على تأويل «أبي نزار» لقوله تعالى: ﴿وقد أحسن بي﴾[1] بمعنى: لطف، لا لشيء إلا لأنه رأى أن أحسن لا يتعدى بالباء، وإنما يتعدى بـ «إلى» فقط، ورفضه لهذا التأويل بقوله:

«نقلت معنى الكلمة عما وضعت له... وأما نقل الكلمة فهو تأولك

(1) يوسف: 100.

«أحسن بي» على لطف بي وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدى بإلى في مثل قول القائل: قد أحسنت إليه ولا يقول قد أحسنت به، وجهلت أن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر، وذلك أنك إذا قلت: خرجت، فأردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت: خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحي... فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد، ألا ترى أن «مررت» المشهور فيه أن يتعدى بالباء، نحو: مررت به، وقد يتعدى بإلى وعلى فتقول: مررت إليه ومررت عليه، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وقد أحسن بي﴾)[1].

فتحديد الحرف المعدي للفعل يجب ألا يتم والكلمات خارج السياق، وإنما يتحدد عندما يكون الفعل مرتبطاً مع مجموعة أخرى من الألفاظ التي تحكم علاقاته بغيره من الأسماء والحروف.

ووفقاً لرأي السيوطي، فإن اختلاف الحرف، وتبادله على الصيغة الواحدة، لم يحصل عبثاً، أو لمجرد إيجاد باب للتأويل، وشحذ الذهن في مجال التفسير اللغوي ـ أو الفلسفة اللغوية ـ، وإنما مرد ذلك اختلاف المعاني التي تتنوع باختلاف الحرف. فالفعل عندما تتوار عليه «الحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على المعنى الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف»[2].

وتصبح العلاقة حينئذ علاقة سياقية توافقية بين الصيغة والحرف ولا إشكال فيها، ولا رفض لها من قبل السياق، ولا تحتاج لتأويل.

فكل تركيب ورد سماعه، ولا مجال لرده من الناحية الاحتجاجية، والتوثيقية وجب قبوله كسياق متكامل يسمح بوجود هذا الحرف، ويعطيه

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي: 3/175 ـ 176.
(2) الكليات: لأبي البقاء: 5/160.

أحقية الاستعمال أصلاً، حتى تنسجم مفرداته مع بعضها لتأدية معنى، ولا وجه لإخراجه عن ظاهره بالتأويل، كي يتوافق مع القياس المفترض، لأن السماع أولى، وأقوى من القياس، كما يقول ابن جني: «الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس.

قال أبو علي: ... فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع»[1].

ولدور السياق في تحديد العلاقة بين الفعل، والحرف، ومدى توافقهما مع بعضهما، على الرغم من تغير الحرف، نسوق الشواهد القرآنية التالية:

قال تعالى: ﴿وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم..﴾[2]، وقال: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا﴾[3]، وقال: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾[4]، وقال: ﴿فضربنا على ءآذانهم في الكهف سنين عدداً﴾[5]، وقال: ﴿وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث﴾[6].

فالفعل المستعمل واحد، وهو«ضرب»، واستخدم استخدامين مختلفين، متعدياً مباشرة، غير محتاج لمضافة حرف الجر، مرة. ومضاماً لأحرف الجر كي يتعدى بها مرة أخرى، واختلفت في هذه المضامة، فطلب «في» حيناً، و«على» حيناً آخر، و«الباء» حيناً ثالثاً ـ ولم يذكر معه المفعول ـ، ولا إشكالية في هذه التعدية، ولا في العلاقة الرابطة بين الفعل والحرف في كل شاهد.

(1) المنصف: ابن جني: 1/279.
(2) النحل: 76.
(3) النساء: 94.
(4) المزمل: 20.
(5) الكهف: 11.
(6) صٓ: 44.

على أننا لو استبدلنا أحد الأحرف بالآخر في واحد من الشواهد بعينه لاختلت العلاقة، ولحكمها النفور بين عناصرها، إذا أريد بقاء المعنى نفسه.

ولو بُحث في المعاجم أو سئل من له علاقة بهذا العلم، عن طريقة تعدية هذا الفعل، لكانت الإجابة: أنه من الأفعال المتعدية المباشرة، ولا يحتاج إلى حرف يسنده في الوصول إلى مفعوله، وربما كان المثال، جاهزاً، ليمثل به وهو: «ضرب علي زيداً».

وإذا حاول محاول تطبيق هذه القاعدة على الشواهد السابقة، وتم استبعاد أحرف الجر، لاختل التركيب، وفُقـد المعنى، وقصر الفعل عن الوصول إلى المفعول مع محافظته على المعنى الذي يؤديه بوجود حرف الجر.

والشاهد الأخير يوضح أن الفعل أصبح في حكم اللازم، لعدم وجود المفعول الذي يتعدى إليه الفعل، في السياق أصلاً لعدم الحاجة إلى ذكره.

إلا أن هذه الاستعمالات وما في حكمها، لم تعجب ـ تقعيدياً ـ كثيراً من النحويين، فذهبوا في تأويل ما استعمل وفق هذه التراكيب مذاهب شتى، وربما تجرأ بعض الحذاق وأول الشواهد السابقة تأويلاً يخرجها عن حقيقتها وقد نجد من يخلط بين تفسير النص، والعلاقات التركيبية له فيأول معنى الفعل السابق تأويلات مختلفة تبعاً لنوعية حرف الجر، حتى يتسنى له بقاء التلازم ـ المفترض ـ بين الصيغة، وحرفها الخاص بها قائماً، كأن يقول: إن ضربتم مضمن معنى خرجتم أو جاهدتم ـ في الآية الثانية ـ.

ومعنى يسيحون، أو يسعون ـ في الآية الثالثة ـ، وما إلى ذلك من الأفعال اللازمة التي تسمح بوجود حرف جر معين ـ في كل حالة ـ مع الفعل الذي قالوا: إنه متعد بنفسه أصلاً.

والشواهد السابقة تؤكد أن الحكم على علاقة الحرف بالصيغة، ودور الحرف في التعدي يجب أن يكون من خلال السياق فقط، وأن الحكم على فعل ما بأنه يتعدى بحرف «كذا» أو بنفسه ـ هكذا بإطلاق الحكم ـ أمر لا تقبله

طبيعة اللغة التي تتجدد كل لحظة في تراكيبها للوفاء بالمعاني المتجددة.

على أنه يمكن قبول القول: إن الصيغة دخل ـ مثلاً ـ يغلب عليها التعدي بحرف الجر «إلى» أو «في» وأن صيغة «ضرب» يغلب عليها التعدي بنفسها، انطلاقاً من الناحية الكمية في الاستعمال، على ألا يكون ذلك دافعاً لرفض ما يمكن أن يضامها من أحرف في تراكيب أخرى، مختلفة عنها في تأدية المعنى.

ويظل رأي الكوفيين ـ ومن تبعهم ـ في قولهم بنيابة الحروف عن بعضها ـ وإن كنا لا نتفق معهم في وصف الظاهرة بـ «النيابة»، أقرب إلى مراعاة دور السياق في تحديد الحرف، وفي طريقة تعدية الفعل.

وفي نهاية هذا المبحث تجدر الإشارة إلى أن التعدية في عمومها، سواء الناتجة عن الصيغة المباشرة، أو بالحرف هي وظيفة من وظائف السياق، أي أن الدور الأول يكون للسياق، في جعل الفعل متعدياً، أو لازماً متعد بحرف الجر، وتحديد نوع الحرف وعلاقته بالصيغة المضام لها لتتم تأدية المعنى في أوضح شكل، وأفصح تركيب، فـ «السياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات»[1]، وطرق تعديتها، وما يتعلق بها من مظاهر شكلية، أو دلالية، فكثيراً من الأفعال ا لمتعدية قد يفرض عليها السياق أن تقطع علاقتها بما هو من متطلباتها، وتصبح في حكم اللازمة، لأن المعنى لا يتطلب مفعولاً به، وإنما ينصب اهتمامه على الحدث مجرداً، أو تبيين فاعله، ولذا كثر في الاستعمال حذف المفعول به، لا لأنه فضلة، كما يرى النحويون، لا قيمة له، وإنما لعدم القصد إليه في التعبير أصلاً، ويعامل «كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به»[2]، كقوله تعالى: ﴿وأنه هو أمات وأحيا﴾[3]، وقوله تعالى:

---

(1) مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان: 233.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 2/39؛ وانظر: الكشاف: الزمخشري: 2/250، 469 على سبيل المثال.

(3) النجم: 44.

﴿فأما من أعطى وأتقى﴾[1].

فمفعول الإماتة غير مذكور، على الرغم من توافر شروط وجوده وتلبس الفعل به ضرورة، ولكن لما كان المعنى المراد، بيان القائم بالفعل، أضرب عن ذكر المفعول، وجعل السياق الفعل يأخذ حكمَ اللازم.

وكذا مفعول: أعطى وأتقى، على الرغم من تعدي الأول ـ في الأصل ـ إلى مفعولين، لكنهما لم يذكرا للسبب نفسه، وهو توجيه المعنى إلى «الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل»[2]، وصار بسبب السياق «بمنزلة غير المتعدي... فلا يذكر له مفعول، ولا يقدر، لئلا ينتقض الغرض»[3]، ونقيض هذا حاصل ـ أيضاً ـ إذا استلزم المعنى ذلك، فكل الأفعال اللازمة تصير متعدية ـ بإحدى وسائل التعدية ـ داخل السياق، لتصل إلى مفعول لا مجال للهرب من وجوده داخل التركيب وهو ما تقوم به أحرف الجر والهمزة والتضعيف.

---

(1) الليل: 5.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش: 2/39.

(3) الكليات: أبي البقاء: 5/23.

الـبـاب الثالـث

علاقة الحرف ببعض الظواهر اللغوية

الفصل الأول

الحرف والتضاد

المبحث الأول

حمل المعنى على ضده

مناقشة هذه الظاهرة لغوياً:

تتردد في بعض كتب اللغة، والنحو، تأويلات لبعض التراكيب، التي يُرى أنها غير منسجمة في علاقة مفرداتها، المكونة لها، نتيجة لاختلاف التضام بين فعل ما من الأفعال، وواسطته إلى مفعوله، أطلق عليها عبارة ـ تحاولُ أن تضفي نوعاً من القبول ـ لهذه التراكيب، وهي: «محمول في المعنى على ضده»، أو «نقيضه» الذي ـ غالباً ما ـ يكون في علاقة توافقية تامة مع الحرف المعدي للفعل المحمول.

فما هي حقيقة هذه الظاهرة؟، وما مدى قابلية اللغة لها؟، باديء ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن ما جاء من هذا النوع من التراكيب، قليل جداً ـ حتى أن إطلاق لفظ «الظاهرة» عليه، هو نوع من التجاوز ـ ولا يكاد يزيد على بضعة نصوص تدور بين كتب النحويين يأخذها اللاحق عن السابق.

ويكاد يكون قول القحيف العقيلي:

إذا رضيت عليّ بنو قشير   لعمر الله أعجبني رضاها[1]

(1) الكامل: المبرد: 1/315، 2/82؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 191، 887؛ رصف=

أشهر نص في ذلك، والباعث الأساسي في إيجاد هذا النوع من التأويل.

ذلك أن الفعل «رضي» جاء في غالب الاستعمال القرآني متعدياً بحروف جر مخلفة، لم تشتمل على هذا الحرف، وكان استعماله متعدياً بالحرف «عن» هو الأكثر[1]، بالنسبة لكل استعمال على حدة؛ كما في قوله تعالى: ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿يحلفون لكم لترضوا عنهم فإن ترضوا عنهم فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين﴾[3].

لكن في الشاهد ـ الشعري ـ السابق، جاء الفعل مخالفاً ـ في وسيلة تعديته ـ لهذه الاستعمالات، التي لا مجال لأدنى شك في فصاحتها، مما دفع بعلماء العربية إلى البحث عن تأويل لهذا البيت، يخرجه من الشذوذ، أو التفرد ويجعله متفقاً مع القياس الاستعمالي للفعل في أفصح، وأسلم تركيب. لكن الوسيلة التي حملوه عليها، كانت أبعد ـ في واقع اللغة ـ من بعد الاستعمال نفسه، وتضاربت الآراء في تأويله، كما يتضح مما أثبت في البحث.

فالمالقي يخرّج النص على التضمين في الفعل، ـ تضميناً لا يرفض وجود هذا الحرف، المعنى الجديد الداخل على الفعل ـ حيناً، وعلى نيابة حرف الجر «على» عن «عن»، فيذكر البيت، ثم يذكر بعده قول (الآخر:

إذا ما امرؤ ولى عليّ بوجهه   وأدبر، لم يصدر بإدباره ودّي

أي عنك، وجاز هذا أيضاً فيها، لأن معنى «رضى» في البيت الأول،

= المباني: المالقي: 372؛ المخصص: ابن سيده: 14/65؛ تاج العروس: الزبيدي: 10/51: «رضو»؛ أدب الكاتب: ابن قتيبة: 537.

(1) ورد متعدياً مباشرة (11) مرة، وبـ«عن» 13 مرة، وبالباء 7، وباللام 4 وبـ«من» 3 ومستغنياً عن ذكر المفعول (حكم اللازم) 8.

(2) المائدة: 119؛ المجادلة: 22؛ البينة: 8.

(3) التوبة: 96.

في معنى وافى، و «ولّى» في الثاني في معنى أعرض)[1].

أما ابن هشام فإنه يعالج النص بأكثر من وجه، فهو حيناً يجعل الحرف «على» مستعملاً لـ «المجاوزة كعن»[2].

وحيناً آخر يحمل الفعل «رضي» على التضمين، باختلاف صيغة الفعل المضمن، فهو ـ مرة ـ يحتمل أن يضمن «معنى عطف»[3]، ومرة يجزم بأن مجيء هذا الحرف وتعدية رضى به جاز «لمّا كان» رضي عليه «بمعنى أقبل عليه بوجه وده»[4].

وذهب البغدادي في شرحه لأبيات «مغني اللبيب» إلى أن أبا حيان ـ في شرح التسهيل «قد حمل على بمعنى «المجاوزة» واعتبره تابعاً ـ في هذا ـ للمذهب الكوفي، شأنه شأن المصنف ـ ابن هشام.

ونقل تأويل البصريين لهذا التركيب، بقوله: «وتأول البصريون ذلك بتضمين «رضيت» معنى «عطفت» لأنه إذا رضي عنه، فقد عطف عليه[5].

ورد قول «ابن عصفور» في اعتبار هذا الاستعمال ـ وما ماثله ـ من الضرائر الشعرية، جاعلاً المبرر لهذا الرد، أنه قد «ورد في القرآن، والحديث، وغيرهما، وغاية ما قيل فيه أنه لا يطرد في كل موضع»[6].

ولا أدري ماذا قصد بقوله: قد ورد في القرآن، فإن كان يريد به، هذا الفعل فقد وهم، وإن كان يريد بذلك «التضمين» فقد أخطأ في فهم مراد «ابن عصفور».

---

(1) رصف المباني: المالقي: 372 ـ 373.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 191.
(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 191.
(4) المصدر نفسه: 887.
(5) شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وزميله، دمشق (دار المأمون للتراث) ط 1: 1974 ج 3 ص 231 ـ 232.
(6) المرجع نفسه: 3/233.

وينقل السيوطي عن الجوهري قوله: باحتمالية استعمال «على» في معنى «عن» لأن العرب ربما قالوا رضيت عليه، في معنى رضيت عنه»[1].

وجعله ابن قتيبة من باب نيابة الحرف ـ أو دخول الصفات بعضها مكان بعض[2] ـ.

أما المبرد فإنه يختلف في تعامله مع النص عن جل من تعرض لهذا البيت، فهو وإن كان يتفق مع القائلين بنيابة الحرف «على» عن الحرف «عن» وجواز تبادلهما ـ في الموقع حسب المعنى ـ إلا أنه يختلف عنهم في التعامل مع هذا البيت بالذات.

ذلك أنه عندما تعرض لبيت الحطيئة:

لقد مريتكم لو أن درّتكم يوماً يجيء بها مسحي وإبساسي[3]

استشهد لاستعمال «مري» متعدية بمعنى: وأصل ذلك إليه، ويبين أن لها معنى آخر وهو: «مراه حقه إذا دفعه عنه ومنعه منه، وقد قريء: «أفتمرونه على ما يرى»[4] أي تدفعونه، وعلى، في موضع: عن قال العامري (هو القحيف العقيلي):

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

وبنو كعب بن ربيعة بن عامر يقولون: «رضي الله عليك»[4] فأثبت أن هذا الاستعمال، يخص قبيلة من قبائل العرب، التي تعدى الفعل بالحرف «على»، مما يجعله يخرج من دائرة التأويل، وإن كان لم ينص في مؤلفه الآخر ـ السابق زمنياً ـ عن هذه اللهجة، واقتصر على إخراج الشاهد إلى مجال الإبدال بين حروف الخفض إذا كانت تقع في نفس المعنى في بعض

---

(1) شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/416.
(2) انظر: أدب الكاتب: ابن قتيبة: 537.
(3) الكامل: المبرد: 1/351 ـ 352.
(4) النجم: 12 والقراءة المتواترة: «أفتمرونه».

المواضع[1].

وسلك في نسبة هذا الاستعمال غير واحد فقد ذكر القيومي أن: «رضيت عليه لغة لأهل الحجاز»[2]. وتبعه في هذا صاحب «معجم الأفعال» فذكر أن: «رضيت عن زيد ورضيت عليه لغة لأهل الحجاز»[3].

كما ذهب آخر إلى أن هذا الحرف يطرد استعماله، مع هذا الفعل، وغيره ـ من أفعال أخرى ـ وإن كان هذا الاطراد مرتبط بكونه يجعل الحرف بمعنى «عن»، والأفعال التي يرى اطرادها مع هذا الحرف، هي: خفي عليّ، استحال عليّ، رضي عليّ، غضب عليّ»[4].

لكن هذه الآراء جميعاً، لا تتفق مع رأي «الكسائي» الذي كان أول من تعرض لهذا البيت ـ حسب ما لدينا من مصنفات ـ فقد وجه النص توجيهاً يختلف عن كل التوجيهات التي قيلت بعده، وترك توجيهه هذا صدى في التراث اللغوي، وصل إلى مرحلة التقعيد، فقد رأى أن «على» التي جاءت في هذا البيت ـ مخالفة للاستعمال اللغوي في تعدية الفعل رضى ـ لها وجه في العربية، وهو أن «رضي» مضاد ـ في المعنى ـ للفعل «سخط»، وكان «سخط» «مما يعدي بعلى»[5]، فعومل رضي معاملة سخط في وسيلة التعدية «حملاً له على ضده»[6].

وأصبح يتردد في كتب النحو أحكام تقنن هذا التأويل، فنجد أن: «العرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى

---

(1) انظر: المصدر السابق: 2/82؛ المقتضب: المبرد: 2/320.

(2) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد، (المطبعة العلمية) ط 1: 1315 هـ ج 1 ص 105.

(3) معجم الأفعال المتعدية بحرف: موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي، بيروت (دار العلم للملايين) ط 1: 1979 ص 129.

(4) الكليات: أبي البقاء: 5/327.

(5) الخصائص: ابن جني: 2/389.

(6) الإنصاف: ابن الأنباري: 2/630 ـ 631 مسألة 87.

نظيره»[1].

و «أنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره»[2] وغير ذلك من المقولات التي تبرر هذا الحمل، أياً كان هذا النقيض فعلاً أو حرفاً، فقد حملوا الحرف «لا» على «أن» في العمل، على الرغم من التضاد الذي بينهما، لكن هذا التضاد هو الذي سوغ المساواة بين «لا» و «أن» في نصب الاسم.

وحملوا «رضي» على «سخط»، ثم حملوا ـ بالقياس ـ بعض أفعال أخرى على هذا الفعل في التأويل بالتضاد، وراحوا يؤولون التراكيب التي يرون أنها لا تتوافق مع الاستعمال، والقواعد الصحيحة في تعدية الفعل.

وإذا كان قد تم النظر إلى الفعل «رضي» باعتبار غالبية ما ورد متعدياً به في القرآن الكريم، فإن الأمر مع «كره» قد يكون مختلفاً، إذ أن أغلب وروده في القرآن الكريم، جاء متعدياً: إلى مفعول واحد مباشرة «إحدى عشرة مرة» ومستغنياً عن ذكر مفعوله (في حكم اللازم) ثمان مرات، ومتعدياً إلى مفعولين ـ لتطلب المعنى ذلك ـ الأول مباشرة، والثاني بـ «على» مرتين، وبـ «إلى» مرة واحدة.

فقد قال جل شأنه: ﴿ولكن الله حبّب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكرّه إليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾[3].

فرأى النحاة أن هذا الفعل لا يضام الحرف إلى بحالٍ من الأحوال، وأن وروده على هذا النحو خلاف للمعيار التقعيدي، وبالتالي لا بد له من وجه يخرّج عليه، ولم يبتعدوا كثيراً في البحث عما ينشدونه، إذ وجدوا في

(1) المصدر السابق: 2/389.
(2) المصدر السابق: 2/630 ـ 631، وانظر في نقل رأي الكسائي: مغني اللبيب: ابن هشام: 191، 887؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/416؛ شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي: 3/232.
(3) الحجرات: 7.

الآية نفسها ما يعينهم، ويسهل لهم عملهم، خاصة أن القاعدة ـ التأويلية ـ قد وضعت لهم فقالوا: إنه محمول على ضده وهو «حبب» الذي هو نفسه لم يترك على معناه، وأصبح «التكريه يتعدى بإلى، . . . حملاً على التحبب المضمّن معنى الإمالة. . . كما قيل: بعت منه، حملاً على اشتريت منه»[1]، ولا جامع بين الفعلين سوى أن «(كرهه إليه. . . نقيض حببه إليه»[2] مثلما بعت، نقيض اشتريت.

وكذلك يحمل الفعل «ضل» في قوله تعالى: ﴿ومن ضل فإنما يضل عليها﴾[3]، وقوله: ﴿فإن ضللت فإنما أضل على نفسي﴾[4]. فأبو عبيدة يرى في «مجازه» أن «على» لا مكانة لها مع هذا الفعل في الأصل، وما وقعت هنا إلا لأنها بمعنى «اللام»، لا لشيء، إلا لأن ما يضاد هذا الفعل في المعنى ـ وهو هدى ـ يحتاج ـ أحياناً ـ في تعديته إلى «اللام» ولا يضام «على» في حال من الأحوال ويؤول التركيب بقوله: «مجازه يضل لها، أي لنفسه، وهداه لنفسه»[5]، أي أن ضل يجب أن يكون واصلاً باللام، لأن ما يضاده جاء كذلك.

وكذلك يعامل الفعل «زاد» الذي تضاربت الآراء حول تعديته بـ «عن» فإذا كانت المعاجم لم تذكر له سوى التعدية المباشرة، أو بحرف الاستعلاء «على»، فإن بعض المحدثين يرون جواز تعديته بـ «عن» لأنها: «وردت في شعر جاهلي، قال قبيصة بن النصراني:

يـزيـد نبـالـة عـن كـل شـيء ونافلة، وبعض القوم دون»[6]

---

(1) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/272.

(2) تاج العروس: الزبيدي: 9/408.

(3) يونس: 108؛ الإسراءد: 15؛ الزمر: 41.

(4) سبأ: 50.

(5) مجاز القرآن: لأبي عبيدة: معمر بن المثنى، تعليق: محمد فؤاد سزكين، نشر: (محمد أمين الخانجي) ط 1: 1954، ج 1 ص 284.

(6) أزاهير الفصحى في دقائق العربية: عباس أبو السعود، مصر (دار المعارف)، ص 47 .

ويعضد هذا برأي أبي البقاء في الكليات الذي يرى أن: «الزيادة تلزم، وقد تتعدى بـ (عن) كما تتعدى بـ (على)، لأن النقص يتعدى به، وهو مقابل له»(1).

فعلى الرغم من وجود الشاهد، إلا أن الربط بين الفعل، وضده ظل مسيطراً على العلاقة بين الفعل والحرف.

فهذه الأفعال جميعاً رفضت في شكلها ـ التركيبي ـ الذي وردت عليه لأنها ـ كما يرون ـ لا تتوافق مع الأحرف التي ضامتها، وبالتالي كان نقيضها من الأفعال هو الوجه الذي يمكنه أن يبرر استعمال الحرف المصاحب، ويخرجها من دائرة التنافر بينهما.

ومن خلال تتبع ما قيل في هذه النصوص، وجد أن لها عدة أوجه يمكن أن تحمل عليها.

فبيت القحيف أول عدة تأويلات، تختلف قوة وضعفاً من حيث انسجامها مع الظواهر التأويلية التي تتقبلها اللغة ذاتها. فهناك نيابة الحرف، وهناك التضمين في الفعل ـ بأكثر من لفظ ـ وهناك اللهجة، واطراد هذا الحرف مع الفعل، والضرورة الشعرية، وأخيراً الحمل على الضد، وهو أبعدها احتمالاً.

ولا أرى أن الشاعر قد خطر بباله ـ وهو يثني على رضى هذه القبيلة تجاهه ـ أن يتذكر السخط، أو الغضب، وهو نشوان بهذا الرضى، وأن يسخر المعنى لخدمة الشكل.

ذلك أن صياغته لشعره، لم تكن إلا لإيصال معنى لمستمعه، ولا يراعي ـ وهو الشاعر ـ الاستعمالات اللغوية الدقيقة، كثيراً لأن التراكيب يؤتى بها للدلالة على المعنى، وإذا فهم المعنى بأقرب وسيلة كانت هي المستعملة

---

(1) المرجع نفسه: 47، وانظر: الكليات: لأبي البقاء: 2/ 407.

عند الشاعر، الشيء الوحيد الذي يحرص الشاعر على مراعاته، ولا يحاول أن يتجاوزه، مهما كان هذا التجاوز بسيطاً، هو «نحو» الشعر، الذي يرسم قواعده، ويحدد أصول تضامه، وأعني به: «العروض»، لأنه قد يتسامح معه في خطأ نحوي، ويبحث له عن وجه، أو دلالي، أو تأريخي، ولا يعتبر عيباً كبيراً يؤخذ عليه، لكن لا يمكن أن يتسامح معه في خطأ عروضي مهما كان بسيطاً.

والشاعر في هذا البيت ـ إذا تركنا بقية الأوجه المنسجمة مع الاستعمال جانباً، سار على هذا الطريق، لأن القواعد العروضية لم تسمح له باستعمال حرف التعدية الأكثر توافقاً مع هذا الفعل، وهو «عن» فلجأ إلى ما يقرب منه ـ في الاستعمال مع هذا الفعل ـ وهو «على» فاستخدمه ليؤدي الوظيفة نفسها، مع عدم الابتعاد عن المعنى.

وعند عرض البيت على الميزان العروضي، باستعمال «على»، نجده يدخل تحت بحر «الوافر» ويسلم صدره من الزحافات، والعلل، ويكون تقطيعه، ووزنه:

إذا رَضيتْ   عليببنو قشيرن   لعمرللا   هأعجبني رضاها

مفاعلَتن   مفاعَلتن فعولن   مفاعلْتن   مفاعلتن فعولن

ولم يدخله من الزحافات سوى العصب وهو حسن، وقد دخل التفعيلة الأولى من العجز.

لكن باستعمال الحرف «عن» يتحول البيت إلى خليط من التفاعيل التي لا رابط بينهما، وتتحول التفعيلة الثانية في صدر البيت إلى تفعيلة لا تدخل هذا البحر نهائياً، وهي «مستفعلن» لتحول تركيبتها نتيجة للتغير في الحركات، من وتد مجموع، وفاصلة صغرى، إلى سببين خفيفين، ووتد مجموع، ويصبح تقطيعه:

إذا رضيت   عننـي بنو   قشيرن   . . . . . .

ولا يمكن أن يرضى أحد لشاعر هذا الخروج مهما كانت الدوافع الملجئة إليه.

وبالتالي: فإن رأي ابن عصفور ـ إذا تجاوزنا الاستعمال اللهجي لبني كعب ـ في عده ضرورة شعرية[1]، يكون الوجه الأمثل لتأويل هذا الاستعمال، حتى يتم التوفيق بين المعنى، والقواعد النحوية التي تمنع مضامة هذا الحرف للفعل (رضي)، على الرغم من أن المعنى ـ بشكل تفسيري ـ لا يرفض هذا الاستعمال، ذلك أن الرضي قد يستعلي المقصود حتى يشمله، ويكون بمعنى: أوقعه عليه ووضعه عليه، على عكس «عن» الذي يؤدي معنى المجاوزة، فتجاوز الرضي للإنسان قد يعني تخطيه إلى غيره ورفعه عنه، دون أن يشمله، وقد يعني شموليته له، وتجاوزه إلى غيره.

أما عدم ورود هذا الفعل متعدياً بـ «عن» في القرآن الكريم فليس مبرراً للرفض، والحمل على الضد، صحيح أنه لا يختلف اثنان على أن أسلوب القرآن الكريم هو الأفصح، الذي جاء بعد تهذيب كل الألسنة، وتقارب اللهجات، لكن ذلك لا يمنع أن يكون هناك استعمال فصيح يعتد به في استعمال «عن» لأن درجات الفصاحة ليست متساوية.

وبالتالي يمكن حمل ما جاء على هذا النحو ـ في نثر أو شعر سليم لا مكان للضرورة فيه ـ على أنه استعمال فصيح، يعتد به ويقاس عليه ـ ويظل هذا الاستعمال ـ على الرغم مما قيل حوله ـ استعمالاً سليماً لا غبار عليه، ما دام مرتبطاً ببيئة اللغوية المنسوب إليها، وكل ما قيل حوله يجب أن يطرح جانباً.

أما الفعل «كره» فالغالب فيه ـ كما تقدم ـ أن يكون متعدياً بنفسه، أو مستغنياً عن ذكر مفعوله، وكل الصيغ التي وردت، وينطبق عليها ما تقدم، كانت صيغاً مجردة ـ في بنيتها ـ لا وجه للزيادة فيها.

---

(1) انظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور: (ط 2: 1982) ص 232.

أما الفعل في الآية محل الاستشهاد فقد جاءت مخالفة لهذا، وتفردت في بنائها، حيث جاءت مزيدة بالتضعيف، لغرض معنوي ـ خلافاً لبقية الاستعمالات ـ وهو الدلالة على زيادة الكره، وتمكنه في النفوس، بشكل لا يحتمل معه أن تميل إليه النفس في لحظة من اللحظات، وكان مفترضاً لهذه الزيادة ـ من الناحية القياسية ـ أن تقوى الفعل في الناحية الشكلية للتركيب، وتنقل تأثيره إلى مفعول ثان مباشرة، وأن يكون التركيب ـ في غير الآية «كرّهكم الكفر»، لكن لما كان المعنى إيضاح معنى الإيصال، وبيان إسناد الفعل إلى الله، وأنه هو الذي أوصل الكره إلى القلوب، وأودعه فيها، ولم تكرهه هي بنفسها، وما يستتبع ذلك من فضل له على عباده، جاء المفعول موصولاً إليه بحرف الانتهاء، فالمعنى على بيان الإيصال لا على مطلق الأخبار عن الكره للكفر، وهو ما يُفقد بفقد الحرف «إلى» وليس للتضاد مكان فيه.

وقد كان الزمخشري أقل ابتعاداً في تأويل هذا التركيب إذ جعله من باب حمل النظير على نظيره، لما بينهما من اتفاق في المعنى، فهو يحمل «كره» على «بغض» إذ قال: «وأما تعديته بإلى فتأول وإجراء لكره مجرى بغض لأن بغض منقول من بغّض إليه الشيء فهو بغيض إليه كقولك حب إليه الشيء فهو حبيب إليه»[1]، واستعمال حب للتمثيل على طريقة تعدية الصيغة لا على أنه محمول عليها.

أما ما ذكره «أبو عبيدة» من مجاز في قوله تعالى: ﴿ومن ضل فإنما يضل عليها﴾[2] وربطه بين الضلال والهداية في وسيلة التعدية، لا لشيء إلا لأنهما متضادان في المعنى، وجعل اللام أحق بالمكان، بدل «على» فهو أمر لا ينسجم مع المعنى ولا يتوافق مع ما جاء في القرآن من أفعال استخدمت للدلالة على هذا المعنى.

(1) الكشاف: الزمخشري: 3/156.
(2) يونس: 108؛ الإسراء: 15؛ الزمر: 41.

وحقيقة الأمر: أن التركيب جاء، وفق المعنى المراد، وأن الموقع لـ «على» دون منازع ولا مكان للام في هذا السياق، فسياق الآية هو الحديث عن جانب الكسب للإنسان، حسنه، وسيئه، وبتتبع الآيات القرآنية التي تتحدث عن هذا الموضوع، سنجد أن كل ما كان موجهاً للحديث عن جانب الكسب الحسن كان واصلاً باللام، وكل ما كان موجهاً إلى المعنى المضاد ـ الكسب السيء ـ كان مضاماً لـ «على»، حتى أن ما جاء على غير ذلك، رد إليه، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾[1].

الذي قيل فيه أن: «اللام بمعنى على»[2] «وإنما عبر بها للمشاكلة»[3]. كي يتماشى مع معنى الجناية على النفس مثلما جاء في بقية الآيات الأخرى المستعملة في نفس المعنى، وإن اختلفت ألفاظ الفعل وترددت بين الإساءة، والضلال، الاكتساب، كما في قوله تعالى: ﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ومن يكسب إثماً فإنما يكسبه على نفسه﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي﴾[7].

فالآية تسير وفق اطراد المعنى، ولا مجال فيها للتأويل أو التقويم لتركيب تقويمه هو الخطأ.

أما زاد فالأمر فيه أبسط مما حمل عليه، إذ أن هذا الفعل يحمل معنى

---

(1) الإسراء: 7.
(2) إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 2/88.
(3) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين: سليمان بن عمر العجيلي (الجمل)، مصر (دار إحياء الكتب العربية) 2/616.
(4) البقرة: 286.
(5) النساء: 111.
(6) فصلت: 46؛ الجاثية: 15.
(7) سبأ: 50.

لا يتعارض مع ما يحمله ويؤديه الحرف «عن» من حيث الاستعمال العام له، لأن الزيادة ما هي إلا تجاوز لحد يعتبر معياراً قياسياً، وكل ما زاد عنه اعتبر تجاوزاً له، وإذا احتاج هذا الفعل ـ زاد ـ لحرف يعديه، فالأقرب، والأنسب لمعناه هو حرف المجاوزة «عن».

أما من جهة ورود هذا التركيب بعينه، فإن الفعل فيه، ليس مراداً به تلك الزيادة المادية المحسوسة التي يمكن أن يعدى فعلها مباشرة، أو الزيادة التي تدل على الإضافة على الشيء، والتي يمكن أن يتعدى فعلها بـ «على»، وإنما يراد به: زيادة معنوية، دالة على معنى الرفعة في الشرف والمجد، وفعلها يعدى بـ «عن» كما في «ترفعت به همته عن كذا: تعلّى»[1]، فالحرف مستعمل في معناه، والتركيب سليم لا غبار عليه، والحمل على الفعل المضاد لا مكان له.

وبالتالي فإن الإضراب عن هذه الظاهرة، وعدم التعويل عليها، لخروجها عن طبيعة التعبير اللغوي، هو ـ من وجهة نظر الباحث ـ الوجه السليم، الذي يجرد اللغة من كثير من الإشكاليات التي لم تضف إلى الدرس النحوي شيئاً، سوى مزيد من الشذوذ، والخروج عن الوجه المفترض للتعامل باللغة، وهو: التعبير بأفصح، وأسلم أسلوب يوصل إلى المعنى المراد.

---

(1) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 132.

المبحث الثاني

دور الحرف في التضاد

استأثرت قضية «التضاد» في اللغة، باهتمام العلماء العرب منذ بدايات التأليف اللغوي، وانقسموا تجاه قبولها إلى قسمين: فريق يثبت وقوعها، ويرى أنها: «من سنن العرب في كلامهما»[1]، «ليدلوا على اتساعهم في كلامهم»[2].

وفريق آخر ينكر هذا النوع من طرق التعبير في اللغة، وإن حصل ذلك من العرب كان دليلاً «على نقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم عند اتصال مخاطبتهم»[3].

وتناول هذا الموضوع بالتأليف، مجموعة من العلماء منهم: «أبو بكر بن الأنباري» و «أبو الطيب الحلبي» و «أبو حاتم السجستاني» و «قطرب» و «ابن السكيت» و «ابن درستويه» الذي كان يقف إماماً لمنكري ظاهرة التضاد ويسم مؤلفه بما ينبىء عن موقفه وهو «إبطال الأضداد».

وإذا كان تعريف الضاد محدداً بأن: «يطلق اللفظ على المعنى،

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس: 166.
(2) المزهر: السيوطي: 1/400.
(3) الأضداد في اللغة: لأبي بكر: محمد بن القاسم بن محمد (ابن بشار الأنباري)، تصحيح: محمد عبد القادر سعيد الرافعي، وزميله، مصر (المكتبة الأزهرية) 1325 هـ ص 2.

وضده»[1] ليؤدي هذا اللفظ ـ في كل حالة ـ المعنى الموجه إليه، ومختلفاً عن معنى آخر يؤديه في حالة أخرى، دون الاعتماد على جزء آخر من أجزاء التركيب، ودون أن يكون وراء أحد المعنيين المتضادين أي نوع من المجاز في استعمال هذا اللفظ، فإن هذا التعريف ـ والحالة هذه ـ ينطلق من النظر إلى اللفظة وهي مجردة عن بقية أجزاء الجملة، خارجة عن السياق، والتركيب الحي الذي يعتبر المجال الفعلي للتعامل مع الألفاظ، ومعانيها، ومن ثَم الحكم عليها.

وعند دراسة بعض مما حكم عليه بأنه يقع ضمن دائرة التضاد، وجد أنه قد تم انتزاعه من تركيبين، مختلفين في علاقاتهما التضامية مع الألفاظ الأخرى، والتي غالباً ما كانت أحرف جر، وتم الحكم عليها بأنه يدل على «معنيين ضدين دلالة مستوية»[2].

وتم نقل هذه الألفاظ، على اختلاف استعمالاتها، من مجال التراكيب إلى المجالات المعجمية، ووضع أمامها، وهي مفردة، كل المعاني التي أدتها وهي في السياق، وأصبح المعنى الجامد يقف جنباً إلى جنب مع المعنى الحي، وأصبحت المعاجم تحمل بين مادتها نص المادة وإلحاقها أحياناً بكلمة «ضد» التي حفزت العلماء على تتبع هذا النوع والتصنيف فيه، والتسابق إلى اكتشاف الجديد وإضافته إليه، وبدأ التدرج به من البضع، إلى المئات من الكلمات، نتيجة الإعراض عن عدة حقائق تتعلق بحياة هذه الألفاظ، ومراحل تطورها، ولعل أهمها مراعاة الاختلاف البيئي والتطور الدلالي، فكثيراً مما عد من هذا النوع وجد «نتيجة التطور في الاستعمال، ونتيجة الجديد في الدلالة»[3] أو نتيجة لاختلاف البيئات اللغوية للفظة الواحدة ثم تداخل هذا

---

(1) فقه اللغة: علي عبد الواحد وافي، مصر (دار نهضة مصر) ط 8 ص 192.

(2) البلاغة وقضايا المشترك اللفظي: عبد الواحد حسن الشيخ، الإسكندرية (دار شباب الجامعة) 1986 ص 109.

(3) التطور اللغوي التاريخي: د. إبراهيم السمرائي، بيروت (دار الأندلس) ط 2: 1981 ص 98.

الاستعمال[1] بعد ذلك مع المحافظة على المعنى الدلالي للكلمة في كل بيئة، وحادثة «ثب»[2] أوضح دليل لما يمكن أن تقوم به البيئة اللغوية من دور في التضاد.

وإذا كانت الدراسات الأولى قد تناولت هذا الموضوع، واختلفت الآراء فيه بين مؤيد لوقوعه، ومعارض له، واتخاذ اللفظة وهي، مفردة، منعزلة عن السياق اللغوي، مجالاً للدراسة، فإن تناوله من خلال سياق متكامل، وما يمكن أن تؤديه الألفاظ من معنى متضاد، نتيجة لما يضامها من عناصر لغوية أخرى، ـ وحروف الجر خاصة ـ لم تتسم بالتناول الشامل، والكافي، عند جل من تناول الدراسات اللغوية عامة، والنحوية ـ السياقية ـ على وجه الخصوص، وهو ما سيحاول الباحث إيضاحه، من خلال بعض النصوص التي تم استخلاصها من كتب الأضداد، وبعض المصادر الأخرى، والتي يقوم فيها حرف الجر بوظيفة إيجاد التضاد في المعنى، عكس ما يرى الذين أثبتوا معنى التضاد في استعمال الصيغة الفعلية.

تستعمل حروف الجر للقيام بوظيفة شكلية في ترابط، وتداعي أجزاء الجملة، فيؤتى بها لغرض إيصال الأفعال التي تقصر عن الوصول إلى مفعولها، أو تكون متعدية في استعمال، وغير متعدية في استعمال آخر، يختلف معنى عن الحالة الأولى، نتيجة لما يتطلبه هذا المعنى من حرف يساعد في توجيه معنى الجملة كاملة نحو المعنى المراد.

وقد يقبل الفعل في هذه الحالة عدداً من أحرف الجر، تختلف في معناها عن بعضها مما يساعد في اختلاف المعاني الكاملة للجملة، على الرغم من بقاء عناصرها الأخرى، كما هي، أحياناً، ونقلها إلى معنى مضاد

(1) انظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: د. ربحي كمال، بيروت (دار النهضة العربية) 1975 ص 12.

(2) انظر: الأضداد في اللغة: ابن الأنباري: 77؛ الصاحبي: ابن فارس: 22؛ المزهر: السيوطي: 1/396.

للمعنى الذي كانت تؤديه في الأسلوب باستعمال الحرف الآخر.

ويأتي في مقدمة أحرف الجر التي تساعد في تضاد المعنى ـ مع بعض الأفعال ـ حرفا الجر «عن» و «على» عند استبدال أحدهما بالآخر، مع الجمل التي تضم في تركيبتها أفعالاً يمكن وصفها بأنها حيادية «مستعملة في معنى وسط»[1] من جهة الدلالة على السلب، أو الإيجاب...

من ذلــك:

«جبأ» الذي يمكنه بمضامة الحرفين السابقين أن يؤدي معنى وضده فـ: «(جبأ) عنه... ارتدع وخنس: هاب، وجبأ على القوم طلع عليهم مفاجأة... وجبأ عن الشيء: توارى»[2].

و «جزم»: فـ «جزم على الأمر... عزم، وجزم عنه: جبن وعجز، وجزم على كذا وكذا أوجبه»[3].

وكذلك الفعل: حاز إذ أن معنى: «تحوز عنه: تنحى وانفرد...، وانحاز الرجل إلى القوم بمعنى تحيز إليهم: أي مال إليهم، وانحاز عن القوم: اعتزلهم، وانحاز على كذا: جمع نفسه وأكب عليه»[4].

والفعل حــنّ حيث إن: «حـن عنه شره...: كفه وصرفه، وحـن عليه...: أشفق، وحن عنه: صد»[5].

والفعل: طلع، فـ «طلع علينا فلان: هجم، وطلع عنا: غاب»[6] وإن

---

(1) كلام العرب: من قضايا اللغة والنحو: د. حسن ظاظا، بيروت (دار النهضة العلمية) 1976 ص 112.

(2) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 30؛ انظر: تاج العروس: الزبيدي: 49/1: «جبأ».

(3) المصدر نفسه: 34؛ تاج العروس: الزبيدي: 228/8: «جزم».

(4) المصدر نفسه: 69؛ تاج العروس: الزبيدي: 30/4 ـ 31: «حوز».

(5) المصدر نفسه: 68؛ تاج العروس: الزبيدي: 185/9: «حنن».

(6) المصدر نفسه: 218؛ تاج العروس: الزبيدي: 440/5: «طلع».

كان التضاد في هذا التركيب قد ألصق بالفعل، وعد «طلع» من الأضداد.

فقد ذكر أبو الطيب الحلبي أن: «من الأضداد: الطلوع، يقال: طلعت في الجبل، إذا أقبلت فيه، وطلعت إذا أدبرت أيضاً، وطلعت على صاحبي إذا أقبلت عليه. وطلعت أيضاً، إذا أدبرت عنه، والمصدر الطلوع...

وقال أبو زيد: يقال طلعت على القوم، أطلع طلوعاً، إذا غبت عنهم حتى لا يروك، وطلعت إليهم[1]: إذا أقبلت إليهم[1] حتى يروك. وقال الأثرم: سمعت أعرابياً من كلب يقول: طلعت على صاحبي، إذا أقبلت عليه، وطلعت عن صاحبي إذا أدبرت عنه»[2].

وإن كان نقل أبي الطيب عن أبي زيد في استعمال «على» عند الغياب، يخالف بقية الاستعمالات، وقد ظننا ـ أول الأمر ـ أنه من قبيل خطأ وقع من الناسخ، أو الطباعة، لكن وجدنا الزبيدي ينص على أن ابن السكيت رواها كذا، قال:

«قال ابن السكيت: طلعت على القوم إذا غبت عنهم، صحيح، جعل على فيه بمعنى عن، كقوله تعالى: ﴿إذا اكتالوا على الناس﴾[3] معناه: عند الناس، ومن الناس، قال: وكذلك قال أهل اللغة أجمعون»[4].

وإن كان استعماله مع على لا يكون إلا بمعنى الظهور، والانكشاف، ولا مكان للاستتار، والمغيب فيه، والقرآن الكريم يقول: «وما كان الله ليطلعكم على الغيب»[5]، و﴿لو اطّلعت عليهم لوليت منهم فراراً﴾[6]،

---

(1) في تاج العروس: للزبيدي: 5/440: «عليهم» بدل «إليهم».
(2) الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب: عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: د. عزة حسن، دمشق (المجمع العلمي العربي) 1963 ج 1 ص 458 ـ 459.
(3) المطففين: 2.
(4) تاج العروس: الزبيدي: 4/440: «طلع».
(5) آل عمران: 179.
(6) الكهف: 18.

و ﴿لا تزال تطّلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم﴾[1].

ومن هذه الأفعال: «طاب» فاستعماله متعدياً بحرف الجر «على» يضاد معنى جملته حين يعدى بحرف الجر «عن» فالاستعمال يوضح أن: «طابت نفسه على كذا، وبكذا: سمحت به راضية، وطابت عن كذا: تركته راضية»[2].

ومن ذلك «على المتاع عن الدابة أنزله، وعلاه على الحمار: رفعه على ظهره»[3].

ومثله: «كلل عليه بالسيف: هجم، وكلل عنه: أحجم (ضد): جبن»[4]. وجُعل من الأضداد الفعل «يجر»، على الرغم من أن التضاد ناتج عن استعمال الأحرف، فقد ذكر أبو الطيب أن: «من الأضداد، أبو عمرو الشيباني يقال: قد تياجروا على الطريق، أي: تبع بعضهم بعضاً على الطريق، وتياجروا عن الطريق، أي عدلوا عنه»[5].

وإن كان الزبيدي قد أثبت ما في القاموس وهو الاستعمال بالضميمة «من» فقط وذكر أن هذا الفعل «قد أهمله الجوهري والصاغاني وصاحب اللسان وأكثر أئمة الغريب»[6].

ومن المحتمل أن يكون هناك تداخل على المؤلف أو المحقق ـ نتيجة للتصحيف ـ بين هذا الفعل، والفعل «نحر» الذي يتداخل معناه مع ما ذكر سابقاً.

---

(1) المائدة: 13.

(2) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 221؛ وانظر: تاج العروس: 1/359: «طيب».

(3) المصدر نفسه: 248؛ وانظر: تاج العروس: 10/251.

(4) المصدر نفسه: 317؛ وانظر: تاج العروس: الزبيدي: 8/102، ولم يثبت استعمال «على».

(5) الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب الحلبي: 2/687.

(6) تاج العروس: الزبيدي: 3/6.

فـ «انتحر (القوم على الأمر) إذا (تشاحوا عليه) وحرصوا (فكاد بعضهم ينحر بعضاً) أي يقتل (كتناحروا))»[1]، و «(تناحروا عن الطريق: عدلوا عنه)»[2].

وفي المستدرك عليه: «تناحروا على الطريق وغيره إذا تتابعوا عليه»[2].

كما اعتبر الفعل «راغ» من الأفعال ذات المعنى المتضاد التي تؤدي معنيين مختلفين بصيغتها هي، لا بواسطة السياق، وما يحمله من ضمائم توجه المعنى نحو التضاد، فقد «قال قطرب: (راغ حرف من الأضداد) يقال: راغ فلان على القوم: إذا أقبل عليهم، وراغ عنهم: إذا ولى عنهم وذهب»[3].

وتبعه في هذا أبو الطيب، وعده «من الأضداد، يقال: راغ عليهم، أي أقبل عليهم وأتاهم، وراغ إليهم أيضاً، يروغ روغاً. وفي التنزيل: ﴿فراغ عليهم ضرباً باليمين﴾[4]، أي أقبل عليهم. وقال: ﴿فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين﴾[5] أي أتى أهله. ويقال: راغ عنهم، أي ذهب عنهم»[6].

فهم بهذا يلصقون المعنيين المتضادين «أتى، وذهب» بصيغة الفعل «راغ»، دون أن ينتبها إلى اختلاف الحرف المعدي في الآيتين من جهة والأمثال التي جاءا بها، وهو ما وقع فيه أيضاً صاحب «معجم الأفعال...» حين سوى في تفسيره المقابل للتركيب المشتمل على الحرف «عن» بين ذهب، وأقبل، من جهة، وبين استعمال «عن» و «على» في التركيب، من جهة أخرى، قال: «راغ يروغ... عن الشيء: مال: حاد: ذهب:

---

(1) المصدر نفسه: 3/557.
(2) المصدر نفسه: 3/558؛ وانظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 370.
(3) الأضداد في اللغة: ابن الأنباري: 132.
(4) الصافات: 93.
(5) الذاريات: 26.
(6) الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب الحلبي: 1/328 ـ 329؛ وانظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: ربحي كمال: ص 16 وهـ 4 ص 81.

أقبل...»[1]. ومثل معاملة الفعل «راغ» عومل اسم الفاعل «ظاهر» الذي ينص اللغويون على أنه «(حرف من الأضداد): يقال: هذا الكلام ظاهر عنك، أي زائل عنك، ويقال: النعمة ظاهرة عليك، أي لازمة لك، وقال أبو ذؤيب:

وعيرها الواشون أني أحبها ... وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أي زائل عنك»[2].

وبمثله «قال أبو حاتم، يقال: النعمة ظاهرة عليه، أي لازمة له بادية عنده، والعار ظاهر عنه، أي زائل عنه ساقط، ومنه قول أبي ذؤيب: (وأنشد البيت السابق)... أي زائل ساقط عنك»[3].

ومن خلال هذه النصوص، يمكن القول: أن تراكيبها تحتوي على فعل ـ أو ما يؤدي معناه ويقوم مقامه، وتنطبق عليه شروطه ـ ومفعوله، بينهما وسيلة رابطة بينهما، وأن جزأي الجملة السابقين لا يختلفان في كل تركيب، بينما يتغير الرابط بينهما، فهو «على» مرة، و «عن» مرة أخرى، وتؤدي هذه الجمل معان متضادة لبعضها، ومبعث هذا التضاد في الحقيقة، ليس الفعل، كما يرى أصحاب القول بالتضاد، وإنما مبعثه تغير حرف الجر ـ الموصل ـ وما يحدثه من تنويع في دفع المعنى المحايد للفعل كما قدمنا ـ إلى أن ينحاز «إلى طرف قصي بالنسبة للمعنى الوسط الذي كان عليه أولاً»[4].

فهو ينحاز إلى جهة المفعول، ويصبح المعنى لصيقاً بالمفعول ـ أو ما يمكن أن يطلق عليه «لصالحه»، بوجود الحرف «على»، بينما يميل إلى الابتعاد عن المفعول، وزواله عنه، بوجود حرف المجاوزة «عن».

فالتضاد بهذا نتاج استعمال الحرف، وليس للصيغة فيه دور. ومثلما

---

(1) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 144.
(2) الأضداد في اللغة: ابن الأنباري: 46 ـ 47.
(3) الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب الحلبي: 1/478.
(4) كلام العرب: د. حسن ظاظا: 112.

تتضاد معاني الجمل باستخدام الحرفين «عن» و «على»، تتضاد ـ غالباً ـ معاني الجمل التي يتبادل في تركيبها الحرفان «عن» و «إلى» فتؤدي «عن» توجيهاً للمعنى مساوياً لما تؤديه في السياقات السابقة، بينما يؤدي استخدام الحرف «إلى» توجيهاً للمعنى نحو الميل إلى الشيء، والاقتراب منه، متشابهة في ذلك مع الحرف «على» في أغلب الاستعمالات كما يتضح في بعض الأمثلة التي أثبتت، من ذلك:

«تولّى»: يأتي هذا الفعل متعدياً مباشرة، ولازماً، متعدياً بحرف الجر «عن» و «إلى».

ويؤدي السياق المشتمل عليه معنى مضاداً، في كل استخدام ـ عن بقية الاستخدامات الأخرى، إذا اختلفت طريقة التعدي ووسيلتها، فـ «تولاه: اتخذه ولياً، ﴿لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم﴾[1]».

وتولى إليه: أقبل (ثم تولى إلى الظل)[2]، وتولى عنه: أعرض... وفي التعدي بعن يقتضي معنى الإعراض، وترك القرب»[3]. ومنه أيضاً، الفعل «ذهب» الذي يؤدي معنى الاتجاه، واستعماله متعدياً بإلى يشير إلى الاتجاه نحو الشيء، وإرادته، بينما تعديته بعن تجعله مضاداً للمعنى الأول، ويصبح مشيراً إلى الابتعاد عن الشيء، وتركه ومجاوزته، وفي شرح خطبه «المفصل»: «ذهبت إليه: إذا قصدته، وذهبت عنه: إذا أعرضت عنه»[4].

وفي الكتاب العزيز: ﴿ثم ذهب إلى أهله يتمطى﴾[5] بالمعنى الأول، و ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع﴾[6] بالمعنى الثاني.

---

(1) الممتحنة: 13.
(2) القصص: 24.
(3) الكليات: لأبي البقاء الكفوي: 2/97.
(4) شرح المفصل: ابن يعيش: 1/10.
(5) القيامة: 33.
(6) هود 74.

وأدى هذان الحرفان الأثر نفسه مع الأفعال:

لجأ: فـ «تلجأ إليه: التجأ، وتلجأ إليه: استند، وتلجأ عنه: عدل إلى غيره»[1].

شخص: فـ «شخص عن قومه: خرج منهم، وشخص إليهم: رجع»[2].

صدر: فـ «صدر القوم إلى المكان: صاروا إليه، وصدروا عن المكان: رجعوا عنه»[3] وتركوه.

كرز: فـ «كرز... إليه: التجأ ومال... وكارز إلى كذا: بادر إليه... وكارز عنه: هرب وفر»[4].

مال: «إلى الشيء: أقبل إليه وعدل إليه: أحبه، ومال عنه: عدل عنه»[5].

والتضاد نفسه ناتج في «عدلت إليه، وعنه»[6]، فـ «عدل... إليه: رجع، وعدل... عنه: حاد»[7].

وتؤدي الضميمة «من تغييراً في معنى التركيب الذي تدخله ـ مع بعض الأفعال ـ عند استعمالها مقابلة للضميمة «إلى» كما في:

غرض التي يرى أصحاب القول بالتضاد أنها: «حرف من الأضداد، يقال: غرض الرجل غرضاً: إذا ضجر من الشيء ومله، وغرض غرضاً إذا اشتاق إليه وأراده.

---

(1) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 323.
(2) المصدر نفسه: 174.
(3) المصدر نفسه: 193.
(4) المصدر نفسه: 311.
(5) المصدر نفسه: 358.
(6) الكليات: أبي البقاء: 5/160.
(7) المصدر السابق: 230.

فأما معنى الضجر، فإنه لا يحتاج فيه إلى شاهد لشهرته عند الناس، وأما معنى الآخر، فإن أهل اللغة أنشدوا فيه:

من ذا رسول ناصح فمبلغ   عني عُلية غير قيل الكاذب
إني غرضت إلى تناصف وجهها   غرض المحب إلى الحبيب الغائب

معناه اشتقت إلى وجهها»[1].

وعلى الرغم من استغنائه عن ذكر الحرف، في المثالين، إلا أن تفسيره يدل على أنه أراده، وذلك من خلال التفريق بيْن المعنيين، في التفسير. ونجد «الحلبي» أوضح في تبيين طرق استعمال الفعل، يقول:

«يقال: غرضت من كذا وكذا. . . إذا مللته، وضاق صدرك به، ويقال أيضاً: غرضت إلى لقائك، أغرض غرضاً، إذا اشتقت إلى لقائه، وما أغرضني إليك: أي ما أشوقني. ومنه قول الشاعر:

* إني غرضت إلى تناصف وجهها»[2] *

كما أدى هذان الحرفان معنى التضاد مع الفعلين «هال» و «فزع» فـ: «هلت منه: فزعت منه»[3] وغالباً ما يكون مؤدياً معنى الخوف، والاضطراب، المؤدي إلى الابتعاد عنه، و «هلت إليه: فزعت إليه»[3] وأتيت ناحيته لنصرته، أو معاونته على أمر ما، ولعل إعطاء معنى «ابتداء الغاية» لـ «من» وانتهائها لـ «إلى» مؤشر لما يمكن أن يؤدياه في جملهما من معاني متضادة.

وجاء تضاد معنى السياقات التي يتبادل فيها الحرفان «إلى» و «على» قليلاً، على نحو ما ورد في تعديته الفعل:

---

(1) الأضداد في اللغة: ابن الأنباري: 90 ـ 91؛ وانظر: لسان العرب: ابن منظور: 9/58: «غرض»؛ الكامل: المبرد: 1/21 وروى: «غير قول. . .» بدل: قيل.
(2) الأضداد في كلام العرب: أبي الطيب الحلبي: 2/524 ـ 525.
(3) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 445.

«أغار» وإفادته معنى النصرة مع استعمال «إلى»، ومعنى إيقاع الأذى مع استعمال «على» إذ يقال:

«أغار الرجل على القوم، من غارة الخيل، وهي جماعتها إذا أغارت»[1] أي «دفع عليهم الخيل»[2] «إذا قصدهم مغترين فقتلهم، وسلبهم، وانتهبهم»[3].

فاستعمال «على» مقصور على إلحاق الأذى بالمفعول، على العكس من «إلى» و «الباء» فمعنى: «أغار فلان (ببني فلان، جاءهم لينصروه) ويغيثوه (وقد يعدى بإلى)»[2]. فـ «يقال أغار فلان إلى بني فلان إذا أتاهم لينصرهم، أو ينصروه»[4] فتدل حينئذ على معنى «أغاثهم، وأعانهم، وقاتل عنهم»[3].

والفعل حدأ، الذي جعل من الأضداد وهو منها بعيد، فقد نقل التاج «عن أبي زيد... حدىء (إليه) حدأ (لجأو) يقال حدىء (عليه) إذا (غضب)... فهو من الأضداد مستدرك على المصنف»[5] لأنه لم يلحق به كلمة «ضد».

وفي معجم الأفعال... «حدىء إليه... عطف: نصره ومنعه من الظلم... وحدىء إليه: لجأ، وحدىء عليه: غضب (ضد)..»[6].

كما يؤدي هذا الدور حرف «اللام» الذي يقارب معناه، معنى الحرف السابق «إلى» فيجعل المعنى ـ مع بعض الأفعال ـ مضاداً للمعنى الحاصل مع «على» كما في:

---

(1) المنجد في اللغة: لأبي الحسن: علي بن الحسن الهنائي: «كراع»، تحقيق: أحمد مختار عمر، وزميله، القاهرة (مطبعة الأمانة) 1976 ص 130.
(2) تاج العروس: الزبيدي: 3/458: «غور».
(3) الأضداد في اللغة: ابن الأنباري: 322.
(4) النوادر في اللغة: لأبي زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، بيروت (المطبعة الكاثوليكية) 1894 ص 100.
(5) تاج العروس: الزبيدي: 1/56: «حدأ».
(6) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 46.

«أجرى له الحساب: قيده له، وأجرى عليه الحساب: قيده عليه»[1].

و «غضب عليه... سخط ولم يرض، وغضب له: غضب على غيره»[2] «من أجله، وذلك (إذا كان حياً)»[3] فإن كان ميتاً استبدلت اللام بالباء، وقيل: (غضب به)[3].

و «قضى له القاضي، وعليه»[4]، فالأولى تفيد معنى جعل الحكم في صالحه، بينما تفيد الثانية معنى جعل الحكم في صالح غيره ـ عادة ـ والمعنيان متضادان، ولا فارق بين التركيبين، سوى تغير الحرف المعدي للفعل.

كما يتغير المعنى ـ يتضاد ـ مع بعض الأفعال التي تقبل التعدي بالحرفين «من» و «على»، عند استبدال أحدهما بالآخر، في السياق نفسه، على نحو ما في تضاد معنى الجملة المحتوية على الفعل «أشفق» فـ: «أشفقت عليه إذا خشيت عليه، وأشفقت منه إذا حذرته»[5] و «خفت منه خوفاً يرق القلب، ويبلغ منه»[6]. وكذلك الحال مع الفعل خاف الذي يتضاد معناه في: خاف عليه، خاف منه.

كما أن استبدال الحرف «عن» بالباء يحدث الأثر نفسه في معنى الجملة، التي يقبل فعلها التعدي بالحرفين، من ذلك:

«أبهه بكذا: اتهمه، وتأبه عن كذا تنزه وتعظم»[7].

«احتفظ بالشيء، وتحفظ به: عنى بحفظه... وتحفظه عنه ومنه:

---

(1) المصدر نفسه: 66.
(2) المصدر نفسه: 259.
(3) المصدر السابق: 1/412: «غضب». وانظر: شرح المفصل: ابن يعيش: 1/4.
(4) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 297.
(5) شرح المفصل: ابن يعيش: 1/17.
(6) المصدر السابق: 181.
(7) المصدر نفسه: 7.

احترز»[1].

«حمضت... الإبل: رعت الحمض... وحمضت عنه: كرهته، وحمضت به: اشتهته»[2].

«شغله... بكذا: جعله مشغولاً به، وشغله عنه: ألهاه»[3].

«(أقام بالمكان إقامة)... (دام) و... لبث»[4]، وكذلك: «أقاموا بالدار»[5] لكن: «أقاموا عنها: ظعنوا»(9) أي: رحلوا وتركوها.

لهى «بالشيء: لعب به وتشاغل وغفل به عن غيره: أولع به و... عن الشيء: غفل عنه وترك ذكره وأضرب عنه... ويقال: تلهيت به: تروحت بالإقبال عليه، وتلهيت عنه: تروحت بالإعراض عنه»[6].

كما أن الأفعال التي تتبادل عليها وسيلتا التعدية «في» و «من» تؤدي جملتها معنيين متضادين نتيجة لتغير حرف الجر الموصل للفعل، من ذلك: الفعل «خرط»: «انخرط في المكان، دخل مسرعاً، وانخرط من المكان: خرج»[7].

وكذلك «نصل».

فـ «نصل الخضاب من اللحية: سقط منها، ونصل السهم فيه: ثبت فلم يخرج، من الأضداد»[8].

---

(1) المصدر نفسه: 59 ـ 60.
(2) المصدر نفسه: 65.
(3) المصدر نفسه: 180.
(4) تاج العروس: الزبيدي: 9/35.
(5) المصدر السابق: 306.
(6) المصدر نفسه: 334 ـ 335.
(7) المصدر نفسه: 77.
(8) المزهر: السيوطي: 1/393.

وكذا الأمر عند استخدام الحرف «عن» مقابل الحرف «في». ولأهمية استخدام الحرف في إيجاد المعنى المتضاد، اختلف المعنى في الجملة القائمة على الفعل «رغب» حسب الحرف المستخدم فـ «رغب في الشيء» يعني ميلان النفس إليه واشتهائها له.

«ورغب عنه» يعني نفور النفس منه، وتركها له برضاها. ولإرادة ملاحظة المعنيين، استخدم هذا الفعل في المحل الذي يراد منه الإحاطة بالمعنيين، غير مصاحب لحرف بعينه، وإنما ترك تقديره مراعاة لكل حالة.

وبتتبع هذا الفعل في استخداماته القرآنية وجد أنه يضام الحرف المعدي له سواء أكان المعنى محبباً أم منفراً، فقد قال تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾[1]، وقال: «أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾[2]، وقال: ﴿إنا إلى ربنا راغبون﴾[3]، و ﴿إنا إلى الله راغبون﴾[4].

لكنه ترك في قوله تعالى: ﴿وما يتلى عليكم في يتامى النساء الّتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن»[5].

فالتركيب محتاج لحرف الجر لا محالة، ولذا قدر: «في أن، أو عن، على خلاف في ذلك بين المفسرين»[6]، وتركه هنا لناحية بلاغية، وذلك بمراعاة مقتضى الحال، ليتماشى الحكم الناتج عن الآية مع حالتين:

حالة: أولئك الذين يرغبون في نكاحهن وسترهن لكنهم لا يستطيعون دفع مهورهن، لفقرهم، وعدم قدرتهم على ذلك على الرغم من الرغبة المتوفرة لديهم في نكاحهم.

---

(1) البقرة: 130.
(2) مريم: 46.
(3) القلم: 32.
(4) التوبة: 59.
(5) النساء: 127.
(6) مغني اللبيب: ابن هشام: 282؛ وانظر: ص788؛ وانظر: الصاحبي: ابن فارس: 197.

وحالة: أولئك الذين يتعففون من الاقتران بهن، لأنهن فقيرات مستضعفات، أو لأنهن دميمات الشكل.

فترك الحرف كان لغرض مقصود وهو ترك الباب مفتوحاً للاجتهاد في تخريج الحكم الناتج عن الآية، وفقاً للزمان والمكان، والحالة التي تختلف مراعاتها بين إنسان وآخر.

وللغرض نفسه ـ أي توظيف السياق حسب المعنى المراد وتوجيهه لأكثر من جهة من جهات فهم المعنى ـ ترك الشاعر الحرف المعدي في قوله:

ويرغب أن يبني المعالي خالد ويرغب أن يرضي صنيع الألائم[1]

فالتركيب يفرض وجود الحرفين ـ كل في شطر ـ لأنه بوضعه هذا يجمع بين نقيضين، جرت العادة على عدم اجتماعهما، لأن من يبني المعالي لا يرضي أفعال اللئام، والعكس، كما أنه لا يسمح بوجود حرف واحد من الحرفين، في الشطرين، للسبب نفسه.

لكن إن قدر «في» في الشطر الأول، و «عن» في الشطر الثاني كان معنى السياق مدحاً، وإن عكس تقدير الأحرف بأن قدر «عن» في الصدر، و «في» في العجز انقلب المعنى إلى ضد التقدير الأول، وأصبح ذماً، وفي كلتا الحالتين تتضاد أجزاء البيت في المعنى، ولا مجال لإيجاد هذا التضاد بغير الحرف.

ومما أدخل في الأضداد ـ وهو عنها بعيد ـ الفعل: «انقبض» يقول أبو الطيب: «من الأضداد الانقباض. قال التّوزي: يقال: انقبض في حاجته، إذا أسرع فيها. وانقبض: إذا أبطأ فيها . وقال أبو حاتم: انقبضت عن فلان، أي أمسكت وأقصرت عنه. وانقبضت في الحاجة، أي مضيت فيها مجدّاً. قال: وكان الأصمعي كثيراً ما يقول للذي يرسله في حاجته: انقبض في حاجتك»[2].

فالتضاد ناتج عن اختلاف الحرفين «في» و «عن» وليس من معاني الفعل الكامنة فيه.

(1) المصدر نفسه: 682.

(2) الأضداد في كلام العرب: الحلبي: 2/ 584 ـ 585.

ومثله ما جاء في «المزهر» حول اعتبار الفعل «رجا» لفظ من ألفاظ التضاد، لأن «الرجاء للرغبة والخوف»[1]. وحقيقة الأمر: أن «الرجاء» إذا أطلق لم يكن إلا بمعنى التوقع والأمل في شيء محبب إلى القلب يمكن حصوله.

أما دلالته على الخوف، فليست من لوازم معناه، بل هي ناشئة عن السياق الذي يضيف له حرف نفي مسلط عليه، وربما وصل إلى التضاد من طريق طويل من التفسير، لأن الأصل في إلصاق هذا المعنى (الخوف) بالفعل هو: ما ورد من آراء للمفسرين عند تناولهم بالتفسير لآيات من القرآن الكريم جاء فيها هذا الفعل منفياً، فقد «قال أبو حاتم: الرجاء يكون طمعاً، ويكون خوفاً... وفي القرآن الكريم: ﴿ويرجون رحمته﴾[2] فهذا في معنى الطمع.

وفيه: ﴿وما كنت ترجو أن يلقي إليك الكتاب إلا رحمة من ربك﴾[3] أي تطمع»[4]. لكن الفراء يرى في الفعل رأياً آخر ويرفض معنى الخوف في الفعل مجرداً عن الضمائم يقول:

«قال بعض المفسرين: معنى ترجون: تخافون. ولم نجد معنى الخوف يكون رجاء إلا ومعه جحد. فإذا كان كذلك كان الخوف على جهة الرجاء والخوف، وكان الرجاء كذلك، كقوله تعالى: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله﴾[5]، هذه: للذين لا يخافون أيام الله، وكذلك قوله: ﴿ما لكم لا ترجون لله وقاراً﴾[6]: لا تخافون لله عظمة. وقال الراجز:

---

(1) المزهر: السيوطي: 1/388.
(2) الإسراء: 57.
(3) القصص: 86.
(4) الأضداد في كلام العرب: الحلبي: 1/290.
(5) الجاثية: 14.
(6) نوح: 13.

لا ترتجي حين تلاقي الذائدا   أسبعاً لاقت معاً أم واحدا

وقال الهذلي:

إذا لسعته النحل لم يرج لسعها   وخالفها في بيت نوم عوامل[1]

ولا يجوز: رجوتك وأنت تريد: خفتك، ولا خفتك وأنت تريد رجوتك»[2].

وذكر في موضع آخر: أن استعمال الرجاء مقروناً بحرف النفي في معنى الخوف «لغة تهامية يضعون الرجاء في موضع الخوف إذا كان معه جحد»[3].

ونقل أبو الطيب عن الخليل قوله: «الرجاء: المبالاة، ولا تكاد تجيء بمعنى الخوف إلا مع حرف نفي»[4].

ونُقل عن الليث أن معنى «الرجو: المبالاة، ما أرجو: ما أبالي»[5]، وقد أنكر عليه الأزهري قوله هذا[6].

وكما قدمنا: قد يكون للتفسير دور مهم في إيصال الفعل إلى هذه الضدية التي يرونها ـ بعيداً عن الحرف ـ لأن من يرجو الله لا يكون إلا مؤمناً به، قانعاً بقدرته على عطائه الذي يطمع فيه ولا ييأس من عطائه إلا الكافر الذي لا يؤمن به فهو لا يتوجه بطمعه إليه، ومن لا يطمع فيه، ولا يلتجىء إليه لا يخافه، ومن هنا يمكن أن يأتي معنى التضاد الذي رآه بعض اللغويين.

وبناءً على ما تقدم من شواهد يرى الباحث أن لبعض الأحرف المعدية دوراً أساسياً في إعطاء السياق أكثر من معنى ـ بتغير الحرف فقط ـ وأنها كثيراً

---

(1) ويروى البيت... لسعته الدبر... عواسل؛ انظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: ربحي كمال: 78؛ وفي معاني القرآن: الفراء: 2/265: «حالفها» بالمهملة.

(2) معاني القرآن: الفراء: 1/286؛ وانظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: ربحي كمال: 77 ـ 78؛ أمالي الزجاجي: الزجاجي: 20.

(3) المصدر نفسه: 2/265.

(4) الأضداد في كلام العرب: الحلبي: 1/297.

(5) تاج العروس: الزبيدي: 10/145: «رجو».

ما تجعل معاني المفردات ـ إذا انضمت إليها لتكوين جملة ـ دالة على أكثر من جهة «معنوية»، كما تجعل معاني الأفعال ـ حين تضامها ـ تختلف تبعاً للحرف المصاحب لها، وأن هذا الاختلاف في الدلالة، قد يصل بالتركيب إلى حد التضاد، نتيجة لاختلاف حرف التعدية مع الفعل نفسه.

فالفعل إذا قبل التعدي «بالحروف المتعددة، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائداً على معنى الحرف الآخر»[1] وقد يصبح مختلفاً عنه.

لكن تحديد هذا المعنى للفعل أو الحرف، ونقله بين المعنى وضده، وهو خارج السياق، لا يتماشى مع طبيعة اللغة، التي هي في حقيقتها استعمال، والاستعمال سياقات، وتراكيب، وليست كلمات جامدة، ونحن في تعاملنا باللغة «لا نتكلم بالكلمات المفردة حتى نستطيع أن نقول إن في للظرف والباء للاستعانة»[2]، وأن هذا الفعل من حروف الأضداد، دون أن نلاحظ ما يحيط به من وسائل أخرى مبينة له، وكما يقول السيوطي فإن «مجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة وإن لم تكن متضادة، فلا يعرف المعنى منها إلا بما يتقدم الحروف ويتأخر بعده مما يوضح تأويله... في ألفاظ كثيرة يطول إحصاؤها، تصحبها العرب من الكلام ما يدل على المعنى المخصوص منها»[3].

وأن الكلمة لا يحكم عليها، و «لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق، ولما هو لاحق بها أو لكليهما معاً»[4] مما «يوحد الارتباط بين أجزاء الجملة فيخلع على اللفظ المعنى المناسب»[5] والمحدد.

---

(1) الكليات: لأبي البقاء الكوفي: 5/160.
(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: تمام حسان: 115.
(3) المزهر: السيوطي: 1/399.
(4) دروس في الألسنية العامة: فردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي وآخرين، تونس، ليبيا (الدار العربية للكتاب) 1985 ص 186.
(5) دراسات في فقه اللغة: الصالح: 358.

الفصل الثاني

التضمين

المبحث الأول

تعريف التضمين

يطلق التضمين في اللغة، على معان متعددة منها:

الكفالة، وجعل شيء داخل شيء آخر، يقال: «ضمن الشيءُ الشيءَ، إذا أودعه إياه، كما تودع الوعاءُ المتاعَ، والميت القبر، وقد تضمنه هو... وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه»[1].

و «كل شيء أحرز فيه شيء فقد ضمنه...»[2].

أما تعريفه الاصطلاحي، فإنه لا يخرج عن هذا المعنى إذ يؤدي معنى: جعل لفظ في معنى يشمل معنى لفظ آخر، على الرغم من اختلاف الألفاظ المستعملة في «حد» المصطلح.

فابن جني الذي يعد أول من «عني بالتضمين... كشفه، وأوضحه في أمثلة كثيرة»[3]. يصف التبادل بين علاقة الأفعال بضمائمها، وصفاً بسيطاً، يعلل به استخدام الحرف مع الفعل غير المستخدم معه ـ في الاطراد ـ، دون أن يصيغ لذلك حداً شاملاً يقنن هذا الاستعمال، يقول:

«اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف،

---

(1) لسان العرب: ابن منظور: 17/126: «ضمن».

(2) المصدر نفسه: 17/126؛ تاج العروس: الزبيدي: 9/265: «ضمن».

(3) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، مصر (دار المعارف) ط 2: 1975 ص 275.

والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾[1]. وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه»[2].

فكلامه يشير ـ صراحة ـ إلى أن التبادل في استعمال الحرف، قد يقع بين فعلين ينتميان إلى حيز دلالي واحد، ولا يوجد بينهما فرق كبير، في الدلالة على المعنى العام المستفاد من صيغتهما بمساعدة بقية عناصر التركيب.

لكن من جاء بعده من اللغويين، والنحاة، والبيانيين، تقدموا بهذا المصطلح إلى دائرة المصطلحات المقننة، ووضعوا له الحدود، التي يظهر في بعض منها أثر الفلسفة واضحاً.

فالزمخشري يعرف التضمين بقوله:

«أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته»[3]. فيجمع في التركيب بين دلالتين، الدلالة الأصلية للفعل، ودلالة الفعل الملاحظ، ـ أو الحال المأخوذة منه غالباً ـ الدالة عليها القرينة المتمثلة في الحرف الملازم لها في التعدية سلباً وإيجاباً.

ويعرفه ابن هشام بقوله:

«قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً»[4]،

---

(1) البقرة: 187.

(2) الخصائص: ابن جني: 2/308.

(3) الكشاف: الزمخشري: 1/97.

(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 897.

فينتقل بالمصطلح من دائرة الأفعال، إلى دائرة أوسع، وأشمل باستبدال صيغة «لفظ» المقيدة بالفعل في تعريف الزمخشري السابق، وجعلها صيغة حرة، جامعة لكل أنواع الكلمة ـ الفعل، والاسم، والحرف ـ مما شجع ـ أغلب ـ من جاء بعده على السير وفق منهجه في اختيار الألفاظ الدالة على شمولية الحد لأنواع الكلمة جميعاً.

فيأتي السوطي بعده لينص صراحة على ذلك، فيقول في تعريف التضمين بمعناه الشامل هو: «إعطاء الشيء، معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء»[1].

أما التضمين في الأفعال فيعرفه منفصلاً عن بقية الأنواع التي أدخلها فيه بمعناه الشامل يقول مرة هو: «تضمين فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معاً»[1]. ويعرفه مرة أخرى بأنه: «إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه»[2].

ويعرفه الأشموني بأنه: «إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى الكلمتين»[3]. فيصبح التضمين ليس إعطاء المعنى كاملاً، وإنما إعطاء جزء من معنى الفعل المضمن، وربما التلميح إليه ـ بواسطة الحرف ـ أما الصبان فيجعله: «إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد»[4].

وهو أول تعريف يتم فيه الإشارة الصريحة إلى ظاهرة التعدي واللزوم،

---

(1) معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد علي البجاوي، بيروت (دار الفكر العربي) 1969 ص 263، 369.

(2) المرجع نفسه: 368.

(3) المرجع نفسه: 263؛ انظر: البرهان في علوم القرآن: بدر الدين: محمد عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر (دار إحياء الكتب العربية) ط 1، 1958 ج 3 ص 338.

(4) حاشية الصبان على الأشموني: 1/450.

العامل المشترك بين الفعلين، الذي كان الباعث الأساسي للقول بالتضمين في التراث اللغوي[1].

ويكاد يعد أوضح وصف، وجد لهذه الظاهرة، بين تعريفات القدماء للتضمين بعد «ابن جني». وقريب من هذا التعريف، تعريف الأمير ـ في حاشيته على المغني[2] ـ.

ويعرفه أبو البقاء بقوله:

«هو إشراب معنى فعل لفعل، ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى هو: أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة»[3].

وتعد تعريفات المحدثين لهذه الظاهرة، أقرب التعريفات لوصف «ابن جني» لها، وتكاد تخلو من التعقيد، في وصف هذه الظاهرة.

فصاحب التحفة النظامية يعرف التضمين النحوي بأنه:

«إشراب كلمة معنى كلمة، لتفيد معنيين، أحدهما: بلفظها، والآخر: بتعديتها بحرف مناسب للفعل المضمن»[4].

وعرفه مجمع اللغة العربية ـ متمثلاً في أعضائه ـ بـ:

«أن يؤدي فعل، أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم»[5].

---

(1) المرجع نفسه: 1/450.
(2) انظر: حاشية الأمير على المغني: محمد الأمير، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) 1280 هـ، 2/193.
(3) الكليات: أبو البقاء الكفوي: 2/24.
(4) التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: علي أكبر بن محمود، حيدر آباد (دار المعارف النظامية) ط 2: 1340 هـ، ص 47.
(5) مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة: بولاق (المطبعة الأميرية) 1934، ج 1 ص 180؛ وانظر: في أصول النحو: د. سعيد الأفغاني، سوريا (مطبعة الجامعة) ط 2: 1957 ص 109.

ويثبت «حسين والي» استعمال القدماء للفظ «الإشراب» فيجعل تعريف التضمين: «إشراب فعل معنى فعل آخر كي يتعدى بمثل ما تعدى»[1] ذلك الآخر.

وإن كان الشيخ «أحمد الإسكندري» قد اعترض على استعمال مصطلح «الإشراب» في تعريف التضمين، لأنه في نظره: «يفضي إلى مشكلات، أقلها الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة، وهذا لم يقل به علماء العربية، وإن قال به بعض علماء الأصول»[2].

ويتفق كل من تعرض لهذا الموضوع، وارتضاه، أن الغرض منه ـ أو فائدته ـ هو: إعطاء كلمة واحدة بعداً أكبر في الدلالة، لتصير دالة على معنيين معاً[3]، أحدهما: بصيغتها، والثاني: بما دل عليه الحرف المستلزم للصيغة الأخرى، وما تحمله من معنى.

وقد اختلفت الآراء حول المحمل الذي يمكن أن يحمل عليه التضمين، مذ وجد في التراث النحوي ـ حتى اليوم ـ من جهة علاقة الفعل بما يدل عليه معنى، هل يعامل على أنه دال على هذا المعنى حقيقة، أم أن علاقته بهذا المعنى علاقة مجازية؟.

فابن جني ـ من خلال نصوصه التي بين أيدينا ـ لم يتعرض لهذه العلاقة صراحة، وإن كان المفهوم من كلامه أن المعنى مستعمل في حقيقته، وأنه يقترب من باب الترادف في الأفعال، لأن: «هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[4].

---

(1) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً: محمد رشاد الحمزاوي، بيروت (دار الغرب الإسلامي) ط 1: 1988 ص 359.

(2) المرجع السابق: 1/182.

(3) انظر: الكشاف: الزمخشري: 1/97؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 687، 897؛ الكليات: أبو البقاء: 2/25 ـ 26؛ شرح الأشموني: 1/450.

(4) الخصائص: ابن جني: 2/308.

خاصة حين ينص على أن هذا التبادل بين الأفعال «يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف أن يوجد فرقاً بين قعد وجلس»[1].

لكن يذكر بعض الباحثين أن كلمة «المجاز» وردت في نقل «البطليوسي» لعبارة ابن جني السابقة في وصف التضمين، فقد نقل هذه العبارة بصيغة: «. . . فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر مجازاً»[2].

أما الزمخشري فإنه ـ ومن خلال التعريف الذي أثبته ـ ينص على أن المقصود بلفظ الفعل في التضمين إنما هو معناه الحقيقي فهو من باب الحقيقة، وإن كان «والي» قد نسب إليه رأياً يعتبر فيه التضمين داخلاً تحت باب «المجاز»[3].

ونقل أبو البقاء في الكليات عن بعضهم: أن التضمين حقيقة: أي استعمال «اللفظ في معناه الأصلي. . . وقال بعضهم: . . . . هو نوع من المجاز»[4].

ومن خلال التعريف الذي صاغه هو، يجعله من قبل المجاز، لأنه حمل للفظ «معنى غير الذي يستحقه»[4].

ومثلما اختلف القدماء حول هذا المحمل، اختلف المحدثون، فالشيخ «أحمد الإسكندري» يقول: بالحقيقة في التضمين[5]، بينما ينفي «صلاح

---

(1) المصدر نفسه: 2/310.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة: 1/187، 192؛ وانظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد 55 الجزء الأول: يناير 1980، دمشق (دار الفكر) ص 69. وهي كذلك في: الاقتضاب: ابن السيد البطليوسي: 241.

(3) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دور الانعقاد الأول والثاني، (المطبعة الأميرية) 1936 ص 212.

(4) الكليات: أبو البقاء الكفوي: 2/24.

(5) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 1/195.

الدين الزعبلاوي» التضمين عن المجاز، ولم يصرح بكونه استعمالاً حقيقياً للفعل ـ في معناه الأصلي ـ فالأمر عنده يقف عند حد توضيح «أن المجاز الذي ليس هو تضميناً، ذلك الذي لا يستعمل به اللفظ في معناه، ومعنى الآخر جميعاً، بل يتحول عن معناه الحقيقي إلى المعنى الآخر فيستعمل فيه لعلاقة بين المعنيين، بقرينة مانعه من إرادة معناه الحقيقي»[1].

فهو يعرف المجاز، ويرى أنه لا ينطبق على التضمين، لكنه لا ينكر مجازيته ولا يؤكد حقيقته، ويمكن أن يكون أراد الدلالة على أنه يجمع بين الحقيقة والمجاز، دون أن ينفرد بحالة واحدة، ولم يصرح بهذا نصاً لمعرفته بعدم إجازة النحويين لذلك.

ونتج عن هذا الاختلاف ـ في اعتبار المعنى المراعي في التضمين، حقيقياً، أو مجازياً ـ اختلاف آخر حول معاملة التضمين، هل يعامل على أنه قياسي أم يعامل على أنه سماعي.

فالذين يقولون بالمجاز في التضمين يعتبرونه تابعاً للمجاز في الحكم، وبما أن المجاز قياسي فكذلك التضمين، ويمثل هذه الطائفة «جماعة من نحاة البصيرة [1] الذين وجدوا في قول «ابن جني»: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً»[2]، وقوله في نهاية هذا الموضوع: «فقس على هذا، فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشداً»[3] دليلاً على قياسيته.

وكذلك بعض من جاء بعدهم مثل «الأمير» الذي يستشف من قول ابن جني أنه قياسي فيقول بقياسيته[4].

والصبان الذي ينقل ما ذكره أبو حيان، ويؤيد قوله ونقله «في ارتشافه

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق م 55 ج 1 ص 68.
(2) الخصائص: ابن جني: 2/310.
(3) المصدر نفسه: 2/315.
(4) انظر: حاشية الأمير على المغني: محمد الأمير: 2/120.

عن الأكثرين أنه ينقاس»[1].

والدسوقي الذي رجح قياسيته عندما قال ـ كما ينقل عنه ـ: «هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسي»[2].

وعلى هذا الرأي سار أغلب المحدثين الذين تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة، فقد رأى «محمد الخضر حسين» أن: كثرة وروده في الكلام المنثور، والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية متى حافظ على شرطه وهو وجود المناسبة»[3]، وهو ما يعني ضمناً القول بقياسيته.

كما رجح «حسين والي» قياسية التضمين[4] تبعاً للأكثرية التي قالت بقياسيته[5].

وأطلق «أحمد العوامري» و «أحمد الإسكندري» قياسية التضمين، بينما اشترط بعض الباحثين تقييد هذه المناسبة «بشروط، ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي»[6].

---

(1) حاشية الصبان على الأشموني: 1/451؛ وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي... (أبو حيان الأندلسي)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، القاهرة (مطبعة المدني) ط 1: 1987 ج 2 ص 635.

(2) محاضر جلسات مجمع... القاهرة، دور الانعقاد الأول ص 223.

(3) دراسات في العربية: محمد الخضر حسين، دمشق (المكتب الإسلامي) ط 2: 1960 ص 205.

(4) المرجع السابق: 227.

(5) المرجع نفسه: 226.

(6) المرجع نفسه: 235 ـ 236؛ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 1 ص 180 ـ 181.

وهي الصيغة التي ارتضاها «مجمع اللغة العربية بالقاهرة»، وأقرها شروطاً لوجود التضمين، ليجعل منه استعمالاً قياسياً يمكن أن يستخدمه أي كاتب، أو شاعر في نتاجه الأدبي، متى حافظ على شروطه، وكان واعياً لاستخدامه.

وفي مقابل هذا كان أغلب الذين يرون أن الألفاظ مستعملة في حقيقتها، وأن لا مجازات في الأفعال، أو الحروف، يعاملون ما جاء من هذه التراكيب معاملة المسموع الذي يجب أن يقف عند حدود ما سمع منه، شأنه في ذلك شأن كل المسموع الذي لا يمكن اعتباره أصلاً يقاس عليه غيره.

ويمثل هذه الطائفة، بعض العلماء، القدامى والمحدثين، منهم: «ابن هشام» الذي رجح «سماعية» التضمين، فقد نقل عنه أنه قال في التذكرة، عن التضمين «والحق أنه لا ينقاس»[1].

وقال في المغني عند تناوله لتركيب: «عرفت زيداً من هو، فقيل: جملة الاستفهام حال، ورد بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين عرف معنى علم، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس»[2].

متتبعاً رأي «أبي حيان الأندلسي» في قوله: «أما التضمين فلا ينقاس»[3] وهو الرأي الذي جزم به في كتابه «البحر المحيط» لا ما ينسب إليه في جعله «قياسياً» تبعاً للأكثرين[4].

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي: 1/104.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 545.

(3) البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي: 1/394، وانظر: الدر اللقيط من البحر المحيط: لتاج الدين أبي محمد: أحمد بن عبد القار... بن مكتوم القيسي (بهامش البحر) 1/396.

(4) انظر: ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 2/635، وهو يثبت الآراء، يقول: واختلف أيضاً في هذا التضمين والأكثر على أنه ينقاس، وضابطه عندهم...» ولا يقول بقياسيته.

كما أن «ياسين» جعله سماعياً «كما هو المختار»[1] عنده.

وجعله «أبو البقاء» من باب الضرورات فالتضمين في رأيه: «سماعي لا قياسي، وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى»[2].

وإذا كان «مجمع اللغة العربية بالقاهرة» قد رأى قياسية التضمين، وجواز استعماله لكل من توفرت له الأسباب الداعية إليه، فإن «مجمع اللغة الأردني» رفض فكرة التضمين أصلاً، ولم يرتض لها قياساً، ولا سماعاً، وإنما تبنى مذهب الكوفيين الذين يقولون: بنيابة حروف الجر عن بعضها، متخذاً من رأي «ابن قتيبة» وسيلة لتأويل النصوص التي قيل فيها بالتضمين، فقد جعل تناول «ابن قتيبة» لـ: «دخول بعض الصفات مكان بعض «المحمل الذي يحمل عليه ما سمي بالتضمين الناتج عن تعدية فعل بحرف غير الحرف المألوف تعديته به.

وتناوله لـ «زيادة الصفات» المحمل لما سمي بالتضمين الناتج عن تحويل فعل متعد بنفسه في الأصل، إلى فعل متعد بحرف جر، ورفضوا قول البصريين «بالتضمين» «لما في ذلك من تكلف»[3].

وبذلك انتهت لجنة الأصول إلى قرار جاء فيه:

1 ـ تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل نيابة مطردة لغرض بلاغي.

ـ تزاد حروف الجر أحياناً مع مفاعيل الأفعال المتعدية مباشرة لغرض بلاغي[3].

---

(1) حاشية العلامة يس على التصريح على التوضيح: ياسين زين الدين، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) ج 2 ص 4.

(2) الكليات: أبو البقاء الكفوي: 1/25.

(3) مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد 33 السنة 11: (الأردن 1987)، ص 140.

وكانت لجنة الأصول قد مهدت لهذا القرار بمناقشة لزوم الفعل، وتعديته، «ونظرت فيما لاحظه ابن جني من كثرة تحويل الفعل اللازم في العربية إلى فعل متعد بنفس صيغته إذا تطلبته حاجة علمية أو بلاغية، ولاحظت اللجنة أن من ظواهر العربية تحويل فعل متعد بنفسه إلى فعل متعد بواسطة حرف من حروف الجر، كما تشهد لذلك أمثلة من القرآن الكريم، والنثر، والشعر. . .

وأيضاً لاحظت أن من ظواهر العربية تحويل فعل متعد بحرف الجر إلى فعل متعد مباشرة»[1].

وصاغت هذا الرأي في القرار السابق، الذي يبرر هذه التحويلات في علاقة الفعل بما بعده.

ومن خلال الآراء التي قدمت، في هذا الموضوع، يتضح مدى الاضطراب الذي أحاط بهذا الموضوع منذ ظهوره في النتاج اللغوي العربي باعتباره مصطلحاً يمكن التعويل عليه في تقويم النصوص اللغوية المتعارضة مع القواعد، التي تحكم تعدية الأفعال، وعلاقاتها بما بعدها من مكملات الجملة.

فالقدماء ـ على الرغم من مجهوداتهم الجبارة ـ لم يستطيعوا الاتفاق على شيء واحد مما يتعلق بهذا الموضوع، واختلافاتهم مبتدئة من التعريف، ووصولاً إلى القول بقياسيته، أو سماعيته، وهي المحصلة النهائية التي كان ـ من الممكن أن ـ يؤدي الاتفاق عليها إلى حل كثير من الإشكاليات التي فرضت نفسها على أجيال جاءت بعدهم بقرون عديدة، على نحو ما يلاحظ في آراء أعضاء «مجمع اللغة العربية بالقاهرة» والاختلاف فيما بينهم من جهة، والبون الشاسع بين آراء أعضاء هذا المجمع ككل من جهة، وآراء أعضاء «مجمع اللغة الأردني» من جهة أخرى.

---

(1) المرجع نفسه: 139.

وعلى الرغم من محاولات هؤلاء الأساتذة الأجلاء تقديم وجهة نظر علمية تحدد ملامح التعامل مع هذا الموضوع، من خلال ما توصلوا إليه من قرارات، فإن هذه المحاولات ظلت مجرد وجهة نظر أثبتت في الصحف، ولم يكتب لها النجاح، شأنها شأن الكثير من الأمور اللغوية التي لا يمكن فرضها بقرار، بعيداً عن المتعاملين باللغة، ونتائج ما توصل إليه «مجمع اللغة الأردني» التي ظهرت بعد ما يقرب من أربعين سنة دليل واضح على ذلك.

فتعريف التضمين لم يأخذ شكلاً محدداً، في غالب صياغاته، وظل ـ كما قدمنا ـ ينص على الفعل حيناً، وعلى ما يمكن أن يشمل الفعل، وغيره، حيناً آخر، دون أن تكون هناك ضرورة لاستعمال الألفاظ التي تحتوي على قسمي الكلام الآخرين، لأن «التضمين يتعلق في الواقع باستعمال الأفعال، وتعديتها بحرف ليس مخصص لها أساساً»[1]، كما يرى القائلون بالتضمين، وكما يتضح من الشواهد التي تساق في هذا المجال.

ثم إن إدخال التضمين ـ إذا تم التسليم به ـ تحت مصطلح المجاز، أمر يدعو للاستغراب فإذا كان المجاز كما يقول عبد القاهر الجرجاني هو: «كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز..[2].

أو «كل كلمة جزت بها عما وضعت له في وضع الواضع، إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظة بين ما تجوز بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها»[3].

فإن التضمين لم يتم فيه الإضراب عن معنى الكلمة الأصلي نهائياً، ولم يقصد ـ هذا المعنى الأصلي ـ لوحده ـ كما يذكرون ـ وإنما يتم فيه ملاحظة

---

(1) أعمال مجمع اللغة العربية، مناهج ترقية اللغة: محمد رشاد الحمزاوي: 359.

(2) أسرار البلاغة في علم البيان: للإمام: عبد القاهر الجرجاني، تصحيح: محمد رشيد رضا، بيروت (دار المعرفة) 1978 ص 304.

(3) المرجع نفسه: 304.

المعنى الأصلي الموضوع له الفعل، مع وجود معنى آخر، تجمعه علاقة من نوع ما مع المعنى الأول ـ غالباً ما تكون تقاربه، ويجمعها حقل دلالي واحد، وهو بهذا يجمع بين دلالتين: دلالة الكلمة المذكورة، ودلالة الكلمة المضمّنة.

وهذا الوضع ـ أي الجمع ـ لم يقبله العلماء لا لشيء إلا لأنه «لم يقل به علماء العربية، وإن قال به بعض علماء الأصول»[1] «لعدم اشتراطهم أن تكون قرينة المجاز مانعة»[2] من الجمع بين المعنيين.

وهكذا اختلفت الآراء، وتعددت في تخريج التضمين على وجه من الوجوه، بدءاً من المجاز، وانتهاء إلى القول بأنه: «نوع مستقل من أركان الكلام العربي، وقسم رابع للحقيقة والمجاز والكناية»[3].

وقد أثبت «ياسين» في حاشيته على التصريح ثمانية أقوال لم يُتفق على واحد منها، وإن كان قول «ابن كمال باشا»، والذي اعتبر فيه التضمين نوعاً مستقلاً من أركان الكلام، أقرب إلى القبول، لأنه يحل كثيراً من الإشكاليات المتصلة بهذا الموضوع، على الرغم من رفض بعضهم له، دون أي سبب إلا لأنه جاء متأخراً، و «لو صدر هذا القول عن إمام من أئمة السلف لكان قسماً رابعاً للثلاثة، فأما وقد صدر عن متأخر فلا مانع من استهجاته»[3].

ويظهر ما في هذا الرفض من إجحاف.

والمتتبع لأمثلة التضمين في القرآن الكريم، والتراث الأدبي قديمه، وحديثه، بأجناسه المختلفة، سيجد أن قضية الإيجاز التي ألصقت بالتضمين، وجُعلت غرضه الأساسي، لا علاقة لها في الواقع به، وإنما الغرض الأساسي من وجود هذه الظاهرة هو محاولة تأويل هذه التراكيب اللغوية ـ التي يرى

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 1/182.
(2) المرجع نفسه: 1/194.
(3) المرجع نفسه: 1/189.

النحويون أنها متعارضة مع القواعد اللغوية ـ وردها إلى قاعدة عامة تحكم استعمال الفعل، أو الحرف المساق في التركيب ـ بشكل من الأشكال ـ في علاقته الإفضائية إلى ما بعده.

وكما يقول «د. تمام حسان» عن استعمال هذا الشكل من أشكال التأويل للنصوص المخالفة للقواعد:

«وأما التضمين فكثيراً ما يكون وسيلة يستعملها النحوي لحل أشكال الأصل كأن يكون في الجملة فعل لازم انتصب بعده المفعول فيضمن معنى المتعدي أو متعد لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة فيضمن معنى المتعدي[1]، أو حرف استعمل في مكان حرف آخر فيقول النحوي بتضمينه معناه»[2]، حتى يستمر استعمال هذا الفعل مطرداً مع القاعدة العامة لتعديته، ويظل الحرف على معناه الموضوع له أساساً، وفاقاً لما يقول به الكثيرون، كالرضي ـ مثلاً ـ الذي يرى أن التضمين واجب للمحافظة على معنى الحرف، يقول: «اعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب»[3].

وإضافة إلى ما سبق من اختلافات ـ حول هذه الوسيلة التأويلية ـ بين العلماء، فإن القول بالتضمين يستلزم إعادة النظر في صحة الاستقراء الذي بنيت عليه القواعد الخاصة باستعمال الحرف، وتعدى الفعل به، التي ترفض قبول التركيب بشكله الظاهري، وعلاقة مكوناته ببعضها، وهل كان هذا الاستقراء لطرق استعمال فعل ما، أو حرف ما، في سياقاته المختلفة

---

(1) كذا بالأصل، وصوابها: اللازم.

(2) الأصول: د. تمام حسان، الدار البيضاء (الشركة الجديدة: دار الثقافة) ط 1: 1981 ص 165.

(3) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/329.

شاملاً؟. وهل هذا الاستقراء ـ الذي بنيت عليه القواعد ـ مبني على حجية النصوص ـ في زمن ما ـ أم على حجية أصحابها؟.

لقد حدد اللغويون، والنحاة الكلام المحتج به، ببيئة مكانية معينة، يراعى فيها البعد عن مراكز الاختلاط بالأمم الأعجمية، وبيئة زمانية محددة، تمتد زهاء ثلاثة قرون، تبتدىء بقرن ونصف قبل الإسلام وتنتهي بمنتصب القرن الثاني للهجرة، وأصبح «كل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص لغوية منسوبة إليها مقطوعاً بحجيته في الدراسة اللغوية، سواء في ذلك دراسة الأصوات والصيغ أو الأساليب والتراكيب أو الدلالات»[1].

يستوي في ذلك النثر، والشعر.

إضافة إلى ذلك الإعجاز الكبير الذي أنزله الله على رسوله ﷺ إلى العرب بلغتهم، والذي تحداهم بفصاحته التي جاءت على السنن التي اعتادوا عليها من فنون القول، وهو «القرآن الكريم».

واعتماد هذين الأساسين مصدراً للقواعد يستلزم قبول كل ما جاء في القرآن الكريم من طرق تأليف وتركيب للألفاظ، وما نتج عن المرحلة الزمنية ـ بقيدها المكاني ـ المذكورة سابقاً، واعتباره أصلاً يقعّد عليه، بغض النظر عن كل ما يمكن أن يقال حول أخطاء أصحابها، أو عدم اطراد الفصاحة في تعبيراتهم، لأن الشرطين اللذين اشترطهما اللغويون موجودان، ولأن محور الاحتجاج الزمن وليس القائل.

وإذا تناولنا شواهد التضمين في القرآن الكريم، وفي منظوم العرب ومنثورهم سنجدها تتمتع بالحصانة في المصدر الأول، ولا مجال للقول بالخطأ فيها.

وسنجدها ـ في المصدر الثاني ـ تدخل زمنياً في عصر الاحتجاج، وتتمتع بالقوة نفسها التي تتمتع بها النصوص الأخرى التي وضعت القواعد

(1) أصول التفكير النحوي: د. أبو المكارم: 40.

على أساسها، ولا مجال لإخراجها من مجموع الأصل المستعمل ـ والذي كان يجب أن تراعى فيه عند تقعيد القاعدة، وانضوائها تحت عمومياته ـ إلا بأحد وجهين:

الأول: تخطئة أصحابها، وعدم الاعتداد بالزمن ـ أساساً لحجية النص ـ وإنما الاعتداد بالنصوص.

الثاني: القول بأن سماع هذا النصوص، أو العثور عليها، قد حصل بعد الفراغ من تأصيل القواعد، حسب ما تم استقراؤه، لا حسب استعمال العرب، وعدم استعداد النحويين هدم هذه القواعد، وإعادة بنائها من جديد.

فإذا أخذ الفعل «شرب» ـ مثلاً ـ وبحث في طرق مضامته لمفعوله، سنجد أن النحويين ينصون على أن علاقة هذا الفعل بمفعوله تقف عند التعدية المباشرة، أو بحرف الجر «من» فقط، ولا تتجاوزه إلى غيره من وسائل التعدية الحرفية، إلا إذا ضمن معنى فعل آخر. وكأنهم بهذا يقررون أن هذا الفعل لم يستعمل إلا وفق الوسيلتين السابقتين.

لكن حين النظر في استعمالات «القرآن الكريم» نجد تعدية هذا الفعل ترد بحرف الجر «من» ـ خمس مرات ـ، وبحرف الجر «الباء» مرتين، هما قوله تعالى: ﴿عيناً يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيراً﴾[1]، وقوله: ﴿عيناً يشرب بها المقربون﴾[2].

أما في الشعر: فقد ورد استعمال هذا الحرف «الباء» وسيلة لتعدية الفعل (شرب) وذلك في قول عنترة:

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الديلم[3]

وقول عمرو بن معديكرب:

---

(1) الإنسان: 6.

(2) المطففين: 28.

(3) رصف المباني: المالقي: 151؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/480.

ومن يشرب بماء الجوف يعذر   على ما كان من حمق الفؤاد[1]

وقول أبي ذؤيب الهذلي (وفقاً لإحدى الروايات):

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج[2]

وقول النابغة الجعدي:

شربت بها والديك يدعو صباحه   إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا[3]

وقول جميل، أو عمر بن أبي ربيعة:

(فلثمت فاهاً آخذاً بقرونها)   شرب النزيف ببرد ماء الحشرج[4]

وقول نبهان بن عكي العبشمي:

يقر بعيني أن أرى مَن مكانه   ذرا عَقِدَات إلا برق المتقاود
وإن أرد الماء الذي شربت به   سليمي وقد حل السرى كل واجد[5]

فهذه ثمانية نصوص تمثل المصدرين الأساسيين المعتمد عليهما في استنباط، وبناء القواعد، وتمثل النصوص الشعرية المراحل الزمنية المتعاقبة ـ التي اعتمدت معياراً لصحة النصوص المستشهد بها ـ بدءاً من العصر الجاهليّ، وانتهاء بنهاية القرن الأول للهجرة.

وتخطئة هذه الاستعمالات، يعد من الأمور المستحيلة لورودها ـ كما

---

(1) شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي هـ: ج 1 ص 297.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 142، 151، 441؛ ويروى البيت برواية أخرى وهي: تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات ولا شاهد فيه انظر: شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/319.

(3) المصدر نفسه: 478؛ شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 3/386، وذكر محققه أن البيت يروى: تمزرتها والديك... ولا شاهد فيه، انظر هـ 3 ص 386 ـ 387.

(4) المصدر نفسه: 143.

(5) الكامل: المبرد: 1/31 ـ 32.

ذكر ـ في أفصح، وأرقى استعمال، وهو «القرآن الكريم» أولاً، ولعصمة الشعراء الذين صدرت عنهم هذه الشواهد ـ في نظر مستقرئي اللغة، والمقعدين لها ـ خاصة، أولئك الذين عاشوا في فترة ما قبل الإسلام، والذين جمعوا بين فترتي الجاهلية، والإسلام ـ التي لا خلاف في سلامة السليقة اللغوية فيها ـ لأنها كما يرى اللغويون ما تزال محافظة على صفائها، لعدم دخول العناصر غير العربية بين أصحابها بعد.

كما أن القول: بأن النظر إلى هذه الاستعمالات، أو اكتشافها، قد حصل بعد الفراغ من رصد الظواهر اللغوية، وبناء القواعد، أمر غير مقبول، لأن المؤلفات اللغوية، والنحوية الأولى، تثبت هذه الاستعمالات ـ بين طياتها ـ، ولأن أحداً ممن تصدى لدراسة هذه النصوص، لم يشر إلى ذلك.

ولذا كان لزاماً على بعض النحويين القدماء، أن يجدوا المبرر لإخراج هذه النصوص، وما ماثلها من دائرة الكم المعتمد عليه في التقعيد من جهة، وبقائها نصوصاً لغوية، موثوق بفصاحتها زمنياً واستعمالياً، من جهة أخرى.

وكان الملجأ الذي رأوا أنهم وجدوا ضالتهم فيه، هو خلق فلسفة توفق بين القاعدة النحوية، والاستعمال الذي يشذ عنها، ولا يمكن الإضراب عنه، فقالوا بالأصالة، والفرعية، وجعلوا ما توفرت له الناحية الكمية من الشواهد الاستعمالية أصلاً يراعى في استنباط القاعدة، وما جاء قليلاً، ولا يمكن رده، فرعاً يرد إلى أصله بوجه من الوجوه التأويلية.

ومن خلال القاعدة العامة التي يراها النحاة لتعدية الفعل (شرب) والشواهد السابقة، نجد أن الفعل ينقسم ـ في الاستعمال ـ إلى قسمين:

أ ـ أصلي.

ب ـ فرعي.

فيحكم على الفعل أنه جاء وفق الأصل في الاستعمال التركيبي إذا كان متعدياً بنفسه نحو: «شربت الماء»، أو كان متعدياً بحرف الجر «من» نحو:

«شربت من الماء».

أما إذا استعمل في سياق ما متعدياً بضميمة غير الضميمة السابقة «من» فإن هذا الاستعمال يخرج به من الأصل، ويجعله فرعاً عن الأصل، ولا يراعى تركيبه هذا في غيره، أي لا يمكن القياس أو التعويل عليه، لأنه أصبح غير خالص في معناه المفهوم منه في الحالة الأصلية، وإنما يُحمل بمعان أخرى حسب الحرف الموجود، وما يتطلبه من فعل يقترب في دلالته من هذا الفعل، ويختلف معه في لفظه وطريقة تعديته.

وهكذا كان التضمين ـ وفقاً لهذا المبدأ ـ وسيلة من وسائل التأويل التي يمكنها أن تحتوي على تلك التراكيب التي أبى البصريون ـ ومن وافقهم ـ اعتبار استعمالاتها قياسية مطردة، ولكنها تعطي للحرف معها معنى غير المعنى المألوف له، أو تسمح للفعل بقبول أحرف غير التي رأوا أنها تعدية إلى مفعوله.

على عكس الكوفيين الذين اعتبروا الاستعمالات السابقة، وما جرى مجراها، أصولاً استعمالية صحيحة لا تحتاج إلى تأويل ورد إلى غيرها من الاستعمالات، لأنهم لا يتشددون في الناحية الكمية ـ التي يعتمد عليها البصريون ـ متخذين من الشاهد الواحد، الدليل على أن العرب استعملت هذا التركيب في هذا المعنى، وهم في صنيعهم هذا أبعد عن التأويلات التي يمكن أن تصل إلى كتاب الله العزيز الذي هو معجزة العرب الكبرى، لا يأتيه الباطل، أو الخطأ، ولأن اعتبار التوفر الكمي ـ الكثير ـ لثروة لم يأتنا منها إلا القليل، أمر لا يقدح في التعويل على القليل الذي بين يدي الأوائل، فلربما كان هذا القليل كثيراً، لكنه ضاع مع مجموع ما ضاع، وها هي كتب التراث تنقل إلينا قول: «يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[1].

(1) الخصائص: ابن جني: 1/386؛ المزهر: السيوطي: 1/249، 2/474.

المبحث الثاني

التضمين في منظوم العرب ومنثورهم

كان الشعر يمثل عند العرب، الجنس الأدبي الرفيع، الذي تتنافس القبائل به في مجال الفصاحة، والبيان، وكان الشعراء الذين ينبغون في القبيلة يتخيرون ـ تبعاً لهذا ـ أجود الأساليب، وأفصح الألفاظ، من أجل كسب الصدارة، للرفع من مكانتهم، ومكانة القبيلة التي ينتمون إليها، ويتولون تدوين تأريخها، ومآثرها، ونشرها بين القبائل الأخرى، ليكون هذا الشعر بمثابة السجل للقبيلة.

ولقد مثل الشعرُ العلم الأهم بين العلوم المختلفة عند العرب، لما يشتمل عليه، من نغمة موسيقية عذبة، وتركيب قصصي تسلسلي يجعل حفظه، وروايته سهلاً ميسوراً، ولارتباطه بالعربي ارتباطاً وثيقاً بما وجده فيه من مجال للبروز، والتفوق في مجال صياغة الأفكار صياغة تختلف عن الصياغة التي يجتمع عليها كل الناس.

وكان شأن الشعر، شأن كل علم، يخضع لقواعد معينة، تحدد طريقة صياغته، وارتباط مفرداته، وأبياته ببعضها، وترتيب الأحداث المحتوى عليها، ترتيباً ثابتاً، يعد الخروج عنها قصوراً في النبوغ الشعري، وقدحاً في إمكانات الشاعر التعبيرية.

وكانت هذه القواعد مكتسبة لديهم ـ بالحس اللغوي الذي يتمتعون به ـ يأخذها اللاحق عن السابق من خلال الشكل الشعري ـ المحاكاة ـ ولم تعرف بالشكل المحدد، وفق الاصطلاحات والقوانين العلمية المحددة، إلا في

القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد مؤسس علم العروض.

وبعد أن نزل القرآن، واستقرت الأوضاع السياسية، والاجتماعية في الوطن العربي، والأمصار التي فتحت، انصرف العرب، والمسلمون إلى دراسة القرآن الكريم، وتفسيره، باعتباره يمثل الركن الأساس في عقيدتهم، وينظم أمور معيشتهم، وعلاقتهم ببعضهم، وانقطعوا ـ جزئياً ـ عن الشعر، ودراسته، ولم يكن تعرضهم له إلا من خلال ما يمكن أن يوضحه لهم من معاني بعض الكلمات التي ترد في القرآن الكريم، وطريقة التعبير.

وبعد أن اطمأنوا إلى توثيق عملهم في القرآن الكريم، وما نتج عنه من وضع لأسس علم النحو، رجعوا إلى الشعر ـ بعد أن هلك الكثير من رواته، وضاع أكثره، نتيجة للحروب الدينية، والسياسية ـ لتدوينه، فدون ما تم الوصول إليه ـ بالوسائل المختلفة، من نقل عمن بقي من الرواة، أوالشعراء الذين لا زالوا أحياء معاصرين لعصر الاحتجاج، أو المدونات ـ ليشكل رافداً مهماً من روافد البحث اللغوي، والنحوي عند العرب في الفترات اللاحقة.

ويجمع كل اللغويين، والنحاة قديمهم، وحديثهم، على أن هذا الشعر الواقع في الفترة الممتدة بين منتصف القرن الثاني قبل الهجرة، ومنتصف القرن الثاني للهجرة ـ يتمتع بالفصاحة التي لا يقدح فيها قادح، وأن كل صوره التركيبية، ومفرداته اللغوية ـ يجب أن تكون من الناحية النظرية ـ متفقة مع القواعد النحوية التي تحكم الاستعمالات الفصيحة، باعتباره يمثل مرحلة النقاء اللغوي.

لكن عندما وضع هذا المصدر تحت الدراسة، بعد أن قعدت القواعد، وجد بعضه لا يتوافق مع هذه القواعد لخروجه عنها بوجه من الوجوه، فكان أن تعرض للتأويل حتى يرد إليها، مع أنه أسبقها وجوداً واستعمالاً، وهو الأمر الذي يجعل منه أصلاً لها، فكان الواجب أن ترد هي إليه، وتراعى استخداماته، لا أن يرد هو إليها، وترفض بعض هذه الاستعمالات على ظاهرها.

وكان من أوجه هذا التأويل: الحمل على النظير، والحمل على الضد، والتضمين، وما إلى ذلك من الأوجه التي استخدمت لترد فرعاً ـ كما يرى النحويون ـ إلى أصل.

وسيتم في هذا الفصل دراسة بعض الشواهد التي حملت على التضمين حتى تطرد مع الصورة المفترضة لاستعمال الفعل مع أحرف الجر ـ سلباً أو إيجاباً ـ وهي العلاقة التي أوجدت ـ ضمن ما أوجدت ـ ظاهرة التضمين في منظوم العرب، ومنثورهم، وسيتم التعرض لمعنى الحرف، ومدى توافقه، أو اختلافه مع الفعل ـ المستعمل معه ـ ودلالته على المعنى في حال التركيب، وهل سينسجم هذا التأويل مع حقيقة المعنى المعبر عنه الشاعر؟.

إلـــى:

حرف جر يستعمل لتعدية بعض الأفعال التي تدخل في علاقة توافقية معه للوصول إلى المفعول، وهو يؤدي معنى الغاية، ولذا كان «منتهى لابتداء الغاية»[1] زماناً، أو مكاناً[2]، «بلا خلاف»[3] بين النحويين، على نحو ما في قوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾[4]، وقوله: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾[5].

ولم يذكر له «سيبويه» و«المبرد»، «غير هذا»[6] المعنى، وإن كان

(1) الكتاب: سيبويه: 4/231.
(2) انظر: شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/270؛ معاني الحروف: الرماني: 115؛ رصف المباني: المالقي: 80؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 8/15؛ المقتضب: المبرد: 4/139.
(3) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/271.
(4) البقرة: 187.
(5) الإسراء: 1.
(6) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة (مطبعة السعادة) ط 1: 1972 ج 1 ص 288.

النحويون الذين جاءوا بعدهما بدءوا يضيفون إليه معاني أخرى، فقالوا: يكون «بمعنى (مع) كقول العرب: الذود إلى الذود إبل... قالوا: ويكون بمعنى (عند)... وبمعنى (في)»[1]. وإن كان المعنى الأخير قد أوقفه «المالقي» على السماع لقلته كقولك: جلست إلى القوم أي فيهم»[2].

ووصل به «ابن هشام» إلى ثمانية معان، يؤدي في ستة منها معنى غير المعنى الذي أثبت له في الأصل، ويأتي في الثامن زائداً[3].

وقد جاء هذا الحرف مستعملاً في غير مكانه المعتاد ـ على رأي البصريين ومن نحا نحوهم ـ أي مع أفعال لا تتعدى به، ولا يؤدي معها معنى الانتهاء، لكنها استعمالات عربية فصيحة، لا مجال لردها، فقالوا فيها بتضمين الفعل معنى فعل آخر، حتى يتسنى بقاء الحرف على معناه الموضوع له أساساً، ولا يحكم على التركيب بالخطأ، من ذلك الفعل:

أراد:

قال الفضل بن العباس:

ماذا أردت إلى شتمي ومنقصتي أما تعير من حمالة الحطب[4]

فيرى صاحب «مشاهد الإنصاف» أن تعدية هذا الفعل بـ «إلى» غير مستقيمة، ولا مجال لقبولها، إلا بتأويلها تأويلاً يتماشى مع اطراد اللغة، فيخرج التركيب على عدة أوجه، كان التضمين أحدها، يقول: «وإلى شتمي متعلق بمحذوف، أو بأردت على طريق التضمين أي: شيء أردته مائلاً أنت إلى شتمي، أو منضماً هو إلى شتمي، أو ما الذي أردته من شتمي، أو مع

(1) معاني الحروف: الرماني: 115.
(2) رصف المباني: المالقي: 83.
(3) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 104 ـ 105؛ البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي: 41/1.
(4) الكشاف: الزمخشري، (المكتبة التجارية الكبرى) ط 1: 1354 هـ، ج 4 ص 241 وروايته: «أم ما تعير».

شتمي. . . ويجوز أن إلى بمعنى من كما قال النحاة واستشهدوا عليه بقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها　　أيسقي فلا يروى إليّ ابن أحمرا[1]

ويمكن أنها للمصاحبة كما قالوه أيضاً في قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾[2]»[3].

فيشتمل تأويل التركيب على القول: بالحذف، والنيابة، والتضمين الذي يتبع فيه رأي المصنف في جعل التضمين يقع بتقدير حال تناسب المعمول، فيجعل المقدر، حالاً، وهو مائلاً.

ويقول بالرأي نفسه في قول الشاعر ـ الراعي النميري ـ:

ولما قضت من ذي الإناء لبانة　　أرادت إلينا حاجة لا نريدها[4]

فهو يرى أن الشاعر (ضمن أرادت معنى التضرع، أو الميل، أو النسبة، فعداه بإلى، ويجوز أنها بمعنى «من» كما أوضحناه في آخر حرف «الباء»)[5] ـ ويعني به الشاهد السابق ـ.

فيجعل التضمين أحد وجهين في تأويل البيت.

وبتتبع هذا الفعل، واستخداماته، في القرآن الكريم، نجده لم يرد مضاماً لهذا الحرف، وإنما ورد متعدياً إلى مفعوله مباشرة، وغير متطلب لاسم مجرور بعده ـ حيناً ـ على نحو ما في قوله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾[6]، و ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له

---

(1) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 105، ونسب لعمرو بن أحمر الباهلي.
(2) النساء: 2.
(3) مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف: للشيخ محمد عليان المرزوقي (ملحق بتفسير الكشاف للزمخشري) ط. (المكتبة التجارية: 1354 هـ) ملحق 2 ص 18.
(4) المصدر نفسه: ص 137.
(5) المصدر نفسه: ص 138.
(6) يسٓ: 82.

كن فيكون﴾[1]، و ﴿لا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا﴾[2].

أو واصلاً إلى مذكوره الأول بـ «الباء» كما في قوله تعالى: ﴿قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً﴾[3].

أو في حكم اللازم ـ مستغنياً عن ذكر مفعوله، لعدم الحاجة إليه على نحو ما في قوله تعالى: ﴿قالوا لقد علمت ما لنا في بناتك من حق وإنك لتعلم ما نريد﴾[4].

وإن كانت أغلب استعمالاته ـ في القرآن ـ قد وردت مضامة لـ «أن والفعل» أي لم يذكر معها المفعول صريحاً، وإنما عبر عنه بما يؤول إلى ما يعرف بالمصدر المنسبك من «أن والفعل».

أما المعاجم فإنها تنص على تعدي الفعل إلى مفعوله مباشرة، وإلى المراد بالأحرف «إلى»، و «على»، و «عن» فـ: «أراد الشيء شاءه، وراودته على كذا. . . أي أردته. قال ثعلب: الإرادة تكون محبة، وغير محبة، وأراده على الشيء كأداره، وأردته بكل ريدة»[5].

وفي المستدرك على القاموس: «وأراده إلى الكلام إذا ألجأه إليه»[6]، و «وراودته عن الأمر وعليه داريته»[6].

وفي معجم الأفعال المتعدية بحرف: «أراد الشيء إرادة وأراد له وعليه: شاءه، وأراده إلى الكلام ألجأه»[7].

وبالنظر إلى الناحية العروضية نجد البيت الأول يدخل تحت «بحر

---

(1) النحل: 40.
(2) الكهف: 28.
(3) يوسف: 25.
(4) هود: 79.
(5) تاج العروس: الزبيدي: 2/358.
(6) المصدر نفسه: 2/360.
(7) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 143.

البسيط» الذي تفاعليه «مستفعلن فاعلن» أربع مرات.

وتقطيعه:

ماذا أراد/ تإلى	شتمي ومن/ قصتي	امما تعي/ يرمن	حمالتل/ حطبي
مستفعلن فعلن	مستفعلن فعلن	مستفعلن فعلن	مستفعلن فعلن

وقد دخل حشوه، وعروضه، وضربه «الخبن» فتحولت «فاعلن» إلى «فعلن».

ولو استعمل الشاعر حرف الجر «من» ـ الذي يتماشى مع «أردت» ـ في هذا البيت لانكسر الوزن، ولأصبحت التفعيلة مكونة من وتد مجموع (011) فقط، بدلاً من الفاصلة الصغرى التي جاء عليها الوزن باستخدام حرف «إلى»، وهو ما لا يمكن أن يعطي تركيباً لتفعيلة يمكن أن تجعل من النص نصاً شعرياً. أما البيت الثاني فهو من «بحر الطويل» الذي أجزاؤه «فعولن مفاعيلن» أربع مرات.

وتقطيعه، ووزنه:

ولمما	قضت مندل	إناء/ لبانهو	أرادت/ ليناحا
فعولن	مفاعيلن	فعول مفاعلن	فعولن مفاعيلن
جتن لا	نريدها		
فعولن	مفاعلن		

وقد دخل عروضه، وضربه القبض، فحذف الحرف الخامس الساكن من مفاعيلن فأصبحت مفاعلن، كما دخل حشوه، وذلك في التفعيلة الثالثة في صدر البيت.

وباستخدام الحرف «من» تتحول التفعيلة الثانية في عجز البيت «مفاعيلن»، من تفعيلة ذات وزن مكون من «وتد مجموع وفاصلتين صغريين» إلى تفعيلة ذات وزن مكون من «ثلاث فواصل صغرى» (010101) وهو وزن لا نظير استعمالي له في الأوزان العروضية.

وبناءً على هذا، لا يمكن القول: إن الشاعر قد قصد إلى التضمين أو خطر بباله، وكل ما في الأمر، هو أن حرف الجر «من» لم يستقم للشاعر في الوزن، فاستبدله بأقرب حرف يمكن أن يؤدي إلى إيصال الفعل إلى مفعوله ـ في البيت الأول ـ مع المحافظة على المعنى المقصود، وهو إيصال الشتم.

أما البيت الثاني، فإن المعنى ـ إضافة إلى الوزن ـ يرفض قبول «من» لأنه لا يعني أرادت منا، أي بمعنى «الأخذ»، وإنما يريد أنها أرادت أن تلجئنا إلى فعل لا نريده، فهي التي أرادت الحاجة إليهم، ولم تردهم منهم.

ويلاحظ اختلاف الشارح في تقدير الفعل المضمّن ـ على الرغم من اتحاد الفعلين معنى، وتصريفاً ـ.

فالفعل في البيت الأول مضمن معنى «الميل» أو «الانضمام» بينما ضمن في البيت الثاني معنى «الميل» أو «التضرع» أو «النسبة».

ولو تم استبدال التركيب بوضع الفعل المضمِّن مكان المضمَّن لبعد المعنى، ولأصبح التركيب ركيكاً، لا يدل على ذوق، وفصاحة عربي ألبتة، انظر إلى: «ماذا ملت إلى شتمي» أو «ماذا انضممت إلى شتمي».

ألـــك:

يستعمل هذا الفعل متعدياً إلى المفعول الأول مباشرة، دون ما حاجة إلى حرف يقويه، ويصل إلى المفعول الثاني مباشرة، مرة، وبحرف الجر «الباء»، مرة أخرى.

وقد حاول بعض الدارسين أن يفرق بين المتعدي بنفسه، والمتعدي بالحرف، فجعل ما تعدى بنفسه أصلاً في الاستعمال، وما تعدى بالحرف خارج عن المعنى الأصل للفعل، ومضمن لمعنى فعل آخر. فقد ذهب الدكتور «إبراهيم أنيس» إلى أن «الفعل ألكني قد يتعدى بنفسه، أي اجعلني أرسلني إليها السلام، وقد يتعدى بالباء على أساس تضمنه معنى «بعث» أي اجعلني أبعث إليها بالسلام، ولا غرابة لذلك أن يرد التعبير في شواهد مرة

ألكني إليها السلام[1].

من ذلك قول ابن أبي ربيعة:

ألكني إليها بالسلام فإنه ينكّر إلمامي بها ويشهّر[2]

وقول ذؤيب:

ألكني إليها بخير الرسو ل أعلمهم بنواحي الخبر[3]

وقول عمرو بن شأس:

ألكني إلى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلا[4]

وقول الآخر:

ألكني يا عتيق إليك قولاً ستهديه الرواة إليك عني»[5]

ويصل إلى ملخص مفاده: «أن التعبير»: ألكني إليها بالسلام، وألكني

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة) ج 32 نوفمبر 1973 القاهرة (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية) 1974 ص 10.

(2) المرجع نفسه: 11؛ تاج العروس: الزبيدي: 7/104؛ لسان العرب: ابن منظور: 12/273.

(3) المرجع نفسه: 12؛ لسان العرب: ابن منظور: 12/274 ورواية البيت كما في المصادر: «وخير الرسول»، وهي التي يستقيم بها المعنى. انظر: الخصائص: ابن جني: 3/274؛ المخصص: ابن سيده: 12/225؛ تاج العروس: الزبيدي: 7/345.

(4) المرجع نفسه: 11؛ الكتاب: سيبويه: 1/197؛ شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي: 1/79؛ الخصائص: ابن جني: 3/274؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 549؛ تاج العروس: الزبيدي: 7/104.

ويروى البيت: «... السلام ورحمة اللّه فما كانوا...». انظر: شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي: 1/80؛ تاج العروس: الزبيدي: 7/104؛ لسان العرب: ابن منظور: 12/273.

(5) المرجع نفسه: 11؛ تاج العروس: الزبيدي: 7/104: ألك»؛ لسان العرب: ابن منظور: 12/273: «ألك».

إليها السلام «لا يحتمل إلا معنى واحداً واضحاً كل الوضوح هو: دعني أبعث إليها بالسلام، ودعني أرسل إليها السلام»[1].

لكن استعمالات المعاجم تثبت:

«الألوك الرسالة وهي المألكة على مفعلة سميت ألوكاً لأنه يؤلك في الفم مشتق من قول العرب الفرس يألك اللجم. . .

ألك الفرس اللجام في فيه يأكله علكه والألوك والمألَكَة والمألُكة الرسالة لأنها تؤلك في الفم»[2].

وفي مستدرك التاج:

«ألكه يألكه ألكاً: أبلغه الألوك، عن كراع. وألك بين القوم: إذا ترسل». وقال ابن الأنباري: يقال: ألكني إلى فلان يراد به أرسلني. . . وأنشد:

ألكني إليها بخير الرسو ل أعلمهم بنواحي الخبر

. . . قال الأزهري: ألكني: ألك لي.

وقال ابن الأنباري: ألكني أي: كن رسولي إليه.

وقال غيره[3]: أصل ألكني أألكني «فأخرت الهمزة بعد اللام بنقل حركتها على ما قبلها وحذفها فإن أمرت. . . قلت: ألكني إليها برسالة وكان مقتضى هذا اللفظ أن يكون معناه: أرسلني إليها برسالة، إلا أنه جاء على القلب إذ المعنى: كن رسولي إليها بهذه الرسالة فهذا على حد قولهم:

* ولا تهيبني الموماة أركبها *

أي: ولا أتهيبها، وكذلك ألكني لفظه يقتضي بأن المخاطب مرسِلُ والمتكلم مرسَل وهو في المعنى بعكس ذلك. . . .

---

(1) المرجع نفسه: 12.

(2) لسان العرب: ابن منظور: 12/272؛ وانظر: تاج العروس: الزبيدي: 7/103.

(3) وهو ابن منظور، في اللسان.

وقد تحذف هذه الباء فيقال: ألكني إليها السلام. قال عمرو بن شأس: ألكني إلى قومي... (البيت).

فالسلام مفعول ثان ورسالة بدل منه، وإن شئت حملته إذا نصبت على معنى بلغ عني رسالة»[1]»[2].

فالنصوص تشير إلى أن حرف الجر قد حذف، وأن الأصل فيه أن يعدى ـ الفعل ـ بالباء، والنصب لم يكن من قبيل التعدية المباشرة حتى يختلف عن المصاحب للباء، وابن منظور لم يجعل الوجه ـ حين رأى جواز الحمل على المعنى ـ على معنى «ابعث»، وإنما حمله على معنى «بلغ»، وهو تفسير التركيب وليس تضميناً للفعل.

ولكن هل هناك فرق بين الإرسال، والبعث حتى يلجأ إلى التضمين كي يتماشى وجود الحرف مع هذا التضمين؟ ويضفي معنى جديداً على ما في الفعل المرفوض تركيبياً ها هنا؟.

الحقيقة هي أن الفارق منعدم ـ في هذا المعنى بالذات، أي: الدال على معنى إيصال من مرسل إلى متلق ـ وأن الفعلين يتواردان على المعنى نفسه، دون أن يكون لأحدهما مزية على الآخر، حتى يجعل الفعل (ألك) يؤدي معنى الإرسال عندما لا يضام حرف الباء، ويؤدي معنى البعث مع مضامة هذا الحرف.

ومن خلال الاستعمال القرآني نجد الفعلين يتساويان في الاستعمال، وفي المعنى على نحو ما في قوله تعالى: ﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون

---

(1) لسان العرب: ابن منظور: 12/ 273: «ألك».

(2) تاج العروس: الزبيدي: 7/ 105: «ألك» باختلاف طفيف في نقل النص.

(3) الكهف: 19.

وملإيه﴾[1] من جهة، وقوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا إلى فرعون وملإيه﴾[2]، وقوله: ﴿ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملإيه﴾[3] من جهة أخرى.

ولا أعتقد أن أحداً ـ مهما حاول التكلف ـ أن يوجد فرقاً بين معنى الفعلين في هذا السياق، أو أن يعلل لاستخدام الباء مع الفعل «أرسل» حتى ـ يختلف عن الفعل «بعث» ـ.

وإذا كان الفعلان متساويين في الاستخدام أصلاً، فإن ما جاء بمعناهما أولى أن يساويهما في الاستعمال.

وقد جاء في البحر المحيط عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون﴾[4].

«البعث: الإحياء، وأصله: الإثارة... وقيل أصله الإرسال. ومنه: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً﴾[5]»[6].

«وقيل معنى البعث: الإرسال، أي: أرسلناكم»[7].

وبالتالي فإن اعتبار هذا الفعل مما يصل إلى متعلقة بالحرف، وقد يحذف هذا الحرف على نحو ما يقع في كثير من الأفعال غيره نحو: نصح وشكر، وأمر، وما إلى ذلك، الأصح والأسلم للغة واستعمالاتها دون ما حاجة إلى التأويل.

---

(1) الأعراف: 103.

(2) الزخرف: 46.

(3) هود: 96 ـ 97.

(4) البقرة: 56.

(5) النحل: 36.

(6) البحر المحيط: لأبي حيان: 1/205.

(7) المصدر نفسه: 1/212.

أوحـــى:

يستعمل هذا الفعل متعدياً بحرف الجر «إلى» وحرف الجر «اللام»، وقد جاء متعدياً بالحرف «إلى» في القرآن الكريم في خمسة وستين موضعاً، مما يجعل تعديته به أصلاً لا مجال للشك فيها.

لكن حين استخدمه الشاعر على هذا الشكل رأى بعضهم أن في الفعل تضميناً وأول تأويلاً يخرج به عن معناه واستعماله، فقد قيل بالتضمين في الفعل في قول الشاعر:

وأوحى إليّ الله أن قد تآمروا ... بإبل أبي أوفى فقمت على رجل[1]

حتى يتماشى مع وجهات النظر التي قيلت في تفسير مفردات البيت.

واستلزم التضمين حين اختلفت وجهات النظر في نوع الحرف «أن».

فقد ذهب «صاحب مشاهد الإنصاف» في شرح البيت إلى أن معناه:

«ألهمني الله وألقى في قلبي أنهم تآمروا، وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير القوم، أو الحال والشأن، واختار أبو حيان أنها لا اسم لها إذا خففت لأنها مهملة، وإن ضمن أوحى معنى قال فـ (إن) تفسيرية، أي قد تآمروا»[1].

فالقول بالتضمين لم يراع الفعل واستخدامه، وإنما راعى الحرف، ووظف له هذا الفعل، وأصبح التضمين ناتجاً عن تأويل ظني وهو اعتبار «أن» حرف تفسير، ولو جعل الحرف من باب المخففة من الثقيلة لبقي التركيب على ما هو عليه، بعيداً عن التأويل.

ولكن هل يسلم اعتبار التضمين وجهاً من وجوه التركيب المحتملة من النقض؟.

إن الشروط التي يجب توافرها لكي تعامل «أن» على أنها تفسيرية تكاد

---

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 102.

تنطبق عليها في هذا التركيب، إذ يشترط في المفسرة.

ــ أن تسبق بجملة.

ــ أن تتأخر عنها جملة.

ــ أن يكون في الجملة السابقة معنى القول.

ــ ألا يكون فيها أحرف القول ـ خلافاً لابن عصفور الذي يجيز وقوعها بعد صريح القول[1].

لكن تخلف الشرط الثالث يمنع أن تكون مفسرة، إذ لا علاقة ـ هنا ـ بين الوحي[2]، والقول، والوحي ـ في هذا البيت ـ مهما فسر، أو أول فلن يخرج عن معنى الإلهام، «وليس في الإلهام معنى القول»[3].

وعلى هذا، فإن التضمين لا مكان له مع هذا الفعل، في هذا السياق، والفعل مستعمل وفق ما يقتضيه استعماله، ومعناه، و «أن» التي وظف لها الفعل، وأدخل في باب التضمين من أجلها، لا علاقة لها بالمفسرة، وإنما هي المخففة من الثقيلة لتوافر شروط دخولها على الفعلية، وهو الفصل بينها وبين الجملة الفعلية بفاصل وهو «قد» هنا واسمها ضمير القوم، أو ضمير الشأن ـ تبعاً لمن لا يجيز وقوع اسمها ضميراً غير شأن ـ ولا داعي للتعسف، وتحميل النص ما لا يحتمله.

جـعـل:

قال الشاعر (جرير):

---

1) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 48.

2) المصدر نفسه: 48.

3) «(الوحي الإشارة)... (و) الوحي (الرسالة و) أيضاً (الإلهام والكلام الخفي وكل ما ألقيته إلى غيرك)... (و) أصل الإيحاء أن يسر بعضهم إلى بعض كما في قوله تعالى: ﴿يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً﴾ هذا أصل الحرف، ثم قصر أوحاه على (ألهمه)». تاج العروس: الزبيدي: 10/384 ـ 385: «وحى».

أتيمـــاً تجعلـــون إلـــيّ نـــداً   وما تيماً لذي حسب نديد[1]

جاء في شرح هذا البيت ما معناه أن «إلى» لا مكان لها مع معنى، واستعمال الفعل عادة، ولا يصح وجودها إلا بتأويل التركيب على أحد وجهين إما بنيابة إلى عن اللام، وورودها بمعناها، أو بالتضمين، وذكر ما نصه:

«الاستفهام إنكاري، وتيم اسم رجل واسم قبيلة، وهو مفعول مقدم وإلى متعلق بتجعلون على طريق التضمين أي تنسبونه إليّ، أو إلى بمعنى لي، ويجوز تعلقه بندا، وهو مفعول ثان، والواو للحال. . . وقيل إلى متعلق بمحذوف حال من تيماً، أو من نداً»[2].

والأصل في هذا الفعل أن يرد لازماً إذا دخل على أفعال المقاربة، ومتعدياً إلى مفعول واحد عندما يكون بمعنى الخلق، والإيجاد، ومتعدياً إلى اثنين ـ عندما يراد به معنى صير غالباً ـ وهو الأكثر استعمالاً، كما في قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً﴾[3]، وقوله: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾[4].

ويّصل إلى متعلق آخر ـ بعد نصب المفعول ـ باللام، كما في قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وجعلوا لله أنداداً ليضلوا عن سبيله﴾[6].

ولم يضام هذا الفعل في القرآن الكريم «إلى» بحال من الأحوال. ويمكن حمل التركيب في هذا البيت، على أنه من قبيل تبادل الحروف،

---

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 26؛ البحر المحيط: لأبي حيان: 1/93.
(2) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 26.
(3) يونس: 5.
(4) المائدة: 97.
(5) البقرة: 22.
(6) إبراهيم: 30.

ـ وهو التأويل الوحيد الذي يتماشى مع التركيب، والمعنى ـ وأن «إلى» وقعت هنا بمعنى اللام، لأن التضمين الذي ارتضاه الشارح بعيد عن المعنى الذي ساقه، إذ النسبة شيء، والجعل الذي يعني تصييره نداً له، شيء آخر، ويمكن قبول معنى النسبة لو كان التركيب مشتملاً على مفعول واحد، نحو: «تجعلون تيماً إليّ» أي تنسبونه إليّ، وأراد إلحاقه به في النسب، والتبعية، لا قصد المساواة في الحسب، والرفعة.

وما الذي منع الشاعر لو أراد معنى تنسبون من استعمال هذا الفعل، وهو لا يختلف مع الفعل المستعمل من الناحية العروضية في شيء، بعكس استخدام اللام التي كان يفترض أن تضام الفعل «جعل» إلا أن الناحية العروضية منعتها، إذ باستعمالها تنقلب التفعيلة من «مفاعلتن» ـ 0111011 ـ إلى تفعيلة لا نظير لها في الأوزان العروضية، وتصبح 111011 ـ 0101.

وجاءت أفعال أخرى ـ غير ما قدمناه ـ تختلف في علاقاتها مع الحرف المضام لها في التركيب، فحملت على التضمين، من ذلك استعمال الفعل: «حلى» متعدياً بـ «إلى» ـ على غير ما يقتضيه استعماله ـ في قول الشاعر:

فإن أمسك فإن العيش حلو إليّ كأنه عسل مشوب[1]

إذ يفترض استعمالياً أن يكون التركيب «حلو عندي» أو «حلو في نفسي» لكنه صح مجيء إليّ معه لما «ضمن حلو معنى محبوب فعداه بإلى»[2] كما يرى صاحب مشاهد الإنصاف.

واستعمال الفعل «غرض» متعدياً كذلك بهذا الحرف في قول أعرابي من بني كلاب:

---

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 15، والبيت ـ مع بيتين آخرين ـ ينسب إلى: جابر بن رألان الطائي، وإلى: إياس بن الأرث، ويروى بدون الفاء «إن أمسك»، انظر: شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/85.

(2) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

فمن يك لم يغرض فإني وناقتي ... بحجر إلى أهل الحمى غرضان[1]

وقول الآخر (ابن هرمة)[2]:

مــن ذا رســول نــاصــح فمبلــغ ... عنــي عُلية غيـر قـول الكـاذب

إني غرضت إلى تناصف وجهها ... غرض المحب إلى الحبيب الغائب[3]

فقد ذهب «الزمخشري» إلى أن مجيء «إلى» مع هذا الفعل إنما يرجع إلى تضمينه معنى «اشتقت وحننت» ولولا ذلك لما تعدى بـ «إلى»[4].

لكن المعاجم والمؤلفات اللغوية تنص على أن اشتقت، وما في معناها هي تفسير لـ «غرضت» فقد ذكر المبرد أنه: «يقال: غرضت إلى لقائك، أي اشتقت»[5].

وذكر ابن منظور أن الغرض يعني الضجر، و «أيضاً شده النزاع نحو الشيء والشوق إليه، وغرض إلى لقائه يغرض غرضاً فهو غرض اشتاق. . .

قال الأخفش: تفسيره غرضت من هؤلاء إليه، لأن العرب توصل بهذه الحروف كلها الفعل»[6].

وذكّر مثله الزبيدي، وأضاف: «أما في معنى الضجر فإنه يعدى بمن، يقال غرض منه. . . وأما الغرض بمعنى الشوق فإنه يعدى بإلى يقال: غرض

---

(1) الكامل: المبرد: 1/20؛ لسان العرب: ابن منظور: 9/58: «غرض»؛ تاج العروس: الزبيدي: 5/59؛ معجم الأفعال المتعدية: الملياني: 257 برواية: «فإن يك».

(2) لسان العرب: ابن منظور: 9/58.

(3) المصدر السابق: 1/21؛ تاج العروس: الزبيدي: 5/59؛ لسان العرب: ابن منظور: 9/58 البيت الثاني فقط.

(4) انظر: تاج العروس: الزبيدي: 5/60؛ وانظر في تضمينه: معجم الأفعال المتعدية. . .: الملياني: 257.

(5) الكامل: المبرد: 1/21.

(6) لسان العرب: ابن منظور: 9/58.

إلى لقائه غرضاً فهو غرض اشتاق إليه، قال ابن هرمة ـ كما وقع في التهذيب والإصلاح، وليس له كما في العباب»[1] أي بيت الشعر المستشهد به.

فالاستعمال كما يتضح من النصوص السابقة، سليم، ولا غبار عليه، ولا ضرورة تحيله إلى التضمين ما دام التركيب بهذه الصورة مرتبطاً ودالاً على هذا المعنى بهذه الضميمة.

ومن ذلك استعمال الفعل «طلى» متعدياً بـ«إلى» في قول النابغة الذبياني:

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب[2]

فقد تأول «ابن عصفور» ـ على ما نقل ابن هشام ـ تعدى مطلي بـ «إلى» على أنه «على تضمين مطلي معنى مبغض»[3].

وهو الرأي الذي يقول به ـ أيضاً ـ «الرضي» فمبرر استخدام «إلى» عنده، هو أن «معنى: مطلي به القار أجرب: مكره مبغض»[4]. وقد تأوله بعضهم بـ «تعلق إلى بمحذوف، أي مطلي بالقار مضافاً إلى الناس»[6].

وذهب جمع من النحويين إلى أن «إلى» استخدمت هنا ـ بمعنى «في»[5]. والأقرب هو حمل الاستعمال على الضرورة الشعرية، فبالنظر إلى الناحية العروضية، يدخل البيت باستخدام الحرف «إلى» في بحر الطويل، ووزنه:

فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن ... فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

---

(1) تاج العروس: الزبيدي: 5/59.

(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 105؛ شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/272.

(3) المصدر نفسه: 105.

(4) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/272.

(5) انظر: رصف المباني: المالقي: 83، وجعله موقوفاً على السماع لقلته؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 104؛ البحر المحيط: لأبي حيان: 3/312؛ ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 2/451، 3/326.

وقد قبضت عروضه، وضربه.

ولو استعمل الشاعر الحرف «في» لاختل وزن البيت، وتحول إلى وزن لا نظير له في الأوزان الشعرية.

البــــاء:

حرف جر يستعمل لتأدية وظائف عديدة أهمها: الإلصاق، أو التعدية، وعلى هذين المصطلحين اقتصر سيبويه في بيان وظيفة هذا الحرف، يقول:

«وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»[1].

وعن التعدي يقول:

«وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده... وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء»[2].

وبدأ النحاة بعده يفصلون في معاني هذا الحرف، ويستخرجون له ـ من خلال الاستعمال الحي ـ معان أخرى، حتى وصلوا بمعانيه إلى أربعة عشر معنى[3].

والذي يخص البحث ـ هنا ـ من هذه المعاني، هو استخدامه للتعدية، أي لإيصال فعل لازم إلى مفعوله، والذي بانعدامه يفقد المفعول مكانه في الجملة.

---

(1) الكتاب: سيبويه: 4/217.
(2) المصدر نفسه: 1/420 ـ 421.
(3) انظر: معاني الحروف: الرماني: 36؛ الأزهية: الهروي: 294 ـ 297؛ رصف المباني: المالقي: 143؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 137 ـ 144؛ البحر المحيط: لأبي حيان: 1/14.

وقد جاء هذا الحرف مستعملاً مع أفعال رأي النحويون أنها لا تقبل مضامته، إما لأنها متعدية أصلاً غير محتاجة إليه، وإما لأنها لازمة لكنها تضام أحرف أخرى لتعديتها غير هذا الحرف، فبحثوا لها عن مبررات تصحح وجودها في الجملة وتردها إلى القياس الاستعمالي للأفعال والحروف، من ذلك الفعل: حمل: الظاهر، أو الكثير في هذا الفعل أنه متعد بنفسه غير محتاج إلى ما يقويه ويفضي به إلى غيره، كما في قوله تعالى: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وآية لهم إنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون﴾[2]. وكل ما جاء ـ من هذا الفعل ـ في القرآن جاء متعدياً مباشرة إلى مفعوله الحقيقي، أو الصناعي نحو قوله تعالى: ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا﴾[3].

أو مستغنياً عن ذكر المفعول كما في قوله تعالى: ﴿فمثله كمثل الكلب أن تحمل عليه يلهث﴾[4].

لكن جاء هذا الفعل في منظوم العرب متعدياً إلى مفعوله بحرف الباء ـ على خلاف المطرد في الاستعمال ـ، وذلك في قول أبي كبير الهذلي:

ممن حملن به وهن عواقد ... حبك النطاق فشب غير مهبل

حملت به في ليلة مزؤودة ... كرهاً وعقد نطاقها لم يحلل[5]

---

(1) الأحزاب: 72.

(2) يسٓ: 41.

(3) البقرة: 286.

(4) الأعراف: 176.

(5) مغني اللبيب: ابن هشام: 899؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 6/74؛ الكامل: المبرد: 1/79؛ رصف المباني: المالقي: 356... فعاش بدل فشب، وكذا الكتاب: سيبويه: 1/109: «مما» بدل ممن، فعاش بدل فشب؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/227 برواية: حيك الثياب فشب غير مثقل: 2/963ـ 964: «مما».

فحمل التركيب على التضمين في الفعل «وكأنه إنما جاز حملت به لما كان في معنى علقت به»[1].

أي أن الفعل (حمل) «ضمن معنى علق ولولا ذلك لعدى بنفسه»[2]. إلا أن الزبيدي يجعل للتركيب وجهاً آخر غير التضمين إذ يرى أن استعمال «إلى» مع هذا الفعل يجوز، وإن كان قليلاً، قال: (لا يقال حملت به أو قليل)[3].

لكنه ينقل رأيا لابن جني ينص فيه على كثرة هذا الاستعمال حين يقصد به هذا المعنى، وهو بداية الحمل في البطن، قال: «قال ابن جني: حملته ولا يقال حملت به إلا أنه كثر حملت المرأة بولدها»[3] وأنشد البيت: حملت به. . .

ومن خلال هذا النص يمكن القول: إن ابن جني حين يرفض التركيب إنما يرفضه في عمومه، وعندما يكون التضام غير مقيد بمعنى محدد، أما حين يقيد بمعنى مخصوص وهو استخدامه في معنى «حمل المرأة بولدها» على تلك الصورة المفهومة ـ ذهنياً ـ فإنه لم يعترض عليه، وإلا لما كان لقوله «كثر. . .» معنى.

إضافة إلى هذا، فإن كثيراً ممن تعرضوا لهذا البيت، وحاولوا تأويله، وتوجيهه استخدموا الفعل بالطريقة نفسها التي رفضوها على نحو ما نجده في:

المخصص: «قالت امرأة تصف ولدها» يقال إنها أم تأبط شراً: «ما حملته وُضعاً أو تضعاً. . . فالوُضع ما تقدم في مقبل الحيض وحينئذ يقال: حملت به أمه سهواً أي على حيض»[4].

(1) المخصص: ابن سيده: 1/17؛ تاج العروس: الزبيدي: 7/288.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 899؛ وانظر: مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 105.
(3) تاج العروس: الزبيدي: 7/288.
(4) المخصص: ابن سيده: 1/19.

و «شرح أبيات سيبويه»: «وأراد أن أمه حملت به وهي مشدودة الثياب.. وقيل الحبكة: حجرة الإزار. يعني أنها حملت به وهي عاقدة ثيابها للعمل.

.. والضمير في (حملن) ليس يعود إلى مذكور... لأن المعنى معروف. يريد من الذين حملت النساء بهم وهن مكرهات»[1].

و «شرح شواهد المغني»: «يقول: إنها حملت به وإزارها عليها لم تخلعه»[2].

وعند شرحه لـ: «ومبرأ من كل غبّر حيضة» يقول: «غبر: بقية. وحيضة، بكسر الحاء، للحالة التي لم تحمل به في بقية الحيض، ولا حملت عليه في الرضاع»[3].

وإذا نظرنا إلى التركيبين «حملته» و «حملت به» سنجد أن المتعدي مباشرة يكاد يقتصر في معناه، ودلالته على الحمل المادي لشيء ما على الظهر ـ وما شاكله ـ، أو الحمل في البطن بعد أن يكون الجنين قد تكون.

أما المتعدي بحرف الجر ـ الباء ـ فإن دلالته تقتصر على المرحلة الأولى من الحمل أي بدايته، وما يمكن أن يعبر عنه بمرحلة إيداع النطفة».

ولو استعمل الشاعر «حملته» بدل «حملت به» لاستشكل المعنى، وتداخل مع معنى الحمل باليد، أو على الظهر.

على أن للاستعمال وجهاً آخر يتماشى وحرف الجر «الباء» ولا يبعد بالمعنى عن وجهه، وهو أن يكون قد قصد إلى معنى الكفالة فحمل به يحمل حمالة كفل، والمرأة تكفل النطفة في رحمها إلى أن تضعها.

---

(1) شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي: 1/331.
(2) شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/228.
(3) المصدر نفسه: 1/229.

إضافة إلى أن الناحية العروضية لا تسمح باستخدام الفعل مباشرة ويبقى السؤال: إذا كان المعنى على (العلوق) فما الذي منع الشاعر من استخدام «علقت» بدلاً من «حملت» لو أراد هذا اللفظ؟ مع أنه يتماشى مع الوزن، ولا إشكال فيه.

ولو أول هذا الفعل بـ: «حبلت» لكان أسلم وجهاً من علقت لتقارب الكلمتين رسماً، وربما ـ عندئذ ـ يجعل لها وجهاً في التصحيف والتحريف. والذي يتضح أن معنى العلوق لم يتبادر إلى ذهن الشاعر، ولم يقصد إليه، وإنما استعمل الفعل ـ كما هو في البيت ـ وهو واع لاستخدامه، ويعرف أن له وجهاً، وهو ارتباطه بحرف الجر في هذا المعنى.

ذاع:

الأصل في هذا الفعل ـ استعمالياً ـ أن يأتي لازماً غير واصل إلى مفعول مباشرة كما تنص المعاجم على ذلك.

فـ: «الذيع أن يشيع الأمر يقال أذعناه فذاع... وذاع الشيء والخبر يذيع... فشا وانتشر»[1].

فإذا أراد تعديته استخدمت لذلك إحدى وسائل التعدية المألوفة، الهمزة أو حرف الجر، لكن جاء في القرآن الكريم، والاستعمال العربي الفصيح استخدام الوسيلتين معاً، في قول أبي الأسود الدؤلي:

أمّنت على السر امرأ غير حازم ... ولكنه في النصح غير مريب
أذاع به في الناس حتى كأنه ... بعلياء نار أوقدت بثقوب[2]

(1) لسان العرب: ابن منظور: 9/454: «ذيع»؛ وانظر: تاج العروس: الزبيدي: 5/337.

(2) المصدر نفسه: 9/545؛ تاج العروس: الزبيدي: 5/337: البيت محل الشاهد فقط؛ مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 10؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 2/542 وينسب لمولود العنبري، وبرواية: «ولكنه في الود...».

فأول البيت، وجُعل «أذاع» مع الباء مختلفاً عن أذاعه، وقصر المتعدي بالهمزة على استعماله بمعنى: «أذاعه إذا أفشاه وأظهره»[1] بينما جعل المضام للهمزة والباء يخرج عن هذا الاستعمال «ويضمن معنى التحدث أيضاً فيقال: أذاع به أي تحدث به فأظهره»[2].

فالمضام للباء من وجهة نظر النحويين يحمل في دلالته معنى غير المتعدي بالهمزة وحدها، وهو تضمينه معنى التحدث الذي يتعدى ـ في بعض استعمالاته ـ بالباء.

وقد جاء نظير الاستعمال السابق قول الشاعر:

نوازل أعوام أذاعت بخمسة   وتجعلني إن لم يق الله ساديا[2]

وقول الآخر (وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة):

ربع قواء أذاع المعصرات به   وكل حيران سار ماؤه خضل[3]

واستعمال الشعراء لهذا الحرف لم يخالف استعمالات العرب ـ حتى يجعل له وجه آخر يحمل عليه ـ، كيف وقد جاء القرآن الكريم مثبتاً لهذا الاستعمال في قوله تعالى: ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾[4].

وقد جعل «العكبري» لوجود الحرفين مع الفعل وجهاً آخر غير التضمين الذي قال به المتأخرون. فحين تناول الآية جعل الألف بدل من الباء، والباء زائدة[5].

---

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 10.
(2) لسان العرب: ابن منظور: 9/454؛ تاج العروس: الزبيدي: 5/337.
(3) المصدران نفسهما، والصفحات ذاتها؛ الكتاب: سيبويه: 1/218؛ الخصائص: ابن جني: 3/226؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 784.
(4) النساء: 83.
(5) انظر: إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 1/188.

ولم ترفض المعاجم هذا الاستعمال وإن كانت تربط في الغالب بين استعماله بالباء وبين كلمة «السر» في أحيان كثيرة، فقد جاء في التاج: (أذاع سره وبه أفشاه وأظهره أو نادى به في الناس) وبه فسر الزجاج قوله تعالى: ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾[1] أي أظهروه ونادوا به في الناس وأنشد (البيت)...»[2].

«(و) أذاعت (الإبل أو القوم) ما في الحوض و (بما في الحوض) إذاعة أي شربوه... (و) أذاع الناس (بمالي ذهبوا به) وكل ما ذهب به فقد أذيع، ومنه بيت الكتاب: ربع قواء...»[3].

وفي اللسان: «الذيع أن يشيع الأمر يقال أذعناه فذاع وأذعت الأمر وأذعت به وأذعت السر إذاعة إذا أفشيته وأظهرته وذاع الشيء والخبر... إذا فشا وانتشر وأذاعه وأذاع به أي أفشاه»[4].

فمن خلال هذين النصين يظهر بوضوح أن ليس هناك فرق بين التعدي بالهمزة لوحدها، والتعدي بالهمزة والباء، وقصر معنى الإفشاء والإظهار على التركيب المشتمل على الهمزة فقط لا يستند إلى دليل فالمعنى ـ من خلال ما أثبتته المعاجم ـ يلصق هذا المعنى بالتركيبين. ولا يقصره على المضام للهمزة فقط.

والقول بالتضمين في المضام للباء لم يضف شيئاً، ولم يغير المعنى ولو قليلاً فلا يوجد فرق بين معنى أذاعه وأذاع به، حتى يلجأ إلى التضمين، فإفشاء السر وإظهاره هو التحدث نفسه إذ لا يمكن أن يكون هناك إفشاء أو إظهار لسرّ دون أن يكون تحدثا به، فالعلاقة بين اللفظين علاقة تلازمية ـ معنى ـ.

---

(1) النساء: 83.

(2) انظر: إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 1/188

(3) تاج العروس: الزبيدي: 5/337؛ وانظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 113.

(4) لسان العرب: ابن منظور: 9/454.

والذي يميل إليه الباحث هو اعتبار التركيبين متساويين في الفصاحة ـ وربما كانا مختلفين بيئة ونشأ تداخل بينهما ـ دون أن يكون أحدهما أولى من الآخر، خاصة أن الاستعمال القرآني لم يرد فيه هذا الفعل إلا مرة واحدة، وهي التي صحب فيها الوسيلتين معاً مما يجعلنا نفقد السند الذي يمكن أن نعتمد عليه في تحديد الاستعمال الأصلي لتعدية هذا الفعل، فالقياس الذي يعول عليه يبطل إذا ورد السماع بخلافه وهنا جاء الاستعمال بالحرفين فلم يعد للقياس مكان.

رجـــا:

المألوف في هذا الفعل تعديته إلى مفعوله مباشرة، دون الحاجة إلى عامل يقوّيه، ويوصله إلى ذلك المفعول كما ورد في قوله تعالى: ﴿وإما تعرضنّ عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها﴾[1]، وقوله: ﴿من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت﴾[2].

إلا أنه ورد خلاف هذا الاستعمال في شعر نسب إلى النابغة الجعدي، هو قوله:

نحن بني جعدة أرباب الفلج   نضرب بالسيف ونرجو بالفرج[3]

إذ استعمل الفعل متعدياً بـ «الباء» دون أن يكون محتاجاً إليها فأوله جلّ النحويين، وخرجوه على زيادة الحرف، لكن ابن هشام أورد رأياً مخالفاً لهؤلاء النحويين ـ من غير أن ينسبه لأحد ـ يجعل فيه الباء واردة على أصلها الاستعمالي ـ للتعدية ـ ويجعل التغيير في الفعل، فقال: «قيل ضمن. . .

---

(1) الإسراء: 28.

(2) العنكبوت: 5.

(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 147؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/332؛ رصف المباني: المالقي: 143؛ ارتشاف الضرب: أبو حيان: 2/831، 3/283؛ معاني الحروف: الرماني: 38؛ شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/282 وتختلف روايات البيت في المصادر منها: بني ضبة، أصحاب، ندعو.

نرجو معنى نطمع»[1].

لكن ـ كما ذكر سابقاً ـ فإن أغلب النحويين يجعلون الباء زائدة في المفعول ـ على اختلاف في قياسيتها وعدمه ـ.

فمن قال بزيادتها: الرماني[2]، ابن سيده[3]، الرضي الذي يجعلها «تزاد سماعاً بكثرة في المفعول به»[4]، أبو حيان الذي يجعل هذه الزيادة من باب الضرائر الشعرية في مواضع لا تنقاس، الشاهد أحدها[5].

وبملاحظة معنى التضمين سنجد أن المعنى لم يختلف بتضمين «رجا» معنى «طمع» لأن «طمع» في حقيقته هو تفسير لـ «رجا» فـ «(الرجاء) بالمد (ضد اليأس) قال الراغب: هو ظن يقتضي حصول ما فيه مسرة... وقال شيخنا هو الطمع في ممكن الحصول»[6].

كما أن الرجاء تفسير للطمع ـ أي أن أحدهما مفسر وبدل للثاني ـ فـ«(طمع فيه وبه) وعلى الأول اقتصر الجوهري... (حرص عليه) ورجاه»[7].

فمن لاحظ معنى نطمع إنما يراعى الناحية التفسيرية للتركيب، والتضمين الذي قال به ابن هشام لم يغير من المعنى شيئاً ولم يضف إلى ما يؤديه التركيب في وضعه الأول فائدة، ولو راعى الشاعر معنى نطمع لاستعمله لأنه مساو لنرجو في حركاته وسكناته والأولى اعتبار الباء زائدة كما قال به الكثيرون، وزيدت لغرض شكلي هو المحافظة على الوزن العروضي للبيت أولاً، ولخلق نوع من التجانس بين أجزاء البيت.. وهو ما يعبر عنه

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 147.
(2) معاني الحروف: الرماني: 38.
(3) المخصص: ابن سيده: 14/70.
(4) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/282.
(5) ارتشاف الضرب: أبو حيان: 3/283.
(6) تاج العروس: الزبيدي: 10/114: «رجو».
(7) المصدر نفسه: 5/443: «طمع».

بالإتباع ـ لتوافق الجملة الثانية الجملة الأولى في تركيبتها.

وعندي: أن لها وجهاً آخر يمكن أن تحمل عليه ولا إشكال فيه وهو تعلق الجار والمجرور بمحذوف مع المفعول كـ: نرجو الله أن يمنّ علينا بالفرج، أو المن بالفرج».

عــمــد:

جاء هذا الفعل مضاماً لحرف «اللام» للوصول إلى مفعوله، في قول الشاعر:

إن الصنيعة لا تكون صنيعة حتى يصاب بها طريق المصنع
فإذا صنعت صنيعة فاعمد بها لله أو لـذوي القـرابـة أو دع[1]

فذهب صاحب مشاهد الإنصاف إلى جعل الفعل متضمناً لمعنى فعل آخر، حتى يجعل لوجود اللام في المفعول «الله» وجهاً فقال: «وقوله: فاعمد بها أي اقصد بها، وضمنه معنى اذهب بها فعداه باللام»[2] لأنه لا يتعدى ـ من وجهة نظره ـ بها، وإنما يتعدى بالحرف «إلى».

لكن هل يستند رفضه لاستخدام الحرف مع هذا الفعل إلى ما يعضده؟.

الحقيقة أن استعمالات المعاجم ترى رأياً غير هذا، فهي تنص على جواز تعدية هذا الفعل بنفسه، وبحرف اللام وبالحرف «إلى» ففي تاج العروس: «(عمد للشيء) وعمد إليه وعمده... (قصده) وزناً ومعنى وتصريفاً في كونه يتعدى بنفسه وباللام وبإلى....

(و) عن ابن بزرج يقال: حلس به وعرس به وعمد (به) ولزب به إذا (لزمه...)»[3].

---

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 69.

(2) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

(3) تاج العروس: الزبيدي: 432/2؛ وانظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف: المليلاني: 249.

وكذا يستعمل الفعل الذي بمعناه وهو قصد[1].

فالفعل وما جاء بمعناه يضامان هذا الحرف المرفوض، ـ وربما كان هذا الحرف أولى ترتيباً في الاستعمال من بقية الأحرف من خلال تقديمه تمثيلاً على الاستعمالات الأخرى ـ ولا مبرر للقول بالتضمين، ثم إن التضمين الذي ذكره الشارح لا ينسجم مع المعنى، لأن الذهاب لا يمكن أن يخرج عن المعنى المادي للفعل وهو الاتجاه بالجسد أو الشيء المنقول إلى المقصود إليه، بينما العمد والقصد لا يتطلبان ذلك، وإنما يكفي فيهما التوجه الباطني، أو ما يعبر عنه بالنية، ولو قيل في شرح البيت بناء على التضمين الذي ارتضاه الشارح: «اذهب بها لله» ما كان له معنى، لأن ما يتحدث عنه الشاعر هو مجال العطايا والهبات، والعطايا لا يمكن أن يذهب بها لله وإنما ينوي أن تكون صدقة خالصة لوجه الله وتدفع للبشر لا لله.

ولكن هل يضام الفعل المتضمن «ذهب» هذا الحرف حتى يجعل هو الوجه في تصحيح التركيب؟.

الحقيقة أن الفعل ذهب يتعدى في أفصح استعمالاته بـ «إلى» لا باللام، وإذا عدي بـ «إلى» فمعناه التوجه[2]، وهو معنى السياق هنا، فاستعماله ها هنا الفعل المتضمن «ذهب» أبعد استعمالاً من الاستعمال الذي أراد أن يصححه وبالتالي فإن استخدام الشاعر لحرف الجر «اللام» لا غبار عليه وهو مضام للفعل على مقتضى ظاهر لفظه، ولا داعي لتصحيح تركيب تصحيحه هو الخطأ.

قـــرأ:

المعروف في هذا الفعل أنه يتعدى إلى مفعوله مباشرة دون واسطة توصله، وفق ما جاء في الاستعمال القرآني نحو قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت

---

(1) المصدر نفسه: 2/466.

(2) انظر: المصدر نفسه: 1/257: «ذهب».

القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾[2].

لكن جاء خلاف هذا الاستعمال في قول الشاعر (الراعي النميري):

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الآخر

هن الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور[3]

فقال ابن هشام: إنه محمول على التضمين، إذ «قيل: ضمن... يقرأن معنى «يرقين ويتبركن»[4].

بعد أن ذكر أنها زائدة في المفعول، ثم عاد وذكر أنها دخلت في مفعول لا يقرأن «لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور»[5] لأنه «قد يعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه»[6] على أن المصادر التي تعرضت لهذا الشاهد تجمع على أن الباء فيه زائدة مثل زيادتها في مفعول «رجا».

وزيدت لاستقامة الوزن حتى لا يختل البيت عروضياً.

علـــى:

حرف جر معناه الاستعلاء[7] حقيقة أو مجازاً[8]. وعلى هذا المعنى

---

(1) النحل: 98.
(2) القيامة: 18.
(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 45، 147، 885؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/377 ورواه 1/91: «لا تقرأن»؛ ارتشاف الضرب: أبو حيان: 2/431؛ المخصص: ابن سيده: 14/70.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 147.
(5) المصدر نفسه: 885.
(6) المصدر نفسه: 884.
(7) الكتاب: سيبويه: 4/230؛ معاني الحروف: الرماني: 108؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 190.
(8) رصف المباني: المالقي: 372.

اقتصر سيبويه وجمهرة البصريين، وجعلوا ما جاء خلاف هذا جار مجرى المثل كـ «مررت على فلان»[1] و «على زيد دين»[2]. أو مبني على الاتساع في الكلام بالحذف فـ «يكون مررت عليه»[1] مراداً به «مروره على مكانه»[3].

بعكس الكوفيين، وكثير من النحاة المتأخرين الذين تفاوتوا في تعداد المعاني الملصقة بها.

فالرماني يذكر أنهم «قد وضعوها موضع الباء»[2] إضافة إلى معناها السابق. بينما يرى المالقي أنها تخرج عن معناها السابق إلى «معنى عن»[4].

ويصل بها ابن هشام إلى تسعة معان منها ـ إضافة إلى معناها السابق ـ المصاحبة، المجاوزة كعن، التعليل، الظرفية[5]... وهي مع ما تؤديه من معنى تقوم بوظيفة أساسية ـ شأنها شأن أغلب حروف الجر ـ وهي تعدية الأفعال القاصرة التي تتجانس معها في التضام لتصل بها إلى مفاعيلها حين تكون قاصرة عن ذلك.

لكنها جاءت في تراكيب معدية لأفعال ليست من طائفة الأفعال التي تقبل التضام معها ـ في نظرة النحاة ـ فأخرجوها من دائرة الرفض هذه بعدة تأويلات، فقالوا بالتضمين في الفعل حيناً، وبإخراج الحرف من معنى الاستعلاء إلى ما يمكن أن يرتبط بالفعل من معان أخرى حيناً آخر.

وسنذكر نموذجين لاستعمال هذا الحرف مع غير أفعاله المألوفة، وما قيل في تأويله.

بـهـت:

الغالب في هذا الفعل أن يستعمل متعدياً بنفسه غير محتاج إلى وسيلة

(1) انظر: الكتاب: سيبويه: 4/230.
(2) معاني الحروف: الرماني: 108.
(3) المصدر السابق: 4/231.
(4) رصف المباني: المالقي: 372.
(5) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 190 وما بعدها.

تقويه وتوصله إلى المفعول به كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿بل تأتيهم بغتة فتبهتهم﴾[1].

وعلى الطريقة التي ينص عليها المعجم إذ يستعمل «(بهته كمنعه)... أي (قال عليه ما لم يفعل والبهيتة)... (الكذب) بهت فلان فلاناً إذا كذب عليه»[2].

لكن الراجز أبا النجم استخدم هذا الفعل استخداماً مغايراً لما سبق إذ جعله متعدياً بالحرف «على» دون أن يكون هناك مبرر شكلي أو معنوي لوجوده في قوله:

سبي الحماة وابهتي عليها وإن أبت فازدلفي أليها[3]

فذهب المبرد في تأويل الاستعمال إلى الحمل على المعنى، أي ما عرف بعده بالتضمين قال: «قوله: سبي الحماة وابهتي عليها، إنما يريد أبهتيها فوضع ابهتي في موضع اكذبي فمن ثم وصلها بعلى»[4]، فقوله هذا صريح في أن الشاعر إنما عدى هذا الفعل بعلى حملاً على ما هو في معناه وهو «اكذبي» لأن البهت هو الكذب، والحمل على المعنى ما هو إلا تضمين لما فيه من مراعاة للمحمول والمحمول عليه.

لكن صاحب القاموس يرى فيها رأياً آخر، وإن كان شارحه قد رد هذا الرأي، حيث جعل الخلل في التركيب ناتجاً عن التحريف والتصحيف، لا عن الزيادة للحرف، أو الحمل على المعنى. فقد جاء في تاج العروس: «(قول الجوهري: فابهتي عليها أي فابهتيها لأنه لا يقال بهت عليه) على ما تقدم (تصحيف) وتحريف (والصواب فانهتي عليها بالنون لا غير) ولنذكر أولاً نص عبارة الجوهري ثم نتكلم عليه.

---

(1) الأنبياء: 40.
(2) تاج العروس: الزبيدي: 1/258: «بهت».
(3) الكامل: المبرد: 2/80؛ تاج العروس: الزبيدي: 1/529.
(4) المصدر نفسه: 2/81.

قال: وأما قول أبي النجم:

* سبي الحماة وابهتي عليها *

فإن على مقحمة، لا يقال: بهت عليه وإنما الكلام بهته، انتهى. فبين أنه قول أبي النجم وأنه ابهتي بالواو دون الفاء. قال شيخنا: قد سبقه إليه ابن بري والصاغاني وغيرهما، ورواه المصنف على ما أثبت في صحاحه فإن كانت رواية ثابتة فلا يلتفت لدعوى التصحيف لأنها في مثله غير مسموعة، والحذف والإيصال باب واسع لمطلق النحاة وأهل اللسان فضلاً عن العرب الذين هم أئمة الشأن، وإن لم تثبت الرواية كما قال وصحت الرواية معهم ثبت التصحيف حينئذ بالنقل لا لأنه لا يقال كما قال وليس عندي جزم في الرواية حتى أفصل قوليهما وانظر ما لهما وما عليهما وإنما ادعاء التحريف بمجرد أنه لا يتعدى بهت بعلى دعوى خالية عن الحجة. انتهى.

قلت: وأما نص ابن بري في حواشيه على ما نقله عنه ابن منظور وغيره: زعم الجوهري أن على في البيت مقحمة أي زائدة. قال: إنما عدى ابهتي بعلى لأنه بمعنى افترى عليها والبهتان افتراء وقال: ومثله مما عدى بحرف الجر حملاً على معنى فعل يقاربه بالمعنى قوله عز وجل: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾[1]، تقديره: «يخرجون عن أمره لأن المخالفة خروج عن الطاعة. قال: ويجب على قول الجوهري أن يجعل عن في الآية زائدة كما جعل على في البيت زائدة وعن على ليستا مما يزاد كالباء. انتهى»[2].

ومن خلال هذا النص نجد تأويل البيت يأخذ أشكالاً ثلاثة فهناك التصحيف، وهناك الزيادة، وأخيراً التضمين. وإن كان قول صاحب القاموس له قوة حيث إن المعنى يسانده فإذا كان «(النهيت والنهات)... صوت الأسد دون (الزئير)»[3] فإن السب ورفع الصوت أكثر مناسبة للمعنى من الكذب،

---

(1) النور: 63.

(2) تاج العروس: الزبيدي: 1/529: «بهت».

(3) المصدر نفسه: 1/593: «نهت».

إلا أن الرواية التي بين أيدينا ـ الآن ـ بالباء فلا مجال لتغليب الظن على اليقين.

ويظل الحمل على المعنى هو المقبول في ظل هذه الرواية، إضافة إلى أن الوزن الشعري يستلزم وجود هذا الوتد المجموع الناتج عن استخدام الحرف «على» لكي تستقيم تفاعيل البيت ووزنه.

رضـــي:

تتعدد أوجه تطلب هذا الفعل لمفعوله وطريقة وصوله إليه، فهو تارة يصل إليه بنفسه على نحو ما في «(رضيته) أي الشيء»[1]، وتارة أخرى يصل إليه عن طريق استخدم حرف الجر «عن» ـ وهو الأكثر استخداماً ـ على نحو ما في قوله تعالى: ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾[2].

وبالباء تارة أخرى كقولهم: «رضيت (به)»[1].

لكن هذه الطرق لم تمنع القحيف العقيلي من استخدام حرف الجر «على» معه في قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

فخرج بعض النحويين هذا الاستعمال على التضمين على النحو الذي نجده في رأي المالقي[3] وابن هشام[4] وجلّ النحاة البصريين كما ينقل البغدادي[5].

فرضي عند القائلين بالتضمين مضمن معنى «وافى»[3]، أو عطف أو أقبل عليه[4]، وما إلى ذلك من الأفعال التي تحمل في دلالاتها ما يتوافق

(1) المصدر نفسه: 10/151: «رضي».
(2) المائدة: 119.
(3) رصف المباني: المالقي: 373.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 191، 887.
(5) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي: 3/231 ـ 232.

ـ معنى ـ مع «رضي»، ويقبل مضامة حرف الجر «على» للوصول إلى الاسم.

وخرجه كثير من النحويين تخريجات أخرى على نحو ما ذكر سابقاً[1]، وبالنظر إلى المعنى الذي يؤديه هذا الحرف نجد أنه لا مانع من تعدية الفعل «رضي» به لما في «على» من دلالة على استعلاء الرضى عليه وشموله له، وإن كان القول بأنها لغة لبني كعب بن ربيعة[2] أو «لغة أهل الحجاز»[3] عامة يلغي كل ما قيل فيه من تأويلات.

عـــن:

حرف جر يختلف النحويون حول معناه ـ شأنه شأن بقية أحرف الجر الأخرى ـ فالبصريون ومن نحا نحوهم يقصرون معناه على «المجاوزة»[4] ويستعمل عندهم «لما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه»[5] بينما يثبت له الكوفيون، وكثير من النحاة المتأخرين عدة معان أخرى إضافة إلى المعنى السابق[6].

وقد جاء هذا الحرف مضاماً لأفعال لا يمكن أن يؤدي معها معناه الذي قصره عليه البصريـون، ولا يصح أن يعديها إلى مفاعيلها فقال فيها البصريون، ومن تابعهم: بالتضمين على نحو ما ورد في قول الشاعر عبيد بن الأبرص:

هينون لينون أيسار ذوو كرم   سـواس مكـرمـة ابنـا أيسـار

---

(1) انظر ص 187 ـ 189 من هذا البحث.

(2) الكامل: المبرد: 352/1.

(3) تاج العروس: الزبيدي: 151/10؛ معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: 129.

(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 196.

(5) الكتاب: سيبويه: 226/4.

(6) انظر: معاني الحروف: الرماني: 94 ـ 95؛ رصف المباني: المالقي: 367؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 196 ـ 198.

لا ينطقون عن الفحشاء إن نطقوا ولا يمارون من مارى بإكثار[1]

فقيل: إن الشاعر قد «ضمن النطق معنى الإخبار فعداه بعن ويجوز أنها بمعنى الباء»[2].

إلا أن المعنى الذي قالوا بتضمينه لا يطرد مع الفعل المضمن، صحيح أن بين الفعلين جزءاً من الترابط والتداخل، ولكن ذلك ليس مطرداً دائماً، فالنطق لا يستلزم الإخبار، إذ ليس كل نطق إخبار، وإن كان العكس مطرداً.

والمعنى المتبادر إلى الذهن من هذا الاستعمال هو أن نطقهم ـ مهما كان نوعه لا يمكن أن يشتمل على لفظة فحشاء أو ـ لا يصدر عن الفحشاء. وهذا الاستعمال ليس غريباً على ألسنة العرب، فقد جاء هذا الفعل مضاماً لهذا الحرف في أفصح استعمال وهو القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾[3].

ولا مكان للفعل أخبر في هذا التركيب لا من قريب ولا من بعيد.

ومما حمل على التضمين أيضاً الفعل.

فضل: في قول ذي الأصبع العدواني:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني[4]

فالمعروف في هذا الفعل أنه يصل إلى المفضل عليه بحرف الجر «على» على نحو ما ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾[5].

---

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 57.
(2) المصدر نفسه: 58.
(3) النجم: 3.
(4) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/320؛ أدب الكاتب: ابن قتيبة: 540؛ رصف المباني: المالقي: 254، 368؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 196.
(5) البقرة: 253.

لكن استعمال الشاعر لـ «عن» مع هذا الفعل، جعل الرضي يحيله على التضمين حتى يتوافق الحرف مع الفعل، حيث «ضمن فيه أفضلت معنى تجاوزت في الفضل»[1].

وإن كان أغلب النحاة واللغويين يجعلونه من باب النيابة في الحرف على نحو ما نجده في رأي ابن سيده، وابن قتيبة، والمالقي، وابن هشام، والسيوطي الذي يجعلون «عن» في البيت واقعة مكان «على»[2].

على أن السيوطي ينقل رأياً يقدح في الرواية كاملة ويخرجها من دائرة الإشكال ولا يجعل لـ «عن» أو «على» مكاناً، فقد ذكر أن صاحب الأغاني «أنشده في الأغاني فقال (شيئاً) بدل (عني) فلا شاهد فيه على هذا»[3].

قـتــل:

ومما قيل فيه بالتضمين أيضاً، ما ورد في قول الفرزدق حين بلغه خبر وفاة زياد بن أبيه:

كيـف تـرانـي قـالبـاً مجنـي   أقلـب أمـري ظهـره للبطـن

قد قتل الله زياداً عني[4]

من استعمال «عن» مع فعل لا يقبله.

فذهب «ابن جني» إلى أن ورود هذا الحرف في التركيب مضاماً لـ «قتل» إنما صح لما في قتل من معنى الصرف، لأنه: «لما كان معنى قد

---

(1) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/320.
(2) انظر المصادر ـ على التوالي ـ المخصص: ابن سيده: 14/66؛ أدب الكاتب: ابن قتيبة: 540؛ رصف المباني: المالقي: 368؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 196؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/432.
(3) شرح شواهد المغني: السيوطي: 1/433.
(4) الخصائص: ابن جني: 2/310، 435؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 899؛ شرح شواهد المغني: السيوطي: 2/964.

قتله، قد صرفه عداه بعن»[1].

وتبعه في ذلك ابن هشام فقال في البيت، أي «صرفه عني بالقتل»[2]. ولكن هل يسلم هذا التضمين إذا قصر المعنى على «قد صرف الله زياداً عني» دون تقييده بالقتل؟.

إن قصر المعنى على الصرف لا يتماشى مع المعنى، لأن الصرف لا يستلزم القتل الذي أراد الشاعر أن يخبر به بعكس القتل الذي يستلزم ـ ضرورة ـ الصرف، فالقتل هنا هو الأشمل، ولا يمكن تحويل المعنى من المعنى الشامل إلى الجزئي الذي يضيع جانباً من المعنى.

والظاهر أن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره نيابة، أو بدلاً، لأن الفعل قد استوفى مطلوبه الأساسي وهو الفاعل والمفعول، وما قيل من تضمين هو في حقيقته تفسير للتركيب وليس تصحيحاً له.

وجاء القول بالتضمين مع بعض أحرف الجر الأخرى التي تستخدم للتعدية على نحو ما قيل في قول ذي الرمة:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها   يجـرح فـي عـراقيبهـا نصلـي[3]

فالشاعر ـ على ظاهر البيت ـ استعمل الفعل متعدياً بحرف الجر «في» مع أنه يتعدى إلى مفعوله مباشرة، فقيل إنه ضمن الفعل معنى «عاث»[4] أو «يعث ويفسد»[5].

لكن حقيقة التركيب تأخذ شكلاً آخر بعيداً عن التضمين، فهو كما يقول الزمخشري، وابن يعيش من باب حذف المفعول، وحذف المفعول به كثيراً

---

(1) الخصائص: ابن جني: 2/310.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 899.
(3) ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 2/283؛ شرح المفصل: ابن يعيش: 2/39؛ مغني اللبيب: ابن هشام: 676.
(4) المصدر نفسه: 2/283.
(5) مغني اللبيب: ابن هشام: 676؛ مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 97.

جداً «والمراد: يجرحها فحذف المفعول»[1].

وأصل التركيب: يجرحها نصلي في عراقيبها فالفاء مستعملة على بابها للظرفية المكانية أي أن الجرح في العرقوب وليس في مكان آخر. ولا مجال للزيادة أو التضمين في البيت.

وقد جاء الاستعمال لأفعال عكس الاستعمالات السابقة أي استعمالها متعدية مباشرة، مع أن وجه استعمالها يوجب أن تكون متعدية بحرف الجر، أو الهمزة، فردت إلى هذا الوجه، أو الاطراد في الاستعمال بما عبر عنه بـ «التضمين».

من ذلك قول الشاعر:

إذا تغنى الحمام الوُرق هيجني ولو تغربت عنها أم عمار[2]

فقال فيه صاحب الانتصاف: أن الشاعر قد «ضمن هيجني معنى ذكرني فعداه إلى المفعول الثاني وهو أم عمار»[3].

لأن هيج يتعدى إلى مفعول واحد فقط، وإذا أريد له مفعول ثان عُدي إليه بـ «إلى».

لكن سيبويه يجعل النصب في هذا تحت «ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره»[4].

فأم عمار ـ عنده ـ منصوب بفعل آخر غير الظاهر، لكنه مرتبط به ربط السبب بالمسبب، يقول: «قال الخليل رحمه الله: لما قال هيجني عرف أنه قد

---

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: 2/40.

(2) الكتاب: سيبويه: 1/286؛ الخصائص: ابن جني: 2/425، ونسبه محققا الكتابين إلى النابغة الذبياني انظر: الكتاب، هـ1 ح 1/286، الخصائص ح 2 هـ1 ص 424؛ ارتشاف الضرب: أبو حيان: 2/278 وروى في الخصائص: تعزيت، الارتشاف: تسليت.

(3) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 46 برواية: لو تعريت.

(4) انظر: الكتاب: سيبويه: 1/280، 282.

كان ثَمّ تذكر لتذكره الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي قد عرف منه على أم عمار، كأنه قال: هيجني فذكرني أم عمار»[1].

ومثله في الخصائص: «لأنه لما قال: هيجني دل على: «ذكرني» فنصبها به. (فاكتفى بالمسبب الذي هو التهييج من السبب الذي هو التذكير)»[2].

وهو التوجيه السليم لتركيب البيت.

ومن ذلك أيضاً ـ في النصب بفعل محذوف دل عليه المذكور ـ ما ورد في قول الشاعر:

علفتــه غــرزاً ومــاء بــارداً   شهري ربيع واغتبقت غبوقه[3]

وقول الآخر:

* علفتها تبناً وماء بارداً[4] *

فالنصب على المعطوف بتقدير الفعل سقيتها لا على تضمين «علفتها أنلتها وأعطيتها»[5].

وحذف الفعل لوضوح المعنى. ومما قيل فيه بالتضمين الفعل: «جنى» في قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلاً   ولقد نهيتك عن بنات الأوبر[6]

---

(1) المصدر نفسه 1/286.
(2) الخصائص: ابن جني: 2/425.
(3) تاج العروس: الزبيدي: 7/78.
(4) عجزه:

* حتى شتت همانة عيناها *

انظر: معاني القرآن: الفراء: 1/14، 3/124.
(5) مغني اللبيب: ابن هشام: 828.
(6) المخصص: ابن سيده: 1/168؛ مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 61.

فالمعروف تعدى هذا الفعل إلى مفعوله الأول مباشرة، وإلى الثاني بحرف «اللام» و «أكمؤا» هنا مفعوله الأول، و «الكاف» مفعوله الثاني، وكان المفترض أن يكون التركيب: «جنيت لك فحذف الجار وأوصل الفعل، أو ضمنه معنى أبحتك فعداه لهما»[1].

فالاستعمال وفق رأي المرزوقي خارج عن الأصل، ولكنه يرد إلى هذا الأصل بأحد وجهين، وهما الوجهان اللذان رآهما: أي النصب على حذف الخافض وإيصال الفعل، أو: تضمين الفعل معنى فعل آخر يتفق معنى مع هذا الفعل لكنه يختلف معه عملاً.

والواقع ـ من وجهة نظر الباحث ـ فإن التضمين في هذا الفعل لا مبرر له، ولم تلجىء إليه ضرورة، لأن حمل التركيب على الحذف أكثر انسجاماً مع التأويلات اللغوية لكثرة استعمال هذا الوجه في العربية.

فالأولى بقاء الفعل على أصل معناه وعمله، وجعله من باب الحذف والإيصال، شأنه شأن الكثير من الأفعال التي حذف منها حرفها المعدى لها، الذي هو اللام ـ كنصحتك، وشكرتك ووهبتك، وما إلى ذلك من الاستعمالات الكثيرة المطردة[2] ـ، خاصة أن اللبس منعدم، لأن المعنى يستبعد أن يكون المخاطب مجنياً، لأنه ليس مما يمكن أن يجني.

ومما قيل بالتضمين قول الشاعر:

ألا زعمت هوازن قل مالي   وهل لي غير ما أنفقت مال[3]

فقد ذهب صاحب مشاهد الإنصاف في تأويله: إلى أن التركيب مبني على التضمين، وأن الشاعر «ضمن زعمت معنى قالت فعداه إلى الجملة ولو

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 61.
(2) انظر: شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/135.
(3) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 101.

حكى قولها بلفظه لقال: قل مالك»[1].

على أن ظلال المعنى ترفض هذا التضمين، فالفعل «زعم» بما يوحيه من منافاة للحقيقة، وأن الكلام المعبر به مجرد كلام بعيد عن الواقع، يختلف عن الفعل «قال» الذي قد يدل على نقل الحقيقة، وما الذي يمنع من أن يكون الشاعر قد حكى قولها الذي زعمته بلفظه، الذي لم يكن في الأصل مخاطباً هو به مباشرة حتى تستعمل كاف الخطاب في التركيب.

وفي نهاية هذا المبحث يجدر بنا توضيح نقطة مهمة تضفي مزيداً من الوضوح على ما قيل في الشواهد السابقة المستعمل معها حرف الجر، وهي: أن كل ما لدينا من شواهد شعرية قيل فيها بالتضمين نتيجة لوجود حرف الجر، لم تشتمل على شاهد واحد قيل فيه بتضمين فعل يتعدى بحرف مساو في عدد حروفه للحرف المستعمل، وبمعنى أوضح، لم نجد فعلاً قد استخدم معه بدل حرفه الأصلي الذي يقول به النحاة حرف آخر مساو لذلك الحرف في عدد حروفه، وحركاته، وسكناته، فمثلاً لم يأت فعل الأصل أن يتعدى بـ «في» ولكنه جاء مضاماً لـ «عن» أو «من» فقيل فيه بالتضمين، أو فعل الأصل فيه أن يتعدى بـ «إلى» وجاء متعدياً بـ «على» حين قيل فيه بالتضمين، أو العكس.

وكل ما لدينا من شواهد في هذا المجال، جاءت حروفه مختلفة وزناً عن الحرف الذي كان يجب أن يضام الفعل المعدي كتعديه فعل بحرف ثلاثي بدلاً من حرفه المطرد معه الذي يكون ثنائياً أو آحادياً، وما شاكل ذلك من اختلافات وزنية، مما يؤكد الرأي السابق الذي أثبت في كثير من الشواهد، والذي يراعي ـ حين استجلاب الحرف ـ الوزن العروضي، أو ما يعبر عنه بالتفاعيل بالدرجة الأولى، مما يجعل المحمل الأول لهذه الشواهد ما يعرف بالتجاء الشاعر إلى ما يسمح له بسلامة قصيدته من العيوب العروضية وهو ما يعرف بـ «الضرورة الشعرية».

---

(1) مشاهد الإنصاف: المرزوقي: 101.

وفي نهاية هذا الفصل سنتطرق إلى بعض من الشواهد النثرية التي قيل فيها بالتضمين، وهي بالنظر إلى الشواهد الشعرية لا تمثل شيئاً لأن النثر لا مجال فيه للضرورة التي تجبر الشاعر إلى اللجوء إلى أحرف تختلف عن الشائع في الاستعمال مع الأفعال، وبالتالي لم يكن هناك داع إلى استعمال فعل متعد بحرف غير حرفه الشائع، لما في النثر من اتساع.

ولعل أشهر ما في هذا الجانب ذلك التركيب الذي تثبته كتب اللغة والنحو، والذي استعمل فيه الفعل «رحُب» ـ بضم عين الفعل ـ متعدياً إلى مفعول ـ خلافاً للأصل في هذا الوزن اللازم للقصور ـ.

قال ابن هشام عند حديثه عن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر: من ذلك «التضمين، فلذلك عدى «رحُب» و «طلُع» إلى مفعول لما تضمنا معنى «وسع» و «بلغ»»[1].

وهو يعني بذلك قوله: «سمع» رحبتكم الطاعة، و «أن بشر أطلع اليمن» ولا ثالث لهما[2].

ويجعل الوجه المقبول لهذا الاستعمال «إنهما ضمنا معنى وسع وبلغ»[2].

وإن كان قد نقل الشاهدين بصورة مختصرة في شرح شذور الذهب إذ جاء فيه: «رحُبتكم الطاعة» و «وطلُع اليمن»[3].

وأصل المقال لهذا كلمة «نصر بن سيار»: «أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني؟»[4] التي رواها الخليل.

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 680.
(2) المصدر نفسه: 674.
(3) شرح شذور الذهب: ابن هشام: 355.
(4) المزهر: السيوطي: 37/2، 70؛ ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 76/1، 51/3؛ شرح شواهد التوضيح: ابن مالك: 146 بدون (أ).

وقول الإمام علي بن أبي طالب رضي اللهعنه: «هذا بشر قد طلع اليمن».

إلا أن هذا التضمين لم يسلم من الاحتمال، ذلك أن بعض اللغويين قد رد كلمة «نصر» بوجوه، منها:

ما نقله السيوطي عن الخليل الذي وصفها بأنها «شاذة»[1] والمعروف أن الشاذ يحفظ، ولا يقاس عليه.

وما نقله الزبيدي عن أبي علي الفارسي الذي عزا هذه اللغة إلى قبيلة هذيل، وحكى عنها تغذيتها[2].

وما نقله عن الأزهري الذي رفض هذا الاستعمال، لأن راويها نصر، ونصر عنده «ليس بحجة»[2].

أما قول علي ـ رضي الله عنه ـ فقد ورد مستعملاً بالألف، ونصه: «أنبئت بشراً (. . .) قد اطّلع اليمن وإني والله لأظن أن هؤلاء القوم سيدالون منكم». . . . ، أي بلغها وتمكن منها»[3].

وهي مستعملة وفق ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً﴾[4].

وبالنظر إلى المعنى الذي ضمنه الفعل «رحب»، وهو «وسع» نجده لا يختلف في شيء عن الفعل في الأصل، بدون تضمين إذ أن وسع هو تفسير «رحب» متعدياً كان أو لازماً فـ «أرحبه» و «رحبت عليك البلاد» كلها بمعنى اتسعت.

---

(1) المزهر: السيوطي: 70/2.
(2) تاج العروس: الزبيدي: 268/1: «رحب».
(3) مع نهج البلاغة: دراسة ومعجم: د. إبراهيم السامرائي، عمان (دار الفكر) ط 1: 1987 ص 163.
(4) مريم: 78.

أما طلع فإن ما في «تاج العروس» يدل على أن المستعمل هو مفتوح العين لا مضمومها، ففي فصل الطاء من باب العين: «طَلَع: . . . طلعت (سن الصبي بدت شباتها) وهو مجاز وكل باد من علو طالع (و) طلع (أرضهم بلغها) يقال متى طلعت أرضنا أي متى بلغتها وهو مجاز وطلعت أرضي أي بلغتها. . . (و) طلع (بلاده قصدها) وهو مجاز؛ ومنه الحديث: هذا بسر قد طلع اليمن أي قصدها من نجد»[1].

فالنص صريح في دلالته على أن المستعمل هو مفتوح العين «اللام» لا مضمومها، وإن قصد، أو بلغ، هو تفسير لـ «طلع» وبديلاً له في الاستعمال، وليس مختلفاً عنه، وأن العرب قد عدوه إلى الإماكن وإن كانت غير مبهمة لكثرته في كلامهم كما فعلوا ذلك في «ذهبت الشام» و «دخلت المسجد» وما إلى ذلك ظروف المكان.

ومما قيل فيه بالتضمين، ما ذهب إليه «ابن مالك» من تضمين لـ «عسى» معنى «حسب» ونصبها مفعولين «في قول أبي بكر لعمر رضي الله عنهما: «وما عسيتهم أن يفعلوا بي». . . فإن (عسى) في هذا الكلام، قد ضمنته معنى (حسب) وأجريت مجراها فنصبت ضمير الغائبين على أنه مفعول أول، ونصبت (أن يفعلوا) تقديراً على أنه مفعول ثان»[2].

ويعلل لبقاء أن مع عسى على الرغم من حملها على حسب بقوله: «وحقه أن يكون عارياً من (أن) كما لو كان بعد (حسب) ولكن جيء بـ (أن) لئلا تخرج (عسى) بالكلية عن مقتضاها»[2].

ومن هذا أيضاً تعدية بعض الأفعال التي تلزم فاعلها، فقد ضمنوا تراكيب: «فرقت زيداً»[3]، و «سفه زيد نفسه وغبن رأيه. . .»[4] «ما يتعدى

(1) تاج العروس: الزبيدي: 5/440: «طلع».
(2) شواهد التوضيح والتصحيح: ابن مالك: 145.
(3) مغني اللبيب: ابن هشام: 680.
(4) ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 2/384.

فتنتصب تلك الأسماء على المفعول به»[1].

لأن فرق وسفه وغبن أفعال قاصرة لازمة لفاعلها ولا تتجاوزه إلى غيره، فضمنت معنى الأفعال «خاف، وامتهن أو أهلك»[2] وما إلى ذلك من الأفعال التي تؤدي معنى ملائماً، لهذه الأفعال، وتستطيع مع ذلك أن تصل إلى المفعول.

كما جعل من باب التضمين استخدام الفعل «ألوت» متعدياً إلى مفعولين «في قولهم: «لا آلوك نصحاً، ولا آلوك جهداً»[3] ـ بعد أن كان قاصراً على الوصول إلى مفعول واحد ـ بسبب ما تضمنه من معنى: «لا أمنعك»[3].

كما أجيز تضمين كثير من الأفعال معنى أفعال أخرى «على نحو ما في تضمين دعا معنى فعل «سمى» أو «كنى»، وتضمين فعل «علم» معنى «عرف»»[4].

كما عدوا بالتضمين ـ وفق رأي ابن هشام ـ «أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ» إلى ثلاثة لما ضُمّنت معنى «أعلم وأرى» بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار»[5].

كما قيل بالتضمين في الفعل «أرسل» في قولهم: «أرسلها العراك» فقد ذكر أبو حيان أن العراك منتصب على أنه مفعول ثان لأرسلها، وهو «عند الكوفيين مضمن أرسلها معنى أوردها فهو مفعول ثان لأوردها»[6]. وإن كان

---

(1) ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 2/384.
(2) مغني اللبيب: ابن هشام: 680.
(3) المصدر نفسه: 681.
(4) نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة: مصطفى جطل، سوريا (جامعة حلب كلية الآداب) 78 ـ 1979 ص 136.
(5) المصدر السابق: 681.
(6) ارتشاف الضرب: لأبي حيان: 2/338.

الباحث يرى أن النصب على نزع الخافض، وإيصال الفعل.

وأدخل «عباس أبو السعود» الفعل «وهب» ضمن طائفة الأفعال التي يجوز تضمينها معنى أفعال أخرى، واستعماله بهذا المعنى الجديد في منثور العرب على اعتبار أن «الأصل في وهب كثرة تعديته لأولى مفعوليه باللام ولثانيهما بنفسه، وبهذا جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور﴾[1]، وقال: ﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾[2].

وقال ابن القوطية والسرقسطي وجماعة: ولا يتعدى إلى الأول بنفسه فلا يقال: وهبتك مالاً، وقد يجعل له وجهاً إذا ضمن جعل، كقولهم: وهبني الله فداك، أي جعلني الله فداك»[3].

ويستشهد لتجويزه هذا بما ورد في المخصص: «ذكر أبو عمرو أنه سمع أعرابياً يقول لآخر: انطلق معي أهبك نبلاً» حكاه أبو سعيد السيرافي[4].

ويخلص إلى أنه: «يجوز التعبيران بيد أن الأفصح ما جاءت به لغة القرآن»[5] الكريم من إثبات للام مع مفعوله الأول.

لكن المصدر الذي اعتمد عليه في تأييد وجهة نظره يرفض هذا الاستعمال، ويقوى بما ينقله عن سيبويه من رفض لهذه التعدية[6].

وقد نص سيبويه على عدم جواز تعدية الفعل لمفعوله الأول مباشرة، فذكر في: «باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها، وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام، ومثل ذلك: عددتك وكلتك ووزنتك، ولا تقول: وهبتك، لأنهم لم يعدوه،

---

(1) الشورى: 49.

(2) مريم: 5.

(3) أزاهير الفصحى. . . : عباس أبو السعود: 31.

(4) المصدر نفسه: 31؛ وانظر: المخصص: ابن سيده: 12/ 227.

(5) المصدر نفسه: 32.

(6) انظر: المخصص: ابن سيده: 12/ 227.

ولكن: وهبت لك»[1].

وأجاز ابن هشام الاستعمال، لكن لا على التضمين، وإنما على الحذف والإيصال، شأنه شأن الاستعمال القرآني على نحو ما في قوله تعالى: ﴿تبغونها عوجاً﴾[2]، ﴿والقمر قدرناه منازل﴾[3]، «وقالوا: وهبتك ديناراً، وصدتك ضبياً، وجنيتك ثمرة»[4] «فحذفوا اللام من بعض المفاعيل المفتقرة إليها»[8] وأوصلوا الفعل إلى مفعوله، وهو ما يرجحه الباحث.

ومما ورد مضمناً في النثر الفعل «سمع»، فقد استعمل هذا الفعل لازماً، فقال ابن هشام: أنه مضمن معنى «استجاب» وتناوله في موضعين من كتابه «المغني»:

الأول في: «الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً»[5]. فجعل القسم الرابع عشر أحد هذه الأمور وهو «التضمين، قال: وذلك «أن يضمن معنى فعل قاصر نحو... قولهم: «سمع الله لمن حمده»... فإنها ضمنت معنى... استجاب»[6].

والموضع الثاني: في القاعدة الثالثة الخاصة بضابط التضمين، وبعد أن أورد عدة شواهد للتدليل على هذه القاعدة ذكر «قولهم: «سمع الله لمن حمده» أي استجاب»[7]، فعدى الفعل «باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه[7] مثل: ﴿يوم يسمعون الصيحة بالحق﴾[8]. ويبدو أنه تأثر في ذلك بما قاله «ابن بري» كما ينقل عنه ابن منظور.

---

(1) الكتاب: سيبويه: 1/318.
(2) آل عمران: 99.
(3) يسٓ: 39.
(4) مغني اللبيب: ابن هشام: 291.
(5) المصدر نفسه: ص 674.
(6) المصدر نفسه: ص 674.
(7) المصدر نفسه: ص 898.
(8) قٓ: 42.

والبحث في استعمال هذا الفعل، وطرق تعديته، يوضح أنه يتمتع بنوع من الحرية، في علاقته الإفضائية إلى مفعوله.

فهو في حال تجرد صيغته من الضمائم اللصيقة، غير ضمائم المضارعة يتعدى مباشرة، وقد جاء أكثر الاستعمال القرآني على هذه الطريقة، ومن أمثلة ذلك كقوله تعالى: ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء﴾[1]، وقوله: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾[2]، وقوله: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم﴾[3]، وقوله: ﴿ولا يسمع الصم الدعاء إذا ما ينذرون﴾[4].

أو يتعدى بالباء، كقوله تعالى: ﴿فلما سمعت بمكرهن﴾[5]، وقوله: ﴿ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة﴾[6].

وجاء متعدياً باللام في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن﴾[7]، و ﴿إن يقولوا تسمع لقولهم﴾[8].

أما في حال زيادته ـ أي دخول الضميمة «ا، ت» أو ما يعبر عنه بـ «تاء الافتعال»ـ فقد ورد على هذا الشكل ست عشرة مرة جاءت على الشكل الآتي:

مضاماً للباء في استعمال واحد وهو قوله تعالى: ﴿نحن أعلم بما يستمعون به﴾[9].

---

(1) آل عمران: 181.
(2) المجادلة: 1.
(3) الزخرف: 80.
(4) الأنبياء: 45.
(5) يوسف: 31.
(6) صٓ: 7.
(7) فصلت: 26.
(8) المنافقون: 4.
(9) الإسراء: 47.

وإن كان لها تأويل يخرجها عن حرف التعدية الخالص، إذ يجوز أن تكون للسببية على معنى: «ما يستمعون إليك بسببه»[1].

مضاماً لـ «في» في استعمال واحد ـ أيضاً ـ هو قوله تعالى: ﴿أم لهم سلم يستمعون فيه﴾[2]، ومضامتها هنا ليست مضامة الحرف المعدي لأن «في» هنا مستعملة بمعنى «على» أو على حذف المفعول، على تقدير: يستمعون القرآن، أو الوحي فيه، باعتبار السلم ظرفاً لوجودهم.

أربعة استعمالات في حكم اللازم غير متطلب لمفعول[3].
ثلاثة استعمالات متعدياً مباشرة[4].
ثلاثة استعمالات متعدياً بـ «اللام»[5].
أربعة استعمالات متعدياً بـ «إلى»[6].

فماذا يقول المعجم في أوجه تعدية هذا الفعل، ومضامته لأحرف الجر؟.

جاء في لسان العرب: «سمّعه الخبر وأسمعه إياه... وسمّعه الصوت وأسمعه استمع له وتسمّع إليه: أصغى فإذا أدغمت قلت: اسّمع إليه، وقرىء: ﴿لا يسّمعون إلى الملإ الأعلى﴾[7].

يقال: تسمّعت إليه وسمعت إليه وسمعت له كله بمعنى، لأنه قال تعالى: ﴿لا تسمعوا لهذا القرآن﴾[8]»[9]، ونسب إلى ابن بري أنه «قال: وقد

---

(1) الفتوحات الإلهية: الجمل: 2/628.
(2) الطور: 38.
(3) وهي: الجن: 1، 9؛ الشعراء: 25؛ قٓ: 41.
(4) وهي: الأنبياء: 2؛ الزمر: 18؛ الأحقاف: 29.
(5) وهي: طه: 13؛ الأعراف: 204؛ الحج: 73.
(6) وهي: الأنعام: 25؛ محمد: 16؛ يونس: 42؛ الإسراء: 47.
(7) الصافات: 8.
(8) فصلت: 26.
(9) لسان العرب: ابن منظور: 10/26: «سمع».

تأتي سمعت بمعنى أجبت ومنه قولهم: (سمع الله لمن حمده) أي أجاب حمده وتقبله»[1]، «فوضع السمع موضع الإجابة»[2].

وقد عزا الزبيدي هذا القول لابن الأنباري[3]. وقد جاء استعمال هذا الفعل متعدياً باللام لإفادة معنى آخر، فقد قالوا إن معنى: «سمع له: أطاعه وفي الخبر أن عبد الملك بن مروان خطب يوماً فقال: وليّكم عمر بن الخطاب وكان فظاً غليظاً مضيقاً عليكم فسمعتم له»[4].

والذي نود الوصول إليه ـ من هذا على الرغم من استعمال القرآن ونص المعاجم على جواز التعدية بهذا الحرف «اللام» دون الحاجة إلى تأويل ـ هو مدى توافق التضمين الذي قال به ابن هشام مع الحقيقة، وهل هناك توافق بين الصيغتين ـ مبني ـ حتى يتم تضمين إحداهما لمعنى الأخرى بالحرف المذكور؟.

للإجابة على ذلك يجب التعرض للفعل «أجاب» وطرق تعديته، حتى نرى متى يضام اللام، ويحتاج إليه في التعدية.

تختلف تعدية هذا الفعل ومشتقاته حسب شكل الصيغة منه، فالصيغة المجردة،،دون الهمزة غير مستعملة أما المضامة للهمزة ـ والتي نقلت الفعل إلى الرباعي ـ فهي تتعدى إلى مفعولها مباشرة، دون حاجة إلى معدى على نحو ما في قوله تعالى: ﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعِ﴾[5]، وقوله: ﴿يا قومنا أجيبوا داعي الله﴾[6].

وتخرج عن هذا الاستعمال إذا تحولت عن هذه الصيغة بأن أضيفت

---

(1) المصدر نفسه: 10/27.
(2) تاج العروس: الزبيدي: 5/389: «سمع».
(3) المصدر نفسه: 5/389.
(4) المصدر السابق: 10/30.
(5) البقرة: 186.
(6) الأحقاف: 31.

إليها ضمائم أخرى ـ غير ضمائم المضارعة ـ فتصبح لازمة، لأن الزيادة مثل ما تغير اللازم، وتجعله متعدياً، تغير المتعدي ـ غالباً ـ وتجعله لازماً.

وهذا الفعل عندما تزاد عليه أحرف الاستفعال «أ، س، ت» يصبح لازماً لا يتعدى إلى مفعوله إلا بواسطة حرف الجر «اللام» كما في قوله تعالى: ﴿فاستجاب لهم ربهم﴾(1).

وقد وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم على هذا الشكل في ثمانية وعشرين موضعاً، تعدت بحرف اللام في خمس وعشرين آية، وجاءت في ثلاث آيات في حكم اللازمة غير محتاجة إلى مفعول لعدم تطلب المعنى ذلك، وبالتالي فإن الفعلين يتساويان في التعدي مباشرة، في حال ورودهما على صيغتهما الأساسية دون الزيادة والتعدي بحرف اللام في حالة الزيادة ـ خاصة مع الألف والسين والتاء مجتمعة، ولا يخالف أحدهما الآخر في هاتين الحالتين حتى يحمل أحدهما على الآخر، ويضمن معناه.

والغريب أن يتم الربط بين الصيغتين، دون أن ينظر إلى الفارق الجذري وما يستلزمه من أوجه للتعدية، فيضمن المجرد معنى المزيد.

ولو كان قول ابن هشام: ضمن «سمع» معنى «أجاب» لكان أقل درجة في ابتعاده عن مراعاة التوافق بين الصيغتين، والأغرب منه ما أثبته ابن منظور، والزبيدي حين ذكرا تأويل «سمع» بمعنى «أجاب حمده» ـ هكذا ـ بدون اللام والمفترض أن يكون التأويل لإيجاد مبرر لوجود اللام وهو ما ينسجم مع فعل يساوي «سمع» معنى، أو يتداخل معه، ويتفق مع اللام استعمالاً، أما حذفها مع «أجاب» وجعل هذا الفعل مضمن لسمع فلا يتفق والتأويل الذي يتماشى مع المراد، وأجاب حمده «تساوى» «سمع حمده» ولو كان التركيب بهذا الوجه لانسجم مع الاستعمال العام ولما احتاج أن يؤول ويخرج بغيره من التراكيب.

---

(1) آل عمران: 195.

و «استجاب» التي يقولون: بأنها مضمنة لـ «سمع» مناظرة ـ مبني ـ في الواقع لـ «استسمع» لا لسمع واستسمع مبنى غير مستعمل، وأقرب مبنى منها هو «استمع» الذي جعل الجذر اللغوي مزيداً فيه، وبالزيادة هذه أصبح لازماً يتعدى باللام متساوياً في ذلك مع «استجاب» وبالتالي لم تعد هناك حاجة لتضمين «سمع» معنى استجاب، ولو أريد اللجوء إلى التضمين حتى يتأول التركيب فإن «استمع» أولى من استجاب.

ولو نظرنا إلى المعنى الذي يحتوي عليه التركيب لوجدنا أنه معنى لا يتوقف على الإجابة، والربط بينهما غير مستلزم فالحمد هو مجرد الشكر على نعمة ما، وليس دعاء بالمعنى المعروف ـ أي الذي ينتظر إجابة من المولى حتى يربط بـ «استجاب» ـ.

والذي يرجحه البحث هو أن هذا الفعل يتعدى ـ مباشرة ـ، وفي حال الزيادة بالحرف. وإن الفعل هنا محمول على المزيد لما في استعمال الحرف من إيحاء بما تؤديه اللام من إضافة السمع وتوجهه قصداً إلى الحامد.

وقد اقترب السهيلي من توضيح معنى هذا التركيب أكثر من غيره بقوله: «وأما قولهم: «سمع الله لمن حمده»، فمفعول سمع محذوف، لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فاللام على بابها، إلا أنها تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهو الاستجابة لمن حمده»[1].

---

(1) نتائج الفكر في النحو: السهيلي: 353.

الـبـاب الثـالـث

الفصـل الثالـث

التضمين في القرآن الكريم

«نماذج من هذه الظاهرة»

يعتبر التضمين في القرآن الكريم أحد أوجه التأويل التي قال بها النحويون ـ في محاولة منهم ـ لرد النص القرآني إلى قواعدهم التي استنبطوها من كلام العرب المشتمل على خليط من المستويات اللهجية، والأنواع الأدبية المختلفة، والتي كانوا يرون أنها مشتملة على الأصول العامة لما يمكن أن يبنى عليه قواعد نحوية عامة، ومطردة يرد إليها كل تركيب يخرج عنها، ولو كان ذلك كتاب الله الذي يتفقون على أنه الأفصح والأنقى من شوائب اللهجات، والضرورات بين هذا الكم اللغوي.

وبالنظر في بعض النصوص القرآنية التي قيل فيها بالتضمين نجد جانباً كبيراً من الآراء يخلط بين النص القرآني كتركيب منزل، والتفسير لهذا النص، ويجعلون المعادل التفسيري للنص البديل للتركيب الأصلي عند التضمين فعندما يقول أحدهما أن قوله تعالى: ﴿يخالفون عن أمره﴾ متضمن لمعنى يخرجون، إنما يجعل تفسير هذا النص، هو المراعى في تركيب النص الأصلي، وكما يقول علي أبو المكارم فإنهم: «يجعلون تفسير النص جزءًا لا يتجزأ من النص نفسه ويحتمون لذلك مراعاته في تقنين القواعد وتطبيق أحكامها»[1].

---

(1) أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم: ص 302.

وهو بعيد كل البعد عن الحقيقة اللغوية، فالتركيب لارتقائه يراعي عدة أشياء أهمها: الإيجاز، وانتقاء الألفاظ التي تؤدي دلالات معينة، والسمو به إلى أعلى مراتب البلاغة بعيداً عن الألفاظ والأساليب البسيطة المتداولة التي يستوي فيها التعبير بها البليغ وعدمه.

والتأويل ـ في القرآن الكريم ـ بوجوهه المختلفة، يستلزم أن يكون وضع القواعد قد سبق نزول هذا الكتاب المعجز، وأنه لم يراع عند التقعيد، وقد جاءت بعض تراكيبه مخالفة لهذه القواعد مما استلزم ردهاً بوجه من وجوه هذا التأويل، وهو ما لم يحدث ـ في الواقع ـ لأن النحو وقواعده إنما وضعا لخدمة هذا النص، وخلق معايير لغوية تتماشى وتراكيبه البلاغية، حتى يستطيع كل عربي أن يحافظ على فصاحة لسانه كي لا يخطىء في قراءة وفهم هذا النص ـ وقصة القارىء، الذي دُس لأبي الأسود الدؤلي أو الأعرابي الذي قدم يبحث عمن يقرئه فأُقرىء: ﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[1] بجر كلمة رسوله غنية عن الذكر ـ.

وبالتالي كان الأولى أن ترد القواعد إلى هذه الأنماط التركيبية الموجودة في القرآن حتى تستوعبها لا أن يرد القرآن إلى القواعد.

وسيتم في هذا المبحث ذكر نماذج من هذه الظاهرة، وإثبات وجهات نظر القائلين بها مذيلة بوجهة نظر الباحث، وستعتمد بعض كتب التفسير كالإملاء للعكبري، ومعاني القرآن، والكشاف، والبحر المحيط، والقرطبي أساساً لهذا المبحث.

قال تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون﴾[2].

تناولت كتب التفسير هذه الآية من جهة علاقة الإيمان بمفعوله وتعديته

---

(1) التوبة: 3.

(2) البقرة: 3.

إليه ومبرر استخدام حرف الجر «الباء» هنا مع أن الفعل في أصله متعدياً بنفسه. فذهب صاحب الكشاف إلى أن هذا الفعل أي «(آمن) يتعدى بنفسه»[1] لأن معنى وزن «الإيمان: أفعال، من الأمن يقال: أمنته، وآمنته غيري، ثم يقال: آمنه إذا صدقه»[2].

«وأما تعديته بالباء فلتضمينه معنى: أقر، وأعترف، وأما ما حكى أبو زيد عن العرب: ما آمنت أن أجد صحابة أي: ما وثقت، فحقيقته صرت ذا أمن به أي ذا سكون وطمأنينة، وكلا الوجهين حسن في يؤمنون بالغيب، أي: يعترفون به، ويثقون بأنه حق»[3].

وتبعه المحشي على الكشاف في ذلك فقال: «الإيمان أفعال: من الأمن يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: أمنته، فإذا عدى بالهمزة يتعدى إلى مفعولين تقول: آمنيه غيري، ثم استعمل في التصديق، فقيل: مجازاً لغوياً، وإليه أشار بقوله: (وحقيقته) أي: حقيقة آمن بمعنى صدّق يعني أن الإيمان حقيقته في جعل الشخص آمناً ثم أطلق على التصديق لاستلزامه إياه.

«(قوله: وأما تعديته) الإيمان بمعنى التصديق يتعدى بنفسه فإذا عدى بالباء كان لتضمينه معنى الاعتراف والإقرار فإنك إذا صدقت شيئاً فقد اعترفت به»[4].

وذهب أبو حيان المذهب نفسه في البحر فجعل مفهوم «الإيمان: التصديق ﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾[5]، وأصله من الأمن أو الأمانة ومعناهما الطمأنينة، أمنه: صدقه، وأمن به: وثق به، والهمزة في «أمن» للصيرورة كأمنهم، أو لمطاوعة فعل كأكب، وضمن معنى الاعتراف أو الوثوق فعدى

---

(1) الكشاف: الزمخشري: 1/96.
(2) المصدر نفسه: 1/97.
(3) المصدر نفسه: 1/98.
(4) المصدر نفسه: بالحاشية، ح 1 ص 98.
(5) يوسف: 17.

بالباء، وهو يتعدى بالباء واللام ﴿فما ءامن لموسى﴾[1]، والتعدية باللام في ضمنها تعد بالباء»[2].

ونصه صريح في أن الفعل يتعدى بالباء ومع ذلك يضمنه معنى الاعتراف.

أما القرطبي فإنه يتعرض للآية ويجعل التعدية من طبيعة الفعل ولا يرى فيها تضميناً يقول: («يؤمنون) يصدقون، والإيمان في اللغة: التصديق، وفي التنزيل: ﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾[3] أي بمصدق، ويتعدى بالباء واللام كما قال: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾[4]، و ﴿فما ءامن لموسى﴾[(1)]»[5].

وبالنظر في خصوصية استعمال (يؤمنون) في القرآن الكريم وجد متعدياً بحرف الباء في خمس وأربعين آية مقابل اثنتان وأربعون آية في حكم اللازم أي مستغنياً عن ذكر مفعوله لعدم الحاجة إليه نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿فما لهم لا يؤمنون﴾[7].

وكل ما جاء بالباء يصح فيه معنى التصديق، ومعنى الإقرار أو الاعتراف وكثير مما جاء لازماً يصح فيه ذلك أيضاً، ولا دليل على اعتبار المتعدي بالباء مختلف عن المتعدي بنفسه، ولأن معنى المتعدي مباشرة هو نفسه معنى

---

(1) يونس: 83.
(2) البحر المحيط: لأبي حيان: 1/38.
(3) يوسف: 17.
(4) آل عمران: 73.
(5) الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تصحيح: أحمد عبد العليم البروني، مركز تحقيق التراث مصر (الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987) ط 3 ج 1 ص 162.
(6) البقرة: 6.
(7) الانشقاق: 20.

المتعدي بحرف، لأن الإيمان: التصديق، والتصديق ما هو إلا إقرار واعتراف بشيء ما، وإذا تم الإقرار أو الاعتراف بشيء فقد صُدق القائلَ به، والغريب أنهم يضمنون الفعل «آمن» حين يتعدى بحرف الجر «الباء» لأنه في رأيهم لا يتعدى بهذا الحرف نتيجة لمعناه، فإذا كان معناه متعدياً مباشرة هو: صدّق؛ فإن الأولى أن يبقى هذا الفعل على ظاهره لأن صدق نفسه قد جاء متعدياً بحرف الباء في قوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدّق به﴾[1]، وقوله: ﴿وصدّقت بكلمات ربها وكُتُبه﴾[2]، وقوله: ﴿فأما من أعطى وأتقى وصدّق بالحسنى﴾[3].

ومن هذا فإننا نرى أن استعمال هذا الفعل متعدياً بهذا الحرف لا غبار عليه وأنه يتساوى في التعدية مباشرة، وبالحرف، وإن كان الاستعمال القرآني يُغلِّب استعمال حرف الجر «الباء» مع الإيمان ـ بالمفهوم الديني شأنه شأن نقيضه كفر ـ.

قال تعالى: ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون﴾[4].

جاء في توجيه هذه الآية وتفسيرها تضمين الفعل «خلا» معنى الذهاب، والانصراف، كي يتوافق استعمال الفعل مع حرف الجر الذي أوصله إلى المفعول، لأن الغالب عليه أن يضام حرف «الباء» لا «إلى».

قال القرطبي في توجيه هذه الآية: «إن قيل: لم وصلت «خلوا» بـ «إلى» وعرفها أن توصل بالباء؟ قيل له: «خلوا» هنا بمعنى ذهبوا وانصرفوا، ومنه قول الفرزدق:

كيف تراني قالباً مجني أضرب أمري ظهره لبطن

---

(1) الزمر: 33.

(2) التحريم: 12.

(3) الليل: 5، 6.

(4) البقرة: 14.

قد قتل الله زياداً عني

لما أنزله منزله صرف»[1].

أما أبو حيان فإنه يوجهها توجيهاً يختلف عن السابق لكنه يعود ويقول بالتضمين قال: «يتعدى خلا بالباء وبإلى، والباء أكثر استعمالاً، وعدل إلى «إلى» لأنها إذا عديت بالباء احتملت معنيين: أحدهما: الانفراد؛ والثاني: السخرية؛ إذ يقال في اللغة: خلوت به أي سخرت منه، وإلى لا تحتمل إلا معنى واحد، وإلى هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل أي صرفوا خلاهم إلى شياطينهم، قال الأخفش: خلوت إليه: جعلته غاية حاجتي، وهذا شرح معنى»[2].

وأضاف في النهر: «وخلا يتعدى بالباء وبإلى، وإلى على معناها من انتهاء الغاية»[3].

وجاء في البرهان: «إنما يقال خلوت به، لكن ضمن «خلوا» معنى «ذهبوا» و «انصرفوا» وهو معادل لقوله: (لقوا) وهذا أولى من قول من قال: أن إلى هنا بمعنى الباء، أو بمعنى «مع». وقال مكي: إنما لم تأت الباء، لأنه يقال: خلوت به إذا سخرت منه فأتى بـ «إلى» لدفع هذا التوهم»[4].

لكن هل يقف التأويل عند هذه الحالة، أي حالة التضمين؟.

لقد ذكرت المصادر السابقة أن لاستعمال «إلى» مع الفعل «خلا» وجهاً آخر غير التضمين في الفعل، فقد «زعم قوم منهم النضر بن شميل أن إلى هنا بمعنى «مع» أي: وإذا خلوا مع شياطينهم، كما زعموا ذلك في قوله: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾[5]. . . ولا حجة في شيء من ذلك، وقيل إلى

(1) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 1/206 ـ 207.

(2) البحر المحيط: أبو حيان: 1/68.

(3) النهر الماد من البحر بهامش البحر المحيط: 1/69.

(4) البرهان في علوم القرآن: الزركشي: 3/339.

(5) النساء: 2.

بمعنى الباء[1]، لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهذا ضعيف إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل»[2].

ومثله في الجامع: «قال قوم: «إلى» بمعنى «مع»، وفيه ضعف، وقال قوم «إلى» بمعنى الباء، وهذا يأباه الخليل وسيبويه، وقيل: المعنى وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم فـ «إلى» على بابها»[3].

وإذا نظرنا في الآية الأخرى: ﴿وإذا خلا بعضهم إلى بعض﴾[4] نجد الفعل يختلف في معنى تضمينه عن الاستعمال الأول. يقول أبو حيان في الآية: «أي: وإذا انفرد بعضهم ببعض، أي الذين لم ينافقوا إلى من نافق، وإلى قيل بمعنى «مع» أي وإذا خلا بعضهم مع بعض، والأجود أن يضمن خلا معنى فعل يعدّي بإلى أي انضوى إلى بعض، أو استكان أو ما أشبهه لأن تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف»[5].

وبالبحث في المعجم نجد النص على تعدية هذا الفعل بالباء وإلى واللام. ففي التاج: (خلا المكان)... إذا (فرغ)... وخلا لك الشيء وأخلى فرغ. قال معن بن أوس المزني:

أعاذل هل يأتي القبائلَ حظها　　من الموت أم أخلى لنا الموت وحدنا

... (واستخلى الملك فأخلاه و) أخلى (به) وهذه عن اللحياني (واستخلى به وخلا به وإليه ومعه) عن أبي إسحاق... وقوله تعالى: ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم﴾ يقال إلى بمعنى مع كما قال: ﴿من أنصاري إلى الله﴾[6]»[7].

---

(1) نقل هذا الرأي عن الأخفش في ارتشاف الضرب: 2/451.
(2) البحر المحيط: أبو حيان: 1/69.
(3) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 1/207.
(4) البقرة: 76.
(5) البحر المحيط: 1/273.
(6) الصف: 14.
(7) تاج العروس: 10/118.

وفيه: «(و) من المجاز خلا (به) إذا (سخر منه) عن اللحياني، ونقله الزمخشري أيضاً. قال الأزهري: وهو حرف غريب لا أعرفه لغير اللحياني وأظنه حفظه»[1].

ومن خلال ما تقدم نجد الآراء تتعدد في تأويل هذا التركيب بين التضمين ونيابة الحروف والحذف..

وإذا كانت المعاجم تنص على تعدية الفعل بهذا الحرف، وقد جاء الاستعمال في القرآن الكريم، فلا مبرر للتعسف في تطويع النص كي يتماشى مع فكرة وجدت بعده بقرون خاصة أن تعديته بالحرف الذي يجعلونه أصلاً له في التعدية تجعله يصرف المعنى إلى معنى آخر يختلف عن المعنى المراد وهو معنى السخرية.

وإذا قيل خلا به احتمل أن يكون ملازماً له في الأصل، والاختلاء لم يحدث قصداً وإنما جاء من أمر طارىء وهو انصراف الآخرين عنهم، بعكس خلا إليه الذي يستلزم القصد إلى الخلو وإرادته، والانصراف الذي ضمن في الفعل خلا لم يكن من مستلزمات الحرف، وناتجاً عن وجوده، وإنما فهم من خلال السياق بما يجلبه الفعل لقى من معنى اجتماع مع جانب ثم الانصراف عنه إلى جانب آخر.

ولو عبر بالانصراف وقيل - في غير القرآن - انصرفوا إلى شياطينهم لفات معنى الاختفاء والتستر الموجود في الفعل «خلا»، ولظن القارىء أو السامع أن انصرافهم إلى هؤلاء الشياطين قد وقع في وضح النهار ودون مواراة أو خوف من أحد، ولو حصل هذا لانتفت صفة النفاق والخداع عن هؤلاء المنافقين الذين يتبعون في الظاهر المؤمنين ويبطنون في السر رأياً مخالفاً لهم.

وبالتالي كان استعمال الفعل خلا مع حرف الجر «إلى» هنا للدلالة على

---

(1) المصدر نفسه: 10/119.

هذا المعنى الذي عليه المنافقون مما لا يمكن أن يؤديه أي حرف آخر.

قال تعالى: ﴿وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المن والسلوى﴾[1].

ذهب أبو حيان في توجيه إعراب هذه الآية إلى أن «الغمام مفعول على إسقاط حرف الجر أي بالغمام، كما تقول ظللت على فلان بالرداء، أو مفعول به لا على إسقاط الحرف، ويكون المعنى جعلناه عليكم ظللاً، فعلى هذا الوجه الثاني يكون فعّل فيه يجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه كقولهم: «عدلت «زيداً» أي جعلته عدلاً فكذلك هذا، معْناه جعلنا الغمام عليكم ظلة، وعلى الوجه الأول تكون فعّل فيه بمعنى أفعل فيكون التضعيف أصله للتعدية، ثم ضمن معنى فعل يعدى بعلى فكأن الأصل وظللناكم أي أظللناكم بالغمام، نحو ما ورد في الحديث: «سبعة يظلهم الله في ظله»، ثم ضمن ظلل معنى كلل أو شبهه مما يمكن تعديته بعلى... وليس المعنى على ما يقتضيه ظاهر اللفظ، إذ ظاهره يقتضي أن الغمام ظُلِّلَ علينا فيكون قد جعل على الغمام شيء يكون ظلة الغمام، وليس كذلك بل المعنى والله أعلم ما ذكره المفسرون»[2].

وهو موافق لما ذكره العكبري ـ باستثناء القول بالتضمين، ففي الإملاء: «﴿وظللنا عليكم الغمام﴾ أي جعلناه ظلاً، وليس كقولك: ظللت زيداً بظل لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الغمام مستوراً بظل آخر، ويجوز أن يكون التقدير بالغمام»[3].

وبتأويل التركيب بمعنى: (جعلنا عليكم) يقول القرطبي[4].

ولكن الأولى والصحيح جعل الغمام منصوباً بنزع الخافض لأن النزع أقوى وأكثر استعمالاً في اللغة من التضمين، وهو كذلك أقرب من معنى

(1) البقرة: 57.
(2) البحر المحيط: لأبي حيان: 1/213.
(3) إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 1/37.
(4) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 1/405.

جعل، لأن القول: بـ (جعل) تفسير للتركيب، والتضمين بالفعل الذي ذكره أبو حيان لا يستقيم، لأن من معاني كلل «الكلة... (الستر الرفيق) يخاط كالبيت (و) في المحكم هو (غشاء) من ثوب (رقيق) يتوقى به من البعوض والإكليل السحاب) الذي تراه كأن غشاء ألبسه»[1].

«وكللته بالحجارة أي علوته بها»[2] وهو أقرب المعاني التي يمكن أن تتمشى مع تأويل أبي حيان الذي قال به، لكن إذا استعمل الفعل في تضمينه ـ وفق هذا الاستعمال لن يكون مختلفاً في شيء عن الفعل المستعمل أصلاً (ظللنا) من جهة التعدية حيث يستلزم هذا الفعل أيضاً حرف الجر (الباء) وبالتالي لا مزية في هذا التضمين.

قال تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾[3]. جاءت القراءات المتواترة جميعها بنصب «نفسه» بعد فعل يقتضي اللزوم، ولا ينصب مفعولاً به مباشرة وكان حق هذه الكلمة الرفع، فأول الفعل تأويلات متعددة حتى يخرج من دائرة اللزوم ويصبح لنصبه للمفعول به وجهاً.

فالفراء وبعض الكوفيين قالوا: إن سفه قد «انتصب على أنه تمييز»[4] لأنه «لما حول الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السفه فيه، وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفساً لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته، ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها»[5]. والمبرر لذلك أن «العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة، وكذلك قوله: (بطرت معيشتها)[6] وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام

---

(1) تاج العروس: الزبيدي: 8/102: «كلل».
(2) المصدر نفسه: 8/103.
(3) البقرة: 130.
(4) البحر المحيط: أبو حيان: 1/394.
(5) المصدر السابق: 9/390.
(6) القصص: 58.

نكرة»[1]، وهذا «وإن كان معرفة فإنه في تأويل النكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه»[1].

ولكن بعض النحويين رد هذا الرأي، ورد النصب في نفسه لأنه «ضعيف لكونه معرفة»[2] و «لا يجيزه البصريون»[3].

وذهب قوم إلى أن التقدير سفه «في نفسه أي صار سفيهاً إلا أن «في»: حذفت»[4] فانتصب نفسه «على إسقاط حرف الجر وهو قول البصريين»[3]، وقد حكاه «الكسائي عن الأخفش»[5] في أحد أقواله الذي جعل فيه «المعنى جهل في نفسه، فحذفت «في» فانتصب»[5].

وذهب يونس وأبو الخطاب إلى أنها لغة في فعّل[6] أي سفه بالكسر، وحكيت أيضاً عن الأخفش[7]، وقال بها البصريون والكسائي، فعندهم أن التركيب كان في «الأصل سفهت نفس زيد... فلما حول الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لأنه صار في معنى سفّه نفسه بالتشديد»[8].

وذهب أبو عبيدة إلى أن انتصاب نفسه بما في سفه من معنى أهلك[9] وأوبق[10]، فجعله من باب التضمين، وتبعه في المعنى الأول «أهلك» ابن هشام[11].

---

(1) معاني القرآن: الفراء: 1/79.
(2) إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 1/64.
(3) البحر المحيط: أبو حيان 1/394.
(4) تاج العروس: الزبيدي: 9/391.
(5) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 2/132.
(6) انظر: الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 2/132؛ البحر المحيط: أبو حيان: 1/394؛ تاج العروس: الزبيدي: 9/390.
(7) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 2/132.
(8) تاج العروس: الزبيدي: 9/390.
(9) البحر المحيط: أبو حيان: 1/394.
(10) انظر: المصدر السابق: 9/391.
(11) انظر: مغني اللبيب: ابن هشام: 680.

وقال الزجاج وابن جني: أن الفعل قد نصب «نفسه» «لكونه ضمن معنى ما يتعدى»[1] لأن («سفه» بمعنى جهل، أي جهل أمر نفسه فلم يفكر فيها»[2]، «فوضع سفه في موضع جهل وعدى كما عدى»[3].

ونقل عن ثعلب والمبرد أنهما «حكيا أن سفه بالكسر يتعدى كسفّه بفتح الفاء وشدها»[4].

وقال بعضهم في تأويل النصب: إنه انتصب لما «شبّه بالمفعول»[1] وحكى مكي: «أنه توكيد لمؤكد محذوف تقديره سفه قوله نفسه»[1].

وقد رد أبو حيان على بعض هذه التأويلات وفندها، فرفض قول الفراء السابق بعدم إجازة البصريين للتمييز المعرفة، «وأما كونه شبها بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل»[1].

«وأما إسقاط حرف الجر... فلا ينقاس، وأما كونه توكيداً وحذف مؤكده ففيه خلاف، وقد صحح بعضهم أن «ذلك لا يجوز. وأما التضمين فلا ينقاس»[1]، وخلص من ذلك إلى اختيار «نصبه على أن يكون مفعولاً به وكون الفعل يتعدى بنفسه»[1] تبعاً لما حكاه ثعلب والمبرد، وهو الذي نميل إليه لأن وروده في القرآن الكريم يكفي دليلاً على تعديته، وحمل التركيب على ظاهره ـ إذا أمكن ـ أولى من تأويله، وقد أمكن هنا ما دام بعض اللغويين قد حكى ذلك، ولأن المعنى الذي قيل بتضمينه وهو «جهل» هو في حقيقته تفسير لسفه[3] وليس معنى مختلفاً أو بعيداً عنه.

ومما يؤيد صحة استعماله متعدياً بنفسه ـ إضافة إلى ما سبق ـ مجيئه في الحديث عن رسول الله ﷺ وهو أفصح من نطق بالضاد، من ذلك قوله

---

(1) البحر المحيط: أبو حيان 1/394.
(2) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي 2/132.
(3) انظر: تاج العروس: الزبيدي: 9/391.
(4) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 2/132، البحر المحيط: أبو حيان: 1/394.

عليه السلام: «إنّ الكبر أن تسفه الحق وتغمط الناس»[1] و «إنما البغي من سفه الحقّ»[1].

قال تعالى: ﴿وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾[2]، وقال: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله﴾[3]، جاء في كتب اللغة أن الأصل في «عزم» أن يتعدى بـ «على» إذا أريد ذكر مفعوله وقصد إليه، وما جاء مخالفاً لهذا يتأول بما يمكن أن يرد إلى أصل الاستعمال، ولذا قيل في الآيتين السابقتين أن الفعل «عزم» فيها غير مستعمل وفق الأصل المعياري لاستعماله، وأن انتصاب المفعول به فيهما يتأول «إما على إسقاط حرف الجر وهو «على» لأن عزم يتعدى بعلى... وإما أن تضمن «عزم» معنى نوى فيتعدى إلى مفعول به»[4]، كما يراه أبو حيان في الآية الأولى، وأن الآية الثانية قد انتصب فيها ـ أيضاً ـ «عقدة على المفعول به لتضمين تعزموا معنى ما يتعدى بنفسه، فضمن معنى: تنووا، أو معنى تصححوا، أو معنى توجبوا، أو معنى تباشروا، أو معنى تقطعوا، أي تبثوا، وقيل: انتصب على إسقاط حرف الجر، وهو على هذا التقدير ولا تعزموا على عقدة النكاح»[5].

وبالرأي نفسه يقول العكبري فنصب المفعول في رأيه على «حذف حرف الجر»[6] ويجوز أن يكون قد «حمل عزم على نوى، فعداه بغير حرف»[1].

وانتصب «عقدة» في الآية الثانية إما على الحذف ـ أيضاً ـ وإما على «معنى تنووا»[7]، وقيل انتصب على المصدر من تعزموا، لأن «تعزموا بمعنى تعقدوا»[7].

---

(1) المصدر نفسه: 9/391.
(2) البقرة: 227.
(3) البقرة: 235.
(4) البحر المحيط: أبو حيان: 2/183؛ وانظر النهر بهامش الصفحة نفسها.
(5) المصدر نفسه: 2/229.
(6) إملاء ما من به الرحمن: العكبري: 1/94.
(7) المصدر نفسه: 1/99.

وجعله ابن هشام من باب التضمين فقط، ولم يتعرض للأوجه الأخرى التي قيل بها، قال في الآية الثانية: «وقوله: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾ أي لا تنووا، ولهذا عدى بنفسه لا بعلى»[1].

وبالتأويل نفسه يقول الرضي، وإن كان يفهم من كلامه أنه من باب الشذوذ ـ بما أحدثه حرف العطف ـ، إذ يقول: «والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ـ (أي: أنّ وأنْ) ـ أيضاً قياساً إذا تعين الجار، كما في: خرجت الدار، ولم يثبت، بلى، قد جاء في غيرهما إما شذوذاً كقوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن، حرام

وقوله تعالى: ﴿لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾[2]، و ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبل الكتب أجله﴾»[3].

لكنه يستدرك فيجعل للاستعمال وجهاً وهو التضمين «حتى لا يحمل على الشذوذ»[3]، فقال: «والأولى في مثله أن يقال: ضمن اللازم معنى المتعدي أي. . . ولا تنووا عقدة النكاح»[3].

أما القرطبي فإنه يجعل التأويل مقصوراً على الحذف فقط، ويجعله من باب الفصاحة التي لا يشك فيها أحد، وإن كان قد نقل قول النحاس في النصب على المصدر، قال:

«يقال: عزم الشيء وعزم عليه. والمعنى هنا: ولا تعزموا على عقدة النكاح، ومن الأمر البين أن القرآن أفصح كلام، فما ورد فيه فلا معترض عليه، ولا يشك أحد في صحته وفصاحته، وقد قال الله تعالى: ﴿وإن عزموا الطلاق﴾ وقال هنا: «ولا تعزموا عقدة النكاح» والمعنى: لا تعزموا على عقدة

---

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: 898.

(2) الأعراف: 16.

(3) شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: 4/138.

النكاح في زمان العدة ثم حذف على[1] ما تقدم. . .

قال النحاس: ويجوز أن يكون «ولا تعقدوا عقدة النكاح» لأن معنى: «تعزموا» وتعقدوا واحد»[2].

وبالنصب على طرح الخافض ـ كذلك ـ يقول الجلالان، والجمل[3]. ولكن ماذا يقول المعجم عن «عزم» وتعديتها، وهل يتوافق معنى العزم مع النية التي ضمنت لهذا الفعل؟.

جاء في تاج العروس: («عزم على الأمر يعزم عزماً). . . (و) قال ابن بري: (عزمه) وعزم عليه بمعنى، وأنشد للأسود بن عمارة النوفلي:

خليلي من سعدي ألما فسلما   على مريم لا يبعد الله مريما
وقولا لها: هذا الفراق عزمته   فهل موعد قبل الفراق فيعلما

. . . (واعتزمه) واعتزم (عليه). . . (أراد فعله وقطع عليه).

وقال الراغب: أي عقد القلب على إمضاء الأمر. وقال الليث: العزم: ما عقدت عليه قلبك من أمر أنك فاعله.

(وعزم الأمر نفسه: عزم عليه). . . وقال الزجاج: . . . والعرب تقول: عزمت الأمر، وعزمت عليه»[4].

وجاء فيه: «(نوى الشيء ينويه). . . (قصده) وعزمه)»[5].

فالاستعمال يثبت الوجهين، التعدية مباشرة، والتعدية بالحرف «على» وإن كان الظاهر أن الناحية الكمية ـ أو الكثرة ـ ترجح «على».

وبالتطرق إلى استعمال القرآن لهذا الجذر، نجد أنه ورد تسع مرات،

---

(1) كذا بالأصل ولعل صوابها ثم حذف: «على» على ما تقدم.
(2) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 3/192.
(3) انظر: الفتوحات الإلهية: الجمل: 1/182، 191 ـ 192.
(4) تاج العروس: الزبيدي: 8/396 ـ 397: «عزم».
(5) المصدر نفسه: 10/379: «نوى».

جاء في خمس منها اسماً، مجروراً بالحرف «من» مضافاً إلى ما بعده ﴿من عزم الأمور﴾[1] في ثلاث استعمالات، وفي استعمال واحد مضافاً إليه ﴿أولوا العزم﴾[2]، وفي الآخر منصوباً على المفعولية[3]، وجاء في أربع استعمالات فعلاً، رافعاً لفاعل صناعي مرة ﴿فإذا عزم الأمر﴾[4] الذي هو في حقيقته مفعولاً به معنى.

ومستغنياً عن ذكر المفعول مرة أخرى ﴿فإذا عزمت فتوكل على الله﴾[5] ومتعدياً مباشرة في الاستعمالين الآخرين، وهما محل الاستشهاد السابق، ولم يأت متعدياً بالحرف «على» في القرآن ألبتة، مما يجعل القول بقصر استعماله على التعدي بحرف الجر «على» لا يسلم من الشك.

والقول بالتضمين في هذا الفعل، وفق ما قال به أغلب الذين أولوه بهذا التأويل أمر لا يقبله المعنى نهائياً.

فإذا كان المعنى المتفق عليه هنا هو: «نووا ـ لا تنووا» فإن حلوله محل العزيمة أو دخوله معها في دائرة معنوية واحدة لا يتماشى ومعنى الآية.

فإذا كانت النية: «عزم القلب وتوجهه وقصده إلى الشيء»[6] فإن «العزيمة تتميم العقد على الشيء»[7]. «والعزم: ما عقدت عليه نفسك من أمر أنك فاعله»[7]، والفارق بينهما واضح، فالنية هي التفكير في فعل شيء ما، أما العزيمة فهي القصد إلى إيقاع أو إيجاد هذا الفعل فعلاً، والدليل على ذلك أن النية واردة بمفهوم السياق قبل ترتب الحكم الناشىء من معنى الآيتين في

(1) آل عمران: 186؛ لقمان: 17؛ الشورى: 43.
(2) الأحقاف: 35.
(3) انظر: طه: 115.
(4) محمد: 21.
(5) آل عمران: 159.
(6) تاج العروس: الزبيدي: 10/379: «نوى».
(7) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 3/110.

قوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم على الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولاً معروفاً ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتب أجله﴾[1]. ولا يمكن أن يكون هناك تعريض بالخطبة في عدة الوفاة، أو ستر وإضمار في النفس لذلك الميل، وما إلى ذلك دون أن تكون هناك نية بالمعنى المتعارف عليه. والمنهي عنه ـ هنا ـ ليس النية التي قيل بتضمينها، وإنما المنهي عنه هو إيقاع عقد النكاح وتحصيله قبل انقضاء العدة.

وكذا المعنى في الآية الثانية فلا يمكن أن يكون المعنى على ملاحظة: وإن نووا الطلاق، لأن نية الطلاق، والانفصال واردة من لحظة الحلف المعبر عنه بـ «الإيلاء»، أي قبل أربعة أشهر من وقت حكم التخيير الواقع في نهاية الآية، والمشتمل على: «عزموا الطلاق».

والقول بمعنى النية، يمكن تفسير الآية به حين يعزل قوله تعالى: ﴿وإن عزموا الطلاق﴾ عما قبله، وهو ما لا يمكن أن يقول به عاقل.

أما من خلال الوضع الطبيعي للتركيب، فإنه لا معنى للعزم إلا إمضاء الطلاق وإيقاعه، خاصة حين يلاحظ المعنى الذي استعمل مقابلاً له وهو قوله: ﴿فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم﴾[2]، أي فإن رجعوا عن إيلائهم، وأبطلوا ما أرادوه في البداية ـ بالطرق المنصوص عليها في محالها ـ وإن لم يرجعوا عن ذلك بعد مضي الفترة التي جعلت غاية للحلف وقع الطلاق، والأحكام الشرعية تؤكد أن ليس للنية محل بعد مضي الغاية الزمنية، وتكون قد «انقطعت العصمة وأبينت من غير خلاف... فكذلك الإيلاء حتى لو نسي الفيء وانقضت المدة لوقع الطلاق»[3].

وهو ما يؤكد أن العزيمة هنا غير النية، وليست ملاحظة معها فتصور

---

(1) البقرة: 235.

(2) البقرة: 226.

(3) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 3/111.

من نسيء الفيء وهو يريده، ومع ذلك يقع عليه الطلاق كيف يقال عنه أنه نواه.

ووفقاً لهذا فإن الأولى اعتبار الفعل متعدياً بنفسه وفق ما جاء به أفصح أسلوب، وما قالته العرب، ويتعدى بحرف الجر، وقد يكون له في الاستعمال محل الاستشهاد وجه في النصب على إسقاط الخافض لأن القياس يقبله، ولا مجال فيه للتضمين بحال من الأحوال.

قال تعالى: ﴿إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين﴾[1]، جاء في «البحر المحيط» تأويلاً يحيل علاقة مفرداتها ببعضها ـ عن ظاهر تركيبها ـ ليدخلها في باب التضمين، حتى يتسنى من وجهة نظره رد التركيب إلى القاعدة العامة في وصول «اصطفى» إلى ما يتعلق به من أسماء مجرورة ـ وهو ما يمكن أن يعبر عنه معنى بالمفعول الثاني، فذكر أن: «على العالمين متعلق باصطفى، ضمنه معنى فضل فعداه بعلى ولو لم يضمنه معنى فضل لعدى بمن»[2].

أي أن اصطفى لا يمكن أن يضام حرف الجر «على» وفق صيغته الأصلية فقط.

وقد وافقه «الجمل» في «الفتوحات الإلٰهية» في هذا الرأي الذي جعل فيه التعلق مرتبط بالحرف «من» فقط قال: «(على العالمين) متعلق باصطفى، فإن قيل: اصطفى يتعدى بمن نحو: «اصطفيتك من الناس». فالجواب أنه ضمن معنى فضل أي فضلهم بالاصطفاء»[3].

ولكن هل يسلم هذا التأويل من الرد؟.

أقول: إن تعدية «اصطفى» إلى مذكور آخر غير مفعوله الأول، الواصل

---

(1) آل عمران: 33.

(2) البحر المحيط: أبو حيان: 2/435.

(3) الفتوحات الإلٰهية: الجمل: 1/261.

إليه مباشرة، قد جاء في القرآن الكريم بـ «من» و «على» و «اللام» وكان استعماله مضافاً للحرف «على»[1] أكثر من الحرف «من»[2] الذي جعلوه الأساس في وصول هذا الفعل إلى متعلقه، وهو في جل ما ورد يعني: الاختيار وهو معنى اصطفى المعجمي، ففي تاج العروس: «. . . (واستصفاه أخذ منه صفوه) أي خياره، وفي التهذيب: استخلصه (كاصطفاه).

قال الراغب: الاصطفاء: تناول صفو الشيء كما أن الاختيار تناول خيره، ومنه محمد ﷺ مصطفاه أي مختاره. . . واصطفيت كذا على كذا: اخترته، ومنه قوله تعالى: ﴿اصطفى البنات على البنين﴾[3]»[4].

وبالمعنى نفسه فسر «اصطفى» في كتب التفسير، وقد فسره أبو حيان نفسه بالمعنى ذاته عند تناوله لقوله تعالى: ﴿إن الله اصطفى لكم الدين﴾[5] «أي استخلصه لكم وتخيره لكم. . .»[6].

والقرطبي عند تناوله لقوله تعالى: ﴿ولقد اصطفيناه في الدنيا﴾[7]، «أي: اخترناه للرسالة فجعلناه صافياً من الأدناس»[8].

وعند تناوله للآية موضع الاستشهاد قال: «اصطفى: اختار»[9]. وقد استعمل «الفراء» هذا الفعل مضافاً لـ «على» عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إن الله اصطفى لكم الدين﴾[5]، قال: «يقال: اصطفى دينهم على جميع الأديان

---

(1) انظر: البقرة: 247؛ آل عمران: 42؛ الأعراف: 144؛ الصافات: 155.

(2) مقابل السابق انظر: الحج: 75؛ فاطر: 32؛ الزمر: 4.

(3) الصافات: 153.

(4) تاج العروس: الزبيدي: 10/210: «صفى».

(5) البقرة: 132.

(6) البحر المحيط: لأبي حيان: 1/399.

(7) البقرة: 130.

(8) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: 2/133.

(9) المصدر نفسه: 4/62؛ وانظر: تفسير الجلالين «بهامش الفتوحات الإلٰهية»: 1/261.

لأنهم كانوا مسلمين»[1].

وهو ما يؤكد توافق استعمال «على» مع هذا الفعل، وانسجامه مع القواعد العامة لاستخدام هذا الفعل، ومع المعنى المراد، دون أن تكون هناك حاجة للتضمين الذي لم يضف للمعنى شيئاً، ولم يكسب الفعل حالة تضاممية أخرى مختلفة عن الحالة المنسجمة معه فالاصطفاء والاختيار لفظان مترادفان يؤديان معنى يكاد يكون واحداً.

وقوله: «ولو لم يضمنه فضل لعدى بمن «لا قوة له من جهة المعنى لأن تعدية الفعل بـ «على» مختلفة عنها ـ معنى ـ بـ «من» فحين استخدام الحرف «على» نجد مع معنى التخيير معنى التكليف على المختار منهم، وعندما يقال ـ مثلاً ـ: اصطفيت، أو اخترت محمداً على الطلاب، فإنه يعني أنه أولاهم بالتقريب، وأنه المكلف بهم، بعكس استخدام الحرف «من» الذي يعني ـ مع بقية أجزاء التركيب ـ مجرد الاختيار دون أن تكون هناك علاقة بين من اختير، والمختار منهم، ويظل المعنى مقتصراً على مجرد تقريب المتعلق بالفاعل، دون أن يكون لهذا المتعلق أي رابطة بالآخرين.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿لو أراد الله أن يتخذوا ولداً لاصطفى مما يخلق ما يشاء﴾[2].

ومعناه: الذي يعني لاخترناه من الذين نخلقهم وبالعدد الذي نريد، دون أن يكون في النص ما يشير إلى علاقة هذا الذي لو أريد اصطفاءه بغيره من الخلق.

ولو جاء في معنى الآية محل الدراسة اصطفى آدم... من العالمين لكان المعنى منصرفاً إلى مجرد اختيار هؤلاء المذكورين من العالمين فقط دون أن يكون لهم عليهم مزية أو تكليف.

---

(1) معاني القرآن: الفراء: 1/207.

(2) الزمر: 4.

وانظر إلى الفارق بين اخترت محمداً من الرجال، واخترته على الرجال، وفضلته على الرجال، فالأول يدل على مجرد الاختيار الخاص بالفاعل، بينما يؤدي الثاني معنى الاستعلاء الذي يستلزم أن يكون المختار مستعلياً على المختار منهم مكلفاً بهم، ويؤدي الثالث التفضيل دون أن يفرض الاختيار، فليس كل تفضيل اختيار، وإن كان كل اختيار تفضيل.

الخاتمة

بعد هذه المسيرة الطويلة والتي دامت سنوات عشتها مع هذا الموضوع، إلى أن وصل لصورته الحالية بتوفيق الله وعونه، قدمت فيها ما تيسر لي الاطلاع عليه والإلمام به والوصول إليه في محاولة جادة لخدمة هذه اللغة الشريفة، لغة الضاد.

مثلت هذه الدراسة محاولة جديدة في منهجها للتعامل مع الحرف وأثره المعنوي في الكلمة والجملة ذلك التعامل الذي كان في السابق مقتصراً على بيان أثر الحرف شكلياً ـ في الكلمة وبيان ما يحدثه فيها من تغير أعرابي دون التعمق في بيان ما يستلزم وجود هذا الحرف من تغير في علاقة المفردات وتوظيف معانيها للتوافق مع هذه الضميمة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

ــ اتفاق البحث مع تقسيم القدماء للكلمة إلى أقسام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف؛ وما قيل فيه خلاف ذلك إنما هو مجرد محاولات هي أقرب إلى الفلسفة منها إلى واقع اللغة لأنها لا تستند إلى دعائم تقوم عليها.

ــ اتفاق البحث مع ما قاله به غالبية النحاة في قصر الزيادة الحرفية على جذر الكلمة على الحروف العشرة المطردة ـ والتي يجمعها سألتمونيها ـ وعدم قبول غيرها من الأحرف للزيادة.

ــ عدم الاعتداد بالأصل الثنائي للغة أساساً لبناء الكلمة أو الاعتداد

بالقول الذي يرى أن ما زاد ـ من الكلمات على ثلاثة أحرف ـ منحوتاً.

ــ إن الزيادة في الجذر الثلاثي للفعل تعتبر أكثر أنواع الزيادة في الفعل للدلالة على المعاني المتعددة سواء بأحرف الزيادة المطردة أو التضعيف على العكس من الفعل الرباعي الذي تقتصر الزيادة فيه على أحرف المضارعة، والمطاوعة، واللام آخراً للدلالة على التكثير، لعدم تحمل بنائه زيادة الأحرف الأخرى لخروج بنائه عن حدود صيغته المسموح بها، وخروجه عن نوعه ومعناه ببعض منها.

ــ إن كل حرف يزاد في الصيغة ـ والفعلية خاصة ـ أو الجملة لا بد أن يضيف معنى، وأنه لا توجد زيادة لذات الزيادة ـ أي دون أن تضيف معنى ـ.

ــ إن كثيراً مما وضع تحت باب الحذف والتقدير والإضمار مرده الضرورة الشعرية.

ــ عدم الاعتداد بإضمار حرف الجر مع غير القسم، خاصة عندما يكون هذا الحرف غير معين، والمستعمل لهذا الأسلوب متفرد في هذا الحذف.

ــ صحة حذف الحرف «في» مع الظروف مبهمة كانت أو مختصة لكثرة ذلك نظماً أو نثراً ووقوعه في أفصح أسلوب هو «القرآن الكريم»، وإبعاد صفة الشذوذ عن هذا الحذف.

ــ إن العمل والمعنى في أسلوب النداء لا حرف النداء لا للفعل الذي قالوا بحذفه وجوباً لأننا رأينا أن تقدير الفعل يجعل المعنى يقع تحت دائرة الخبر، بينما النداء في حقيقته إنشاء وهو ما يتفق مع أحرف النداء.

ــ إن استعمال أحرف التعدية مع الفعل غير مقتصر على حرف معين وإنما يتحدد الحرف المعدي للفعل من خلال السياق بما يؤديه من معنى يتفق مع حرف محدد، وليس الكلمات مفردة.

ــ إن التعدية في عمومها وظيفة من وظائف السياق، وليس الصيغة الفعلية وحدها.

ـ اعتبار دخول الهمزة لغرض التعدية على الفعل الثلاثي في اللازم أو المتعدي إلى مفعول آخر غير الذي يتطلبه بصيغته المجردة هو القياس المعول عليه والمطرد في الاستعمال اللغوي.

ـ إن كثيراً مما ظن أنه من باب تساوي الصيغتين تعدية في فعل وأفعل يخرج عن هذا الظن ويدخل تحت اختلاف اللهجات، واختلاف المعنى.

ـ عدم الاعتداد بما أطلق عليه ظاهرة «حمل المعنى على ضده» لما فيها من مجافاة وخروج عن حقيقة الاستعمال اللغوي وكل ما فيها يخضع جزء منه للضرورة اللشعرية، ويطرد الجزء الآخر مع الاستعمال السليم الذي تتوافق فيه معاني الصيغ الفعلية والحروف المضامة لها مما يجعل الإضراب عن هذه الظاهرة خدمة تقدم إلى اللغة وقواعدها.

ـ إن الحرف يقوم بدور مهم في تضاد معاني الجمل التي تعتمد في مكوناتها على صيغ فعلية حيادية تؤدي معنى وسطاً لا يتضح اتضاحاً كاملاً إلا بما يضامه من أحرف.

ـ كذلك فإن أغلب ما وضع تحت مصطلح التضمين يخضع في شقه الأول ـ أي ما وقع في منظوم العرب ـ للضرورة الشعرية كما اتضح في مكانه من البحث.

وأن ما جاء منه في القرآن الكريم هو في واقعه يسير وفق الأسلوب الفصيح الذي لم تتعارض فيه الأحرف مع الصيغ الفعلية، وبعضه تم الخلط فيه بين تفسير النص، والنص ذاته.

ـ يجب مراعاة جميع أساليب القرآن في استخدام الكلمات وطرق مضامتها للأحرف وإخضاع القواعد النحوية لها، لا إخضاعها هي للقواعد.

وآخر دعوانا «أن الحمد للّه رب العالمين»

فهـرس الآيات القرآنية

الواردة في البحث(1)

(1) اتبع في كتابة الآيات هنا الرسم الإملائي.

آل عـــمـــران

(1) و: لقمان: 17، الشورى: 43.

---

(1) ولقمان: 10.

فهـرس الأحاديث النبويـة

فهرس الشواهد الشعرية

(1) وانظر بقية أوجه روايات البيت في: ص 104.

فهـرس مصادر ومراجـع البحـث

1 ـ القرآن الكريم.

2 ـ أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: د. عصام نور الدين، بيروت (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر) ط 1: 1982 م.

3 ـ أدب الكاتب: لأبي محمد: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: بريل (مطبعة ليدن) 1900 م، بيروت (دار صادر) 1987 م.

4 ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي.. أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، القاهرة (مكتبة الخانجي) ط 1: 84 ـ 1989 م.

5 ـ أزاهير الفصحى في دقائق العربية: عباس أبو السعود، مصر (دار المعارف).

6 ـ الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق (مجمع اللغة العربية) 1971 م.

7 ـ أسرار البلاغة في علم البيان: عبد القاهر الجرجاني، تصحيح: محمد رشيد رضا، بيروت (دار المعرفة) 1978 م.

8 ـ أسرار العربية: لأبي البركات: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق (المجمع العلمي العربي) 1957 م.

9 ـ الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، حيدر آباد (دائرة المعارف العثمانية) ط 2: 1360 هـ.

10 ـ الاشتقاق: فؤاد حنا ترزي، بيروت (كلية العلوم والآداب جامعة

بيروت الأمريكية) 1968 م.

11 ـ الأصول: دراسة أبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: د. تمام حسان، الدار البيضاء (دار الثقافة) ط 1: 1981 م.

12 ـ أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، ليبيا (الجامعة الليبية، كلية التربية) 1973 م.

13 ـ أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، اللاذقية (جامعة تشرين) 1979 م.

14 ـ الأضداد في كلام العرب: لأبي الطيب: عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: د. عزة حسن، دمشق (المجمع العلمي العربي) 1963 م.

15 ـ الأضداد في اللغة: محمد بن القاسم محمد: ابن بشار الأنباري، تصحيح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، الرافعي، مصر (المكتبة الأزهرية) 1325 هـ.

16 ـ إعراب القرآن: المنسوب إلى الزجاج: أبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة (المؤسسة المصرية العامة...) 63 ـ 1965 م.

17 ـ أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً: محمد رشاد الحمزاوي، بيروت (دار الغرب الإسلامي) ط 1: 1988 م.

18 ـ الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت (مؤسسة جمال للطباعة والنشر) ج 17 1970 م.

19 ـ الإفادة من حاشيتي الأمير وعبادة على شرح شذور الذهب: محمد سيد كيلاني، القاهرة (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي) ط 1: 1960 م.

20 ـ الأفعال: لأبي بكر: محمد بن عمر بن عبد العزيز (ابن القوطية)، تحقيق: علي فودة، مصر (مطبعة مصر) ط 1: 1952 م.

21 ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لأبي محمد: عبد الله بن محمد (ابن السيد البطليوسي)، مراجعة: عبد الله البستاني، بيروت (المطبعة الأدبية) 1901 م، (دار الجيل) 1973 م.

22 ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: د. فاضل مصطفى الساقي، القاهرة (مكتبة الخانجي) 1977 م.

23 ـ الألسنية العربية (2): ريمون طحان، بيروت (دار الكتاب اللبناني) ط 1: 1972 م.

24 ـ أمالي الزجاجي: لأبي القاسم: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مصر (المكتبة المحمودية التجارية) ط 2: 1284 هـ، 1935 م.

25 ـ الأمالي الشجرية: هبة الله علي بن حمزة العلوي: ابن الشجري، حيدر آباد (دائرة المعارف العثمانية: ط 1: 1349 هـ.

26 ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: لأبي البقاء: عبد الله بن الحسين... العكبري، بيروت (دار الكتب العلمية) ط 1: 1979 م.

27 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين: أبي البركات: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر (مطبعة السعادة) ط 3: 1955 م.

28 ـ الأنموذج في النحو (ضمن مجموع): لأبي القاسم: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: لجنة إحياء التراث في دار الآفاق، بيروت (دار الآفاق) ط 1: 1981 م.

29 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبد الله: جمال الدين: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت (دار الفكر) ط 6: 1974 م.

30 ـ الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي

فرهود، القاهرة (دار التأليف) ط 1: 1969 م.
31 ـ الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت (دار النفائس) ط 2: 1973 م.
32 ـ البرهان في علوم القرآن: بدر الدين: محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) ج 3، ط 1: 1958 م.
33 ـ البلاغة وقضايا المشترك اللفظي: عبد الواحد حسن الشيخ، الإسكندرية (دار شباب الجامعة) 1986 م.
34 ـ البهجة المرضية في شرح الألفية: جلال الدين السيوطي، ط 1: 1291 هـ.
35 ـ تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الزبيدي، بنغازي (دار ليبيا للنشر والتوزيع)، ط: دار صادر 1966 م.
36 ـ التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية: علي أكبر بن محمود، حيدر آباد (دار المعارف النظامية) ط 2: 1340 هـ.
37 ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جما الدين: محمد بن عبد الله الطائي: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، بيروت (دار الكتاب العربي) 1968 م.
38 ـ التضاد في ضوء اللغات السامية: د. ربحي كمال، بيروت (دار النهضة العربية) 1975 م.
39 ـ تطور الدرس النحوي: د. حسن عون، القاهرة (معهد البحوث والدراسات العربية) 1970 م.
40 ـ التطور اللغوي التأريخي: د. إبراهيم السامرائي، بيروت (دار الأندلس) ط 2: 1981 م.
41 ـ تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، الرياض (مكتبة النصر الحديثة).

42 ـ تفسير الثعالبي = الجواهر.

43 ـ تنقيح الأزهرية: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت (دار الفكر) ط 12: 1972 م.

44 ـ تهذيب التوضيح: أحمد مصطفى المراغي، محمد سالم علي، مصر (المكتبة التجارية الكبرى) ط 9.

45 ـ تهذيب المقدمة اللغوية: د. أسعد علي، لبنان (دار النعمان) ط 1: 1968 م.

46 ـ الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، مركز تحقيق التراث، مصر (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ط 3: 1987 م.

47 ـ الجنى الداني في حروف المعاني: الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، بيروت (دار الآفاق) ط 2: 1983 م.

48 ـ الجواهر الحسان في تفسير القرآن: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، بيروت (مؤسسة الأعلى للمطبوعات).

49 ـ حاشية الأمير على المغني: محمد الأمير، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) 1280 هـ.

50 ـ حاشية الخضري على ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية).

51 ـ حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب: لابن هشام: أبو بكر بن إسماعيل، الشنواني، تحقيق: محمد شمام، تونس (دار الكتب الشرقية) ط 2: 1373 هـ.

52 ـ حاشية الصبان على شرح العلامة الأشموني: أبو العرفان: محمد بن علي الصبان، القاهرة (دار الطباعة المصرية) 1280 هـ.

53 ـ حاشية العلامة ياسين على التصريح على التوضيح: ياسين زين الدين، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية).

54 ـ الخصائص: لأبي الفتح: عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت (دار الكتاب العربي).
55 ـ دراسات في العربية: محمد الخضر حسين، دمشق (المكتب الإسلامي) ط 2: 1960 م.
56 ـ دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، بيروت (المكتبة الأهلية) ط 2: 1962 م.
57 ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة (مطبعة السعادة) ط 1: 1972 م.
58 ـ دروس في الألسنية العامة: فردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي وآخرين، تونس، ليبيا (الدار العربية للكتاب) 1985 م.
59 ـ الدلالة الزمنية في الجملة العربية: علي جابر المنصوري، بغداد (مطبعة الجامعة) ط 1: 1984 م.
60 ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق (مجمع اللغة العربية) 1975 م.
61 ـ الزمن في النحو العربي: كمال إبراهيم البدري، الرياض (دار أمية للنشر والتوزيع) ط 1: 1404 هـ.
62 ـ سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح: عثمان ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، القاهرة (الحلبي) ط 1: 1954 م.
63 ـ سنن أبي داود مع حاشية العون المعبود: نشر: حسين إيراني، بيروت (دار الكتاب العربي).
64 ـ سنن النسائي للحافظ ابن عبد الرحمن بن سعيد النسائي. القاهرة (مصطفى البابي الحلبي) ط 1: 1964 م.
65 ـ سيبويه والضرورة الشعرية: إبراهيم حسن إبراهيم، القاهرة (مطبعة حسان) ط 1: 1983 م.
66 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين: عبد الله بن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 14.

67 ـ شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد: يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دمشق، بيروت (دار المأمون للتراث) 1979 م.

68 ـ شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وزميله، دمشق (دار المأمون للتراث) ط 1: 1974 م.

69 ـ شرح أدب الكاتب: لأبي منصور: موهوب بن أحمد الجواليقي، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، القاهرة (مكتبة القدسي) 1350 هـ.

70 ـ شرح الأشموني = منهج السالك.

71 ـ شرح حسن الكفراوي على متن الأجرومية: حسن الكفراوي، القاهرة (مطبعة وادي النيل) 1291 هـ.

72 ـ شرح الرضي على الكافية: رضي الدين: محمد بن الحسن: الإستراباذي، تحقيق: د. يوسف حسين عمر، بنغازي (جامعة قاريونس) 1978 م.

73 ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لأبي محمد: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة (دار الثقافة).

74 ـ شرح شواهد المغني: جلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، بيروت (دار مكتبة الحياة).

75 ـ شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي محمد: عبد الله جمال الدين: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت (دار الفكر للطباعة والنشر).

76 ـ شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف: مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت (ذات السلاسل) ط 1: 1983 م.

77 ـ شرح المفصل: موفق الدين: يعيش بن علي بن يعيش، بيروت (عالم الكتب).

78 ـ شرح المقدمة المحسبة: طاهر أحمد بن بابشاد، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط 1: 1976 م.
79 ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: ك. و. ستريستين، ليدن (مطبعة ليدن) 1953 م.
80 ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين: محمد بن عبد الله الطائي: ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت (عالم الكتب).
81 ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، القاهرة (المكتبة السلفية) 1910 م.
82 ـ الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، بيروت (دار العلم للملايين) ط 2: 1979 م.
83 ـ صحيح البخاري: لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، مصر (مطابع الشعب) 1378 هـ، ط (مصطفى البابي الحلبي) 1345 هـ.
84 ـ صحيح مسلم: لأبي الحسين: مسلم بن الحجاج القشيري، القاهرة (عيسى البابي الحلبي).
85 ـ الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة: مزيد إسماعيل نعيم، دمشق (مطبعة الحجاز) 1983 م.
86 ـ ضرائر الشعر: لأبي الحسن: علي بن مؤمن بن محمد... (ابن عصفور الإشبيلي)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت (دار الأندلس) ط 1: 1980 م، ط 2: 1982 م.
87 ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الآلوسي، تحقيق: محمد بهجت الأثري، بغداد (المكتبة العربية) 1341 هـ.
88 ـ ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: طنطاوي محمد داراز، مصر (مطبعة عابدين) 1986 م.

89 ـ عيسى بن عمر الثقفي: نحوه من خلال قراءته: صباح عباس سالم، بيروت (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات) ط 1: 1975 م.

90 ـ الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: سليمان بن عمر العجيلي (الجمل)، مصر (دار إحياء الكتب العربية).

91 ـ الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، بغداد (بمساعدة جامعة بغداد) 1966 م.

92 ـ الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن الكريم: د. عبد الله الحسيني هلال، مصر (مطبعة السعادة) ط 1: 1984 م.

93 ـ فقه اللغة: د. عبد الواحد وافي، مصر (دار نهضة مصر للطبع والنشر) ط 8.

94 ـ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: جرجي زيدان، مراجعة: د. مراد كامل، القاهرة (دار الهلال) 1969 م.

95 ـ في أصول النحو: د. سعيد الأفغاني، سوريا (مطبعة الجامعة) ط 2: 1957 م.

96 ـ في الضرورات الشعرية: د. خليل بنيان الحسون، بيروت (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع) ط 1: 1983 م.

97 ـ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العالم سالم مكرم، القاهرة (دار المعارف بمصر) 1968 م.

98 ـ الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس: محمد بن يزيد (المبرد)، بيروت (مؤسسة المعارف).

99 ـ كتاب سيبويه: لأبي بشر: عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ج 1، بيروت (دار القلم) 1966 ـ 1977 م؛ ج 2: القاهرة (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر) 1968 م؛ ج 3 القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1973 م؛ ج 4: القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1975 م؛ ج 5: القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1977 م.

100 ـ كتاب اللامات: لأبي القاسم: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق (المطبعة الهاشمية) 1969 م.

101 ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: لأبي القاسم جار الله: محمود بن عمر الزمخشري، القاهرة (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي) ط 2: 1948 م.

102 ـ كلام العرب: من قضايا اللغة والنحو: د. حسن ظاظا، بيروت (دار النهضة العلمية) 1976 م.

103 ـ الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، دمشق (وزارة الثقافة) ط 2.

104 ـ اللامات: دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية: عبد الهادي الفضيلي، بيروت (دار القلم) ط 1: 1980 م.

105 ـ لسان العرب: جمال الدين: محمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور)، القاهرة (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر)، ط. مصورة عن ط. بولاق.

106 ـ اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الدار البيضاء (دار الثقافة).

107 ـ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، العراق (وزارة الثقافة والفنون) 1978 م.

108 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة: لأبي محمد بن جعفر (القزاز القيرواني)، تحقيق: منجي الكعبي، تونس (الدار التونسية للنشر) 1971 م.

109 ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة: معمر بن المثنى، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مصر (محمد سامي أمين الخانجي) ط 1: 1954 م.

110 ـ مجالس ثعلب: لأبي العباس: أحمد بن يحيى (ثعلب)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر (دار المعارف) ط 2: 1960 م.

111 ـ مجمل اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق الشيخ: هادي حسن حمودي، الكويت (معهد المخطوطات العربية) ط 1: 1985 م.

112 ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: لأبي الفتح: عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية) ج 1: 1386 هـ.

113 ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، القاهرة (مصطفى الحلبي) ط 1: 1958 م.

114 ـ مختصر سنن أبي داود: للحافظ المنذري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد حامد الفقي (مطبعة أنصار السنة المحمدية) 1949 م.

115 ـ المخصص: لأبي الحسن: علي بن إسماعيل بن سيده، بيروت (دار الفكر) 1978 م.

116 ـ المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، القاهرة (دار المعارف بمصر) ط 2: 1972 م.

117 ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مصر (مصطفى البابي الحلبي) ط 2: 1958 م.

118 ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لأبي عبد الرحمن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، بيروت (دار الجيل، دار الفكر).

119 ـ مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف: محمد عليان المرزوقي، ملحق بالكشاف: للزمخشري، القاهرة (المكتبة التجارية الكبرى) ط 1: 1354 هـ.

120 ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، مصر (المطبعة العلمية) ط 1: 1315 هـ.

121 ـ مع نهج البلاغة: دراسة ومعجم: د. إبراهيم السامرائي، عمان (دار

الفكر) ط 1: 1987 م.

122 ـ معاني الحروف: لأبي الحسن: علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة (دار نهضة مصر للطبع والنشر).

123 ـ معاني القرآن: لأبي زكريا: يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد نجاتي، بيروت (عالم الكتب) ط 2: 1980 م.

124 ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن: لأبي عبد الرحمن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد علي البجاوي، بيروت (دار الفكر) 1969 م.

125 ـ معجم الأفعال المتعدية بحرف: موسى بن محمد بن الملياني الأحمدي، بيروت (دار العلم للملايين) ط 1: 1979 م.

126 ـ معجم تهذيب اللغة: لأبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عيد درويش، القاهرة (الدار المصرية للتأليف).

127 ـ المعجم العربي نشأته وتطوره: د. حسين نصار، مصر (دار مصر للطباعة) ط 2: 1968 م.

128 ـ معجم متن اللغة: أحمد رضا كحالة، بيروت (دار مكتبة الحياة) 1958 م.

129 ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت (دار إحياء التراث العربي).

130 ـ المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، طرابلس (الكتاب والتوزيع والإعلان) ط 1: 1982 م.

131 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد عبد الله جمال الدين: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك وآخرين، بيروت (دار الفكر) ط 3: 1972 م.

132 ـ المقتضب: لأبي العباس: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت (عالم الكتب).

133 ـ مقدمة في النحو: خلف الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق (مديرية إحياء التراث القديم) 1961 م.

134 ـ الممتع في التصريف: أبو الحسن: علي بن مؤمن: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت (دار الآفاق الجديدة) ط 3.

135 ـ من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، القاهرة (مكتبة الأنجلو المصرية) ط 3: 1966 م.

136 ـ مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان، الدار البيضاء (دار الثقافة) 1979 م.

137 ـ المنجد في اللغة: لأبي الحسن: علي بن الحسن الهنائي (كراع)، حقيق: د. أحمد مختار عمر، ضاحي عبد الباقي، القاهرة (مطبعة الأمانة) 1976 م.

138 ـ المنصف: لأبي الفتح: عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة (مصطفى البابي الحلبي) ط. الأولى، ج 1: 1954 م، ج 3: 1960 م.

139 ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: أبو الحسن: علي نور الدين بن محمد الأشموني، شرح: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر (مكتبة النهضة المصرية) ط 1: 1955 م.

140 ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) 1951 م.

141 ـ الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنفراوي الاستانبولي، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق (المجمع العلمي العربي).

142 ـ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، طرابلس (الكتاب والتوزيع والإعلان).

143 ـ نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم: عبد الرحمن بن عبد الله

السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، بنغازي (جامعة قاريونس) 1978 م.

144 ـ النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: محمد صلاح الدين مصطفى، الكويت (مؤسسة علي جراح الصباح).

145 ـ نزهة الطرف في علم الصرف: أحمد بن محمد الملياني، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، بيروت (دار الآفاق الجديدة) ط 1: 1981 م.

146 ـ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها: الأب أنستاس ماري الكرملي، القاهرة (المطبعة العصرية) 1938 م.

147 ـ نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة: مصطفى جطل، حلب (كلية الآداب ـ جامعة حلب) 78 ـ 1979 م.

148 ـ نظرية اللغة والجمال في النقد العربي: تامر سلوم، اللاذقية (دار الحوار) 1983 م.

149 ـ النوادر في اللغة: لأبي زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، بيروت (المطبعة الكاثوليكية) 1894 م.

150 ـ همع الهوامع: شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، مصر (أمين الخانجي) ط 1: 1327 هـ.

151 ـ الواضح في علم العربية: لأبي بكر: محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: د. أمين علي السيد، مصر (دار المعارف) 1975 م.

152 ـ الوافي الحديث في فن التصريف: د. محمد محمود هلال، البيضاء (كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ـ جامعة بنغازي) ط 1: 1974 م.

الدوريات

1 ـ حولية كلية الإنسانيات: جامعة قطر، العدد 1: 1979 م: قطر.

2 ـ كتاب المورد: عبد الكريم مجاهد (مجموعة مقالات)، بغداد (دار الشؤون الثقافية ـ وزارة الإعلام) ط 1: 1986 م.

3 ـ مجلة الفكر العربي: العددان 8 ـ 9، السنة الأولى يناير ـ مارس 1979 م، بيروت (معهد الإنماء العربي) 1979 م.

4 ـ مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد 33 السنة 11، 1987 م، الأردن 1987 م.

5 ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد 55 الجزء 1 يناير 1980 م، دمشق (دار الفكر) 1980 م.

6 ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: الجزء 1، 1934 م، القاهرة (المطبعة الأميرية ـ بولاق) 1934 م.

7 ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: الجزء 32 نوفمبر 1973 م، القاهرة (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ بولاق) 1974 م.

8 ـ محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: دور الانعقاد الأول والثاني، القاهرة (المطبعة الأميرية ـ بولاق) 1936 م.

فهرس المواضيع

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة



رقم الايداع 95/2081

دار الكتب الوطنية - بنغازي